

مجموعة مؤلفين

حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

مسارات الحرب وتداعياتها

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

حرب حزيران / يونيو 1967
مسارات الحرب وتداعياتها

حرب حزيران / يونيو 1967
مسارات الحرب وتداعياتها

حرب حزيران/يونيو 1967

مسارات الحرب وتداعياتها

أسامة أبو ارشيد عزمي بشارة محمود محارب
بلال محمد شلش عمر عاشور مروان قبلان
عبد الحميد صيام غازي ربابعة معين الطاهر
عبد الوهاب الأفندي محمد السمهوري ياسر جزائرلي

تحرير
أحمد قاسم حسين



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها/ أسامة أبو ارشيد ... [وآخ.]؛ تحرير أحمد قاسم حسين.
376 ص.: جداول؛ 24 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-332-2
1. النزاع العربي الإسرائيلي - ندوات ومؤتمرات. 2. القضية الفلسطينية - ندوات ومؤتمرات. 3. حرب حزيران، 1967 - ندوات ومؤتمرات. أ. أبو ارشيد، أسامة. ب. حسين، أحمد قاسم. ج. مؤتمر خمسون عامًا على حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها (2017: الدوحة - قطر).
956.94052

العنوان بالإنكليزية

The June 1967 War: Paths and Implications

by Multiple Authors

الناشـر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 00961 1 99183 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل 2020

المحتويات

المساهمون.. 13

الملخص التنفيذي..أحمد قاسم حسين 19

القسم الأول

نصف قرن على حرب حزيران/ يونيو: قراءة جديدة

الفصل الأول: محاضرة افتتاحية: ما قبل حرب 1967 وما بعدها،
كي لا يتجنب النقدُ النقدَ.................................. عزمي بشارة 33

مقدمة.. 33

ملاحظات حول ردّة الفعل العربية على الحرب.................................. 37

الفصل الثاني: حزيران/ يونيو الأسود والنهضة الغائبة: الخلل المركَّب في
تحليل أُم الهزائم العربية وتشخيصها.....عبد الوهاب الأفندي 45

مقدمة.. 45

أولًا: أُم الهزائم؟.. 47

ثانيًا: مراجعة المراجعات ونقد النقد.. 51

ثالثًا: المرض النفسي والمرض السياسي.. 56

رابعًا: دروس حزيران/ يونيو: عود على بدء.. 61

خامسًا: العامل السوري 65

خلاصة 69

القسم الثاني

مسارات حرب حزيران/ يونيو على الجبهات الثلاث (مصر، الأردن، سورية)

الفصل الثالث: هزيمة غير حتمية؟
الأداء القتالي على الجبهة المصرية .... عمر عاشور 77

مقدمة 77

أولًا: الإشكالية البحثية: حقائق في مقابل أرقام 79

ثانيًا: موجز تاريخي للإشكالية البحثية: التصعيد والحرب 83

ثالثًا: المتغيرات الحاسمة لمعركة حزيران/ يونيو: تحليل ميداني 85

رابعًا: المعركة الجوية 86

خامسًا: المعركة البرية 88

سادسًا: رداءة قرارات القيادة وصنعها 91

خلاصة: هزيمة غير حتمية؟ 92

الفصل الرابع: العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية في حرب حزيران/
يونيو 1967 (شهادة قائد سرية مشاة وضابط استخبارات
في معركة القدس 1967) .... غازي ربابعة 97

مقدمة 97

أولًا: موقع الأردن في النظام الإقليمي العربي
قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 98

ثانيًا: قوة الأردن الاقتصادية والعسكرية قبل الحرب: تقييم حالة 102

ثالثًا: سَير العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية 108

خلاصة 122

الفصل الخامس: حرب حزيران/ يونيو 1967 على الجبهة السورية:
سقوط الجولان وقصة البيان رقم 66 .... مروان قبلان 127

مقدمة 127

أولًا: روايات متعددة 128

ثانيًا: بنية النظام وصراعاته عشية الحرب 131

ثالثًا: تأثر الجيش السوري بالصراعات الداخلية 137

رابعًا: مشهد ما قبل المعركة 140

خامسًا: وضعية القوات المسلحة السورية في الجولان
عشية الحرب 144

سادسًا: مجريات الحرب 145

خلاصة 151

القسم الثالث

إسرائيل والطريق إلى حرب حزيران/ يونيو 1967

الفصل السادس: عملية صنع قرار حرب حزيران/ يونيو 1967
في إسرائيل .... محمود محارب 157

مقدمة 157

أولًا: عوامل تأثير المؤسسة العسكرية
في قرار حرب حزيران/ يونيو 159

ثانيًا: الخطوط الحمراء الإسرائيلية والحالات
التي تستدعي الحرب 160

ثالثًا: العوامل التي أثرت في إسرائيل في عملية صنع قرار
حرب حزيران/ يونيو 161

رابعًا: تولّي أشكول رئاسة الحكومة 163

خامسًا: ازدياد قوة إسرائيل العسكرية والتصعيد نحو الحرب 165
سادسًا: الخطط العسكرية للتوسع 167
سابعًا: إغلاق مضيق تيران وضغط الجيش الإسرائيلي لشن الحرب 168
ثامنًا: الجيش يضغط لبدء الحرب 170
تاسعًا: اجتماع الحكومة عند عودة أبا إيبان 174
عاشرًا: اجتماع أشكول بهيئة الأركان 178
خلاصة 185
الفصل السابع: «داود» أم «جالوت»؟ الجدل الإسرائيلي حول حرب حزيران/ يونيو 1967 .... ياسر جزائرلي 189
مقدمة: الأسطورة المؤسسة 189
أولًا: المؤرخون الإسرائيليون الجدد 193
ثانيًا: تأريخ أورن ونظرة اليمين الإسرائيلي 195
ثالثًا: قراءة سيغيف واليسار الإسرائيلي 199
رابعًا: آفي شلايم والكرة التي تضرب لاعبيها 203
خامسًا: لارون: العدو المفكك الذي واجهته إسرائيل 205
سادسًا: أثر النصر في إسرائيل 208
سابعًا: إسرائيل بعد حرب 1967 209
ثامنًا: حرب حزيران/ يونيو وأزمة الصهيونية 212
تاسعًا: عموس عوز «الخائن» 214
خلاصة: «جالوت»، لا «داود» 215

القسم الرابع
حرب حزيران/ يونيو وتداعياتها فلسطينيًا

الفصل الثامن: هزيمة حزيران/ يونيو 1967 وإسهامها في إعادة بعث «القوى السياسية المقاومة» في الضفة الغربية ...... بلال محمد شلش 223

مقدمة 223

أولًا: واقع القوى السياسية في الضفة الغربية (1948-1967) 224

ثانيًا: «حفرنا طريقنا في الرجوم»:
الهزيمة وإعادة بعث القوى السياسية 234

خلاصة 244

الفصل التاسع: أثر حرب حزيران/ يونيو 1967
في المقاومة الفلسطينية .... معين الطاهر 253

مقدمة 253

أولًا: من النكبة إلى النكسة 254

ثانيًا: بدايات تشكّل المقاومة الفلسطينية 259

ثالثًا: حركة القوميين العرب 262

رابعًا: حرب حزيران/ يونيو 1967 264

خلاصة 271

الفصل العاشر: تأثير حرب حزيران/ يونيو 1967 في الاقتصاد الفلسطيني
في الضفة الغربية وقطاع غزة .... محمد السمهوري 275

مقدمة 275

أولًا: النقاش داخل إسرائيل حول العلاقة الاقتصادية
بالأراضي المحتلة 277

ثانيًا: السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني .. 279

ثالثًا: تأثير السياسات والممارسات الإسرائيلية
في بنية الاقتصاد الفلسطيني 283
رابعًا: تفنيد الرواية الإسرائيلية حول تأثير السياسات الإسرائيلية
في الاقتصاد الفلسطيني 286
ملاحظات ختامية 288

القسم الخامس
الأبعاد الدولية لحرب حزيران/ يونيو 1967

الفصل الحادي عشر: هل كانت الحرب حتمية؟
قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ودورها
في حرب حزيران/ يونيو 1967 .... عبد الحميد صيام 293
مقدمة 293
أولًا: خلفية تاريخية 294
ثانيًا: موقف الأمم المتحدة من العدوان الثلاثي 298
ثالثًا: محاولات يو ثانت لمنع الحرب 300
رابعًا: نشوب الحرب: 5 حزيران/ يونيو 1967 306
خامسًا: ما الذي عمله الأمين العام وما لم يعمله لتجنُّب الحرب؟..... 308
خلاصة 309

الفصل الثاني عشر: الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1967
في الوثائق الأميركية .... أسامة أبو ارشيد 315
مقدمة 315
منهجية البحث 318
أولًا: ظروف الحرب أميركيًا 319

ثانيًا: كيف بدأت الحرب ومن بدأها؟ 321
ثالثًا: هل شاركت الولايات المتحدة في الحرب؟ 326
رابعًا: النقاشات الأميركية الداخلية حول التعامل
مع الحرب وتداعياتها 330
خامسًا: الاتصالات الأميركية مع أطراف الصراع للتوصل
إلى وقف إطلاق النار 333
سادسًا: الهجوم الإسرائيلي على سفينة التجسس
الأميركية «ليبرتي» 341
سابعًا: النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة
تجاه إدارة جونسون وأثره في موقفها 346
خلاصة: معادلة «الأرض مقابل السلام» 350
فهرس عام 359

المساهمون

أسامة أبو ارشيد

باحث غير مقيم في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والفلسفة من جامعة لفبرة (Loughborough) في بريطانيا. مختص في الشؤون الأميركية وشؤون الشرق الأوسط والإسلام السياسي. له العديد من الدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية في الولايات المتحدة وخارجها.

بلال محمد شلش

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ضمن مشروع بحث القضية الفلسطينية وتوثيقها. حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ العربي والإسلامي من جامعة بيرزيت (2015) وماجستير الدراسات الإسرائيلية (2018). يعمل حاليًا على بحث الفعل العسكري الفلسطيني خلال حرب 1947-1948. صدرت له كتب وأوراق بحثية محكمة عدة، آخرها كتاب صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في عام 2019 تحت عنوان **يافا.. دمٌ على حجر: حامية يافا وفعلها العسكري دراسة ووثائق**.

عبد الحميد صيام

باحث ومحاضر في شؤون الشرق الأوسط وخبير في شؤون الأمم المتحدة في مركز دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية في جامعة رُتغرز (Rutgers) بولاية نيوجرسي الأميركية. له عدد من الدراسات المتعلقة بالأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان. أصدر في عام 2010 كتابًا بعنوان **ذلك اليوم العصيب**، ويعكف حاليًا على إنجاز كتاب «عن الوطن والاحتلال». ويشرف على مشروع بحثي لفائدة المركز العربي حول دور الأمم المتحدة في قضايا النزاع في: اليمن وليبيا وسورية.

عبد الوهاب الأفندي

عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في معهد الدوحة للدراسات العليا. شغل منصب رئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2015-2017)، ومنسق برنامج الإسلام والديمقراطية في مركز دراسات الديمقراطية في جامعة وستمنستر في لندن منذ عام 1998. عمل دبلوماسيًا في الخارجية السودانية (1990-1997). تولى إدارة ورئاسة تحرير عدة مطبوعات (1982-1990). عمل أستاذًا/ باحثًا زائرًا في معهد كريستيان ميكلسن في النرويج، وجامعة نورثويسترن في شيكاغو، وجامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج والمعهد الدولي للفكر والحضارة الإسلامية في ماليزيا.

عزمي بشارة

المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مفكر عربي نُشرت له عدة كتب ومؤلفات في الفكر السياسي، والنظرية الاجتماعية، والفلسفة. عمل أستاذًا للفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت بين عامَي 1986 و1996. ساهم في تأسيس عدة مراكز بحثية في فلسطين، منها: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية التطبيقية. اضطر في عام 2007 إلى الخروج إلى المنفى بعد ملاحقته

إسرائيليًا بتهم أمنية. نشر الكثير من البحوث في دوريات علمية بلغات مختلفة، منها: **المجتمع المدني: دراسة نقدية** (2008)؛ **الدين والعلمانية في سياق تاريخي** (جزآن في ثلاثة مجلدات، 2014)؛ **في الثورة والقابلية للثورة** (2012)؛ **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (2017)؛ **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة** (2018)؛ **في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟** (2018)، ومنها كتب أصبحت مرجعيةً في مجالها. كما أنه أنجز عملًا تأريخيًا تحليليًا وتوثيقيًا للثورات العربية التي اندلعت في عام 2011، ونشره في ثلاثة كتب هي: **الثورة التونسية المجيدة** (2012)؛ **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (2013)؛ **ثورة مصر** (في مجلدين) (2016). ومن آخر أعماله إدارة مشروع بحثي للمركز العربي، إضافة إلى كتابة المجلد الأول منه: **تنظيم الدولة المكنى «داعش»: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة** (2018).

عمر عاشور

مدير برنامج الدراسات الأمنية النقدية في معهد الدوحة للدراسات العليا، وأستاذ الدراسات الأمنية والعلوم السياسية في جامعة إكستر سابقًا، وزميل مشارك في المعهد الملكي للدراسات الدولية (تشاتام هاوس) في لندن. مختص في تحليل الصراع المسلح غير المتكافئ، والحركات الإسلامية، والدراسات الأمنية والعسكرية، ودراسات الدمقرطة (مع التركيز الرئيس على العلاقات المدنية - العسكرية وإصلاح القطاع الأمني في فترات التحول الديمقراطي).

غازي ربابعة

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، خدم في القوات المسلحة الأردنية حتى رتبة مقدم، ثم عمل مديرًا للتوجيه المعنوي للقوات المسلحة الأردنية بالإنابة. شارك في حرب حزيران/ يونيو 1967، في القدس، وفي حرب الاستنزاف. له عدد من الكتب والدراسات حول قضايا الصراع العربي الصهيوني والسياسة الدولية منشورة في دوريات علمية متخصصة.

محمد السمهوري

اقتصادي وأكاديمي فلسطيني، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية كانساس الأميركية. شارك في العديد من الدورات الاقتصادية المتقدمة في جامعة هارفرد، وفي معهد صندوق النقد الدولي في واشنطن. وهو متخصص في حقل التنمية الاقتصادية والاقتصاد الدولي. عمل مستشارًا اقتصاديًا أول في السلطة الوطنية الفلسطينية، وأستاذًا للعلوم الاقتصادية في عدة جامعات فلسطينية في قطاع غزة، وباحثًا أول في مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برانديز في مدينة بوسطن الأميركية.

محمود محارب

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أستاذ جامعي له العديد من الكتب والأبحاث المتعلّقة بالصهيونية وإسرائيل، والصراع العربي - الإسرائيلي. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية في جامعة ريدينغ في إنكلترا. ومنذ عام 1987 حتى عام 1990، عمل أستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الثقافية في جامعة بيت لحم، وأستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية في معهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس منذ عام 2001. وعمل مديرًا لمعهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس 2003-2006. من آخر أعماله كتاب **الوكالة اليهودية والقيادات السورية أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى** (2019).

مروان قبلان

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير وحدة الدراسات السياسية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في بريطانيا. شغل سابقًا منصب مدير مركز الشام للدراسات والبحوث، ومنصب عميد كلية العلاقات الدولية في جامعة القلمون في سورية. له عدة أبحاث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

معين الطاهر

قائد طلابي وعسكري فلسطيني سابق، وعضو سابق في المجلس الثوري لحركة فتح والمجلس الوطني الفلسطيني والمجلس العسكري الأعلى، وعضو في الهيئة الوطنية للحفاظ على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. كاتب وباحث وناشط سياسي فلسطيني. حصل على دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة من الجامعة الأردنية في عام 1991. صدر عن تجربته الفلسطينية كتاب بعنوان **حوار مع معين الطاهر، الكتيبة الطلابية: تأملات في التجربة** (2015)، كما صدر له: **شخصيات جدلية في الفكر العربي والفلسفة الإسلامية: البسطامي، السهروردي، الهطاوي، سيد قطب** (2015).

ياسر جزائرلي

باحث جزائري درس الأدب الألماني والفرنسي. يعمل أستاذًا في قسم الدراسات الإنسانية في جامعة ولاية فيتشبيرغ الأميركية. له بحوث عن الأدب الألماني والفرنسي والشرق الأوسط. شارك في أكثر من مؤتمر للمركز العربي للأبحاث ودراسة الساسات.

الملخص التنفيذي

أحمد قاسم حسين

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرًا أكاديميًا في الفترة 20-22 أيار/ مايو 2017 بعنوان «خمسون عامًا على حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها»، بمناسبة مرور نصف قرن على الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة التي مثلت نقطة تحول رئيسة في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، وما زالت آثارها وتداعياتها مستمرة حتى الآن. ركزت أبحاث المؤتمر على محاولة تقديم معالجات جديدة لمجريات الحرب، في سياق وضع صعب من ناحية إيستوريوغرافية يواجهه المؤرخ العربي لحرب 1967، وهو غياب الأرشيف العربي لهذه الحرب، وكذلك غياب أي روايات رسمية عربية عنها. وعلى الرغم من كثرة الكتابات العربية عن تلك الحرب، فهي لا تزال معدودة بالنسبة إلى حدث مفصلي تاريخي ترك آثاره، ولا يزال، على المصير العربي برمته. وقد كانت معظم الكتابات جزءًا من المعركة الأيديولوجية والسياسية بين الأنظمة والقوى السياسية الحزبية العربية. وهدفت في مجملها إلى تبرئة طرف وتحميل طرف آخر مسؤولية الهزيمة فيها، سواء كان هذا الطرف نظامًا سياسيًا أو تيارًا سياسيًا/ أيديولوجيًا، في حين ركزت بعض الكتابات على الأسباب الاجتماعية السياسية والثقافية للهزيمة والصدمة التي نجمت عنها، بل إنّ من هذه الكتابات الأيديولوجية ما كان أقرب إلى «جلد الذات» أو تحقيرها. أمّا من الناحية العسكرية، فإن التأريخ تُرك للإسرائيليين،

ماعدا بعض السيَر والمذكرات العربية. وإجمالاً فإن الكثرة الظاهرة في الكتابات العربية عن الحرب تنتسب إلى الكتابات الأيديولوجية وليس إلى الكتابات العلمية.

إنّ غياب كتابات عربية عن حرب 1967 وتقييمها تقييمًا موضوعيًا يمكن أن يكون، في حدّ ذاته، موضوعًا للدراسة والبحث. ومن ثمّ، كانت مهمة المؤتمر الرئيسة أن يسدّ نسبيًا بعض جوانب هذه الثغرة في الدراسات العربية ذات الصلة عبر البحث في الحرب ذاتها، من زاوية نظر التاريخ العسكري والتحليل الاستراتيجي، مع محاولة تقديم معالجات جديدة لآثارها وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

يندرج هذا المؤتمر في إطار مؤتمرات المركز الأكاديمية عمومًا، وفي إطار اهتمامه بدراسة القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى. وقد شارك فيه عدد من الباحثين والخبراء العرب من جامعات ومؤسسات عربية وأجنبية متعددة. ويضم هذا الكتاب مجموعة مختارة من البحوث المقدّمة إلى المؤتمر، وقد وُزعت في أربعة أقسام.

افتتح عزمي بشارة المؤتمر بمحاضرة عنوانها «ما قبل حرب 1967 وما بعدها، كي لا يتجنب النقدُ النقدَ»، طرح فيها أحد أكبر الأسئلة، وهو أنه على الرغم من مرور نصف قرن على أخطر إخفاق سياسي وعسكري عربي في التاريخ العربي الحديث للحرب، فإنه لم يَجرِ التطرّق - على نحوٍ علمي - إليه لا من منظور العلوم السياسية ولا من منظور العلوم العسكرية وأدواتها المفهومية والبحثية. هذا في وقتٍ صدرت فيه مئات الدراسات في إسرائيل والغرب في دراسة الحرب وتحليل أسبابها ونتائجها، بل في توثيقها، وفي تحليل كل معركة من معاركها، فضلًا عن كُتب السيَر الكثيرة التي كتبها القادة، والفاعلون في وزارات الخارجية والدفاع وحتى الضباط. ووفق بشارة، يجد الباحث نفسه إزاء مكتبة كاملة صهيونية أو بريطانية أو أميركية حول الحرب مقابل ندرة في الأدبيات البحثية العربية، وهو ما يستدعي التفكير المستمر في تجاوز هذا النقص البحثي المريع.

أشار بشارة إلى أن عدم التوقف مليًا عند هذه الحرب يعود إلى عدة أسباب، من أبرزها سببان: **الأول** هو أنّ التدقيق في مجريات الحرب نفسها، والبحث في الإخفاقات العسكرية والتخبط في صنع القرار السياسي، اعتُبرا من المحظورات، في حين أن النقد العيني لا يكتفي بالعموميات. وفي حالة القيام به، فلا بد من أن يمسَّ ممارسات أنظمة ظلّت قائمة بعد الحرب، وما زالت تمنع الوصول إلى أرشيفها أو التعرض بطريقة البحث لقياداتها. وقد ضحّت الأنظمة نفسها ببعض الضباط، ونشرت شائعات تقبّلها الجمهور العربي برحابة صدر، منها المؤامرة والتواطؤ والخيانة، وذلك من دون تقديم أدلة كما هي العادة. أما السبب **الثاني**، فيتمثّل في أن المثقفين العرب انشغلوا بعد الحرب بمسائل، مثل الصدمة الحضارية أو صدمة الحداثة المجددة التي أحدثتها الحرب، وقارن بعضهم أثرها بأثر غزو نابليون بونابرت لمصر، كما انشغلوا بصدمة اكتشاف قوّة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي غالبًا ما استخفوا بها، وعدّوها كيانًا هشًا موقتًا وعصابة صهيونية حاكمة وأشتاتًا تتجمع على أرض فلسطين لا تشكّل شعبًا وأمّة، خلافًا للعرب في زمن انتشار الأيديولوجيا القومية ونفخ أيديولوجيا قوة الأنظمة القومية وقدراتها.

حاول عبد الوهاب الأفندي في **الفصل الثاني**، «حزيران/ يونيو الأسود والنهضة الغائبة: الخلل المركّب في تحليل أُم الهزائم العربية وتشخيصها»، أن يشخص هزيمة حزيران/ يونيو بوصفها أقسى من كل الصدمات السابقة، منذ غزو نابليون بونابرت لمصر في عام 1798، في حجمها وتأثيرها، وفي مراراتها التي «بدا معها حلوًا طعم جميع الهزائم التي مُني بها الوطن العربي قُطرًا قُطرًا وإقليمًا إقليمًا [...] على امتداد الحقبة الكولونيالية»؛ ذلك أنها كانت، في رأيه، هزيمة لعمارة المجتمع العربي ولبنيته المادية والعقلية معًا، كشّافة لتأخره السياسي والاقتصادي والتقني والثقافي. وهذا ما جعل منها هزيمة شاملة، معممة، ومتعمقة؛ «هزيمة مصمتة بلا مصرف ولا مخرج». لا يقتصر معناها كله على أن «العرب خسروا حربًا أخرى مع إسرائيل»، بل هزيمة يشير معناها على العكس إلى أن «العرب خسروا الحرب مع إسرائيل». وبناء عليه، لم تكن هذه هزيمة في الحرب فحسب، «بل في الصراع من أساسه، لا أمام إسرائيل، بل

أمام المشروع الصهيوني بالذات». ورأى الأفندي أن التحليلات الدائرة حول الحرب ابتعدت عن مناقشة عوامل قوة الدول ومنعتها، والتي تتكامل فيها مصادر القوة العسكرية مع القوى الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والأخلاقية، وهو ما تسهب فيه نظريات الأمن القومي المعروفة. كذلك، انصرفت الانتقادات عن طبيعة الدولة القائمة وقتها، وطريقة إدارتها، وتغييب المواطنين عن أي مساهمة في اتخاذ القرار، واتّباع نهج قمعي تجاه مبادرات المواطنين من اقتصادية ومدنية. وأهم من ذلك وقبله، عدم التدقيق في دور الجيش، وانصرافه عن مهنيته إلى الانغماس في شؤون السياسة والاقتصاد، بل الفن والثقافة، وإخضاع النشاطات الاجتماعية والسياسية المختلفة لأولويات تسلطية تتعلق بأمن النظام الحاكم وشلليته المسيطرة. وماشت هذه الانصرافية عن طبيعة الدولة القائمة توجهات فكرية كانت بدورها سببًا في الأزمة، لأنها جسدت امتدادًا لأيديولوجيات الأنظمة التي أحدثت الأزمة السياسية وجاءت بالهزيمة من جهة، ومساعي لتبرير الهزيمة وإيجاد العذر للأنظمة عبر توجيه الأنظار إلى قضايا هي أبعد ما يكون عن السبب المباشر للأزمة من جهة أخرى.

ضم **القسم الثاني** من هذا الكتاب بحوثًا تناولت مسارات الحرب على الجبهات الثلاث (مصر والأردن وسورية)، واشتمل على ثلاثة فصول، وجاء **الفصل الثالث** منه بعنوان «هزيمة غير حتمية؟ الأداء القتالي على الجبهة المصرية»، حيث ذهب فيه عمر عاشور إلى أن الهزيمة العسكرية للقوات المصرية في حرب حزيران/ يونيو لم تكن حتمية - كما تقول تقارير وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع «البنتاغون» الأميركيتين - وذلك بسبب الإمكانات الهائلة للجانب المصري، بما فيها قوته العددية، وقوته النارية، وتسليحه المتطور، ودعمه الخارجي المكثف من قوى عظمى، وكذلك تمتعه بدعم شعبي وإقليمي. ولكن يمكن فهم شبه حتمية هذه الهزيمة من خلال متغيرات أخرى، أبرزها نوع النظام ومؤسسته العسكرية وآثارهما في الأداء القتالي للجيش، ويمكن أن يُفهم ذلك أيضًا بتحليل المستوى المتوسط (Meso-level Analysis) من خلال البعدين التكتيكي والعملياتي في الأداء القتالي للجيش المصري.

يندرج نوع النظام في إطار «الاستبداد العسكري»، وهو نوع لا يتيح الشفافية في صناعة القرارات العليا واتخاذها، ولا مساءلة القرارات قبل اتخاذها وبعده، بل يتيح هذا النوع من الأنظمة احتكار المعلومة والتضليل المنهجي لكلٍ من العسكر (دون مستوى القيادة العليا) ومؤسسات الدولة الأخرى، وكذلك شرائح الشعب، ثم التهرب من المسؤولية بعد ذلك وتحميلها لكباش فداء دون القيادة العليا. كما أن البيئة المهنية والثقافة المؤسساتية العسكرية التي ينتجها هذا النوع من الأنظمة غالبًا ما تصبح مرتعًا لعُقد تفوقٍ وتدنٍّ نفسية، سواء تجاه المدنيين أو تجاه مؤسسات الدولة المسلحة الأخرى، أو حتى في ما بين رُتَب المؤسسة العسكرية الواحدة، باعتبار كل هؤلاء إما أقلّ شأنًا (تفوق) وإما فوق المساءلة (تدنٍّ)، ما يشرعن عدم المساءلة والمراقبة والمحاسبة. كما تؤدي هذه العُقَد والثقافة المؤسساتية التي تنتج منها إلى قتل الإبداع والمبادرة والثقة بالذات خلال الأزمات عند الرتب المتوسطة والدنيا، وربما حتى معاقبة الكفاءات حين تكون غير موالية على نحو كاف أو حين تشكل منافسة، أو احتمال المنافسة.

أما غازي ربابعة، فبحث في **الفصل الرابع** «العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية في حرب حزيران/ يونيو 1967 (شهادة قائد سرية مشاة وضابط استخبارات في معركة القدس 1967)»، ومدى استعدادات الجيش الأردني وقدراته عشية الحرب، حيث أكد أن الجيش الأردني قوة مدربة في تلك الفترة، مقارنةً بجيوش المنطقة العربية التي تعاني نقصًا في التدريب، لكن ما كان ينقصه هو غطاء جوي، ورئيس أركان حقيقي؛ إذ تولى الفريق عبد المنعم رياض، وهو مصري، قيادة العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية بالتنسيق مع القوات المصرية. واقتضت الخطة الأردنية الشاملة للدفاع عن الضفة الغربية عند اندلاع الحرب، التي وافقت عليها «القيادة العربية الموحدة»، نشر ألوية مشاة أردنية على طول خط الهدنة مع إسرائيل على امتداد 650 كم، لتعزيز الدفاعات الأردنية بموجب اتفاق الدفاع المشترك بين عمان والقاهرة. لقد تقرر أن ينحصر دور الأردن خلال المراحل الأولى من الحرب على المحافظة على وضعه الدفاعي، وفتح معركة على جبهة محدودة، بهدف إشغال جانب من القوات الإسرائيلية، في الوقت الذي تتقدم فيه القوات على الجبهة المصرية، شريطة أن

ينتقل دور القوات الأردنية من حالة الدفاع إلى الهجوم بعد وصول القوات العراقية والقوات العربية الأخرى إلى الجبهة الأردنية. وكانت مصر قد تعهدت بتأمين الغطاء الجوي للقوات العربية، وهو الأمر الذي لم يتحقق بسبب تدمير جميع الطائرات المصرية وهي جاثمة على الأرض بسبب الضربة الجوية الإسرائيلية المفاجئة، في حين قامت الخطة العسكرية الإسرائيلية على أساس الاندفاع والهجوم لاحتلال الضفة الغربية، وتوجيه ضربة إلى شمال القدس بهدف إحكام السيطرة على المرتفعات المحيطة، وهو ما سهل عملية تطويق المدينة، والإشراف على خطوط الاتصال والإمداد التي تربطها بالأردن.

أما في **الفصل الخامس**، وعنوانه «حرب حزيران/يونيو 1967 على الجبهة السورية: سقوط الجولان وقصة البيان رقم 66»، فبحثَ مروان قبلان في الأدبيات المتوافرة عن هذه الحرب على الجبهة السورية، في محاولة لتقديم أقرب رواية واقعية ممكنة للأوضاع العسكرية والسياسية التي أفضت إلى سقوط الجولان عسكريًا في 10 حزيران/ يونيو 1967، والأسباب التي أوصلت إلى هذه النتيجة، والتي كان لها تداعيات كبيرة على مستقبل سورية والمنطقة العربية كلها. ويتأكد الأمر إذا علمنا أن رواية سقوط الجولان واحتلاله ما زالت محل جدل وبحث ونقاش، رغم مرور أكثر من خمسة عقود على هذه الحرب، خصوصًا في الأحوال التي صدر فيها البيان رقم 66. ومع أن تحولات كبرى حصلت منذ ذلك الوقت وحتى تاريخه، فإن ظروف سقوط الجولان ما زالت حاضرة في نقاشات السوريين وحواراتهم.

اشتمل **القسم الثالث** على فصلين عالجا صنع قرار الحرب في إسرائيل؛ ففي **الفصل السادس**، «عملية صنع قرار حرب حزيران/يونيو 1967 في إسرائيل»، تناول محمود محارب مجموعة من العوامل أثرت في عملية صنع قرار الحرب التي شنتها إسرائيل على مصر في حزيران/ يونيو 1967، وأبرز منها العاملين، العامل الأيديولوجي الصهيوني والعامل الأمني، لتبرير توسيع حدود الدولة. ووفق تحليله، كانت الفرضية الأساسية السائدة والمسلّم بها في المؤسستين السياسية والعسكرية الإسرائيلية، أن حرب 1948 لم تنته لأنها لم

تحقق أهداف إسرائيل بشأن حدودها، وأنها لم تكن سوى جولة واحدة من سلسلة جولات الحروب التي على إسرائيل الاستعداد لها، وتحيّن الفرص المواتية للقيام بها لتوسيع حدودها في جميع الاتجاهات واستكمال احتلال أرض فلسطين كلها وسيناء والجولان والجنوب اللبناني. وكان مفهوم التوسع الإقليمي متينًا ومتجذرًا في جميع هيئات الأركان العامة في عقدَي الخمسينيات والستينيات، تحت غطاء أيديولوجي صهيوني أو غطاء الضرورات العسكرية بأن حدود الهدنة لعام 1949 لا يمكن الدفاع عنها. أضف إلى ذلك موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ فقد أدّت هذه المؤسسة دورًا حاسمًا في قرار الحرب الإسرائيلي، وتبنت، منذ أن تبوأ يتسحاق رابين رئاسة هيئة الأركان العامة، موقف توسيع إسرائيل لحدودها في أقرب فرصة تسنح، وعملت في الوقت نفسه على التأثير في توفير هذه الفرصة في التصعيد الاستفزازي العسكري المنظم الذي اتبعته تجاه سورية، والذي قاد إلى تدخّل مصر وتفجُّر الأزمة. وقد رفضت تلك المؤسسة الحل الدبلوماسي للأزمة، وتمسكت بالحل العسكري بشدة. هذا فضلًا عن موقف الولايات المتحدة الأميركية من الحرب؛ إذ كانت الفرضية الأساسية السائدة في إسرائيل، والتي كان دافيد بن غوريون قد طورها وورثها عنه رئيس الحكومة ليفي أشكول وتمسك بها، أن إسرائيل لا تشن الحرب إلا بعد أن تتفق سلفًا مع دولة عظمى واحدة على الأقل.

في **الفصل السابع**، قدم ياسر جزائرلي بحثًا بعنوان «داود» أم «جالوت»؟ الجدل الإسرائيلي حول حرب حزيران/ يونيو 1967»، عرض فيه قراءة تحليلية نقدية لمجموعة من الكتب التي أصدرها باحثون ومؤرخون وصحافيون إسرائيليون بحلول الذكرى الخمسين لاندلاع حرب حزيران/ يونيو. وقام بتكثيف الجدل الإسرائيلي التاريخي حول أسبابها، وحلل رؤية إسرائيل لنفسها بأنها مطوَّقة بدول معادية تستهدف القضاء على وجودها. ويرى جزائرلي أن الغرب نظر إلى إسرائيل والعرب على هذا النحو طوال عقود، وحاول تحليل هذه الرؤية على أنها تعيد إنتاج المواجهة بين داود وجالوت، وأن الحرب هي استمرار لهذه المواجهة؛ فمن جديد واجهت إسرائيل الصغيرة جيوش ثلاث دول عربية ودمرتها واحتلت أجزاءً واسعة من أراضيها. لكن انتصارات إسرائيل

المتتالية، وقمعها الانتفاضة الفلسطينية، وشنها الحرب على قطاع غزة، كل ذلك أخذ يغير من صورة إسرائيل؛ فقوّتها العسكرية وقدرتها على تدمير جيرانها ومعاملتها للفلسطينيين في الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو جعلتها تبدو «جالوت» أكثر من كونها «داود». وينتهي البحث باستنتاج خطورة هذا التحول في تنميط نظرة إسرائيل إلى نفسها وكذلك نظرة الغرب إليها باعتبار أنها ضحية، وأنها «داود» الصغير الذي يدافع عن نفسه في مواجهة «جالوت». وهو ما يعني أن حرب حزيران/ يونيو كانت نقطة التحول في صورة إسرائيل من «داود» إلى «جالوت».

خُصص **القسم الرابع** من الكتاب لبحث تداعيات حرب حزيران/ يونيو فلسطينيًا، فبحث بلال محمد شلش في **الفصل الثامن** «هزيمة حزيران/ يونيو 1967 وإسهامها في إعادة بعث 'القوى السياسية المقاومة' في الضفة الغربية». ورأى أن مع حلول حزيران/ يونيو، كانت أرض «الضفة الغربية» مجردة من أي بنى تنظيمية لقوى سياسية فاعلة، يمكنها أخذ زمام المبادرة والتصدي لأي عدوان مرتقب أو محتمل. ويرجع ذلك إلى معاناة القوى الفلسطينية آثار الحملات الأمنية المتتابعة والموجهة ضدها على نحو منهجي، منذ نيسان/ أبريل 1957، في تفكيك بِنيتها التنظيمية، وهو ما عانته القوى السياسية الناشئة في ما بعد، كحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح». لكن تبع هزيمة حزيران/ يونيو انطلاق مقاومة مسلحة فورية في الضفة الغربية تتنافى وواقع قواها السياسية المفككة. واستنتج عبر تفحصه العديد من الوثائق أن بعث المقاومة المسلحة في الضفة ونشاطها خلال الأعوام التالية (1967-1970)، نتج جزئيًا من تحطم بنية الرقابة والسيطرة الأمنية التي فرضتها الحكومة الأردنية في الضفة من جهة، وغياب أي بنية أمنية بديلة توفر سيطرة تامة للاحتلال في أشهره الأولى، من جهة أخرى.

في **الفصل التاسع**، «أثر حرب حزيران/يونيو 1967 في المقاومة الفلسطينية»، بحث معين الطاهر في أثر الهزيمة في تطور حركة المقاومة الفلسطينية على صُعُد المجالات التنظيمية والعسكرية والشعبية، من خلال

مقارنة وضعها قبل الهزيمة بما بعدها. وهو توقف عند التطورات والتحولات التي شهدتها العلاقة بينها وبين الحكومات العربية قبل الحرب وبعدها، أي ما يصفها بانطلاقة المقاومة الثانية بعد الهزيمة نتيجة التغيّرات في موقف الأنظمة العربية التي اتجهت إلى محاولة احتواء آثارها، وضعفها السياسي في منع انطلاق العمليات الفدائية عبر حدودها، وحاجتها إلى مثل هذا النوع من العمليات، بحيث كوّنت العديد من القوى الحزبية والحكومية الرسمية منظمات فدائية لها مرتبطة بها، ما عنى تحول المقاومة إلى ظاهرة وصفها بـ «العصر الذهبي» للمقاومة، وحولت من خلالها المقاومة الهزيمة إلى فعل مقاوم يزهو بقوته ونصره، ولا سيما بعد معركة الكرامة. ولكن بُعيد الانتصار النسبي الذي تحقق في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، بحثت قيادتها عن التسوية، ودخلت في صراعات مع الأنظمة العربية التي تحتاج بدورها إليها لتبرير دخولها في التسوية؛ ما حرفها عن استراتيجيتها الأصلية، وهو ما يرى المؤلف أنه ساهم في تحويل النصر النسبي إلى هزيمة.

أما محمد السمهوري، فتطرّق في **الفصل العاشر**، «تأثير حرب حزيران/ يونيو 1967 في الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، إلى تأثير حرب حزيران/ يونيو في الاقتصاد الفلسطيني تأثّرًا سلبيًا وعميقًا، وشخّص في بحثه أن هذا الاقتصاد لا يزال يعاني تداعيات حرب حزيران/ يونيو المدمرة عليه؛ إذ وضعه الاحتلال تحت السيطرة المشددة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، مستغلًا الأرض والموارد المائية في الضفة والقطاع، ومعيقًا نشاط القطاع الخاص الفلسطيني ومانعًا تطوره، وفارضًا قيودًا مشددة على حركة الأفراد والتجارة داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وقد أدت هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تقطيع الضفة الغربية جغرافيًا، وتقسيمها إلى كانتونات معزولة بعضها عن بعض بسبب الوتيرة المتسارعة للاستيطان الإسرائيلي فيها، كما أدت إلى تهويد القدس العربية وتهميشها اقتصاديًا وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يستنتج الباحث من ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني تحول خلال أعوام

الاحتلال إلى رهينة للسوق الإسرائيلية، وأن هذه الوضعية أدت به إلى حدوث انهيار اقتصادي في قطاع غزة، وظهور أزمات إنسانية غير مسبوقة فيه. وهو ما عكسته المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشير إلى الارتفاع الكبير والمزمن في معدلات البطالة والفقر، وانعدام الأمن الغذائي لسكان الأرض المحتلة.

ضم **القسم الخامس** من الكتاب فصلين، جاء أولهما، **الفصل الحادي عشر**، بعنوان «هل كانت الحرب حتمية؟ قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ودورها في حرب حزيران/ يونيو 1967»، لعبد الحميد صيام الذي حاول في بحثه الإجابة عن مجموعة أسئلة جوهرية: هل كانت حرب 5 حزيران/ يونيو حتمية؟ وهل كان في الإمكان تفادي تلك الحرب؟ وما الدور الذي أدّته قوة الأمم المتحدة للطوارئ، المعروفة باسمها المختصر «يونيف» (UNEF)، أو لم تُحسن أداءه؟ وهل تصرف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بما ينسجم مع القانون الدولي؟ وما الخطوات التي قام بها، والتي لم يقم بها أيضًا، لمنع اندلاع الحرب التي كانت مؤشراتها تدق الأبواب؟ ويرى الباحث أنه كان في إمكان الأمين العام أن يلجأ إلى عدة إجراءات لم يقم بها - مع أنها متاحة - وهو ما دفع بعض الدول والمراقبين والمحللين إلى إلقاء باللوم عليه، ولو جزئيًا، في عدم منع اندلاعها. لكنه يستنتج أن على الرغم من ذلك، ما كان ممكنًا لهذه الإجراءات - لو قام بها - أن تفعل شيئًا؛ لأن إسرائيل كانت تريد أن تقصم ظهر الرئيس المصري جمال عبد الناصر والجيشين المصري والسوري بصورة خاصة، وأن تجبر العرب على الاعتراف بها، وهو ما توضح جليًا إبان مداخلة رئيس الوفد الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

للضغط على إسرائيل، قَبِل العرب قرارَي مجلس الأمن المعنيين بوقف إطلاق النار؛ القرار رقم 233 والقرار رقم 234 في 6 و7 حزيران/ يونيو على التوالي، ودفْعها إلى الانسحاب إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو. ومع ذلك «لن تعترف إسرائيل بأيّ قرار يصدر عن الأمم المتحدة يطلب منها الانسحاب إلى داخل حدودها السابقة حتى لو صوَّت مع القرار 121 دولة،

ولم يصوِّت ضده سوى إسرائيل»، ولم يستطع المجتمع الدولي أن يفعل شيئًا مع إسرائيل. ويستنتج من ذلك إلى أي مدى كان العرب مخطئين وهم يراهنون على حصان خاسر اسمه «الحق» و«الشرعية الدولية».

أما **الفصل الثاني عشر**، فعنوانه «الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1967 في الوثائق الأميركية»، وفيه قدم أسامة أبو ارشيد دراسة وثائقية، سعى من خلالها إلى بحث موقف الولايات المتحدة من حرب حزيران/ يونيو 1967، بناءً على وثائق إدارة الرئيس الأميركي ليندون جونسون المتاحة حول الموضوع. والوثائق محل البحث نُشرت في عام 2004 على موقع تابع لوزارة الخارجية الأميركية هو The Office of the Historian، أو «مكتب المؤرخ»، ويتضمن مئات الوثائق عن السياسة الخارجية لإدارة جونسون بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي في الفترة 1964-1968، وهي مرحلة تشمل وثائق ما قبل حرب عام 1967، وخلالها، وما بعدها. ومن الانطباعات التي يمكن أن يخرج بها دارس الوثائق الأميركية حول حرب حزيران/ يونيو، هو أن النصر الإسرائيلي، من دون دعم أميركي مباشر خلال الحرب، كما تزعم الوثائق، نهض بمكانة إسرائيل في الولايات المتحدة، على أساس أنها دولة قادرة على التصدي بنفسها للأخطار المحدقة بها. وتخبرنا الوثائق أن جونسون، بعد أن فشل في منع إسرائيل من شن الحرب، ونتيجة للنصر الساحق الذي حققته على جيرانها العرب، وجد نفسه أمام معضلة؛ فهو لم يكن يرغب في الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها، كما فعل دوايت أيزنهاور بعد أزمة قناة السويس في عام 1956، من ناحية، لكنه كان يستشعر الحرج بسبب التعهد الذي أصدره في 23 أيار/ مايو 1967، والقاضي بالتزام إدارته السلامة الإقليمية والوحدة الترابية لكل دول المنطقة، من ناحية أخرى.

القسم الأول

نصف قرن على حرب حزيران/يونيو
قراءة جديدة

الفصل الأول

محاضرة افتتاحية: ما قبل حرب 1967 وما بعدها
كي لا يتجنب النقدُ النقدَ

عزمي بشارة

مقدمة

خمسون عامًا مرّت على حرب حزيران/ يونيو 1967 التي احتلت فيها إسرائيل في ستة أيام (منذ أن بدأ القتال حتى وقف إطلاق النار) أراضي تبلغ ثلاثة أضعاف مساحتها، بما في ذلك ما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزّة اللتين وقعتا تحت الحكم الأردني - المصري بعد اتفاقات الهدنة في عام 1949. في إثْر تلك الحرب، اتخذ تاريخ المشرق العربي والمنطقة وفلسطين والنظام الصهيوني مسارًا مفصليًا مختلفًا أطلقته نتائجها. ولهذا يمكن الحديث، بالتأكيد، عمّا قبل حرب حزيران/ يونيو وما بعدها.

سبق أن عبّرت يومًا عن فكرة مفادها أنّ حزيران/ يونيو 1967، وليس أيار/ مايو 1948، هو تاريخ نشوء إسرائيل الحقيقي (أو تثبيته على الأقل). فحتى انتصارها في تلك الحرب، كانت إسرائيل - التي أُرِّخت النكبةُ الفلسطينية بيوم إعلان استقلالها - مشروعًا غير مستقرّ في نظر الحركة الصهيونية وما سُمّي «يهود الشتات» الذين أقنعتهم نتائج حرب حزيران/ يونيو أنّ إسرائيل أكثر من مغامرة، وأنها مشروع مضمون؛ فتكثّفت الهجرة إليها بعدها، وتدفقت الاستثمارات أضعافًا مضاعفة بالنسبة إلى ما قبلها، وانتقلت إسرائيل من اقتصاد القطاع العامّ

الاستيطاني التعبوي إلى اللبرلة الاقتصادية التي استوعبت تلك الاستثمارات. كما أنّ الولايات المتحدة الأميركية أبرمت التحالف الاستراتيجي معها، واقتنعت بفائدته العملية والرّهان عليها بعد هذه الحرب. فكما هو معلوم، انتصر جيش الاحتلال في هذه الحرب بسلاح فرنسي وليس بسلاح أميركي، وتدفقت في إثرها أموال المعونات الأميركية والاستثمارات، وجرى تسليح الجيش الإسرائيلي بطائرات «الفانتوم» الأميركية بدلًا من «الميراج» الفرنسية. أمّا بقية «قصّة» العلاقات الأميركية - الإسرائيلية عقب تلك الحرب، فهي معروفة للجميع.

لن يكون في وسعنا هنا التطرّق إلى كل أبعاد هذه الحرب الدولية، والعربية، والفلسطينية، لكنّنا سوف نُلقي ضوءًا مختلفًا عليها، أو نقاربها مقاربة مخالفة لما هو مألوف.

خرجت إسرائيل من حرب 1948 بخسائر كبيرة، تتجاوز ما خسرته في جميع الحروب اللاحقة الأخرى، مقارنةً بعدد السكان في ذلك الوقت، على الرغم من وهن الدول العربية وتبعيّتها للدول الاستعمارية وارتباكها وضعف جيوشها وهشاشة المقاومة الفلسطينية بعد ثورة منهِكة استنزفت الاقتصاد والمجتمع في الأعوام 1936-1939، وعلى الرغم من التحالف البريطاني - الصهيوني أيضًا. ولم يتلخص الفارق في التفوق الصهيوني بالمعدات والتقنيات فحسب، بل كان أيضًا ثمة فجوة عددية مسكوت عنها غالبًا؛ إذ حشدت الـ«هاغاناه» أعدادًا تفوق عديدَ مقاتلي الجيوش العربية مجتمعة. وحتى من هذه الناحية، فإنّ حرب الكثرة ضد القلة أسطورة من الأساطير الصهيونية في الصراع.

لم يعترف العرب بتحوّل الكيان الصهيوني الاستيطاني إلى دولة شرّدت الشعب الفلسطيني في عام 1948، بل أصبح العداء لهذا الكيان موضوعَ تنافسٍ بين التيارات السياسية العربية كافة. ويُعدّ تأثير النكبة والتأثّر بها من أهم دوافع الانقلابات العسكرية ضد النخب التقليدية والليبرالية التي حكمت الدول العربية بعد الاستقلال وفشلت في هذه الحرب، مثلما فشلت في حلّ المسألة الزراعية وغيرها من مسائل ملحّة. وكنت قد أوضحت سابقًا أنّ النكبة لم تقتصر على الشعب الفلسطيني الذي تحمّل وزرها الأكبر، بل امتدت إلى الشعوب

العربية وأصبحت عاملًا مفصليًا في مجمل التطورات الفكرية والاجتماعية والسياسية الداخلية للبلدان العربية، وتأسس الاستخدام الأداتي للقضية الفلسطينية، سواء في الصراعات الداخلية في البلدان العربية، أو في علاقاتها البينيّة. وثمّة نمط متكرر لضباط شاركوا في حرب 1948 وقاموا بانقلابات عسكرية في مصر وسورية والعراق. ولكنّ هؤلاء الضباط الذين قادوا الانقلابات المبرَّرة بفجيعة خسارة الجيوش العربية لحرب عام 1948، تعرضوا لهزيمة أشدّ فداحة في عام 1967.

كان رأي دافيد بن غوريون (1886-1973) أنّ حرب عام 1948 التي سُمِّيت «حرب الاستقلال»، لم تَحسم المسألة بعدُ مع الدول العربية، وأنّه كي تتقبل هذه الدول وجود إسرائيل في المنطقة لا بد من إرغامها على ذلك، بإلحاق هزيمة أخرى بها في حرب أخرى تُقنعها بقبول الأمر الواقع. ولهذا، فمن حيث المزاج العامّ، وبغضّ النظر عن تفصيلات بدء الحرب مع مصر أو سورية، كانت المؤسسة الصهيونية مستعدة وجاهزة لخوض حرب ثانية أو ثالثة، بل معنيّة بذلك.

بعد حرب الأيام الستة، وفي العام نفسه، طرحت الحكومة الإسرائيلية في مراسلات مع الإدارة الأميركية إمكانية مقايضة الأراضي التي احتلتها (ما عدا القدس) باتفاقات سلام مع الدول العربية. أمّا اليوم، فلا يمكننا التأكد من جدية هذه الخطوة، بينما تلخَّص الموقف الرسمي العربي بـ «لاءات الخرطوم» الثلاث المعروفة: لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات؛ إذ كان المطلوب إسرائيليًا تجاوز قضية فلسطين، بل نسيانها، وحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين عربيًا، وتحقيق سلام مع الدول العربية يقوم على ما سُمّي حينئذ «تسوية أراضٍ إقليميّة» (Territorial Compromise) على أساس القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الحقيقة أنّه لم يكن في وسع الأنظمة العربية قبول ذلك، فهو لا يعني إلا الاستسلام بعد هزيمة مذلّة تعرضت لها الأنظمة والجيوش العربية، لكنه أصبح أمرًا واردًا في إثْر استعادة بعض الثقة بالنّفس في حرب 1973، أي إنّ أهداف

إسرائيل من حرب حزيران/ يونيو، في ما يتعلّق بقبولها في المنطقة وعقدها اتفاقات سلام مع الدول العربية من دون حلّ قضية فلسطين، تحققت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على الجبهة المصرية.

بعد صعود منظمة التحرير الفلسطينية المبهر بفصائلها المسلحة بعد تلك الحرب، وإن كانت المنظمة قد تأسست قبل الحرب، ثم أفولها بعد حربين أخريين (حرب لبنان 1982، وحرب الخليج 1990-1991، وبينهما انتفاضة الحجارة 1987)، طُبِّق ذلك على الجبهة الأردنية عبر التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح مبدأ «أرض مقابل الاعتراف» الذي رفعته إسرائيل في ما بعد شعارًا عربيًا بعد أن عُدِّل إلى «الأرض مقابل السلام»، والمعنى واحد في الحقيقة. جرى هذا بعد أن توطّد في إسرائيل معسكر كبير يدعو إلى «السلام مقابل السلام» ويعترض على إعادة الأرض، أو يقبل بإعادة جزء من الأرض مع أكبر عدد من الفلسطينيين، وذلك بتحويل التسوية الإقليمية إلى تسوية ديموغرافية.

لم تتجلَّ الضربة التي تلقّتها الحركة القومية العربية في أزمة الأنظمة التي تبنّت القومية العربية أيديولوجيا رسمية، بعد هزيمتها في حرب حزيران/ يونيو فحسب، بل أيضًا في تفكيك الطرف العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك عبر ظاهرة اتفاقات الصلح المنفرد المصري والأردني والفلسطيني مع إسرائيل، وعمليات التفاوض المنفصلة.

تكمن المفارقة التاريخية الكبرى في أنه حينما هُزمت الأنظمة العربية التي تبنّت القومية العربية أيديولوجيا رسميةً في الحرب مع إسرائيل، انحسرت معها هذه الأيديولوجيا تحديدًا، وهي التي تعتبر الصراع مع إسرائيل قضية العرب جميعًا، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. واستفادت من ذلك تلك الأنظمة التي لم تتبنَّ هذه العقيدة واعتبرتها مغامِرة، والقوى التي صعدت من داخل الأنظمة واتجهت نحو السلام المنفرد مع إسرائيل، وغطت رغبتها هذه خلال بضعة أعوام بحجج شتى، مثل عدم التدخل في الشأن الفلسطيني، والحرص على ترك قضية فلسطين للفلسطينيين يقررون بشأنها ما يرونه. أما الأنظمة التي

ظلت تتمسك بهذه الأفكار، فلم تتنازل عن قضية فلسطين؛ لكن ليس في الصراع مع إسرائيل، بل في صراعها على البقاء وفي تخوين المطالبين بالحرية والعدالة، وكذلك في المساومة بشأن موقعها الدولي والإقليمي. وهذه الميزة (أو الورقة كما يحلو للبعض أن يقول) انتزعتها منها منظمة التحرير في المعركة على استقلالية القرار الفلسطيني.

ملاحظات حول ردّة الفعل العربية على الحرب

لن أتوقف طويلًا عند محاولة الأنظمة العربية تمويه الهزيمة، غير أنّني أشير إلى أمرَين في هذا الشأن: كان ذلك، **أولًا**، بتلطيف اللفظ نفسه، أيْ تحويله إلى «نكسة»، فكأنّ الأمر يتعلّق بزلّة محزنة لأنظمة تسير عمومًا على طريق صحيح. وبحسب هذا الأسلوب التصويري، تكون لكلّ مسيرة عظيمة نكسة أو نكسات، مثلما يكون «لكل حصان كبوة». وكان التمويه، **ثانيًا**، بتجاوز ذلك في محاولة قلب الهزيمة انتصارًا لأنّ إسرائيل لم تنجح في إطاحة ما سُمّي «الأنظمة التقدمية»، وأنّ كلّ ما استطاعت فعله هو احتلال الأرض فحسب (!!)؛ فهذه فضيحة تستحق كُتبًا وبحوثًا في تحليل البلاغة السياسية العربية والديماغوجيا التي تستبيح سائر المعايير العقلية والذهنية التي تقبع خلفهما. أما عند الاعتراف بالفشل العسكري، فيقترن ذلك بالتهويل من قدرات إسرائيل وإمكاناتها إلى حدود أسطورية، بما في ذلك «المؤامرة اليهودية العالمية» وسيطرتها على الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما استُخدم لاحقًا في عملية تصفية القضية الفلسطينية وتبرير عمليات السلام المنفردة. فإذا كانت إسرائيل تمتلك هذه القوى الخارقة، يصبح أي فتات تقدمه على مائدة المفاوضات إنجازًا مهمًا.

أمّا ردّة الفعل المعارضة للأنظمة العربية، فكانت أكثر استعدادًا للاعتراف بالهزيمة بطبيعة الحال، فهي هزيمة الأنظمة، لكن لم يجرِ عمومًا التوقف عندها مليًّا، وذلك لسببين:

• **أولًا**، لأنّ التدقيق في ما جرى في أثناء الحرب، والبحث في الإخفاقات العسكرية والتخبط في صنع القرار السياسي، كانا أمرين يُعدَّان من المحظورات؛

إذ لا بد لنقد العيني الذي لا يكتفي بالعموميات، في حالة القيام به، أن يمسّ ممارسات أنظمة ظلّت قائمة بعد الحرب، وأن ينبش في دفاترها ومستنداتها (إن وُجِدت)، فضلًا عن التعرّض لقياداتها، وهذا ممنوع. وقد ضحّت الأنظمة نفسها ببعض الضباط، ونشرت شائعات تقبَّلها الجمهور العربي برحابة صدر، منها المؤامرة والتواطؤ والخيانة، وذلك من دون تقديم أدلة، كما هي العادة. لكن طوال نصف قرن، لم يجر التطرّق، على نحو علمي، إلى أكبر إخفاق عسكري عرفه العرب في تاريخهم الحديث، وأقصد التطرق إليه من منظور العلوم السياسية والعلوم العسكرية، وبأدواتها؛ هذا في وقت صدرت مئات الدراسات في إسرائيل والغرب في تحليلِ الحرب وأسبابها ونتائجها وتوثيقها، وفي تحليل كل معركة من معاركها، فضلًا عن كتب السيَر الكثيرة التي كتبها القادة، ووزراء الخارجية، ووزراء الدفاع، وحتى الضباط. لهذا، إذا أردت أن تدرس مسار حرب حزيران/ يونيو ذاته، فسوف تجد نفسك أمام مكتبة كاملة صهيونية أو بريطانية أو أميركية، لكنك ستجد ندرة في الأدبيات البحثية العربية، وستكون ممتنًّا، في حال الحصول على معلومات متفرقة، إزاء ما «تكرّم» به بعض الضباط والسياسيين العرب في مذكراتهم.

• **ثانيًا**، انشغل المثقفون العرب بعد الحرب بمسائل عدة، من مثل الصدمة الحضارية أو صدمة الحداثة المجددة التي أحدثتها الحرب، وقارن بعضهم أثرها بأثر غزو نابليون لمصر، كما انشغلوا بصدمة اكتشاف قوّة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي غالبًا ما استخفوا بها، وعدّوها كيانًا هشًا موقتًا وعصابة صهيونية حاكمة وأشتاتًا تتجمع على أرض فلسطين لا تشكّل شعبًا وأمّة، خلافًا للعرب في زمن انتشار الأيديولوجيا القومية.

أدى نقد الصدمة الحضارية، لاحقًا، دورًا في ميلاد تيار أُعجِب بإسرائيل وسياسييها ومؤسساتها وضباطها، باعتبارها دولة حديثة.

فتحت الهزيمة بابًا لنقد التخلف والبحث عن أسبابه في الجهل وانتشار الأمية، أو في التبعية الاقتصادية، أو في الدولة السلطانية، وفي الدين والتدين، وصولًا إلى سيكولوجية الإنسان العربي وعقليته (وربما «جيناته» البيولوجية أو

الثقافية)، وغيرها. كما فتحت المجال واسعًا أمام الوعظ بالحداثة والعقلانية والتقدم، وهو جهد لم يخلُ من جوانب مفيدة لمسها بعضنا في أجواء سبعينيات القرن الماضي. لكن من منظور موضوعنا اليوم، قفز هذا النقد غالبًا عن الموضوع، أو تجاوزه، من فرط حماسة الاندفاع نحوه.

بعد أدبيات الصدمة الحضارية، انتشرت أدبيات يسارية، وأخرى أيديولوجية علمانية أو دينية تحاسب، كلٌّ من منطلقها، الأنظمةَ التي هُزمت في الحرب، فتدّعي مثلًا أنّه لو كان النظام يتّبع الاشتراكيّة العلمية لما هُزم في الحرب، ولو كان إسلاميًّا لما اندحرت جيوشه؛ فالهزيمة عقوبة إلهية على التخلي عن تعاليم الإسلام ونظام حكمه، وكأنّ إسرائيل انتصرت لأنها كانت متمسكةً فعلًا بالدين، أو هي كافرة ضالة ولكنْ «سخَّرها الله لمعاقبة الحكام العرب العلمانيين». بل انتشرت بعض الأدبيات الإسلامية التي تؤكد تمسّك إسرائيل بالدين اليهودي في تلك الفترة، مع أنها كانت أكثر علمانيةً ممّا هي عليه اليوم، فقد ازداد منسوب التدين فيها وتورّط الدين في السياسة، بعد تلك الحرب في لقاء ما يُسمّى «أرض إسرائيل التوراتية» مع كيان الدولة التي كان يحكمها حزب عمالي اشتراكي النزعات يؤمن بالتأميم والقطاع العام. ففي إثْر الحرب، تكثفت التبريرات التوراتيّة لضمّ القدس الشرقية والضفة الغربية التي سُميت «يهودا والسامرة»، في مقابل التبريرات الأمنية للانسحاب أو الضمّ.

أمّا دعاة الديمقراطية، فلم يترددوا في الجزم أنّه لو كانت الأنظمة العربية ديمقراطية، ولو كان الشعب يشارك في صنع القرار، لما وقعت الكارثة. وبغضّ النظر عن موقفنا من الأيديولوجيات المختلفة (والمتحدّث هنا عربي يُعرِّف نفسه، إذا اضطر إلى ذلك، بوصفه يساريًّا اجتماعيًّا، وديمقراطيًّا ليبراليًّا من الناحية السياسية، هذا إذا اتفق مع المخاطَب على تعريفات هذه المصطلحات)، فإنّ سبب الهزيمة ليس غياب الديمقراطية؛ فألمانيا النازية هزمت دولًا ديمقراطية كثيرة خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ولم تصمد فرنسا الديمقراطية أمام ألمانيا النازية، في حين صمدت بريطانيا الديمقراطية وروسيا الشيوعية، كما لم تنتصر فيتنام في مقاومتها العدوان الأميركي بفضل

الديمقراطية، ولم يتحرّر الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي لأنّ أيديولوجية المقاومة اللبنانية كانت ديمقراطية أو اشتراكية علمية أو دينية مذهبية.

نحن لا نؤيّد العدالة الاجتماعية والديمقراطية الليبرالية لناحية المشاركة السياسية والحريات والحقوق المدنية، بحجة أنها تقدم أداءً أفضل في الحروب، بل من أجل العدالة والحرية ذاتهما؛ لأنّنا نؤمن بأنهما أفضل من الظلم والعبودية. وعلميًّا، لا يمكن إثبات فرضية مفادها أنّ أداء نظام حكم يسترشد بهاتين القيمتين يكون أفضل في الحروب أو أسوأ. للحرب الحديثة في عصرنا مقومات قائمة بذاتها، مثل التخطيط، والنجاعة، والتدريب، والانضباط، والتجهيز، والتسلح، والواقعية العسكرية، وتحديد العدوّ والأهداف بدقّة، والجهد الاستخباري، وتكامل القرار السياسي والعسكري في أثناء الحرب ... إلخ. وهذه المقومات يمكن أن تتوافر لدى اليساريين واليمينيين، والمتدينين وغير المتدينين، والديمقراطيين وغير الديمقراطيين.

لو تحرّرنا من النقاش الذي يُسخّر هزيمة 1967 في خدمة الجهد لإثبات تفوّق أيديولوجيا على أخرى، فإنه يفقد محاسن هذه الأيديولوجيا، كما يفقد أدواتِ فهم ما جرى في عام 1967 في الوقت ذاته. لو تحرّرنا من هذا كلّه، ونظرنا بدقّة وصرامة علميتين إلى مجريات تلك الحرب، لأدركنا ما يُفترض أن ندركه تحديدًا، وهو أنّ هذه الهزيمة لم تكن حتميّة، لا بسبب طبيعة حضارتنا و«تخلفنا»، ولا بسبب غياب العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

كان في الإمكان، في وضع الأنظمة العربية الذي كانت عليه، وفي وضع حضارتنا كما كانت، ألّا يسقط الجولان هذا السقوط المدوّي، وألّا يُعلَن سقوطه قبل أن يسقط، وألّا تسقط الضفة الغربية للأردن بهذه الطريقة، وأن يصمد المقاتلون في سيناء مدّة أطول، وألّا ينسحبوا مثل ذلك الانسحاب المعيب بعد أوامر من قيادة مرعوبة. لقد انتقلت هذه القيادة من التظاهر بالقوة للتغطية على نتائج الحرب التي استنزفتها في اليمن إلى المزايدة، وإغلاق مضيق تيران والطلب إلى القوات الدولية أن تخلي سيناء كأنها سوف تشنّ الحرب، وذلك من دون أن تريد الحرب فعلًا. انتقلت من المزايدة والتظاهر

بأنها تدعو إلى حرب لا تريدها في الحقيقة إلى حالة الفزع والذهول والشلل بعد القصف الإسرائيلي، فاتخذت قرارات الانسحاب السريع وغير المنظّم من سيناء.

كان ممكنًا أن يكون الأداء أفضل. وهذا، تحديدًا، ما يجب أن يُدرس. ما الأخطاء التي وقعت في هذه الحرب في العلاقة بين المستوى السياسي والمستوى العسكري في كلٍّ من سورية ومصر، وفي العلاقة بين القدرات العسكرية وعملية صنع القرار السياسي؟ وكيف كان وضع الجيوش العربية وتدريبها وتسليحها، ووسائل اتصالها؟ ولماذا وضعت خططًا لا تُنفَّذ؟ ثمة بالطّبع حاجة إلى فهم طبيعة النظام عند مقاربة هذه الإشكاليات، لكنّ طبيعة النظام، على أهميتها ومصيريتها، لا تفي بإجابة عينيّة عن كلّ إشكالية.

يكتفي بعض من يقاربون موضوع الحرب عسكريًّا، وليس أيديولوجيًّا، بالقول إنّ إسرائيل حسمت المعركة من الجوّ حين أبادت سلاح الطيران المصري وهو رابض في المطارات، لكنْ حتى جيوش الأنظمة غير الديمقراطية والمتخلفة والقمعية يمكنها الصمود على نحوٍ أفضل بعد تدمير سلاح الطيران. والمقاومة في أنحاء العالم كلِّه، ومنها مقاوماتٌ عربية في غزة وفي لبنان، تُثبت أنّه في الإمكان الصمود من دون سلاح طيران. وربما لا يمكن تحقيق انتصار، لكنْ يمكن بالتأكيد ردع العدوان، والصمود. وهذه كلُّها أمور متعلقة بفهم النسبة بين قدرات العدو والقدرات الذاتية، وتكييف وسائل القتال ومناهجها بموجب ذلك. ثمّة أمور كثيرة يجب أن تُدرس ويستفاد منها على هذا المستوى.

بعد الحرب، قيل كثير حول حسن الدعاية الصهيونية، وعجز الدعاية العربية عن التفسير «للعالم» أنّ حرب حزيران/ يونيو كانت عدوانًا إسرائيليًا وليست دفاع القلّة عن نفسها في وجه الكثرة، ولا حربَ «داود» أمام «جوليات» («جالوت»). ولا شكّ في أنّ الخطاب السياسي العربي قبل الحرب، الذي ينسى أصحابه المنجرفون في حمأة المزايدات بين الأنظمة العربية المتنافسة أنّ ثمة من يرصد وأنه سوف يُترجم إلى لغات أجنبية، قد ساهم في إظهار هذه الصورة. كما استفادت إسرائيل من تأدية دور الضحية وربطه بالتاريخ اليهودي

في أوروبا تحديدًا. وأشير هنا إلى أن استخدام الهولوكوست بكثافة في الدعاية الإسرائيلية الرسمية وفي الثقافة الإسرائيلية نفسها، وأن صناعة الهولوكوست مكوّنًا أساسيًا في السياسة والثقافة انطلقت بعد عام 1967 (سبق أن تطرق عدد من المؤرخين إلى ذلك بتوسع)؛ إذ كان الانشغال بها محرجًا للثقافة الصهيونية الاستيطانية قبل ذلك، لأنها تذكّر بضعف يهود الشتات، وهو ما يريد «اليشوف» (الساكنة الصهيونية) في فلسطين أن ينساه. لكن بدأ، منذ محاكمة الضابط النازي الشهير أدولف آيخمان (1906-1962)، وعلى نحو مكثف بعد حرب حزيران/ يونيو، الاستخدام المكثف لها في السياسة وفي تشكيل صورة إسرائيل وريثة لضحايا المحرقة وممثلةً لهم ولقضيتهم، وبذلك يصبح تحصيل حاصل أنّ من يشن الحرب عليها هو وريث مرتكبي تلك الإبادة الجماعية.

أدت الضحية دور الفاعل بإتقان بالغ، أما المجرم، فتقمص دور الضحية. وهناك كثير ممّا يمكن تحسينه في شرح ما جرى في تلك الحرب لناحية العدوان الإسرائيلي المُبيّت، وتواطؤ الولايات المتحدة معه في مرحلة الحرب الباردة وفي ظل تعثّرها في فيتنام، لتلقين الأنظمة غير الودودة للمصالح الأميركية في المنطقة درسًا. لكن لا حاجة إلى عبقرية خاصة لندرك أنّ ما يُعبَّر عنه بألفاظ مثل «العالم» أو «المجتمع الدولي» (وغيرهما من المصطلحات الضبابية)، ربما يتعاطف مع الضحية؛ تحديدًا مع ضحية تُقاوم، لكنه لا ينتصر لها. والشعب الفلسطيني هو، بالتأكيد، ضحيّة لمشروع استيطاني كولونيالي. وقد أصبح ممكنًا تحقيق التعاطف الدولي معه، بعد أن انتزع زمام المبادرة وناضل ضد الاحتلال. لكنْ يصعب على «العالم» أن يفهم أنّ الدول العربية كلّها، بأنظمتها وثرواتها، عبارةٌ عن ضحيّة. المنتصِر في هذه الحالة أكثر إقناعًا من المهزوم الذي يدّعي أنّه الضحية. أما المنتصر عسكريًا، أو الذي يحقّق تفوقًا في مجالات أخرى، فيجد من يتفهمه، ومن ثم، يتعاطف معه ويعجب به، حتى ولو تعرض للشيطنة في مرحلة سابقة، وذلك أنه حقق شيئًا يمكنه الدفاع عنه؛ فإنجازات ألمانيا واليابان الاقتصادية ساهمت في نشوء صورة إيجابية لهما بعد مرور عقدين من الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وينطبق الأمر على الصين، بل إنّ صورة فيتنام في الولايات المتحدة لم تتحول إلى سلبية.

لذلك سيكون تخلي المهزوم عن تأدية دور الضحيّة أكثر واقعية وعقلانية في هذه الحالة، وكذلك البحث عن عناصر القوة التي تمكّنه من التفوق والانتصار أو الصمود على الأقل. ومن هنا تنبع أهمية فحص مكامن الضعف العينيّة التي أدّت إلى الهزيمة، هذا إذا توافرت الإرادة؛ ما يعني أنّني لا أتحدث عن الأنظمة العربية الحاليّة التي فقدت تلك الإرادة حتى أصبح بعضها يعتبر دولة الاحتلال حليفًا (تارة بحجة الصراع مع إيران، وطورًا بهدف الفوز في التنافس العربي من أجل حظوة أوفر لدى واشنطن)، بل أخاطب من يحاول أن يطرح بدائل. ومُفاد رسالتي إليه أنّ طرح بدائل من الأنظمة القائمة بمعايير أيديولوجية، وحتى قيمية، ليس كافيًا، بل سيكون على من يسعى إلى السلطة أن يُتقن (وأقصد أن يعرف كيف يعمل مع مؤسسات تتقن) فنونًا متعلقة بإدارة الدولة والاقتصاد والسياسة الخارجية... والحرب أيضًا.

الفصل الثاني

حزيران/يونيو الأسود والنهضة الغائبة
الخلل المركَّب في تحليل أُم الهزائم العربية وتشخيصها

عبد الوهاب الأفندي

مقدمة

ثارت ضجة كبرى، في كانون الثاني/يناير 2017، على خلفية إفادات السياسي المصري المعروف، محمد البرادعي، لقناة «العربي» وشهادته على الأحداث المصرية الجسام التي شارك فيها[1]. وكان مما أثار الجدل إفادته بشأن هزيمة حزيران/يونيو 1967، التي شهدها من موقعه بصفته دبلوماسيًا مبتدئًا في بعثة مصر لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، خصوصًا تعليقه المتمثل في أن الأمّة لم تتجاوز تلك الهزيمة بعد. وفي أحد الردود على البرادعي، استدعى أحدهم مقولة الكاتب الصحافي المصري الشهير محمد حسنين هيكل (1923-2016) في مناسبة سابقة، القائلة إن هذا التركيز المفرط على الهزيمة، وما وصفه بحبس الأمّة في «مأزق» لا مخرج منه، هو حالة لا سابق لها في التاريخ؛ فالأمم تتجاوز هزائمها، وتعيد بناء واقعها، وهو ما حدث في حالة هزيمة حزيران/يونيو باستئناف المواجهة بعد أسابيع من النكسة، ووصل إلى ذروته في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973. لكن هذا الوقوف عند الهزيمة

---

(1) برنامج «وفي رواية أخرى»، قناة العربي، 7/1/2017، شوهد في 7/2/2018، في:
http://bit.ly/2tlzqJP

والبكاء على أطلالها لا يمكن أن يمثّلا «محاسبة»، بل هما محاولة انتقام من رجال ذلك العهد، لكنهما تحولا إلى انتقام من الأمّة ومصادرة لمستقبلها. ويضيف هيكل: «فحينما يغيب رجل عن أمّته أكثر من ثلث قرن ويظل فعله في العمل العام - خيرًا كان أو شرًا - مؤثرًا بعده وحاكمًا، فذلك إطراء يحكم له بالمقدرة ويحكم على غيره بالعجز!»[2]. إلا أن هيكل نفسه يؤكد في مكان آخر أن تلك المواجهة «تبقى أخطر معارك الحرب في الشرق الأوسط وعليه - كما أنها أكثرها إثارة وأشدها ضراوة وأبعدها تأثيرًا وأحفلها بالمفاجآت. وبالتأكيد فلقد كانت المفاجأة الكبرى والحاسمة فيها هي قصر المدة التي استغرقتها المعركة، والتي لم تزد في الواقع عن ثلاث ساعات ونصف الساعة»[3].

هذا التوصيف الأخير يدعم الرأي الآخر الذي يرى أن جرح حزيران/ يونيو ما زال يؤلم؛ تحديدًا، بسبب فداحته، وأيضًا لأنه ظل مفتوحًا ينزف، ولم يعالج حتى الآن، بل تكسرت فيه النصال على النصال، بتوالي الهزائم. وكان هناك من رأى أن الهزيمة قد تكون حافزًا لوثبة ونهضة جديدة، كما كان الحال مع حملة نابليون قبل نحو قرنين من الزمان. ونذكّر هنا بالجدل الصاخب الذي احتدم ودار في المحروسة في عام 1998 حول ما سمي وقتها احتفالية بقرنين من «العلاقات الثقافية الفرنسية - المصرية». فالمحتفلون بهذه المناسبة ألمحوا إلى أن حملة نابليون بونابرت على مصر في عام 1798 كانت بداية «النهضة» العربية الحديثة، ما أثار غضب قطاع واسع من الشارع المصري بوصف هذا احتفالًا بالغزو والاستعمار، وتجاهلًا لمئات الآلاف من الضحايا الذين قضوا وهم يقاومونه. وحين استُجوب وزير الثقافة المصري وقتها فاروق حسني في ما يخص المسألة، زاد الطين بلة، على الرغم من أنه جزم بأن الاحتفالية لا علاقة لها بالغزو، مضيفًا: «من يحتفل بذكرى الغزو الفرنسي لمصر خائن بلا شك، لكن هذه احتفالية خاصة بالعلاقات الثقافية بين مصر وفرنسا». لكنه

(2) محمد حسنين هيكل، **كلام في السياسة: عام من الأزمات، 2000-2001** (القاهرة: الشروق، 2001)، ص 337.

(3) محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة: 1967 الانفجار** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990)، ص 710.

لم يتوقف هنا، بل أضاف قائلًا: «وعمومًا فإن الغزو الفرنسي لمصر أشبه بالغزو المصري لليمن». وهنا ثارت ثائرة نواب الشعب لسبب إضافي، فاعتذر الرجل بأن تلك كانت «زلة لسان»[4].

بالقدر نفسه، هناك من رأى في هزيمة حزيران/يونيو فاتحة لنهضة ثورية جديدة، ورحب بها، كما احتفل المفكر القومي العربي نديم البيطار (1924-2014) قبل ذلك بنكبة 1948. وكما هو متوقع، فإن البيطار رحب بـ«النكسة» أيضًا، معربًا عن الأمل في مفعولها الثوري في الأمّة[5]. وهناك من تمنى للأمّة مزيدًا من النكبات، بل نكبة وكارثة تؤديان إلى الانهيار، حتى تقع نهضة حقيقية[6].

أولًا: أُمّ الهزائم؟

في المقابل، يرى بعضهم أن أزمة حزيران/يونيو لم يجرِ تجاوزها، ولم تنتج منها نهضة، بل بالعكس، نتجت منها «ردة»[7]، ويعود ذلك، بحسب هذا الرأي، إلى عدة أسباب، **أولها** حجم الهزيمة، وحجم الصدمة بها؛ إذ إنها لم تكن متوقعة ولا كانت في الحسبان. **وثانيها** أن تجاوز الأزمة، و«تصفية آثار العدوان» لم يتمّا، بل إن الجرح ما طفق ينكأ من جديد عبر صلف إسرائيلي وهزائم، وعمليات إذلال متلاحقة. أما ما قيل عن تجاوز للأزمة عبر حرب تشرين الأول/أكتوبر، فلم يكن إلا وهمًا سرعان ما تكشف عما هو أقسى: استسلام مصر الكامل وخروجها من الصراع العربي - الإسرائيلي[8].

(4) «الجدل مستمر حول حملة نابليون: فاروق حسني يصب الزيت على النار»، **الحياة**، 16/2/1998.

(5) نديم البيطار، **من النكسة إلى الثورة** (بيروت: دار الطليعة، 1968)؛ نديم البيطار، **الفعالية الثورية في النكبة** (بيروت: دار الاتحاد، 1965).

(6) تركي علي الربيعو، «مساءلة الهزيمة: نحو ثقافة مراجعة تسهم في وقف التراجع»، **التسامح**، العدد 14 (2006).

(7) جورج طرابيشي، **المرض بالغرب: التحليل النفسي لعصاب عربي جماعي** (دمشق: دار بترا، 2005)، ص 19-21.

(8) المرجع نفسه، ص 29-35.

تختلف هذه الهزيمة إذًا عن كل الصدمات السابقة منذ حملة نابليون؛ في درجتها ودرجة الصدمة بها، ومرارتها التي «بدا معها حلوًا طعم جميع الهزائم التي مُني بها الوطن العربي قُطرًا قُطرًا وإقليمًا إقليمًا [...] على امتداد الحقبة الكولونيالية»؛ ذلك أنها كانت «هزيمة لعمارة المجتمع العربي ولبنيته المادية والعقلية معًا، كشافة لتأخره السياسي والاقتصادي والتقني والثقافي». وهذا ما جعل منها «هزيمة شاملة، معممة، مطردة [هكذا] ومتعمقة»، «هزيمة مصمتة بلا مصرف ولا مخرج، لا يقتصر كل معناها [...] على أن العرب خسروا حربًا أخرى مع إسرائيل»، بل هزيمة يشير معناها، على العكس، إلى أن «العرب خسروا الحرب مع إسرائيل». وبناءً عليه، لم تكن هذه هزيمة في الحرب فحسب، «بل في الصراع من أساسه، لا أمام إسرائيل، بل أمام المشروع الصهيوني بالذات»[9].

يضيف جورج طرابيشي (1939-2016) أن هذه العوامل جعلت من الهزيمة «رضة جماعية» (Collective Trauma)، وهي حالة تختلف عن الصدمة؛ فالثانية تحفز على الحركة والتغيير للتصدي للأزمة، في حين أن الرضة تؤدي إلى الشلل. الصدمة تكون الاستجابة لها بالاستيقاظ والحركة والعمل الجاد على تلافي آثارها، أما الرضة، فإن الاستجابة لها تكون في مجال اللاوعي، وتؤدي إلى أنواع مختلفة من الهروب من الواقع، وفي هذه الحالة تؤدي إلى الماضي.

من الصعب الاختلاف مع التحليل الذي يميز هزيمة حزيران/ يونيو مما سبقها؛ من ناحية فداحة الهزيمة من جهة، وصدمة الوعي الذي لم يكن متهيئًا لها من جهة أخرى؛ إذ كانت الهزيمة قاصمة، نزعت، عمليًا، سلاح مصر خلال بضع ساعات، وسلاح سورية في وقت أقصر. وقد وقع هذا الانكسار على يد «دويلة» لم تكمل عقدين منذ إنشائها، ولا يزيد سكانها على سكان حي من أحياء القاهرة. ولم تأتِ هذه الهزيمة في عصر من الوعي بالدونية وتفوق العدو، كما كان الحال في أيام ثورة أحمد عرابي (1841-1911) في

(9) المرجع نفسه، ص 21، 29-31.

عام 1881 في مصر أو حتى حرب قناة السويس، فقد كان لمصر جيش رأته مصدر فخر، وكان وفق تقييم كثيرين أكثر من ندٍ لإسرائيل. وكان المسؤولون في مصر وسورية على ثقة بقدرتهم، لا على هزيمة جيش إسرائيل فحسب، بل على سحق الدولة بكاملها أيضًا. وقد روى أكثر من مسؤول دولي وشاهد أن المصريين والسوريين كانوا يتوقعون تناول الغداء في تل أبيب إذا اندلعت الحرب صباح أي يوم.

كان هذا عمومًا عصر تراجع الاستعمار؛ فالجزائر نالت حريتها وهي تواجه قوات دولة عظمى، كما أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تواجه الإذلال في الهند الصينية. في الوقت نفسه، فإن الأنظمة التي قامت في تلك الحقبة، وعلى رأسها النظام الناصري، مثلت عند النخبة المتنورة الاستجابة المثلى لدروس «نكبة» 1948، وتجاوبت مع النقد الذاتي الذي ولدته تلك الحقبة، وتجسد في أعمال مثل كتاب **معنى النكبة** (1948) لقسطنطين زريق. وبحسب السيد ياسين، فإن ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 «حاولت أن تطبق ما دعا إليه الخطاب العربي في النقد الذاتي بعد هزيمة 1948»، بما في ذلك إرساء أسس العدالة الاجتماعية والحرية والسعي لإعادة صياغة الإنسان وتجاوز التخلف وتحقيق الوحدة العربية[10].

هذا ما زاد من مرارة هذه الهزيمة التي أحس بها كل العرب، حتى الناقمون منهم على جمال عبد الناصر وحلفائه السوريين، والمتوجسون من خطابهم الثوري الذي لم يكن يهدد إسرائيل والولايات المتحدة وحدهما، بل باقي الدول العربية وأنظمتها، بزوال وشيك. فقد شعر العرب كلهم بأنهم هزموا في صبيحة ذلك اليوم الصيفي اللاهب. جاءت الهزيمة بعد حقبة طويلة من التساؤلات: «لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟» (بحسب عنوان الكتاب الشهير لشكيب أرسلان 1869-1946). لقد طرح هذا السؤال بحدة منذ حملة نابليون، ثم في أثناء التغول الاستعماري، وأخيرًا بعد الاستقلال الذي

---

(10) السيد ياسين، «اهتزاز القيم الاجتماعية»، في: لطفي الخولي [وآخرون]، **حرب يونيو 1967 بعد 30 سنة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997)، ص 56-58.

لم يحقق المأمول منه. وقد فقدت فلسطين والدول العربية المستقلة لا تزال في طور التكون، ودخل معظمها تلك المعركة (خصوصًا الأردن ومصر) وهي لم تحقق استقلالها الكامل بعد. وتخيل كثيرون أنهم وجدوا الإجابة أخيرًا في المشروع الناصري الذي وعد بالتحرر الكامل والناجز من دون شروط أو مساومات، وفي لحظة واحدة تكشّف هذا الأمل فكان سرابًا.

من هنا، جاءت مرارة الهزيمة، لأنها دمرت آخر أمل تعلقت به القلوب. ومن هنا، جاءت حدة التساؤلات. وكانت ردة الفعل الأولى لدى العديد من المثقفين اليساريين هي لوم المجتمعات التي لم تنضج بعد لتحمل العبء الحضاري. وتوجه هذا اللوم إلى الأنظمة الراديكالية التي كانت تمسك زمام الأمور في مصر وسورية؛ فقد اتُّهمت بأنها لم تكن راديكالية بما يكفي، وقدمت للرجعية تنازلات أكثر مما يجب. ورد هذا في كتابات علي أحمد سعيد (أدونيس)، وصادق جلال العظم (1934–2016)، وياسين الحافظ (1930–1978) وعبد الله العروي، وكثيرين غيرهم.

لكن بعض الكتّاب لاحظوا، حتى في تلك الفترة التي أفقدت فيها الصدمة كثيرين اتزانهم، أن مثل هذه الإدانة الجماعية للأمة وثقافتها وشعوبها لم تكن مبررة، ولا تستقيم مع المنطق؛ فحسين مروة (1910–1987)، مثلًا، انتقد الاتهامات الكاسحة للشعوب العربية بالتخلف الشامل «في العقل والروح والخيال والنفس والجسد»، قائلًا إن هذه «الانهزامية المميتة» هي وقوع في فخ «الهزيمة الحضارية» التي يحذر منها هؤلاء. وهي تعني تأجيل المعركة إلى حين «إصلاح الإنسان»، في حين أن هذا الإنسان كان ولا يزال جاهزًا لخوض المعركة، وإنما يتم الإصلاح بهذه المعركة وفي داخلها[11].

لأن مروة كان ولا يزال يقف على أرضية الأنظمة نفسها التي قادت البلاد إلى تلك الهزيمة، لم يوجه انتقادات كافية إلى تلك الأنظمة، بل عدّ بقاءها

---

(11) حسين مروة، «طريقنا... إلى 'تغيير الإنسان العربي'»، **الآداب**، مج 15، العدد 7–8 (1967)، ص 34–37.

انتصارًا لأن إسقاطها كان هدف العدو. وهذه نقطة رفضها راديكاليون من أمثال محمد جلال كشك (1923-1993) الذي وصف الهزيمة بأنها هزيمة الأنظمة التي رفضت أن تقاتل، وليست هزيمة الشعوب. وأضاف، إن هذه الأنظمة والنخب التي تدعمها وقعت ضحية «الغزو الفكري»، وانهزمت من الداخل قبل أن يهزمها العدو. وما يردده المنتقدون «الراديكاليون» يصف كتاباتهم (خاصة كتابات نديم البيطار المشار إليها) بأنها «حشد لكل الأفكار والآراء والتيارات التي صنعت النكسة ومهدت للخامس من حزيران»[12]. ويتهم كشك المفكرين بالدفاع عن «خطايا» الأنظمة العسكرية «الثورية»، والتستر على مسؤوليتها عن الهزيمة. وفي المقابل، ترفض هذه الكتابات الحرب مع إسرائيل أو الوحدة العربية، وتدعو إلى أولوية الحرب ضد «الأنظمة الرجعية». وتتبنى الكتابات محاربة الإسلام، وترى أن «الحرب الخاسرة ضد إسرائيل أفضل من حرب ظافرة، لأن الثانية تقوي الرجعية، أما الأولى فتعبّد الطريق للثورة الاشتراكية»[13].

ثانيًا: مراجعة المراجعات ونقد النقد

هناك بالطبع سؤال محوري يدور حول الدرجة التي ينبغي أن تؤخذ فيها معظم هذه الأطروحات التي أعقبت النكسة مأخذ الجد، خصوصًا أن كثيرًا منها جاء تحت تأثير الصدمة، واشتط وجاوز كثيرًا حدود العقل والمنطق في أطروحاته. لكن ورد كثير من المعالجات حول الأزمة في فترة متأخرة، وجاء بعضها بعد «انتصار» تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وأخرى بعد كامب ديفيد. وبناءً عليه، لا بد من اعتبار هذه آراءً جادة، فكر أصحابها وأعادوا التفكير فيها مليًا، وأخضعوها لنقد وتمحيص ذاتي. وقد تعرضت هذه المقولات لنقد لاحق من آخرين.

تكتسب هذه الأطروحات أهمية مضاعفة؛ لأنها لا تتعلق بحرب حزيران/ يونيو وتلك الهزيمة الماحقة فحسب، وإنما تعيد أيضًا طرح سؤال النهضة،

(12) محمد جلال كشك، **النكسة والغزو الفكري** (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1969).

(13) المرجع نفسه، ص 14-15.

ومعه سؤال المناعة ضد تغوّل الخارج؛ إذ أعادت المعركة إلى الأذهان تجارب أخرى، من حملة نابليون إلى معركة التل الكبير، في أيلول/ سبتمبر 1882، التي هُزمت فيها قوات عرابي خلال نصف ساعة. وكانت هذه المواجهة تتكرر في أكثر من مكان، كما حدث في معركة أم درمان التي أباد فيها هربرت كيتشنر قوات المهدية في بضع ساعات (وكانت تلك المعركة أيضًا في أيلول/ سبتمبر أسود آخر من عام 1898)[14]. وكانت الثورة المهدية قد تفجرت في عام 1881، عندما أعلن محمد أحمد بن عبد الله نفسَه «المهدي»، وانضم إليه أتباع كثيرون قادهم إلى معارك ظافرة ضد القوات المصرية المتمركزة في السودان منذ أن ضمه محمد علي إلى مصر في عام 1821. وقد ألحق المهديون هزائم كبيرة بتلك القوات التي كان يقودها جنرالات بريطانيون أحيانًا، وسيطروا على السودان الحالي، وهاجموا الحبشة وحاولوا غزو مصر حتى شُنّت عليهم، بدءًا من عام 1896، حملة قادها سردار [قائد] الجيش المصري آنذاك الجنرال كيتشنر. وقد حُسمت تلك المعارك باستخدام مدفع رشاش أول مرة، وهو السلاح المعروف بـ«ماكسيم» (Maxim).

لا نستطيع أن نحصي هنا مثل هذه المعارك التي لم تكن معارك، بل مجازر كان فيها الطرف العربي بمنزلة الأعزل أمام جبروت الآلة العسكرية الغربية. وما يعطي السؤال أهمية راهنة هو أن الأمر لم يتوقف عند حرب حزيران/ يونيو، بل إن حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 نفسها تحولت إلى مأزق مماثل، تحول فيه الجيش الثالث من القوات المصرية إلى مجموعات

---

(14) انطلقت الحركة المهدية في عام 1881، حينما أعلن الشيخ الصوفي محمد أحمد بن عبد الله نفسَه «المهدي المنتظر»، ودخل في مواجهة مع الإدارة المصرية - التركية، انتهت باجتياح العاصمة الخرطوم وقتل الحاكم العام غوردون باشا في عام 1885. توفي المهدي في العام نفسه، وخلفه ساعده الأيمن عبد الله التعايشي. ودخل الخليفة التعايشي في مواجهة مع إثيوبيا وأرسل قوات لغزو مصر، وشهد عصره صراعات داخلية ومجاعة فتكت بنصف سكان البلاد. وفي عام 1896، بدأت الحكومة المصرية الواقعة تحت الهيمنة البريطانية حملة بقيادة سردار الجيش المصري لاستعادة السودان، ونجح في سحق نظام المهدية في معركة كرري (أم درمان) الحاسمة، في 2 أيلول/ سبتمبر 1898، باستخدام الأسلحة النارية الحديثة من مدفعية ومدافع رشاشة. قتل من قوات المهدية 12,000، وجرح 13,000، مقابل 47 قتيلًا و352 جريحًا من الجيش الغازي.

من الأسرى لا تملك من أمرها شيئًا. ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، وهزيمة العراق الماحقة في عام 1991 التي كانت فيها مجازر الانسحاب في ممر المطلاع في الكويت تكرارًا مؤلمًا لمجازر أم درمان، وكأن التاريخ توقف هناك[15].

يمكن تلخيص الاستنتاجات التي استند إليها الخطاب المشار إليه في الآتي:

• لم تكن هذه هزيمة عسكرية فحسب، وإنما هي نتاج أزمة سياسية كبيرة أيضًا.

• الأزمة السياسية هي بدورها نتاج خلل كبير في البنية الاجتماعية، وتحديدًا في الإطار الثقافي لهذه البنية.

• بناءً عليه، لا بد من تحرك أكثر راديكالية من أجل إعادة صياغة «الإنسان العربي» في قطيعة كاملة مع التراث والماضي. وانتقدت في هذا المجال «وسطية» الأنظمة العلمانية القائمة، وتوجسها من التوجه العلماني الراديكالي.

• لأن الخطاب المهيمن وقتها كان يساريًا، فإن السجال دار كذلك حول طبيعة التحول الاشتراكي وحدوده، وضرورة أن يكون أشدّ راديكالية، متضمنًا سجالات تتوقف عند الخلافات المعروفة بين الماركسيين، في ما يذكّر بخلافات علماء اللاهوت البيزنطيين وسجالات المتكلمين المسلمين في أيام خلافات خلق القرآن والقدر ونحوها.

لعل أول ملاحظة ينبغي لنا التوقف عندها هي أن الهزيمة كانت، على الرغم من كل ما قيل، عسكرية أولًا وأخيرًا؛ فما حدث هو أن إسرائيل دمرت سلاح طيران كل دول المواجهة وجردتها منه في سويعات، ثم مالت على

(15) وقعت المجزرة في 26 شباط/ فبراير 1991، حين هاجمت الطائرات المقاتلة الأميركية الجيش العراقي المنسحب من الكويت، وفي صحبته العديد من المدنيين، بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، فدمرت قرابة ألفَي عربة، وقتلت ما لا يقل عن عشرة آلاف شخص.

جيوشها فهزمتها شر هزيمة، ودفعتها إلى الفرار والاستسلام. وأخيرًا، استولت على مساحات شاسعة من أراضي الدول المعنية من دون مقاومة تذكر، بل إن المقاومة التي أظهرها العرب كانت أشدّ شراسة في عام 1948 منها في عام 1967؛ فعلى الأقل، نجح العرب في عام 1948 في الاحتفاظ بغزة والضفة الغربية والقدس، على الرغم من أن أسلحتهم كانت حينها أكثر بدائية.

لم يكن للأمر علاقة مباشرة بثقافة الإنسان العربي، أو عقلية الفلاح، أو فتاوى شيخ الأزهر؛ المسألة كانت غاية في البساطة، وهي أن القيادات العسكرية والسياسية التي أعلنت الحرب ونفذت خطواتها الأولى لم تتخذ ما يكفي من الاحتياطات لحماية مطاراتها، ولإعداد دفاعاتها. وكان من الممكن أن تنتهي الحرب بصورة أخرى، كما حدث في حرب تشرين الأول/ أكتوبر مثلًا، بعد ذلك ببضعة أعوام. ومن ثمّ، فإن الهزيمة لم تكن قدرًا، وإنما نتجت من قرارات سياسية وعسكرية معيّنة، ومن طريقة إدارة المعركة.

لعل المفارقة هي أن أبطال النقد الثوري الراديكالي لم يتوجهوا في «نقدهم الذاتي» إلى هذه الناحية التي كانت تستوجب نقد ممارسات الأنظمة، والقيادات السياسية والعسكرية، بل - بالعكس - جرى تجاوز الأمر عبر خدعة بصرية، تركت القادة العسكريين وشأنهم، وأوسعت الغائبين المغيبين نقدًا. وكان إمام الناقدين «الذاتيين»، صادق جلال العظم، هو من ضرب المثل في هذه «الفهلوة» التي رمى بها «الشخصية العربية»؛ إذ استند صاحب **النقد الذاتي بعد الهزيمة** إلى نظريات الأنثروبولوجي والخبير التربوي المصري حامد عمار (1921-2014)، ليعزو انهيار الآلة العسكرية المصرية والفشل السياسي الذي تسبب فيه إلى بعض خصائص «الشخصية العربية»، ومن هذه سيادة ما وصفه عمار بـ «الشخصية الفهلوية»، وهي شخصية تميل إلى التكيف السريع والسطحي مع المحيط، وتسعى إلى تحقيق أهدافها بأقصر الطرق، وتُسارع إلى إلقاء المسؤولية على الآخرين.

عندما يعمد العظم إلى تطبيق هذه النظرية على واقعة الهزيمة، يستشهد بهيكل، الذي ينقل بدوره عن جنرال إسرائيلي زعمه أن إسرائيل اعتمدت في

تخطيطها على ما وصفه هيكل تجملًا بـ «الشوائب السلوكية»، ومنها تردد المسؤولين في الرتب الدنيا في إبلاغ رؤسائهم بالأخبار السيئة، ما أضاع دقائق ثمينة بين الضربات التي وجِّهت إلى مطارات سيناء واستهداف باقي المطارات. وبحسب العظم، فإن هذا من خصائص «الشخصية الفهلوية» التي تعجز عن تقبّل الواقع، وتخفي الحقائق حفاظًا على ماء الوجه[16].

تعرض هذا الضرب من المقولات لانتقادات مفهومة في وقتها، خصوصًا لجهة هذا التعميم المخل وغير المسنود علميًا، فلا يمكن أن ينطبق أي تنميط من هذا النوع على الأغلبية في شعب معيّن، حتى حين يجنح بعضهم إلى اختصار الفئة المعنية على أنها طبقات معيّنة في الحضر[17]؛ إذ إن الإشكالية تبقى: فهذا أيضًا تعميم، كما أنه لا يقدم تفسيرًا. لكن المشكلة الأكبر هي أن هناك تفسيرًا أبسط للمسألة؛ فالضباط وغيرهم من المسؤولين يخافون إبلاغ رؤسائهم الأخبار السيئة؛ ببساطة، لأن هذا نظام دكتاتوري لا يريد أن يواجه الحقيقة. وهذا معهود في كل الأنظمة الاستبدادية؛ إذ يحيط الزعيم نفسه حصرًا بمن يقولون نعم، ويفهمون ما يريد سماعه. ومن هؤلاء هيكل الذي اخترع هذه القصة المدهشة عن أن التأخر في إبلاغ الجهات العليا بهجمات سيناء سببه «ثقافي» وليس سياسيًا.

يرفض العظم مثل هذا النقد الذي جاء على لسان مروة، ويسفهه، كما يرفض أي تشكيك في حتمية الهزيمة، قائلًا إنه حتى لو قامت الأنظمة بهجوم استباقي فإنه سيفشل، وهذه مقولة لا سند لها، خاصة أن العظم لم يكن خبيرًا عسكريًا؛ فملك الأردن الحسين بن طلال (1935-1999) وآخرون أشاروا إلى أنه كان هناك احتمال قوي حتى بعد الضربة لتوجيه ضربة مضادة إلى إسرائيل؛ ذلك أنها أرسلت كل طائراتها تقريبًا لضرب مطارات مصر، تاركة مطاراتها مكشوفة، لكن النظام السوري لم يستجب لمطالب متكررة لاستخدام طائرات «الميغ» التي يملكها لضرب المطارات الإسرائيلية، ومن ثمّ حرمان

(16) صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2007)، ص 69-77.

(17) ياسين، ص 64-66.

الطائرات الإسرائيلية من الهبوط. وظل النظام السوري يماطل، ويطلب نصف ساعة، ثم ساعة، حتى فات الأوان. وحتى لو كان صحيحًا أن الأنظمة العربية عاجزة عن المواجهة، ألم يكن من الحكمة تجنبها، وهو أمر كان ممكنًا لولا طيش القيادات السياسية وخرقها، كما سنبين؟

بالقدر نفسه، يصعب تقبّل مقولة طرابيشي بأن الأمّة بأكملها في حالة «عصاب جماعي»؛ لأن ذلك يتطلب تحويل بلاد بأكملها إلى مستشفيات طب نفسي، أو في أقل تقدير عيادات ينبغي أن يصطف الشعب على أبوابها حتى ينال العلاج. وهذا بدوره يطرح أسئلة حول من يتولى العلاج في هذه المستشفيات. من الواضح أن «الأطباء» والنطاسيين الذين قاموا بمثل هذا التشخيص يعتقدون أنهم المؤهلون أكثر من غيرهم لهذه المهمة، وهي شهادة لهم بأنهم في عافية تامة من الوباء الذي أصاب الكل ما عداهم، لكن هذا بدوره يطرح سؤالًا: كيف نجوا مما أصاب الباقين كلهم؟ ألا يمكن أن يكونوا مرضى وهم لا يعرفون ذلك؟ (ذلك أن وصفتهم نفسها تؤكد أن المصابين لا يعلمون بحالتهم، وهم يعتقدون، جهلًا، أنهم في عافية تامة. وهذا في حد ذاته أحد أعراض المرض). بناءً عليه، قد يكون من الاحتياط تسليم أمر العلاج إلى أطباء أجانب، أي العودة إلى الاستعمار، أو الوصاية في الأقل، بحسبانه الدواء الشافي من هذه الإصابة – المصيبة. وإذا كان الهدف من كل هذه الجعجعة التخلص من آثار الاستعمار، فكيف إذًا يكون التداوي بالتي كانت هي الداء؟

ثالثًا: المرض النفسي والمرض السياسي

ربما يصح أن يقال إن مثل هذه التشخيصات هي من أعراض البلاء، إن لم تكن هي لب المشكلة؛ إذ كانت هذه المحاولات مساعي للتملص من مواجهة القضية الحقيقية، وهي طبيعة الأنظمة القائمة حينئذٍ؛ ذلك أن من تولى كبر هذا «النقد الذاتي» الذي لم يكن ذاتيًا، وإنما كان تبريريًا «فهلويًا» بامتياز، كان من مؤيدي الأنظمة القائمة، وممن استثمر فيها ووضع فيها كل آماله، لهذا فإن من أصيبوا بالصدمة و«الرضة» الحقيقية كانوا أنصار هذه الأنظمة ومنظِّريها. أما من

تصفهم هذه الكتابات بأنهم قوام «المجتمع التقليدي»، وأغلبية ضحايا هذه الأنظمة، فإن صدمتهم - إن وجدت - كانت أقل وأخف، بل إن منهم، كما يذكر الشانئون، من احتفل بهزيمة هذه الأنظمة. صحيح أن الصدمة كانت عامة، بسبب التضامن الطبيعي والعداء لإسرائيل.

كانت جريدة **العروة الوثقى** لصاحبيها جمال الدين الأفغاني (1838-1897) ومحمد عبده (1849-1905) تتحدث في ثمانينيات القرن التاسع عشر عن نهضة «الشرق»، وتدعو إلى تضامن كل دول الشرق ضد الهيمنة الغربية. وكان معتقلو الإخوان المسلمين قد طلبوا أيام أزمة السويس (1956)[18]، بحسب عدد من المصادر، أن يسمح لهم بالخروج من السجن للمشاركة في المعركة ضد العدوان الثلاثي. وغني عن القول إن الأنظمة «الرجعية» التي كان نظام عبد الناصر يستهدفها ويدعو إلى زوالها لم تصدم بالقدر نفسه، وهذا لم يمنع من أن يكون الشعور بأن «العرب» قد هُزموا، شعورًا عامًا وشاملًا، وهذا ساعد على استعادة بعض التضامن العربي في قمة الخرطوم، ولكن على أساس تنازلات مهمة من المعسكر «التقدمي». ويروي الشيخ يوسف القرضاوي في مذكراته أن أنباء الحرب حركت الجماهير تضامنًا مع المجهود الحربي حتى في دول الخليج: «واتقدت شعلة الحماسة للجهاد في صدور الناس من كل جنس ولون [...] واستقبلت منظمة التحرير الفلسطينية بالدوحة آلاف الناس يقفون في طوابير طويلة، يريدون تسجيل أسمائهم في المتطوعين لإنقاذ فلسطين. وكان أكثر هؤلاء حماسة: إخواننا من الباكستانيين والأفغانيين وغيرهم من أبناء البلاد الإسلامية، الذين يعيشون في قطر»[19].

---

(18) وقع العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1956، حين هاجمت إسرائيل مصر بتنسيق سرّي مع فرنسا وبريطانيا، قامت بموجبه بريطانيا وفرنسا بالهجوم على مصر بدعوى حماية قناة السويس من الطرفين المتحاربين. وقد وقع العدوان بعد أشهر قليلة من إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في عام 1956. وأُجبرت الدول الثلاث المعتدية على الانسحاب بسبب المقاومة الشرسة، وكذلك نتيجةً لتوافق أميركي - روسي نادر في إدانة هذا العدوان ورفضه.

(19) يوسف القرضاوي، «نكبة يونيو 1967»، موقع الشيخ يوسف القرضاوي، 6/ 8/ 2012، شوهد في 25/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/YgLyj2

من هنا، لا بد من منظور علمي للتفريق بين مستويات التحليل: النفسي والاجتماعي والسياسي. ولن أتناول هنا المستوى النفسي لعدة أسباب، أبرزها أنني لست بخبير في هذا المجال، علاوة على أنني أعتقد أن جدوى هذا المنظور في تناول الشأن السياسي محدودة، لأسباب أشرنا إلى بعضها سابقًا. صحيح أن العديد من الناس، وفيهم مثقفون ومسؤولون، أصيبوا بأمراض نفسية نتيجة الصدمة، كما سنشير، ومنهم من انتحر، وقد يكون هناك قادة سياسيون (وما أكثرهم) مصابين بعاهات نفسية، قد تصل إلى حافة الجنون، لكن العلاج السياسي لهذه المسألة ليس من اختصاص علم النفس إلا بعد أن يتحقق العلاج السياسي، وهو إبعاد مثل هؤلاء المرضى عن أي وظيفة عامة.

صحيح أن تخصص علم النفس الاجتماعي يطمح إلى تفسير بعض الظواهر الاجتماعية من منظور علم النفس، خصوصًا حينما يتعلق الأمر بحالات الهوس الجماعي التي تؤدي إلى العنف[20]، لكنني سعيت في غير هذا المكان لبيان إشكاليات هذه التفسيرات ومحدوديتها، وطرح بديل يقدم تفسيرًا سياسيًا أشدّ تماسكًا[21]. بناءً عليه، فإن المنهج الذي انتهجه العظم وطرابيشي ومن ذهب مذهبهما هو في نظري غير مفيد، ويؤدي إلى طريق مسدودة.

من الممكن أن يكون المنظور الاجتماعي في التناول مفيدًا، وقد يلقي الضوء على كثير من الظواهر الاجتماعية ذات الأهمية، وربما يطرح دور «البنى التحتية» الاجتماعية في تشكيل الوضع السياسي، وفي تضييق الخيارات السياسية أمام الفاعلين. لكن هذه التحليلات ربما تقود بدورها إلى طريق مسدودة إذا تحولت إلى توصيف قدري لحالة المجتمعات العربية، وهنا يقع كثيرون في فخ القدرية «الثقافية»، اقتداءً بمقولات ماكس فيبر بشأن الأثر البروتستانتي، ومن ذهب مذهبه في مسألة «الثقافة السياسية» وأثرها. وتواجه هذه الأطروحات مشكلات معقدة تتعلق بمثل هذا الربط الحتمي بين أرضية

---

(20) Leonard S. Newman & Ralph Erber, *Understanding Genocide: The Social Psychology of the Holocaust* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

(21) Abdelwahab El-Affendi, *Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities* (New York: Bloomsbury Academic, 2015).

ثقافية مفترضة ومشتركة بين الجميع والنتائج السياسية، فالثقافة تتغير وتتطور، ويمكن أن يجري التخلي عنها[22].

عندما يتحدث بعضهم بأن القبلية (خلدون النقيب) أو «النظام الأبوي» (هشام شرابي) تحولا إلى سجن ومعتقل يعوق التحاق العرب بالحداثة بصورة لا فكاك منها، يصبح مثل هذا «التحليل» في حد ذاته قيدًا من قيود التفكير وحاجزًا أمام العمل الجاد. والتحليل السياسي لا جدوى منه إذا كان يولّد اليأس، أو - وهو الأسوأ - يؤكد أن المجتمعات العربية تحتاج إلى قوة من خارجها (في شكل نظام استبدادي يقود «الثورة» ضد كل قيم هذه المجتمعات وأطرها الاجتماعية والفكرية) لتؤطرها على الحق أطرًا وتخرجها من ربقة التخلف. وهذه وصفة إشكالية؛ لأنها تدعو عمليًا إلى استعمار جديد تحت لافتة محلية، ولأنها تستدعي مبررات الاستعمار لنفسه بأنه كان «مهمة تمدينية». لكن المشكلة الأكبر هي أن التجارب الثورية في مجتمعاتنا واجهت فشلًا مزدوجًا؛ فهي عجزت، على الرغم من حجم العنف الذي مارسته وفاق ما شهدته البلدان في الحقبة الاستعمارية، في خلخلة البنى الاجتماعية التقليدية. وهي كذلك - وهو الأسوأ - تبنت الأطر التقليدية، من قبلية وطائفية وجهوية وعرقية، واستخدمتها لتثبيت نظام القمع الذي أصبح غاية بعد أن كان وسيلة لتحقيق الحلم الثوري المزعوم. وهي بذلك أعادت تشكيل تلك الروابط بصورة شريرة وإجرامية؛ ففي حين كانت الطائفة والقبيلة في المجتمع التقليدي انتماءً يستصحب التعددية ويمثّل عامل تقارب وتفاعل بين مكونات المجتمع، فإنهما أصبحتا في الوضع الجديد أداة إقصاء وقمع واستعلاء؛ فقد كانت القبيلة في المجتمع التقليدي مصدر فخر، وأداة تعارف ولغة مشتركة، تحولت والطائفة إلى «ميليشيا»، وذراع لجهاز استخبارات، وعصابة نهب وقمع وتقتيل، فكان

---

(22) Lisa Anderson, «Democracy in the Arab World: A Critique of the Arab Culture Approach,» in: Rex Brynen et al. (eds.), *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1: Theoretical Perspectives* (Boulder, Co: Lynne Rienner, 1995), pp. 77-92;

يُنظر كذلك: عبد الوهاب الأفندي، «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في العالم العربي»، في: **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تحرير إبراهيم البدوي وسمير مقدسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 35-77.

هذا حصادنا من التقدم «الثوري» الذي نشهد تجلياته من عدن إلى اللاذقية، مرورًا بالبصرة ودمشق وسيناء. وحتى المنظمات «الثورية» الحديثة، مثل فتح والجبهة الشعبية وحركة الإخوان ...إلخ، أصبحت بدورها قبائل وطوائف جديدة، تقاتل الإخوة في الوطن، ويسلم منها العدو.

للمحللين السياسيين والمفكرين دور مهم في هذا التدهور؛ لأنهم تبنوا أطروحات خاطئة نتجت منها السياسات الخاطئة وثمارها المُرة. ودأب المثقفون وزعماء التيارات والأحزاب الثورية - بمن في ذلك بعض قادة الحركات المسماة إسلامية - على تصوير أنفسهم في مقام الأنبياء الذين يدعون قومهم إلى النجاة بلا استجابة، ويوشك كثيرون منهم أن يتبنوا دعوة النبي نوح قومه بألا يترك منهم على الأرض ديارًا. وقد رأينا سابقًا كيف رحب عدد من المفكرين بالهزائم، بل تمنى بعضهم (هاشم صالح مثلًا) المزيد من النكبات للأمّة حتى تستيقظ من سباتها.

تهمل هذه الأطروحات كلها دور الإرادة وخيارات الحرية، وهي أساس كل عمل سياسي؛ إذ أثبتت دراسات كثيرة، لعل أبرزها دراسة عاصم أوغلو وجيمس روبنسون حول فشل الأنظمة السياسية، أن البنيان المؤسسي للدول، وليست ثقافة شعوبها، هو أساس النجاح سياسيًا[23]. وضرب الباحثان أمثلة متواترة عند دول، وحتى مدن، لها التاريخ نفسه والثقافة نفسها، ويسكنها العرق نفسه، وتتحدث غالبًا اللغة نفسها، لكن مساراتها السياسية والاقتصادية تباينت بسبب تبنيها مؤسسات سياسية مختلفة. ومن تلك الأمثلة الكوريتان، وألمانيا الشرقية والغربية، وأمثلة كثيرة لا تحصى. ونحن نرى ذلك حتى في إطار الوطن العربي؛ إذ نجد تباينًا واضحًا بين الدول التي قامت على أرض الشام، فكان لكل منها نظام ومصير مختلف. ويمكن أن نقارن بين المسار الاقتصادي لدول مثل الإمارات وليبيا، على الرغم من التشابه الكبير بين التركيبة الاجتماعية والموارد الاقتصادية، مع ميزة إضافية لليبيا، في مناخها المعتدل وقربها من

---

(23) Daron Acemoglu & James Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty* (New York: Crown Publishing, 2012).

أوروبا، وسبقها في الاستقلال وفي التحصيل التعليمي. ولكن الكل يعرف أين ليبيا اليوم، وليس للأمر علاقة بثقافة أهل ليبيا، بل بشن الحرب العنيفة ضد تلك الثقافة من نظام نذر نفسه لذلك.

رابعًا: دروس حزيران/ يونيو: عود على بدء

من هنا يمكن أن نقول إن كثيرًا من الغيوم والسحب عوّقت التوصيف الصحيح، وفي الحصيلة، التحليل السليم للهزيمة؛ فمن جهة، مثّلت الصدمة المنظار الذي لوّن المشهد، وحوّل التحليل، في مجمله، إلى ندب وبكاء وعويل، بدلًا من تناول عقلاني متعمق. وجاءت الصدمة نفسها نتيجة أوهام متناقضة، أولها يتعلق بقوة الدولة العربية، كما أسلفنا، وقدرتها على هزيمة إسرائيل. أما ثانيها، فهو عدم فهم طبيعة الهزيمة، وتصويرها بعد وقوعها كما لو كانت قدرًا مقدورًا.

أشرنا سابقًا إلى الخطأ الذي ضخّم الإطار على حساب الصورة؛ إذ جرى التركيز على قصور ثقافي مزعوم على حساب الأخطاء السياسية والأمنية والعسكرية التي تسببت في الهزيمة. وهذا موقف إشكالي، ولا سيما حين نعرف أن هناك معارك انتصرت فيها شعوب المنطقة ضد قوى أكبر وأشد بأسًا، حتى وهي أشدّ تخلُّفًا وضعفًا. حدث هذا في تركيا الكمالية ضد الحلفاء، وفي تجربة الثورة الجزائرية، وحتى في مصر نفسها شهدنا «الانتصار» على العدوان الثلاثي، وهذا بدوره يقود إلى نقطة مهمة، وهي أن أي مواجهة عسكرية لها جوانب سياسية لا تنفصل عنها، فلا توجد أي قوة عسكرية تكفي لحماية دولة أو جهة بمفردها؛ فانتصار مصر في عام 1956 لم يكن انتصارًا عسكريًا، وإنما ساهمت فيه الدبلوماسية الدولية، خصوصًا الموقفين الأميركي والسوفياتي، إضافة إلى أخطاء أطراف العدوان الثلاثي، وخلافات سياسية داخل الدول المعتدية، خصوصًا بريطانيا. والمعروف أن الحكمة السياسية تكون في تجنب الحروب ما لم يكن الطرف المعني مستعدًا لها، فهناك دول مثل سويسرا ولوكسمبورغ وغيرهما حافظت على استقلالها عبر وسائل سياسية فحسب؛ لأنها لم تكن تملك ما يكفي للدفاع عن نفسها ضد القوى الكبرى المجاورة.

تكمن المفارقة في أن هيكل سجّل في مساهماته الغزيرة اهتمام عبد الناصر، إن لم يكن هوسه، بمواقف الأطراف الدولية، من بداية وصوله إلى الحكم، حين كان يسأل عن ردة فعل القوات البريطانية في القناة تجاه حكمه، وحتى حزيران/ يونيو وما بعده. وفي تسجيل هيكل لحواره مع عبد الناصر بعد هزيمة حزيران/ يونيو مباشرة، ظهر أن اهتمام عبد الناصر كان منصبًا على توقعات الموقف الأميركي؛ فهو برر استقالته بإتاحة الفرصة لخلفه ليصلح العلاقات مع الولايات المتحدة، بحسبان صعوبة ذلك مع بقائه. وكان عبد الناصر يرى «حتمية» الحوار مع الولايات المتحدة، وهو ما لا يطيقه، لأسباب نفسية تتمثل في المرارة التي يشعر بها تجاهها؛ لأن جونسون نجح في «الإيقاع به»، كذلك حدد عبد الناصر أسبابًا موضوعية، تتمثل في أن الأميركيين أصبحوا يرون فيه المشكلة، كما ورد في خطاب الاستقالة (يبدو أن فكرة أن معظم الأوراق في يد الولايات المتحدة قديمة في مصر).

في المقابل، كان الجانب السياسي قد أُهمل في التحليلات التي أعقبت الهزيمة، إلا في ما يتعلق بالتناول الأيديولوجي - التآمري الذي يلعن الإمبريالية، وينسى في الوقت نفسه تجارب دول ثورية مثل يوغسلافيا التي أتقنت فن التعامل مع الواقع الدولي، بل وتجربة مصر نفسها. والطريف أن كتابات هيكل عن العهد الناصري تشبه تأريخًا لمحاولة واحدة مستمرة (وفاشلة) لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة، مع محاولة رديفة لقراءة (خاطئة ورغائبية أو تآمرية في معظمها) للمشهد الدولي والتحولات الجيوسياسية، وتكشف اهتمامه (وعبد الناصر) المفرط بأدق التحولات في مواقف الفاعلين الدوليين وتوجهاتهم.

بغض النظر عن القراءات الخاطئة لتلك التحولات، والمبالغة في تضخيم العامل الخارجي، فإن تحليلات الهزيمة جنحت إلى تفسيرين للهزيمة متطرفين: من جهة، إعطاء العامل الخارجي (الدعم الأميركي لإسرائيل وتقصير روسيا في دعم العرب، المؤامرات، «الإيقاع» ...إلخ) ما يشبه الأولوية المطلقة. ومن جهة أخرى، ما أسلفنا من تحميل الشعوب العربية بكاملها وثقافتها وقيمها المسؤولية عن الهزيمة. وفي كل هذا تكاد التحليلات، في معظمها، تغفل التناول

الموضوعي للعوامل السياسية، وأهمها التأمين السياسي للدولة عبر التحالفات، وعبر المواقف الحكيمة والخطاب المتزن؛ فعلى الرغم من وعي القادة المصريين بعدم الظهور بمظهر المعتدي، وتوجيه الضربة الأولى، حتى لا يخسروا الدعم الدولي، ظل هذا الوعي جزئيًا، كما ظل تأثيره العملي محدودًا. فعلى سبيل المثال، كان الخطاب الرسمي، بما في ذلك خطابات عبد الناصر نفسه، يتحدث في الأشهر التي سبقت الحرب عن تدمير إسرائيل وإزالتها من الوجود، ومثل هذه المزاعم، فضلًا عن أنها كانت تفتقد الآليات لتنفيذها، تجلب توجس كثير من القوى الفاعلة ورفضها، كما أنها تدعو الإسرائيليين إلى الاستبسال في القتال. كما أن الإجراءات التي اتخذتها مصر بإغلاق مضيق العقبة وطرد قوات حفظ السلام من سيناء، وحشد القوات البرية في سيناء، كانت بمنزلة إعلان حرب. وكان أكبر أخطاء النظام تحمل عبء هذا الفهم في إسرائيل وعند قطاع واسع من المجتمع الدولي الفاعل، من دون اتخاذ الاحتياطات المترتبة على ذلك، بحجة عدم القيام بالضربة الأولى حتى لا توصف بأنها اعتداء، مع الانتظار الساذج للضربة الأولى من إسرائيل حتى يكون الموقف سليمًا. هذا مع أن الاعتراف فحسب بأن إسرائيل لا بد أن تردَّ بضربة، كانت هناك إدانة للذات بأن مصر استجلبت هذه الضربة إلى نفسها. هذا حتى لو تركنا جانبًا سوء التقدير الكبير لردة الفعل الإسرائيلية، وعدم الإلمام بواقع الحرب الحديثة وتداعياتها.

تكتسب هذه الملابسات أهمية مضاعفة من واقع أنها تكررت بصورة شبه حرفية في «عاصفة الصحراء» في عام 1991؛ إذ انتظر النظام العراقي «الضربة الأولى» ظنًا منه أنه ستقوم له قائمة بعدها، وكرر الحسابات الخاطئة نفسها حول ردّات الفعل السوفياتية والواقع الدولي. والطريف أن الخطاب السياسي المتشنج نفسه ساد الأوساط «الثورية» المؤيدة لصدام حسين، حتى كأننا كنا نسمع عنتريات صوت العرب، وتهديداتها بالويل والثبور؛ للولايات المتحدة هذه المرة. وأذكر أنني قلت لأحد الأصدقاء وقتها إن من يسمع خطابَي الرئيسين العراقي والأميركي يخيل إليه أن الأساطيل العراقية هي التي تحاصر سواحل الولايات المتحدة، وتوجه صواريخها إلى واشنطن؛ فالمسؤولون

الأميركيون يتحدثون بلغة مهادنة تدعو إلى حل الأزمة سلميًا، وتظهر التوجس من الحرب، بينما يستخدم الرئيس العراقي هو وأنصاره خطابًا يهدد بتغيير موازين القوى في العالم، ويستعجل الحرب.

في الحالتين، كان هناك تعظيم لقوة عسكرية جرى تضخيمها على الرغم من أنها، نسبيًا، لم تكن ذات شأن في موازين القوى الإقليمية أو الدولية، مع نزع الحصانة السياسية المتولدة من رأي عام دولي مساند. ولئن كانت عزلة النظام العراقي بعد غزو الكويت شاملة، كما ظهر من التصويت بالإجماع في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، والأغلبية في جامعة الدول العربية، والإحاطة بدول كانت كلها معادية تقريبًا، فإن عزلة عبد الناصر الفعلية لم تكن أقل حدة؛ إذ كان من الواضح أن حجم التعاطف الشعبي العربي معه لم يكن كافيًا لتقديم سند ذي شأن في هذه المعركة، كما أن علاقاته بالروس لم تكن قوية بما يكفي.

لا يقل عن هذا كله أهمية أن هيكلة النظام الداخلية، وطبيعته الاستبدادية، وهيمنة جهاز الاستخبارات لم تكن الإطار الأفضل لإطلاق طاقات الإبداع وقدرات المجتمع. وإضافة إلى شعور الخوف الذي أشرنا إليه، وعدم قدرة المرؤوسين على إبلاغ القادة بالحقائق، هناك واقع يقوم على أن نسبة هائلة من إمكانات الإدارات المدنية والعسكرية كانت توجَّه إلى الرقابة على المواطنين، وخنق مبادرات المجتمع في أي مجال، حتى أبعدها عن السياسة. وكنت قد علقت في وقت سابق على واقعة غريبة أوردها هيكل في كتابه **بين الصحافة والسياسة** (وهو هجائية طويلة ضد مصطفى أمين)، تمثلت في أن عبد الناصر اتصل بهيكل غاضبًا غداة زيارته مصطفى أمين في السجن. وابتدر عبد الناصر هيكل، بحسب الرواية، بالقول إنه لو لم يكن ذلك اليوم يوم عيد ميلاده لما كان اتصل به، لأنه غاضب منه جدًا. وأورد السبب بأن مصطفى أمين، بعد انصراف هيكل من زيارته، قال لمن حوله (الرفاق في السجن أو السجانون): إن عبد الناصر بعث بهيكل ليتفاوض معه! وكان هيكل قد أورد هذه الرسالة ليؤكد أنه كان يدعم مصطفى أمين على الرغم من الغضب الرسمي عليه، وأنه لم يتخل

عنه، لكنه في سبيل تبرئة نفسه من اتهامات مصطفى أمين، أساء إلى عبد الناصر أبلغ إساءة؛ لأنه صوّر الرئيس الذي كان يخوض معارك على عدة جبهات بأنه صاحب اهتمامات صغيرة، بحيث يتابع ما يتحدث به سجين في زنزانته أولًا بأول! وإذا كان هذا هو التوجه في أعلى قمة هرم السلطة، فما بالك بمن هو دونه من قادة وضباط! فهناك، قطعًا، خلل كبير في الأولويات في نظام من هذا النوع. وكان يجب أن تتوجه الانتقادات إلى هذا الأسلوب في إدارة البلد، وهو قطعًا، المسؤول مباشرة عن الهزيمة، وليست أفكار العلماء والفقهاء والعوام ومواطني الريف وتوجهاتهم، ممن لم تكن لهم أي مسؤولية على جبهات القتال أو في إدارة الدولة.

خلاصة القول إن التحليلات الخاصة بالحرب ابتعدت عن مناقشة عوامل القوة والمنعة للدول التي تتكامل فيها مصادر القوة العسكرية مع الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والأخلاقية، وهو ما تسهب فيه نظريات الأمن القومي المعروفة. كذلك، انصرفت الانتقادات عن طبيعة الدولة القائمة وقتها، وطريقة إدارتها، وتغييب المواطنين عن أي مساهمة في اتخاذ القرار، واتباع نهج قمعي تجاه مبادرات المواطنين من اقتصادية ومدنية. وأهم من ذلك وقبله عدم التدقيق في دور الجيش، وانصرافه عن مهنيته إلى الانغماس في شؤون السياسة والاقتصاد، بل الفن والثقافة أيضًا، وإخضاعه لأولويات سياسية ولشللية النظام الحاكم. وهذه الانصرافية كانت المشكلة، خصوصًا أنها تماشي توجهات فكرية كانت بدورها سببًا في الأزمة؛ لأنها جسدت، من جهة، امتدادًا لأيديولوجيات الأنظمة التي خلقت الأزمة السياسية وجاءت بالهزيمة، ومن جهة أخرى، مثلت مساعي لتبرير الهزيمة وإيجاد العذر للأنظمة عبر توجيه الأنظار إلى قضايا هي أبعد ما تكون عن السبب المباشر للأزمة.

خامسًا: العامل السوري

لا بد من توقف قصير عند الدور السوري في هذه الأزمة؛ ذلك أن معظم تحليلات الهزيمة ركزت على الساحة المصرية، بوصفها ميدان المعركة

الأساسي مع إسرائيل، وموقع الضربة الأوجع والنكبة الأفدح. لكن الكل يعرف أن سورية هي التي تسببت في هذه المعركة؛ إذ كان غرض عبد الناصر من الخطوات التي اتخذها لتحريك الجبهة مع إسرائيل هو ردع إسرائيل عن غزو سورية وإسقاط نظامها هناك. وهناك دلائل على أن عبد الناصر كان يستجيب للاستفزازات من الراديكاليين في سورية وغيرها التي تتهم مصر بأنها تتستر وراء القوات الدولية حتى لا تتورط في معركة مع إسرائيل. وتتمثّل المفارقة في أن عبد الناصر كان، على ما يبدو، حساسًا أكثر من اللازم بشأن الانتقادات التي كانت تُوجه إليه. وقد كشفت مراسلات سرية بينه وبين الملك فيصل بن عبد العزيز قبل الأزمة أنه كان واعيًا تمامًا بالمخاطر التي مثلتها محاولات جره إلى معركة لم يكن مستعدًا لها، لكنه مع ذلك انجرف في هذه الحالة للاستفزاز السوري الذي تمثل في انتقادات متصاعدة للموقف العربي، وإصرار على استعجال المواجهة مع إسرائيل.

تمثل الحالة السورية حالة فريدة ومثيرة للاهتمام في المنظومة العربية؛ لأن الدولة السورية ظلت مأزومة سياسيًا بصورة مزمنة، كما أنها طفقت تحاول تصدير أزمتها إلى محيطها العربي. وهكذا نجد سورية، التي كانت مسرح أول انقلاب في الوطن العربي، بل سلسلة من الانقلابات. كما أنها، سعت في عام 1958 إلى الهروب من صراعاتها الداخلية عبر الوحدة مع مصر، وكان فشل مصر في إدارة تلك الوحدة والمحافظة عليها أولى هزائم عبد الناصر الكبرى. وقد فسر عبد الناصر نفسه هزيمة 1967 بعقدة قائد جيشه (عبد الحكيم عامر) السورية، كونه كان عراب الفشل هناك، ما أفقده الثقة بنفسه، لكن العقدة السورية لم تقف هناك؛ لأن حزب البعث وأجنحته المتصارعة جعلت القضية الفلسطينية مهربها الجديد، وإحدى أدوات صراعاتها. وكان استدراج مصر إلى حرب حزيران/ يونيو من أكبر كوارثها، ولكنها لم تكن آخرها؛ ففي حقبة لاحقة، صدّرت سورية أزمتها إلى لبنان الذي اتخذت منه مستعمرة سياسية - اقتصادية من جهة، وساحة لتصفية الحسابات مع خصومها الإقليميين والدوليين من جهة أخرى.

لم تلبث سورية أن وجدت في إيران منذ الثورة حليفًا مثاليًا، أعانها على عدوها اللدود في العراق. وفتحت سورية بدورها لإيران أبواب مستعمرتها اللبنانية التي تحولت إلى ساحة مشتركة بين الحليفين. وفي عام 1990، دخلت سورية - الأسد لعبة الأمم من بابها الأوسع، وذلك بمشاركتها في «عاصفة الصحراء» كتفًا بكتف مع الإمبريالية الأميركية، وحصدت من وراء ذلك مكاسب اقتصادية وسياسية فوق ما كانت تحلم به، لكن الأسد الابن (بشار الأسد) ما لبث أن بدأ في بعثرة تركة الوالد، خصوصًا بعد مغامرة اغتيال رفيق الحريري الخاسرة، ثم عاد النظام الأسدي فلعب لعبة خطرة أخرى، حين دعم التنظيمات المتطرفة (القاعدة والميليشيات الشيعية في العراق)، تحت عنوان مقاومة الغزو الأميركي بعد عام 2003. وقد اتبعت سورية هنا الاستراتيجيا نفسها التي اتبعتها من قبل في لبنان (عبر دعم حزب الله وميليشيات أخرى)، وفي فلسطين (عبر دعم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد). وتحقق الهدف الجزئي بإفشال تدخُّل الولايات المتحدة في العراق، حتى لا يتكرر في مكان آخر، وخصوصًا سورية. لكن الثمن كان باهظًا كما هو ظاهر؛ إذ إن من ربّتهم الاستخبارات السورية في العراق لم يترددوا في زيارتها وردّ الجميل.

سورية هي كما نعلم اليوم، مسرح أُم الكوارث، وقد أدى بها هروبها المستمر من نفسها إلى ما نرى اليوم من استيراد كل أنواع الاستعمار (روسي، وأميركي، وإيراني، وأفغاني)، وكل صنوف الإرهاب ومخططات الإجرام المتنافسة. ولا يبدو أن ما حدث كان مصادفة، وإنما هو نتيجة أزمة سياسية سورية مزمنة، ظلت تعالَج بالهرب إلى الأمام: نحو الوحدة العربية، نحو «سورية الكبرى»، في اتجاه لبنان، وإيران، والعراق، وفلسطين، وفي اتجاه عوالم من الأوهام تنسج وتبتدع وتُسوّق في بقية الوطن العربي على أنها الحل. يكفي أن سورية كانت أكبر مصادر «النقد الذاتي» (من أدونيس والعظم وغيرهما) الذي لم يكن نقدًا ولا ذاتيًا، وإنما تسويقًا لمواجهات انصرافية.

يروي العظم كيف أن أدونيس اتصل هاتفيًا في وقت مبكر من صبيحة 5

حزيران/ يونيو ليبلغه أن الحرب قد اندلعت، وأن «الطائرات الإسرائيلية تتساقط والجيوش العربية تتقدم». ويضيف العظم: «تبادلنا الحديث باطمئنان وبلا قلق زائد؛ إذ إن فكرة الهزيمة لم تخطر في بال أحد»[24]. وهذا يشرح طبيعة عالم الوهم الذي كان الجميع يعيش في إطاره، وكيف أن محاولة الهرب كانت من وهم إلى أوهام بديلة، وتعزية للنفس. وربما يكون هذا التوجه هو الذي يحتاج إلى منظور علم النفس ليتناوله، وليس حال الشعوب المظلومة التي لم تكن طرفًا في بناء هذا الوهم وإن كانت من مستهلكيه، وليس دومًا خيارًا. ويروي أحمد الطاهر مكي أن عددًا كبيرًا من كبار المثقفين أصيبوا بالاكتئاب، وما هو أفدح، حتى إن بعضهم انتهى به المطاف إلى المصحات العقلية نزيلًا[25].

يؤكد كل هذا موقع سورية المحوري في هزيمة 1967، وما مهد لها، وما تلاها. فإذا كان العراق كرر (أيضًا في محاولاته المستميتة للهرب إلى الأمام من معالجة أزمته السياسية الداخلية المزمنة) في عملية مزدوجة، نكبة 1948 وكارثة حزيران/ يونيو 1967 الأفدح، فإن سورية أدت أدوارًا أشد تعقيدًا، ولا تزال مستمرة، في تشكيل الأزمة العربية واستدامتها. فنحن هنا أمام دولتين ذواتي مكانة جيواستراتيجية وثقافية وسياسية محورية في الواقع العربي، لكنهما أدتا دورًا كان في مجمله سلبيًا في تشكيل الواقع العربي المعاصر. ولا بد من دراسة هذا الدور في إطار أشمل، هو أزمة الدولة العربية الحديثة، وكذلك أزمة النخبة المثقفة المركّبة، والناتجة من هذه الأزمة والمولدة لها في الوقت نفسه؛ إذ أنتج المثقفون رؤى للدولة الحديثة كانت تستند في معظمها إلى أوهام أيديولوجية، وترفض التعامل العقلاني مع الواقع. لكن لعجزها عن تجاوزه، يفرض عليها الواقع شروطه، ويخضعها مرغمة، فتتحول وتحول الدولة إلى «مسخ»، فالكل كان يحارب الإمبريالية، والكل يتودد إليها. ويكفي ما نشهده في سورية اليوم التي تتحدث عن الممانعة في حين تخضع الدولة كلها لسلطات

(24) العظم، ص 12-13.

(25) أحمد الطاهر مكي، «المثقفون والهزيمة»، في: لطفي [وآخرون]، **حرب يونيو 1967 بعد 30 سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997، ص 86-88.

خارجة عن الدولة وأجنبية، في مجملها، عن الوطن. الكل يلعن القبلية والطائفية، والكل (حتى كبار «المثقفين» الحداثيين والمجاهرون بإلحادهم)، يتكشف عن وجه طائفي عشائري كما ثبت بعد سقوط العراق وثورة سورية وانهيار مصر.

خلاصة

جاءت الصدمة الكبرى لهزيمة حزيران/ يونيو أساسًا من هول المفاجأة، ومن المسافة الشاسعة بين التوقعات والحدث، وبين الأحلام - الأوهام والواقع. وكان للمفاجأة ما يبررها؛ إذ كان حجم إسرائيل من حيث هي دولة من ناحية المساحة وعدد السكان لا يقارن بالدول العربية المحيطة، فضلًا عن أن العرب حققوا في الفترة 1948-1967 تقدمًا لا بأس به في تحقيق الاستقلال وبناء الجيوش وتغيير الهياكل السياسية. كما شهدت الفترة المذكورة تراجع الاستعمار، وتحقيق أكثر من نجاح في نضالات الشعوب من أجل التحرر، وبناءً عليه، كان الشعور العام هو المزيد من الانتصارات.

من هنا، كانت هزيمة حزيران/ يونيو نكسة كبرى ليس للدول المعنية وللعرب فحسب، بل لمفهوم التحرر من الاستعمار أيضًا، إذ نتجت الحالة الاستعمارية من فجوة كبيرة في القدرات بين الأمم؛ وتركزت لدى الدول الأوروبية الكبرى قدرات عسكرية وإمكانيات تقنية مكنتها من إخضاع شعوب بكاملها بعدد قليل من الرجال. وأثار هذا الواقع وقتها الذعر عند بعض المفكرين، ولا سيما جمال الدين الأفغاني الذي عبّر عن تخوفه من أن يتحول هذا التوازن المختل في القوى إلى اختلاف نوعي؛ فإن استمر هذا التباين، فلن نستبعد، كما قال، أن تتحول الشعوب المستعمرة إلى فصيلة دون الإنسان، أو ما يشبه الأنعام التي تساس وتساق إلى حيث يريد المالك، من دون أن يكون لها رأي أو قول في مصيرها. وقد أعادت هزيمة حزيران/ يونيو طرح هذه الإشكالية، حتى إن بعضهم أخذ يتناول من جديد سؤال النهضة، وأسئلة التحرر، بل إن الخطاب المتشنج الذي أعقب الهزيمة، كما رأينا، بالغ في وصف تخلُّف العرب، وتصنيفهم على أنهم كانوا خارج التاريخ. ولم يخطر لأي من

هؤلاء أن الأنظمة وفكر النخب السياسية هي من كان - ولا يزال - خارج التاريخ، ولعل بعضهم كان منسجمًا مع نفسه حين وقف ضد الثورات العربية، وعارض حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ بدعوى أن الأنظمة القمعية الفاسدة هي الخيار الأفضل. وليس غريبًا أن يتناغم هذا مع رؤية النخبة الإسرائيلية التي رأت بدورها في تحرير الشعوب العربية شرًا مستطيرًا، فعدنا في دائرة كاملة إلى حيث كنا، وربما أبعد من ذلك.

هذا يقودنا إلى طبيعة التناول التحليلي للأزمة الذي تميز بالعاطفية، كما أن من قادوه كانوا في مجملهم من الأدباء والفلاسفة والشعراء وبعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، في حين لم يكن التناول السياسي هو الغالب، حتى عند المختصين. والخلل بحسب ما نرى هو عدم إعطاء العامل السياسي وزنه؛ فهزيمة حزيران/ يونيو كانت هزيمة سياسية قبل أن تكون عسكرية؛ لأن الأنظمة كانت ترى أن في إمكانها خوض الحرب في غياب الشعوب، بل - أبعد من ذلك - رأت أن في إمكانها شن الحرب في وقت واحد في جبهتين: على الشعوب من جهة، وعلى إسرائيل وحلفائها على الجانب الآخر من جهة أخرى. ولأن مثل هذه المعركة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، جاء الخيار في نهاية المطاف باختيار السلام مع إسرائيل واستمرار الحرب على الشعوب، كما نرى في قطبي النكسة اليوم، مصر وسورية.

يهتم التحليل السياسي بدور المؤسسات السياسية، وكيفية هيكلة الساحة العامة وإدارتها، والتواصل السلمي بين مكونات المجتمع. وقد أثبتت التجارب أن تغيير الهياكل السياسية يكون العامل الحاسم في تحديد مسار أي بلد؛ فنهضة اليابان وألمانيا بعد الحرب، وبنية الوحدة الأوروبية، وطبيعة النظام السياسي الأميركي، كلها ساهمت في تشكيل مسار هذه البلدان ونهضتها. وكنا شهدنا مؤخرًا كيف أن التحولات الديمقراطية في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية ودول آسيا أخرجت العديد من هذه الدول من دورة التخلف إلى نقطة الانطلاق الاقتصادي. وحتى في الدول التي بدا أن هياكلها السياسية جامدة ومقاوِمة للتغيير، تكشف النظرة الفاحصة أنها تغيرت بصورة جذرية؛ إذ حُسم

الصراع بين الماوية المتطرفة والتيار البراغماتي منذ نهاية السبعينيات، وجرى تعديل آخر بعد كارثة تيانانمِن عام 1989، وأصبح هناك الآن تداول سلمي ومقنن للسلطة داخل الحزب الشيوعي الصيني، وإدارة مستنيرة للاقتصاد والمجتمع.

في الحصيلة، لعل أحد أهم عوامل استمرار الأزمة العربية واستفحالها هو عدم تعلم دروس هزيمة حزيران/ يونيو كما يجب، وهي دروس سياسية أساسًا؛ إذ كان الخلل ولا يزال هو عدم أهلية المؤسسات السياسية العربية لإدارة بلداننا في هذا العصر، ومن ثم فهي أعجز عن إدارة صراع مع خصم قوي، ولهذا لا تزال نكبة 1948 تكرر نفسها، كما حدث في حزيران/ يونيو 1967، وحزيران/ يونيو 1982، ثم تكرر في العراق، واليوم في سورية. ويتجسد الخلل في أنظمة سياسية مريضة، وعاجزة عن خلق إطار سياسي فاعل وقابل للاستدامة بحيث تجد الأمّة فيه نفسها، ويكون إطارًا ملائمًا لإطلاق طاقاتها. من هنا، كانت هذه الأنظمة تهرب إلى الأمام وإلى الخارج؛ بحيث نجد قطبي النكسة اليوم في تحالف موضوعي مع إسرائيل، بعد تدمير طاقات بلديهما، وإهدار مواردهما، وقمع شعوبهما بحجة الصراع مع إسرائيل.

ويظل التحليل السياسي الغائب والمختل هو الشريك الأكبر في هذه الجريمة المستمرة في حق الأمّة؛ إذ لا تزال هناك طائفة غير قليلة من المفكرين ترى في تدمير سورية، وتحويل «المقاومة» اللبنانية إلى ميليشيا للإيجار أقصر الطرق إلى القدس، وكفى به ضلالًا مبينًا.

المراجع

1 - العربية

البيطار، نديم. **من النكسة إلى الثورة**. بيروت: دار الطليعة، 1968.

______. **الفعالية الثورية في النكبة**. بيروت: دار الاتحاد، 1965.

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير إبراهيم البدوي وسمير مقدسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

الخولي، لطفي [وآخرون]. **حرب يونيو 1967 بعد 30 سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997.

الربيعو، تركي علي. «مساءلة الهزيمة: نحو ثقافة مراجعة تسهم في وقف التراجع». **التسامح**. العدد 14 (2006).

طرابيشي، جورج. **المرض بالغرب: التحليل النفسي لعصاب عربي جماعي**. دمشق: دار بترا، 2005.

العظم، صادق جلال. **النقد الذاتي بعد الهزيمة**. دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2007.

كشك، محمد جلال. **النكسة والغزو الفكري**. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1969.

مروة، حسين. «طريقنا ... إلى 'تغيير الإنسان العربي'». **الآداب**. مج 15. العدد 7-8 (1967).

هيكل، محمد حسنين. **حرب الثلاثين سنة: 1967 الانفجار**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990.

______. **كلام في السياسة: عام من الأزمات، 2000-2001**. القاهرة: الشروق، 2001.

2 - الأجنبية

Acemoglu, Daron & James Robinson. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Publishing, 2012.

Brynen, Rex et al. (eds.). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Volume 1: Theoretical Perspectives.* Boulder, Co: Lynne Rienner, 1995.

El-Affendi, Abdelwahab. *Genocidal Nightmares: Narratives of Insecurity and the Logic of Mass Atrocities.* New York: Bloomsbury Academic, 2015.

Newman, Leonard & Ralph Erber. *Understanding Genocide: The Social Psychology of the Holocaust.* Oxford: Oxford University Press, 2002.

القسم الثاني

مسارات حرب حزيران / يونيو على الجبهات الثلاث
(مصر، الأردن، سورية)

الفصل الثالث

هزيمة غير حتمية؟
الأداء القتالي على الجبهة المصرية

عمر عاشور

مقدمة

ما زالت آثار هزيمة حزيران/ يونيو 1967 تلاحق الأمّة العربية بعد مرور أكثر من خمسين عامًا عليها. تسعى هذه الدراسة لتحليل بعض أسباب الهزيمة، مركّزة على الأداء القتالي على الجبهة المصرية. وتكمن الإشكالية البحثية في عبارة للرئيس الأميركي ليندون جونسون (1908-1973)، الذي تولى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية في الفترة 1963-1969، مفادها أن هزيمة المصريين حتمية، حين قال لوزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان (1915-2002) عندما طلب الدعم الأميركي في مواجهة مصر في أيار/ مايو 1967: «لماذا أنتم قلقون؟ لو هاجموكم [المصريون] ستلعقونهم [استخفاف بقوة الجيش المصري]»[1]. كانت العبارة متّسقة مع خلاصة تقارير وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وذلك على الرغم من تفوّق الجيش المصري عددًا وعُدّة وعتادًا، مقارنة بالجيش

---

(1) Lorraine Boissoneault, «What the Six-Day War Tells Us About the Cold War,» *Smithsonain*, 6/6/2017, accessed on 26/5/2019, at: https://bit.ly/2wk018D

يُنظر كذلك شهادة جوزيف سيسكو: «The 50 Years War Israel and the Arabs Part 1,» *Youtube*, 24/7/2011, accessed on 7/7/2019, at: http://bit.ly/32eDWqz

الإسرائيلي، وعلى الرغم أيضًا من التصعيد الخطابي والسلوكي المستمر من القيادة المصرية، ما يوحي للمُراقب باستعدادها ورغبتها في القتال.

قدّرَ تقرير البنتاغون أنه إذا هاجمت إسرائيلُ مصرَ، فإن إسرائيل ستنتصر في الحرب خلال فترة بين سبعة وعشرة أيام. وإذا انتظرت ودافعت، فستنتصر خلال فترة بين أربعة عشر وعشرين يومًا[2]. أما تقرير وكالة الاستخبارات المركزية - الذي خرج إلى العلن أول مرة في نيسان/ أبريل 2004 - فدحض مزاعم الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عن وضعها العسكري «الضعيف»، وأقرّ بأنها تبالغ في ضعفها وتواضع قدراتها للحصول على الدعم الأميركي. وينتقد التقرير أيضًا المزاعم بشأن احتمال انهيار إسرائيل في مواجهة عسكرية مع العرب، وأن انتصارًا عسكريًا مماثلًا لما حدث في عام 1956 لن يتكرر مرة أخرى، وذلك لخروج بريطانيا وفرنسا من المواجهة العسكرية مع المصريين، ولوقوف سورية والأردن في صف مصر العسكري على الرغم من الخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة. وأكّد تقرير الوكالة أن هذه المزاعم كلها غير دقيقة، وأن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تبالغ فيها للحصول على دعم عسكري أميركي، وأن إسرائيل إذا هاجمت، فسيكون لديها تفوق أو سيطرة جوية خلال أربع وعشرين ساعة فقط. وإذا هاجمت مُبكرًا، فستخترق قواتها البرية الدفاعات الأرضية المصرية (وهما خطان دفاعيان أساسيان في سيناء بحسب تقدير الوكالة حينئذ) خلال ثلاثة أو أربعة أيام، وستصل القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية للقناة خلال سبعة أو تسعة أيام. وخلص التقرير نفسه إلى أنه إذا انتظرت إسرائيل لتدافع ضد هجوم مصري، فستتمكن من صدّه، وسيكون لديها تفوق جوي في الأجواء المصرية خلال يومين أو ثلاثة أيام، في حال قررت شنَّ هجوم مضادّ.

عمومًا، كانت التقديرات الأميركية الاستخبارية والعسكرية تؤكد انتصار إسرائيل، هجومًا أو دفاعًا، والفارق الوحيد هو في توقيت النصر (يأتي النصر

(2) David Robarge, «Getting it Right: CIA Analysis of the 1967 Arab-Israeli War,» *Studies in Intelligence*, vol. 62, no. 2 (June 2018), pp. 29-35; Bruce Riedel, «The CIA's Overlooked Intelligence Victory in the 1967 War,» *Brookings*, 30/5/2017, accessed on 26/5/2019, at: https://brook.gs/30K2NCc

متأخرًا قليلًا إن انتظرت إسرائيل ودافعت). وبالغ التقديران في أداء الجيش المصري القتالي، فهو عمليًا لم يصمد بين ثلاثة أيام وعشرين يومًا بحسب الحدّين الأدنى والأقصى للتقديرات الأميركية، بل استغرقت هزيمته نحو خمس وثلاثين ساعة فقط من بدء الهجوم في صباح 5 حزيران/يونيو 1967، حتى قرار المشير عبد الحكيم عامر بالانسحاب في الخامسة مساءً في 6 حزيران/ يونيو.

أولًا: الإشكالية البحثية: حقائق في مقابل أرقام

كانت الأرقام على الأرض تنبئ بعكس التقديرات الأميركية المتوقعة؛ إذ كان المصريون متفوقين عددًا وعدّة وعتادًا، فكان لديهم في سيناء نحو 950 دبابة، أغلبيتها من نوع «تي 55» السوفياتية الحديثة، في مقابل أقل من 700 دبابة للإسرائيليين، أغلبيتها من نوع «شيرمان» (أميركية) و«سنتوريون» (بريطانية)، وهما نوعان من بقايا الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ومتخلفان بجيل كامل عن الدبابة السوفياتية، في طرازهما غير المعدل؛ على الرغم من تعديلهما وتحديثهما محليًا في إسرائيل قبل الحرب[3]. وكان هناك نحو مئة ألف جندي مصري متمركزين في سيناء بعد سحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، مقسمين سبع فرق وثمانية ألوية؛ في مقابل نحو سبعين ألف جندي إسرائيلي، مقسمين ثلاثة ألوية قوة عملياتية (المسماة «أوغدا»)[4]. وكان للمصريين نحو 450 طائرة مقاتلة من أنواع مختلفة، أحدثها «ميغ 21» السوفياتية أيضًا[5]، في

(3) طراز الدبابات الحديث الوحيد لدى وحدات المدرعات الإسرائيلية كان «أم 48 باتون»، لكن عدده كان محدودًا جدًا في حزيران/ يونيو 1967.

(4) Kenneth M. Pollack, «Air Power in the Six-Day War,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 28, no. 3 (June 2005), p. 475.

«الأوغدا» هي «فرقة» بالمصطلح العسكري التقليدي، وهي أكبر تشكيل عسكري ثابت في الجيش الإسرائيلي يعمل على أساس تنظيم عسكري «ثلاثي الوحدات»: ثلاثة فصائل للسرية، وثلاث سرايا للكتيبة، وثلاث كتائب للواء، وثلاثة ألوية، رغم أنها قد تختلف في نوعيتها (مدرعات، مشاة، ميكانيكيون، مظليون ...إلخ) بالنسبة إلى الأوغدا الواحدة.

(5) Kenneth M. Pollack, *Arabs at War: Military Effectiveness 1948-1991* (Lincoln: University of Nebraska Press, 2004).

مقابل نحو 206 طائرات إسرائيلية من نوع «ميراج» و«ميستير» الفرنسيتين. فنظريًا، كانت هناك على الأقل طائرتان مقاتلتان مصريتان في مقابل كل طائرة مقاتلة إسرائيلية.

أما عمليًا، فكان هناك بعض المؤشرات التي عكست مستوى ملحوظًا من الكفاءة التكتيكية للجنود المصريين؛ ففي إطار التحضيرات لما كان يُعرف بإحدى الخطط التعرضية، «الخطة فجر»، التي كانت تهدف إلى مهاجمة القوات الإسرائيلية من شمال - شرق سيناء وجنوب - غرب الأردن، عبر اختراق صحراء النقب من الجانبين الشرقي والغربي، والتقاء القوات المصرية مع القوات الأردنية (التي كانت تحت قيادة مصرية) في منتصف الصحراء، ومن ثمّ فصل فلسطين قسمين: شمالي وجنوبي، ثم مهاجمة القوات الإسرائيلية في كل قسم على حدة. وفي إطار التحضيرات لتلك الخطط، أجرت القوات الجوية المصرية مناورة في صحراء النقب كاختبار مبدئي لقدراتها على تنفيذ دورها. وكانت نتيجة الاختبار جيدة؛ إذ ناور الطيارون المصريون ببراعة، واستطاعوا تفادي الدفاعات الجوية الأرضية الإسرائيلية ونيران الطيران الإسرائيلي، ما أشّر إلى مستوى من الكفاءة التكتيكية، وذلك على الرغم من التطورات اللاحقة - على أهميتها - بما فيها من فك للشيفرات السرّية المصرية من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية؛ ما كشف بعض تفصيلات الخطط الهجومية، وكذلك أسر عدد من الضباط المصريين في أواخر أيار/ مايو في إيلات، وخوف القيادة العسكرية المصرية من أن تكون تفصيلات الخطّة المصرية المسماة (فجر) تحديدًا، قد كُشفت للإسرائيليين[6].

إضافة إلى ذلك، كانت القيادة السياسية المصرية (عسكر محترفون) مقتنعة بأنها تستطيع أن تتحمل الضربة الإسرائيلية الأولى، ثم تقوم بهجوم مضاد ناجح، تنتصر فيه. وخالفها في ذلك بعض القادة العسكريين؛ ففي أثناء

---

(6) Moshe Dayan, *Story of My Life: An Autobiography* (New York: William Morrow and Company, 1976), pp. 325-326;

عبد المحسن كامل مرتجي، **الفريق مرتجي يروي الحقائق: قائد جبهة سيناء في حرب 1967** (القاهرة: الوطن العربي، 1976)، ص 91-92.

لقاء القيادتين السياسية والعسكرية في 2 حزيران/ يونيو 1967، حذّر الرئيس جمال عبد الناصر قادته العسكريين من أن إسرائيل قد تهاجم في ما بين 48 و72 ساعة (وكان التقدير صحيحًا)، وطلب من قادته تلقّي الضربة الأولى بهدف تحييد الأميركيين عن الحرب. فأخبره قائد القوات الجوية في حينها (صدقي محمود) بأن تلقّي الضربة الأولى يعني «تكسيح» القوات الجوية المصرية. فردّ عليه المشير عبد الحكيم عامر مفضلًا خيار تلقي الضربة الأولى لتجنب التدخل الأميركي قائلًا: «تتلقى الضربة الأولى وتُحارب إسرائيل، أم لا تتلقّاها وتُحارب أميركا؟»[7]، وكانت هذه الإجابة مبنية على تقارير سوفياتية تحذّر المصريين من الهجوم أولًا، وإلا تدخّل الأميركيون لمصلحة إسرائيل. وكان هذا التقدير السوفياتي صحيحًا أيضًا، فبحسب الشهادات والوثائق اللاحقة، كان الرئيس الأميركي جونسون قد أخبر وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان بفحوى التحذير السوفياتي (أي إن الأميركيين لن يتدخلوا إلا إذا هوجم الإسرائيليون؛ ولو بدأ الإسرائيليون بالهجوم، فسيُتركون وحدهم من دون مساعدة أميركية).

بهدف تعميق إشكالية البحث، كان بعض القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في حالة توتر شديد قبل الحرب. وكما ذُكِر، أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول (1895-1969) وزير خارجيته أبا إيبان لطلب الدعم الأميركي. وكان كل ما خرج للعلن، من شهادات وتقارير لاحقة، يصف قائد الأركان الإسرائيلية وقتها - الجنرال يتسحاق رابين (1922-1995) - بأنه كان شديد التوتر، يدخن السجائر بشراهة في الاجتماعات ويقترب من حالة انهيار عصبي[8]. وخلال هذه الاجتماعات - بحسب شهادات بعض من حضرها - كان هناك جدل بين أشكول ورابين من ناحية والقيادة العسكرية

(7) يُنظر: شهادة شمس الدين بدران (وزير الحربية)، في:
«The 50 Years War Israel and the Arabs Part 1.»

(8) Jeremy Bowen, «1967 War: Six Days that Changed the Middle East,» *BBC*, 5/6/2017, accessed on 26/5/2019, at: https://bbc.in/2HYvdzv

والأمنية من ناحية أخرى[9]. إلا أن الطرفين كانا يُجمعان على حقيقة أن ليس لدى إسرائيل عمق استراتيجي يمكّنها من تحمل تلقي الضربة الأولى، وأنه يمكن أن يفرّ المصريون إلى الجبهة الغربية للقناة، وأن لدى العرب بعامةٍ عمقًا استراتيجيًا كبيرًا. كما كان أشكول يردد أن الحالة ليست مثل أزمة السويس في عام 1956، لذلك هناك ضرورة مُلحّة للدعم الأميركي.

إذًا، ملخّص الموقف قبل بدء الحرب هو ما يأتي: قدرات عسكرية كبيرة في الجانب المصري، وتوتر شديد في الجانب الإسرائيلي، مع قدرات عددية وعتادية أقل من الجانب المصري وحده (من دون حساب قدرات باقي القوات العربية). وتقلل هذه الأرقام والحقائق والخطابات والسلوك التصعيدي من جدّية الآراء التي جادلت بأنّ القوات المسلحة المصرية لم تكن مستعدّة لخوض حربٍ مع إسرائيل في عام 1967، بسبب حربها في اليمن، ووجود ما زُعِم خطأً أنّ «ثلثي القوات» هناك[10]. كان تفوّق القوات المصرية عددًا وعتادًا على القوات الإسرائيلية في سيناء واضحًا، كما كان التصعيد المستمر من القيادة السياسية - العسكرية يشير إلى عكس ذلك تمامًا (الاستعداد للمواجهة والانتصار فيها)[11]. فإذا كان هذا هو الموقف قبل بدء الحرب، فكيف يمكن تفسير نتيجتها النهائية: سقوط سيناء كاملة والقدس بمقدّساتها والجولان والضفة الغربية بأهميتهما الاستراتيجية، إضافةً إلى التكلفة البشرية والعسكرية

(9) يُنظر: شهادة الجنرال وايزمان قافيش وماتيتياهو بالاد، في: «The 50 Years War Israel and the Arabs Part 1.»

(10) وهو تقدير مُضلل؛ فعدد القوات المصرية في اليمن لم يتجاوز، في أقصى تقدير، سبعين ألفًا في عام 1965، وتراجع إلى أقل من أربعين ألفًا في عام 1966، وكان للمصريين أكثر من ضعفي هذا العدد من الجنود في سيناء فقط في حزيران/ يونيو 1967.

يُنظر مثلًا: كمال عامر، «القوات المصرية في اليمن وخمس سنوات غيرت معالم المنطقة»، **المجموعة 73 مؤرخين**، [د. ت.]، شوهد في 22/ 8/ 2019، في https://bit.ly/2KZ8OUf؛ خالد فهمي، «هزيمة يونيو المستمرة 1: الحشد التعبوي»، موقع خالد فهمي، خواطر عن مصر والشرق الأوسط والتاريخ، 14/ 5/ 2017، شوهد في 22/ 8/ 2019، في: https://bit.ly/2KqtsxU

(11) ذلك على الرغم من أن هيئة عمليات القوات المسلحة أعدت للقيادة السياسية في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966 تقريرًا تُحذّر فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل حتى لفترة زمنية طويلة، قد تدوم ثلاثة أعوام، بسبب حرب اليمن.

الهائلة؛ إذ استشهد في مقابل كل قتيل إسرائيلي، أكثر من عشرة مصريين. ودُمّرت في مقابل كل دبابة إسرائيلية، 12 دبابة مصرية. وفي مقابل كل طائرة إسرائيلية، أُسقطت، أو دُمرت، عشر طائرات مصرية، وفي مقابل كل أسير إسرائيلي، كان هناك 366 أسيرًا عربيًا، معظمهم من المصريين[12].

ثانيًا: موجز تاريخي للإشكالية البحثية: التصعيد والحرب

إعلاميًا، كان التصعيد واضحًا قبل الأزمة من جهة عبد الناصر؛ ففي 14 أيار/ مايو 1967، أي قبل نحو ثلاثة أسابيع من نشوب الحرب وفي أثناء عقد «مؤتمر يوم فلسطين» في القاهرة، لمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لاحتلال فلسطين (النكبة)، خاطب عبد الناصر الجماهير واتّهم الأردن بالتنسيق مع إسرائيل للضغط على سورية، واعتبر النظامَ الأردني من أذناب الولايات المتحدة التي رآها تغدق السلاح والمعونات على إسرائيل، وسمى بالاسم في خطابه الملك الأردني الحسين بن طلال والملك السعودي فيصل بن عبد العزيز والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[13]. واستمر التصعيد في خطابه في 22 أيار/ مايو، حيث أعلن إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وخاطب جمعًا من العسكريين، متحدّثًا عن التآمر على مصر وسورية، وأشار إلى ملاحظة نَسبَها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول في 13 أيار/ مايو مفادها أن مصر لن تستطيع أن تتحرك لأنها مشغولة في اليمن.

أورد عبد الناصر في الخطاب نفسه معلومة مهمة - قيل إنها السبب المباشر للحرب في هذا التوقيت - وردت إليه من السوفيات عبر رئيس مجلس الأمّة يومئذ محمد أنور السادات (1918-1981)، وهي أن إسرائيل تحشد ما بين 11 و13 لواءً على الجبهة السورية، لكن تبيّن عدم دقة هذه المعلومة لاحقًا، على الرغم من التأكيدات السوفياتية المتكررة لها، وحتى احتجاجهم الرسمي

---

(12) Mohamed Abdel Ghani El-Gamasy, *The October War: Memoirs of Field Marshal El-Gamasy of Egypt*, Gilian Potter, Nadra Marcos & Rosette Frances (trans.) (Cairo: The American University in Cairo Press, 1993), p. 79.

(13) «نص خطاب عبد الناصر في يوم فلسطين»، **الأهرام**، 15/ 5/ 1967.

لدى الحكومة الإسرائيلية على هذه التحشدات. وسافر المشير عامر ومعه رئيس الأركان وقتها الفريق محمد فوزي في 14 أيار/مايو 1967 إلى سورية لاستطلاع الأمر، فتبيّن لهما عدم وجود حشود، وأنّ هذه المعلومة غير صحيحة[14]. وحاولت إسرائيل من جهتها تمرير رسالة لنفي معلومة التحشد؛ إذ أرسل رئيس الوزراء أشكول إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ألكسي كوسيغن (1964-1980) رسالة، ذكّره فيها بأن إسرائيل لم تحشد قواتها من أجل مهاجمة سورية، وبأنه (أشكول) وجّه الدعوة إلى السفير السوفياتي في إسرائيل لزيارة الحدود ليقوم بنفسه بفحص هذه الادعاءات. وحين لم يستجب السفير لدعوة أشكول، دقّق رئيس أركان مرصد الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في هذه المزاعم. وصرّح الأمين العام للأمم المتحدة بعدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية، في بيان ألقاه أمام مجلس الأمن في 19 أيار/مايو 1967؛ إلّا أن هذا البيان لم يُهدّئ التصعيد الذي استمر مترافقًا مع الحشد والتعبئة. إضافة إلى ذلك، بيّن عبد الناصر استيعابه آثار التصعيد في خطابه خلال مؤتمر العمال العرب في 26 أيار/مايو 1967، وذلك من خلال قوله إن عودة الجيش المصري إلى شرم الشيخ معناها مواجهة عسكرية، وربما حربًا شاملة مع إسرائيل. وكرّر وقتها معلومة حشد إسرائيل ألويتها العسكرية على الحدود السورية (على الرغم من ثبوت عدم دقتها)، وتحدث عن أن ما يفعله هو ردة فعل على تهديدات حكومة أشكول، وأشار أيضًا إلى دعم الاتحاد السوفياتي لمصر. إضافة إلى ذلك، كان عبد الناصر يتحرك لتأمين الدعم الإقليمي، حيث وقّع بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)، وألقى خطابًا بعد ذلك، قبل يوم واحد من شن إسرائيل عدوانها، شدّد فيه على ضرورة الحرب، وقال: «نحن على أحرّ من الجمر في انتظار هذه المعركة لنثأر لغدر 1956»[15]. وأعاد تأكيد الهدف من قرار إغلاق المضيق، وهو تعديل الوضع الذي فرض في عام 1956، وأن ما تقوم به الجمهورية العربية المتحدة ينطلق من ممارستها حقوق السيادة على خليج العقبة.

---

(14) محمد فوزي، **حرب الثلاث سنوات 1967/ 1970: مذكرات الفريق أوّل محمّد فوزي**، ط 5 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص 99-100.

(15) «نص كلمة عبد الناصر»، **الأهرام**، 15/ 5/ 1967.

بدا من الخطاب الإعلامي - السياسي، والحشد العسكري والسياسي والإقليمي والدولي، والتعبئة العامة المحلية وعدد الجيش في سيناء وعتاده، أن القيادة السياسية - العسكرية المصرية واثقة من جاهزية قواتها المسلحة، ما يُؤهّلها لهزيمة إسرائيل في حرب جديدة، ثأرًا لحرب 1956. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن النتيجة كانت هزيمة مُنكرة، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

ثالثًا: المتغيرات الحاسمة لمعركة حزيران/ يونيو: تحليل ميداني

تناولت أدبيات سياسية وعسكرية عربية وغربية كثيرة تفسيرات نتيجة الحرب. وركّز بعضُها على تحليل المستوى البنيوي - سواء المتعلق بالدولة أو النظام القائم (الدولي والإقليمي) - بما في ذلك من ثنائية قطبية خلال الحرب الباردة وتوازنات القوى والرعب والتحالفات الإقليمية ونوع الأنظمة وآثار الاستبداد والفساد في الأداء القتالي المصري تحديدًا[16]. وركّزت مجموعة أخرى من الأدبيات على تحليل المستوى المتوسط (مستوى المؤسسات العسكرية)، وقارنت بين متغيرات مؤسسية عسكرية، مثل أبعاد التخطيط التكتيكي والعملياتي والاستراتيجي ونوعيات التدريب والتعبئة والحشد والثقافات الداخلية للمؤسسات العسكرية والسياسية، وخلص معظم هذه المجموعة من الدراسات إلى وجود اختلافات كبيرة في هذه المستويات بين الطرفين[17]، وخلص بعضها إلى أن تركيز الجيش المصري الرئيس كان على الاستعراض والقمع المحلي والتنافس في الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية واجتماعية للعسكر، وكان ينخره الفساد، في مقابل الجيش الإسرائيلي الذي يركز أساسًا على تطوير أدائه القتالي، في حين ركّزت أدبيات غيرها على

---

(16) Mohammed Heikal, «Editorial,» *Al-Ahram*, 28/6/1968, Cited in: Raymond William Baker, *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul* (Cambridge: Harvard University Press, 1990), p. 188; Mohammed Heikal, «General Ismail and the War-Interview with Lt. General Ismail,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 3, no. 2 (1974), p. 217; Pollack, *Arabs at War*.

(17) Trevor N. Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars 1947-1974*, 3rd ed. (Iowa: Kendall Hunt, 1992), pp. 343-348; El-Gamasy, *The October War*; Yehoshofat Harkabi, «Basic Factors in the Arab Collapse During the Six-Day War,» *Orbis*, vol. 11, no. 3 (Fall 1967).

المستوى المجهري (مستوى الفرد)، وخصوصًا القادة ومصالحهم الذاتية/ الزعاماتية وسيكولوجياتهم وما ينتج منها من «عقدة تفوّق» تجاه الأتباع أو حتى القادة والزعماء الآخرين، وآثاره في عملية صنع القرارات المصيرية والاستراتيجية، وفي آليات اتخاذ القرار، وآثار أخرى في المؤسستين العسكرية والاستخبارية[18]. وكان عامل «عقدة التفوق» لدى القادة العسكريين واضحًا خلال الحرب في الحالة المصرية. وتجلّى ذلك في رفض الاعتراف بالهزيمة على الرغم من حدوثها، ومن ثمّ إعطاء معلومات خاطئة ومضللة، لا لجموع الشعب، ولا للقادة العسكريين في المراتب المتوسطة والدنيا فحسب، وإنما للقادة أصحاب الرتب العسكرية العليا أيضًا. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو أن المشير عامر في القاهرة كان يعطي الفريق عبد المنعم رياض (قائده في الأردن) معلومات مضللة منذ بدء الحرب حتى تطورات الحرب في 6 حزيران/ يونيو 1967، مؤكّدًا «تحقيق انتصارات». كما ضلّل هذا النوع من الخطاب بعض القادة الميدانيين في جبهة سيناء في أثناء التقدم السريع للقوات الإسرائيلية. ولم ينته عنصر المفاجأة عند أول موقع مصري يسقطه الإسرائيليون في الشرق، لأن كلما كان الموقع الذي يليه في الغرب يضلَّل بحديث الانتصارات، حتى يُفاجأ بالقوات الإسرائيلية على تخومه. كما ركزت بعض الأدبيات على البعدين التكتيكي والعملياتي، وهو ما ستركز عليه المباحث الآتية في هذه الدراسة.

رابعًا: المعركة الجوية

كان في تقدير القيادة المصرية خطأ رئيس، وهو أن قواتها الجوية تستطيع الصمود بعد تلقّي الضربة الأولى. وتوقع الانهيار (أو «التكسيح» كما قال نصًا) قائد القوات الجوية الفريق صدقي محمود الذي حوكم بعد الحرب على الرغم من تحذيراته، حيث أكّد أنه لا يمكن الصمود بعد الضربة الأولى، وأن الخطط الهجومية أثبتت إلى حدٍ ما أنها مقبولة. وكان تقدير القيادة العسكرية العليا

(18) Norvell B. De Atkine, «Why Arabs Lose Wars,» *Middle East Quarterly*, vol. 6, no. 4 (1999), accessed on 26/5/2019, at: https://bit.ly/2M7FPS9

المتمثلة في عبد الناصر وعامر أنه لا يمكن الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة، ومن ثمّ يجب تلقّي الضربة الأولى، ثم القيام بهجوم مضاد بعدها. وبعد تلقّي الضربة الجوية الأولى (أتت في ثلاث موجات متتالية صباح 5 حزيران/ يونيو)، طلب عامر تفعيل خطة الهجوم المضاد، فردّ صدقي: «أهاجم بماذا؟ ليس لدي طائرات»[19].

بنى الإسرائيليون خطتهم الجوية على عناصر مفاجأة عدة، من بينها توقيت بدء الهجوم وجهته وعدد الطائرات المهاجمة وكثافة الطلعات الجوية وكفاءة الطيارين والطواقم الأرضية؛ فبشأن التوقيت، كان لدى الإسرائيليين تقارير استخبارية تؤكد أن لدى المصريين دوريتين للحراسة الجوية: **الأولى** الساعة الخامسة صباحًا، و**الثانية** بعدها بساعتين، أي حوالى الساعة السابعة. وبعد ذلك ينزل الطيارون ليفطروا وتتزوّد الطائرات بالوقود، فكان هذا هو الوقت الأمثل للهجوم بحسب تقديراتهم[20]. وما كان استغلال مثل هذه الثغرة بأمر جديد في تاريخ المعارك المقارنة ودراستها[21]؛ إذ نفّذ الطيارون اليابانيون خطة مشابهة ضد القوات الجوية الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية في معركة كلارك فيلد في شمال غرب الفليبين في كانون الأول/ ديسمبر 1941، وذلك على الرغم من تفوّق القوات الأميركية عليهم في العدد والعتاد[22].

أما بشأن العدد، فإن الإسرائيليين أرسلوا ثلاث موجات جوية متتالية بلغ عدد طائراتها المقاتلة الإجمالي 180 طائرة، ولم يبقَ لحماية كيانهم إلا نحو 26 طائرة في أقصى تقدير، وهو ما لم يتوقعه المصريون. وبخصوص الكثافة

(19) يُنظر: شهادة الفريق محمد فوزي، في: «The 50 Years War Israel and the Arabs, Part I.»

(20) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoire* (California: University of California Press, 1996), pp. 96-99.

(21) غير واضح للكاتب استلهام الإسرائيليين الخطة من معركة كلارك فيلد، أم من ثغرة أمنية توصلت إليها استخباراتهم. لكن رئيس الأركان وقتها رابين ينسبها إلى موردخاي (موتّي) هود، قائد القوات الجوية. يُنظر: Ibid., p. 96.

(22) Paul S. Dull, *A Battle History of The Imperial Japanese Navy 1941-1945* (Maryland: Naval Institute Press, 1978), pp. 22-30; Clayton D. James, «The Other Pearl Harbor,» *The Quarterly Journal of Military History*, vol. 7, no. 2 (1995), pp. 23-29.

والشدة، كسرت القوات الإسرائيلية قاعدة موشيه ديان الشهيرة، وهي أن الحد الأقصى للطلعات الجوية الهجومية في اليوم الواحد ثلاث طلعات لكل طائرة. فتمكنت القوات الجوية الإسرائيلية من تنفيذ خمس طلعات جوية لكل طائرة في حد أقصى، وذلك بسبب التدريب المكثف للطواقم الأرضية في تجهيز الطائرات العائدة من الطلعات بالذخيرة والوقود والصيانة خلال 6 إلى 8 دقائق. أما جهويًا، فهاجمت الطائرات الإسرائيلية من الغرب، بدلًا من الجهة المتوقعة (الشرق)، وفشلت أجهزة الاستخبارات المصرية في توقع ذلك، كما فشلت في اكتشاف أنّ سلاح الجوّ الإسرائيلي طوّر طائراته بتزويدها بخزانات وقود إضافيّة ليتيح لها إطالة مدّة التحليق ونطاقه لتتمكّن من التحليق شمالًا، ثم الالتفاف والهجوم من جهة الغرب.

دمرت هذه الموجات الهجومية الجوية المتتالية أكثر من 40 ممرًا للطيران في 16 مطارًا مصريًا أولًا، ثم حوالى 300 طائرة من مجموع 450 طائرة مصرية، معظمها لم يستطع التحليق، إما بسبب تدمير الممرات، وإما لعنصر المفاجأة، وما استطاع التحليق أسقطته الطائرات الإسرائيلية. وإضافة إلى الطائرات المدمَّرة، قتلت الموجات الثلاث إجمالًا نحو مئة طيار مقاتل مصري من مجموع 350 طيارًا[23]. وعلى الرغم من الخسارة الفادحة للمصريين، فإن المعركة على الجبهة المصرية لم تنته هنا؛ إذ تكبد الإسرائيليون معظم خسائرهم بعد المعركة الجوية، خلال المعارك البرية.

خامسًا: المعركة البرية

بدأت المعركة البرية في توقيت المعركة الجوية نفسه تقريبًا، بمشاركة محدودة من القوات الجوية في بداية الهجمات على الأهداف الأرضية (170 هجمة في اليوم الأول، في مقابل 795 هجمة خلال الأيام الخمسة التالية، بعد

(23) Lon O. Nordeen & David Nicole, *Phoenix over the Nile: A History of Egyptian Air Power 1932-1994* (Washington, DC: Smithsonian Institution Press, 1996), note 8, p. 67.

السيطرة الجوية الإسرائيلية المطلقة على الأجواء المصرية)[24]. كان قوام القوات الإسرائيلية الأساسية يتألف من المدرعات والقوات الخاصة وقوات المشاة والمدفعية. اقتحمت تلك القوات سيناء - بعد معركتين شرستين في خان يونس ورفح في غزة - من ثلاثة محاور: محور الشمال (عبر غرب رفح والعريش)، ومحور شمال - الوسط (عبر بئر لفحان)، ومحور جنوب - الوسط (عبر «أبو عجيلة»).

دارت أشرس مقاومة للقوات الإسرائيلية المتقدمة في محور الشمال ومحور جنوب - الوسط. ولم يتوقع المصريون هجوم المدرعات عبر الرمال الناعمة في محور شمال - الوسط، لتقديرهم (خطأً) استحالة عبوره بالدبابات الإسرائيلية لكثرة التلال ونعومة الرمال وعمقها. لكنّ الإسرائيليين رسموا خرائطهم بناءً على تقارير استخبارية عن طبيعة الرمال ووجدوا طرقًا متاحة للدبابات - على الرغم من صعوبتها - عبر هذا المحور. كان التقدم الإسرائيلي في هذا المحور بقيادة الجنرال أفراهام يوفي الذي أحبط هجومًا مصريًا مضادًا من الفرقة الرابعة المدرعة التي حاولت إيقاف التقدم الإسرائيلي السريع في الجبهة الشمالية بقيادة الجنرال يسرائيل طل، قبل أن تفاجئها مدرعات يوفي وتدمّر ما يُقدّر بنصف عددها.

تُجْمع معظم الدراسات على أن الأداء القتالي المصري البري في معارك جبهتي الشمال وجنوب - الوسط كان شرسًا، لكنه غير فاعل[25]؛ إذ صمد الجنود المصريون تحت القصف في مواقع ثابتة، وكانوا يطلقون النار بكثافة على القوات الإسرائيلية المتقدمة بسرعة، لكن بصفة عامة كانت كفاءتهم في المناورة شبه معدومة. وأجبرتهم مفاجأة القوات المتقدمة بسرعة على التراجع. ولم تشنّ غالبية الوحدات المصرية المتراجعة هجومًا مضادًا، أما الوحدات القليلة التي شنت هجومًا فقد نفّذته على نحو بدائي وغير منظم؛ ما سهّل على

(24) Pollack, «Air Power in the Six-Day War,» p. 478; Dupuy; Eric Hammel, *Six Days in June: How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War* (New York: Scribner, 1992).

(25) Dupuy; Nordeen & Nicole; Edgar O'Ballance, *The Third Arab-Israeli War* (Connecticut: Archon Books, 1972).

الإسرائيليين صدّه. حدث ذلك كلّه قبل أمر الانسحاب الذي تسبب في كارثة للقوات المصرية.

في المقابل، برع الإسرائيليون في المناورة بالمدرعات في المحاور الثلاثة، وخصوصًا في جبهتي الوسط. ففي شمال - الوسط، فاجأوا المصريين بـ 100 دبابة من نوع «سنتوريون» معدلة بمدافع 105مم؛ وهي مدافع أطول مدى بقليل من المدافع الرئيسة لدبابات «تي 55» التي يقاتل بها المصريون. وقطعت الدبابات الإسرائيلية الطريق على حوالى 200 دبابة من نوع «تي 55» مصرية من الفرقة الرابعة المدرعة، كانت في طريقها إلى المحور الشمالي للقيام بهجوم مضاد بعد اختراق الإسرائيليين الدفاعات المصرية هناك، ودمر الإسرائيليون ما يقرب من 80 دبابة في جبهة شمال - الوسط من مجموع 200 دبابة.

أما في جنوب - الوسط (المحور الثالث الذي يمر بـ «أبو عجيلة»)، فكان التمركز الدفاعي للقوات المصرية فيه جيدًا، حيث يشمل تحصينات شديدة، أنشئت بمساعدة وخبرة سوفياتيتين، وخطوط خنادق طويلة وحقول ألغام عميقة ومساحات متشابكة لنيران المدفعية ومواقع محددة للاستهداف المدفعي في حالة الهجوم عليهم، ما كلف كتائب المدرعات التابعة لفرقة الجنرال أرئيل شارون، قائد المحور حينها، ثماني دبابات وأربعة من قادة سرايا المدرعات في الساعة الأولى للمعركة[26]. وقيل وقتها - بحسب المقدّم ناتكي نير من الكتيبة 226 دبابات - إنه لو استمرت الخسائر على هذا النحو لتعذّر الاستمرار في الحرب[27]. إلا أن الهجوم الإسرائيلي على هذا المحور نجح في النهاية لأسباب عدة، لعل أهمها على الإطلاق القدرة العالية لطواقم الدبابات الإسرائيلية على المناورة في الرمال الناعمة والتلال في أثناء الليل. ولأن شارون أصرّ، لتفادي التحصينات، على تجاوزها شمالًا متخفّيًا في الليل، ثم ضرب المواقع المصرية الثابتة وشبه الثابتة من الجانب الشمالي، ومن الخلف

---

(26) جيمس ميلر، «حوار مع المقدّم ناتكي نير من الكتيبة 226 دبابات الإسرائيلية»، **قناة التاريخ** التلفزيونية، 30/ 12/ 2005.

(27) المرجع نفسه.

بعد الالتفاف عليها. وساعد في نجاح خطته محدودية قدرة طواقم الدبابات المصرية على المناورة بسبب عمق التحصينات داخل الرمال الناعمة، وفي التلال، ما عوّق أو حتى شلّ حركتهم، مع قلة التدريب على المناورة ومحدودية القدرة على الإبداع المستقل في وقت الأزمة، والبطء الشديد في اتخاذ القرار، مقارنةً بالإسرائيليين. وما إن تجاوز الإسرائيليون التحصينات ووصلوا إلى جانبها الشمالي، أو التفوا وأتوا من خلفها (كان معظم مؤخرات التحصينات المصرية مكشوفة لعدم توقعهم الالتفاف)، حتى تقلّصت خسائر الإسرائيليين وبدأ نزيف الجانب المصري بكثافة.

لم يحتج الإسرائيليون إلى هجوم مضاد في أي من المحاور الثلاثة؛ إذ نجح هجومهم المباشر، وخصوصًا بعد أمر عامر بالانسحاب الفوري، وهو القرار العربي الأسوأ عسكريًا في حرب حزيران/ يونيو كلها (وإن كان غرضه هو المحافظة على من بقي من الجيش المصري)، وكان أفضل قرار على الإطلاق للإسرائيليين الذين لم يتوقعوه.

سادسًا: رداءة قرارات القيادة وصنعها

يُعدّ قرار الانسحاب الذي أمر به المشير عامر من أسوأ القرارات التي اتخذت في التاريخ العسكري الحديث؛ إذ لم تكن هناك خطة حقيقية لانسحاب منظم، بل كان أمرًا للانسحاب في أسرع وقت بالسلاح الخفيف فحسب، وترك المعدات الثقيلة والمتوسطة[28]. ولم يشمل الأمر تأمين الوحدات من الأسلحة المختلفة بعضها مع بعض، كما أنه لم يهدف إلى إعداد هجوم مضاد من مناطق سيناء الوعرة، أو حتى إلى إعادة الانتشار والصمود في المواقع المتاحة لاستنزاف القوات المهاجمة. وتسبب أمر المشير في انسحاب أقرب ما يكون إلى هرولة غير منظمة نحو الساحل الشرقي لقناة السويس، أملًا في عبورها نحو الغرب. وفاقم الأمر التضليل الإعلامي المستمر؛ إذ إن أغلبية الوحدات المنسحبة لم تكن تعلم أن بعض الوحدات المدرعة الإسرائيلية قد تجاوزتها

(28) فوزي، **حرب الثلاث سنوات**، ص 152.

غربًا، وتكمن لاصطيادها عند بعض ممرات العبور، مثل ما فعلته حوالى 12 دبابة من اللواء 200 المدرع الإسرائيلي عند ممر مِتلا. وحين أُغلق بعض ممرات العبور أمام الوحدات المصرية المنسحبة، سهُل على الطيران الإسرائيلي قصفها مع المدفعية والمدرعات الإسرائيلية (التي كانت من أمامها ومن خلفها في هذا التوقيت). ولم تنحصر رداءة صنع القرارات في قرار الانسحاب، بل شملت قرارات التصعيد أيضًا من دون وضوح الاستراتيجيا الهجومية، وقرار تلقّي الضربة الأولى، وتقريبًا القرارات المتعلقة بالبُعد الإعلامي/ الخطابي/ البروباغانداوي كلها وما يُدرج تحت ما يُعرف بـ «الاتصالات الاستراتيجية».

خلاصة: هزيمة غير حتمية؟

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هزيمة القوات المصرية العسكرية لم تكن حتمية، كما تقول تقارير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والبنتاغون، وذلك بسبب الإمكانات الهائلة للجانب المصري، بما فيها القوة العددية والنارية والتسليح المتطور والدعم الخارجي المكثف من قوى عظمى والدعم الشعبي والإقليمي. لكن شبه حتمية هذه الهزيمة يمكن فهمه من خلال متغيرات أخرى، أبرزها نوع النظام ومؤسسته العسكرية، وآثار ذلك في الأداء القتالي للجيش، ويمكن أن يُفهم كذلك بتحليل المستوى المتوسط (Meso-level Analysis) من خلال البُعدين التكتيكي والعملياتي في الأداء القتالي للجيشين المصري والإسرائيلي.

يُدرَج نوع النظام في وقتها تحت نوع «الاستبداد العسكري»، وهو نوع لا يتيح الشفافية في صنع القرارات العليا واتخاذها، ولا المساءلة قبل اتخاذ القرارات وبعدها. كما يُتيح احتكار المعلومة والتضليل المنهجي لكل من العسكر (دون مستوى القيادة العليا) ومؤسسات الدولة الأخرى، وكذلك شرائح الشعب، ثم التهرّب من المسؤولية بعد ذلك وتحميلها لكِباش فداء دون القيادة العليا. كما أنّ البيئة المهنية والثقافة المؤسساتية العسكرية التي ينتجها هذا النوع من الأنظمة، غالبًا ما تصبح مرتعًا لعُقد تفوّق وتدنٍ نفسية، سواء تجاه المدنيين أو تجاه مؤسسات الدولة المسلحة الأخرى، أو حتى في ما بين رُتَب

المؤسسة العسكرية الواحدة، باعتبار كل هؤلاء إما أقلّ شأنًا (تفوّق)، وإما فوق المساءلة (تدنٍ)، ما يشرّع عدم المساءلة والمراقبة والمحاسبة. كما تؤدي هذه العقد والثقافة المؤسساتية التي تنتج منها إلى قتل الإبداع والمبادرة والثقة بالذات خلال الأزمات عند الرتب المتوسطة والدنيا، وربما حتى معاقبة الكفاءات حين تكون غير موالية ولاءً كافيًا، أو حين تمثّل منافسة أو احتمال منافسة.

معظم هذه الأزمات البنيوية، وما ينتج منها من أمراض مؤسساتية، يعالجه تغير نوع النظام من استبدادي إلى ديمقراطي. وكما توضح أدبيات الأداء القتالي (Combat Performance) للدول الديمقراطية والاستبدادية، فإن الديمقراطيات انتصرت في الأغلبية الساحقة من حروبها مع الدول الاستبدادية خلال الفترة 1816-1982، سواءٌ أكانت الديمقراطية مدافعة عن نفسها، أم مهاجمة لغيرها[29]. وتأتي هذه الخلاصة تحفيزًا لأجندة بحثية أوسع تحلل أسباب تفوّق الديمقراطيات في القتال على الدول المستبدة. وتشمل أسباب التفوق وجودَ المساءلة والشفافية والاعتبارات السياسية للقادة المنتخبين، فضلًا عن المزيد من الخيارات الحكيمة لتحديد زمن القتال وتنظيم أفضل للموارد، مع حشد دعم جماهيري أوسع[30]. إضافة إلى ذلك، فإنّ تعيين صغار الضباط وترقيتهم، الذين يشكلون الأغلبية العظمى من الضباط، يكون جزءًا من نظام أكثر شفافية ومبني على الاستحقاق والكفاءة والقدرة على الإبداع والمبادرة، ما يترجم وقت القتال وأزمات المعركة في خليط من الشراسة التكتيكية والمبادرة شبه المستقلة والجرأة في الإبداع التكتيكي والعملياتي (وهو ما لم يكن متوافرًا عند القوات المصرية خلال الحرب).

غير أن فهم نوع النظام وثقافة مؤسسته العسكرية وآثارهما في الأداء القتالي ضروري، لكنه غير كافٍ لتحليل هزيمة منكرة بهذا الثقل لجيش متفوق في العدد

---

(29) Dan Reiter & Allan C. Stam III, «Democracy, War Initiation, and Victory,» *The American Political Science Review*, vol. 92, no. 2 (Jun 1998), pp. 377-378.

(30) Michael E. Brown et al. (eds.), *Do Democracies Win their Wars? An International Security Reader* (Cambridge: MIT Press, 2011).

والعتاد. ويمكن تفسير ذلك على نحو أعمق بتحليل المستوى المتوسط من خلال البُعدين العملياتي والتكتيكي في الأداء القتالي للجيشين، وهو ما صبّ لمصلحة الإسرائيليين، كما هو موضّح من قبلُ. وكان قرار الانسحاب من الجانب المصري كارثيًا على أبعاد عدة، فهو لم يمنح القوات المصرية حتى فرصة إرهاق العدو بإطالة مدة المعركة (وهو ما لا تسمح به بنية الاقتصاد الإسرائيلي)، وخصوصًا أن أراضي سيناء واسعة وفيها تلال وجبال وعرة، كان من الممكن استغلالها على نحو أفضل، إما دفاعًا وإما انسحابًا تكتيكيًا لشن هجوم مضاد، حتى بعد خسارة القوات الجوية وخط الدفاع البري الأول.

أخيرًا، على الرغم من أن دراسات كثيرة جادلت بأن حرب حزيران/ يونيو هي من الحروب القليلة التي حُسِمت من الجو (عبر سلاح الطيران)[31]، وهي بذلك تُعتبر خروجًا بارزًا على النمط والخلاصة المعتادة في الدراسات الاستراتيجية ودراسات الحرب (تُحسم الحروب بالقوة البرية)، فإن التدقيق في ما دمّره سلاح الطيران الإسرائيلي يبرهن على أن الأغلبية الساحقة من الخسائر المادية المصرية التي حققها كانت في الطائرات المصرية وهي على الممرات الأرضية؛ ولم يُدمّر الطيران الإسرائيلي في هجماته على القوات البرية سوى 12 إلى 15 دبابة في أقصى تقدير[32]، وكذلك بعض ناقلات الجند والعربات المدرعة وذلك خلال 965 هجمة جوية على أهداف أرضية[33]. وإذا كان التمركز الدفاعي في جبهتي الشمال وجنوب - الوسط قد كلّف الإسرائيليين الكثير (هذا بعد تدمير معظم سلاح الطيران المصري في أول ضربة)، فهذا كله يشير إلى أن «حَسم» الطيران الإسرائيلي للمعركة كان نفسيًا أكثر منه ماديًا، وأدى إلى أمر الانسحاب من المشير عبد الحكيم عامر، ولولا هذا الأمر لربما كان تاريخ تلك الحرب وما بعدها قد تغيّر.

---

(31) Richard P. Hallion, *Storm over Iraq: Air Power and the Gulf War* (Washington, DC: Smithsonian Books, 1992), p. 2.

(32) HERO, *A Historical Analysis of the Effectiveness of Tactical Air Operations against, and in Support of Armoured Forces* (Virginia: NOVA Publications, 1980), p. 36.

(33) Pollack, «Air Power in the Six-Day War,» p. 478.

المراجع

1 - العربية

الجمسي، محمد عبد الغني. **مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي (حرب أكتوبر 1973)**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للمكاتب، 2001.

دراز، عصام. **ضباط يوليو يتكلمون: كيف شاهد جنود مصر هزيمة 67؟** القاهرة: المنار الجديد، 1989.

فوزي، محمد. **حرب الثلاث سنوات 1967/ 1970: مذكرات الفريق أوّل محمّد فوزي**. ط 5. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.

مرتجي، عبد المحسن كامل. **الفريق مرتجي يروي الحقائق: قائد جبهة سيناء في حرب 1967**. القاهرة: الوطن العربي، 1976.

2 - الأجنبية

Atkine, Norvell B. de «Why Arabs Lose Wars.» *Middle East Quarterly*. vol. 6, no. 4 (1999).

Baker, Raymond William. *Sadat and After: Struggles for Egypt's Political Soul*. Cambridge: Harvard University Press, 1990.

Brown, Michael E. et al. (eds.). *Do Democracies Win their Wars? An International Security Reader*. Cambridge: MIT Press, 2011.

Dayan, Moshe. *Story of My Life: An Autobiography*. New York: William Morrow and Company, 1976.

Dull, Paul S. *A Battle History of The Imperial Japanese Navy 1941-1945*. Maryland: Naval Institute Press, 1978.

Dupuy, Trevor N. *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars 1947-1974*. 3rd ed. Iowa: Kendall Hunt, 1992.

El-Gamasy, Mohamed Abdel Ghani. *The October War: Memoirs of Field Marshal El-Gamasy of Egypt*. Gilian Potter, Nadra Marcos & Rosette Frances (trans.). Cairo: The American University in Cairo Press, 1993.

Hallion, Richard P. *Storm over Iraq: Air Power and the Gulf War*. Washington, DC: Smithsonian Books, 1992.

Hammel, Eric. *Six Days in June: How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War.* New York: Scribner, 1992.

Harkabi, Yehoshofat. «Basic Factors in the Arab Collapse During the Six-Day War.» *Orbis*. vol. 11, no. 3 (Fall 1967).

Heikal, Mohammed. «General Ismail and the War-Interview with Lt. General Ismail.» *Journal of Palestine Studies*. vol. 3, no. 2 (1974).

HERO. *A Historical Analysis of the Effectiveness of Tactical Air Operations against, and in Support of Armoured Forces*. Virginia: NOVA Publications, 1980.

James, Clayton D. «The Other Pearl Harbor.» *The Quarterly Journal of Military History*. vol. 7, no. 2 (1995).

Pollack, Kenneth M. *Arabs at War: Military Effectiveness 1948-1991*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2004.

_______. «Air Power in the Six-Day War.» *Journal of Strategic Studies*. vol. 28, no. 3 (June 2005).

Nordeen, Lon O. & David Nicole. *Phoenix over the Nile: A History of Egyptian Air Power 1932-1994*. Washington, DC: Smithsonian Institution Press, 1996.

O'Ballance, Edgar. *The Third Arab-Israeli War.* Connecticut: Archon Books, 1972.

Rabin, Yitzhak. *The Rabin Memoire*. California: University of California Press, 1996.

Reiter, Dan & Allan C. Stam III. «Democracy, War Initiation, and Victory.» *The American Political Science Review*. vol. 92, no. 2 (Jun 1998).

Robarge, David. «Getting it right: CIA Analysis of the 1967 Arab-Israeli War.» *Studies in Intelligence*. vol. 62, no. 2 (June 2018).

الفصل الرابع

العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية في حرب حزيران/يونيو 1967 (شهادة قائد سرية مشاة وضابط استخبارات في معركة القدس 1967)

غازي ربابعة

مقدمة

مثّلت حرب حزيران/ يونيو 1967 نقطة تحول مفصلية في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، لا تزال تداعياتها ماثلة أمامنا حتى اليوم على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

كانت حرب حزيران/ يونيو بالنسبة إلى إسرائيل بمنزلة طبعة «مزيدة ومنقحة»[1] من حرب السويس عام 1956؛ إذ أعادت القيادة الإسرائيلية تقييم حرب السويس على مصر وقراءتها على المستويين السياسي والعسكري، ولا سيما أن المتابع لتطورات الحوادث في الفترة 1961-1967 يرصد الجدل المهم حول بناء الجيش الإسرائيلي وتطويره، ومن ثمّ، إعداده للحرب المقبلة والمحتمل اندلاعها في أي وقت. وفي هذا السياق كانت إسرائيل تعدّ العدّة

(1) إلياس شوفاني، **الحروب الإسرائيلية العربية** (دمشق: دار الحصاد، 2009)، ص 226.

لاحتلال الضفة الغربية لأهميتها الاستراتيجية؛ إذ كان يوجد فيها قطعات من الجيش الأردني بالقرب من أماكن التجمع السكاني في سلسلة المرتفعات المطلة على فلسطين المحتلة، إضافة إلى أنها كانت قاعدة انطلاق للأعمال الفدائية الفلسطينية التي تستهدف العمق الإسرائيلي، ما يمثّل خطرًا كبيرًا على أمن إسرائيل؛ فلم يكن خط الهدنة في منطقة طولكرم وقلقيلية يبعد عن البحر المتوسط وعن تل أبيب والمدن الإسرائيلية على الساحل أكثر من 15-20 كم، في حين كانت الدول العربية تعاني ضعفًا في قوتها العسكرية وتجهيزها للمواجهة مع إسرائيل في ظل انقسامات سياسية وحرب باردة طاحنة بينها.

اغتنمت إسرائيل فرصة تاريخية في مشاركة الأردن في حرب حزيران/ يونيو، وبادرت إلى مهاجمة الضفة الغربية، واستولت عليها كلّها، بعد أن ضمنت تدمير الجبهة المصرية في أول 24 ساعة من الحرب. وسنحاول في هذا البحث رصد سير العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية، والهجوم المضاد الإسرائيلي الذي انتهى بخسارة الأردن الضفة الغربية وجزءًا من الجيش الأردني، وأسباب الهزيمة العسكرية على الجبهة الأردنية في 7 حزيران/ يونيو، وخلفية الأوامر التي صدرت إلى الجيش الأردني بالانسحاب إلى الضفة الشرقية.

أولًا: موقع الأردن في النظام الإقليمي العربي قبل حرب حزيران/ يونيو 1967

اتسم النظام الإقليمي العربي في مطلع ستينيات القرن الماضي بالانقسام والتشظّي والعداء؛ إذ مزّقته الخلافات الأيديولوجية والمصالح المتعارضة لدوله، واتسمت تلك المرحلة بوجود محورين: **الأول** محافظ، ينعته مخالفوه بـ«الرجعي»، **والثاني** ينعته أنصاره بـ «التقدمي». اتسعت دائرة الخلافات بين هذه الدول وتشعبت وصولًا إلى مرحلة التعقد والاستقطاب، وقد عكست الخطابات السياسية ووسائل الإعلام وكتابات المثقفين في البلدان العربية ذلكَ التوتر الشديد.

وجّه المنعوت بـ «الرجعي» - ضد المحور الثاني الذي ضمّ مصر والعراق وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي كانت تحكمه أيضًا استقطابات ما بين دوله - اتهاماته إلى جمال عبد الناصر بالتقصير تجاه القضية الفلسطينية والاحتماء وراء قوات الطوارئ الدولية. وبعد تولّي حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في سورية، انحازت دمشق بعد صراع بعثي - ناصري استمر نحو ثلاثة أعوام (1963-1966)، وحفل بالمزايدات، إلى محور مصر والعراق ضد المحور المحافظ الذي مثّله الأردن والسعودية.

مثّل المحور الذي تقوده مصر ضغطًا قويًا على صانع القرار الأردني، وقد تحوّل اتجاه الرأي العام الأردني إلى دعم توجهات عبد الناصر ورؤاه في الوحدة العربية وتحرير فلسطين. نظر الملك الحسين بن طلال بعين الحذر إلى التحريض والابتزاز السياسي اللذَين يتعرض لهما الأردن في تلك المرحلة التي شهدت تأزم التناقضات العربية - العربية؛ فلقد دعا نور الدين الأتاسي (1929-1992) رئيس الدولة في سورية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1966 في خطاب له، إلى دعم إشعال ثورة في الأردن، لتكون ثورة للعرب جميعًا، وأن تحرير الأردن يعني تحرير فلسطين[2]، وانتشرت في هذه الفترة ترسيمة «طريق تحرير فلسطين يمر بعمّان»، وفي هذا السياق، ولتفادي الضغوط، وجد الملك الحسين نفسه مضطرًا إلى الاندفاع بصورة عقلانية للمهادنة السياسية مع مصر[3].

كانت أواخر عام 1963 قد شهدت فرصة أمام الملك الحسين للتقارب مع عبد الناصر، الذي دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربية (17 كانون الثاني/ يناير 1964) في القاهرة، على خلفية مضي إسرائيل في مشروعها لتحويل مجرى نهر الأردن. وافق الملك الحسين على مقررات هذا المؤتمر التي دعت إلى

(2) عبد المجيد زيد الشناق، **تاريخ الأردن وحضارته**، ط 4 (عمّان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002)، ص 349.

(3) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، تعريب غالب عارف طوقان (عمّان: مطابع الشركة العربية، 1978)، ص 201.

تشكيل قيادة عربية موحدة برئاسة مصر. أظهر الأردن حينها رغبة في أن يكون جزءًا من نظام دفاع إقليمي وعربي، وخفّف ذلك من مخاوف الملك الحسين إزاء ضعف دفاعات الأردن في الضفة الغربية واحتمال تعرضها للغزو. كما تخلّى الأردن عن فكرة عدم دعم تأسيس كيان سياسي نضالي فلسطيني، «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتبنّى سياسة عدم الانحياز انطلاقًا من التأسيس لسياسة خارجية مستقلة؛ إذ اعترف بالاتحاد السوفياتي في شباط/ فبراير 1964 بعد أن فُضّ اجتماع القمة، واعترف بالجمهورية اليمنية في تموز/ يوليو 1964؛ ما يعني أن صفحة الخلافات مع عبد الناصر قد طويت، وبدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأردنية - المصرية والأردنية - العربية، اتسمت بالهدوء وعدم التصعيد بسبب الوفاق مع القاهرة الذي استمر حتى أيلول/ سبتمبر 1966[4].

لكن سرعان ما عادت الخلافات العربية السياسية - الأيديولوجية وحسابات مصالح الأنظمة العربية وتحالفاتها الإقليمية والدولية إلى سابق عهدها، فبرز انقسام جديد بين محور مصري - سوري ومحور سعودي - أردني، كان له أثر بالغ في المؤسسات التي تمخّضت عنها مؤتمرات القمة العربية، وعلى رأسها «القيادة العربية الموحدة»، وظهرت آثار ذلك في مسار المعارك على الجبهات الثلاث: السورية والأردنية والمصرية، في حرب حزيران/ يونيو.

تدهورت العلاقات بين عمّان والقاهرة على خلفية حرب اليمن وظهور فكرة الحلف الإسلامي[5] في عام 1965، وأخذ هدوء العلاقات الأردنية - المصرية يتدهور بدءًا من طرح مشروع الحلف الإسلامي، بسبب ميل الملك

(4) سعد أبو دية، **عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 190.

(5) دعا الملك فيصل بن عبد العزيز إلى قيام تحالف بين الدول الإسلامية؛ فحينما أدى زيارة إلى شاه إيران، محمد رضا بهلوي، في كانون الثاني/ يناير 1965، أعلن الزعيمان عن عقد مؤتمر إسلامي في مكة المكرمة في عام 1966، لمحاربة الأفكار الغربية عن الإسلام، في إشارة واضحة إلى سياسة عبد الناصر الاشتراكية. للمزيد، يُنظر: سمير مطاوع، **الأردن في حرب حزيران 1967** (الكويت: دار الرأي العام، 1988)، ص 38-39.

الحسين إلى المحور السعودي؛ ففي تلك الآونة زار الملك فيصل بن عبد العزيز الأردن، وهو صاحب فكرة الحلف الإسلامي، ورأت القاهرة في تلك الزيارة عودة عمّان إلى الاصطفاف مع السعودية التي تصنّفها القاهرة رجعية لأنها تدعم الحلف الإسلامي. وشهدت سورية تغيّرًا في الخريطة السياسية الداخلية مع انقلاب شباط/ فبراير 1966، فاقتربت دمشق أكثر من القاهرة، ودعمت منظمة التحرير الفلسطينية ضد الأردن لاتهامها له بعدم تقديم الدعم اللازم للفلسطينيين. فأخذت الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير تتدحرج ككرة الثلج؛ ففي مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء بالمغرب، في أيلول/ سبتمبر 1966، طالب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري بمرابطة قوة من جيش التحرير الفلسطيني في الأردن والسماح للراغبين من الفلسطينيين بالتدرب على السلاح وإقامة معسكرات لهم[6]، وهو ما رفضه الملك الحسين بن طلال على خلفية ازدياد العمليات الفدائية من الجبهة الأردنية وخشيته من حدوث عمليات انتقامية إسرائيلية تستهدف مواطنين أردنيين[7]. وقد شغلت سياسة سورية العدائية تجاه إسرائيل والداعمة للعمليات الفدائية من الأراضي الأردنية صانع القرار في عمّان، وزادت من إمكانية اشتعال حرب شاملة، خصوصًا أن الملك الحسين كان يرتاب في نيات إسرائيل بشأن استغلال تلك الأعمال العسكرية ذريعة لشن حرب على أراضٍ عربية من بينها الأردن[8].

في ظل هذه البيئة العربية المتوترة والمضطربة، انتهت مرحلة الوفاق بين عمّان والقاهرة، مع إعلان الرئيس عبد الناصر، في تموز/ يوليو 1966، أنه «لا لقاء مع الرجعية حتى تصلح مواقفها»[9]، في إشارة غير مباشرة إلى الأردن،

---

(6) أسعد عبد الرحمن وهاني الحوراني، **مراحل تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 105.

(7) الحسين بن طلال، ص 189.

(8) مطاوع، ص 27.

(9) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War, 1958-1964: A Study of Ideology in Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1968), p. 162.

وترافق ذلك مع تقارب مصري - سوري بين الإخوة الأعداء الناصريين والبعثيين في مرحلة (1963-1966) قاد في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية دفاع مشترك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، وازداد الاستقطاب السياسي بين عمّان والقاهرة في العام نفسه. كما زادت حدّة الحملة الإعلامية التي قادتها مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنتقل إلى العلن، مع اتهام عبد الناصر الأردن بالقيام بدور تآمري في المنطقة العربية، وهو ما قاد إلى أزمة دبلوماسية بين الطرفين وسحب الأردن سفيره من القاهرة[10]. وتضافر ذلك مع توتر العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في إثر الغارة الإسرائيلية على قرية السموع في الضفة الغربية، فاندلعت تظاهرات في الضفة الغربية تندد بالغارة. وفي سياق هذا التوتر في مطلع عام 1967 سحب الأردن اعترافه بالمنظمة، متهمًا المسيطرين عليها باليساريين المتآمرين على الأردن[11].

ساهم الانقسام في ضعف النظام الإقليمي العربي في مواجهة إسرائيل، كما ساهم في عجزه، بسبب استقطاباته في مرحلة الحرب العربية الباردة التي تتقاطع مع الحرب الباردة على المستوى الدولي، عن بناء تحالف، أو علاقات تنسيق - على أقل تقدير - تخدم القضية الفلسطينية. في المقابل، نسجت إسرائيل مجموعة من التحالفات الإقليمية مع تركيا في مواجهة سورية، ومع إيران في مواجهة العراق، ومع إثيوبيا في مواجهة مصر والسودان[12]. وهو ما ساهم في الهزيمة.

ثانيًا: قوة الأردن الاقتصادية والعسكرية قبل الحرب: تقييم حالة

فرض الموقع الجغرافي على الأردن اتّباع سياسات إقليمية واقتصادية وأمنية محددة في صراعه من أجل البقاء، باعتباره دولة حبيسة بين قوى إقليمية

(10) أبو دية، ص 192.

(11) عبد القادر ياسين [وآخرون]، **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ، العلاقات، المستقبل** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009)، ص 145.

(12) محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة: 1967 الانفجار** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص 335.

فاعلة ومؤثرة (سورية، والعراق، والسعودية، وإسرائيل)، والأفقر بينها من ناحية الموارد الطبيعية والثروات، ما جعل تاريخه المعاصر مراوحة بين النعمة والنقمة[13].

لا شك في أن هذه المعادلة الجيوسياسية أثرت في واقع الأردن الاقتصادي وفي قوته واستعداداته العسكرية؛ إذ إن الضعف والتخلف في المجال الاقتصادي يجدان صداهما السلبي على مستويات قاعدة القوة العسكرية للدولة وقدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية. ودلّت المؤشرات الاقتصادية على ضعف مركز الأردن الاقتصادي أمام إسرائيل قبل اندلاع الحرب في أربعة متغيرات مهمة هي: الكتلة البشرية، التي رُصدت في عام 1963، فقد كان عدد سكان الأردن 1,976 مليون نسمة في حين كان عدد سكان إسرائيل 2,563 مليون نسمة، وبلغت صادرات الأردن في العام نفسه 24 مليون دولار أميركي بينما بلغت صادرات إسرائيل 352 مليون دولار أميركي، وبلغ دخل الفرد في الأردن 203 دولارات أميركية، في حين بلغ دخل الفرد في إسرائيل 953 دولارًا أميركيًا، وبلغ الناتج القومي الإجمالي للأردن 370 مليون دولار أميركي، في حين بلغ نظيره في إسرائيل 2265 مليون دولار أميركي[14].

وليس بخافٍ على أحد أن الأردن كان يعتمد في موازنته على المساعدات الأميركية التي بلغت قبل حرب حزيران/ يونيو 67,9 مليون دولار أميركي في عام 1966، و59,5 مليون دولار أميركي في عام 1967[15]، ومثّلت تلك المساعدات العمود الفقري للموازنة في البلاد. كان صانع القرار الأردني يخطط للاستفادة من الموارد التي يمتلكها وعلى رأسها الأرض، لذا حاول استثمار الضفة الغربية اقتصاديًا في مجالات الزراعة والسياحة الدينية واستثمار القوة البشرية فيها بوصفها سوقًا استهلاكية متسارعة النمو. وأشار الملك

(13) عدنان أبو عودة، «الموقع الجغرافي للأردن جعل من تاريخه مراوحة بين النعمة والنقمة»، صحيفة **الغد** الأردنية، 24/ 12/ 2014، شوهد في 25/ 7/ 2018، في: https://bit.ly/2opgGXx

(14) أبو دية، ص 62-70.

(15) Stephen Kaplan, «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan, 1957-1973,» *Public Policy*, vol. 23, no. 2 (Spring 1975), p. 199.

الحسين إلى أن مشاركة الضفة الغربية في الناتج القومي الأردني بلغت 20 مليون جنيه استرليني على الرغم من أن مساحتها لا تتجاوز 6 في المئة من مساحة الأردن الإجمالية[16]. وبدأ الأردن خطة اقتصادية للتنمية تمتد إلى سبعة أعوام (1963-1970) هدفت إلى التقليل من اعتماده على المعونات الخارجية، وذلك من خلال مشروعات تنموية تتّسم بالطموح في مجال تطوير الصناعة بفرعيها الاستخراجي (فوسفات، وبوتاس، ونفط ...إلخ)، والتحويلي، من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وفقًا لما ورد في الخطة[17]؛ ذلك أن الاستقلال الاقتصادي يساهم في تعزيز الاستقرار الداخلي وتطوير قدرات الأردن العسكرية، وهذا يتطلب تعطيل احتمالات نشوب حرب مع إسرائيل، لأن أي مواجهة قد تُفقد الأردن الضفة الغربية، ما يعني خسارة اقتصادية وتنموية استراتيجية له، فانعكس ذلك على الخطاب الدبلوماسي الأردني الخارجي بضرورة عدم إعطاء إسرائيل أي مبرر لشن حرب سابقة لأوانها.

سعى الملك الحسين إلى التقارب مع مصر وطيّ صفحة الخلاف معها، وتوفير الأموال اللازمة من الدول العربية لتقوية المؤسسة العسكرية الأردنية وتطوير قدراتها الدفاعية؛ إذ يقع الأردن في المرتبة الأخيرة على سلّم «القوة العسكرية» للدول المحيطة به على الرغم من أنها قوة مدرّبة ونظامية؛ إذ بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الأردنية في عام 1966 نحو 50 ألف مقاتل، أما إسرائيل فبلغ عدد أفراد قواتها العسكرية 65 ألف مقاتل، لكن يتضح الفرق المميز في تكلفة الجندي، إذ بلغ إنفاق الأردن على الجندي الواحد في عام 1966 نحو 2120 دولارًا أميركيًا في حين بلغ إنفاق إسرائيل على الجندي الواحد 6584 دولارًا أميركيًا في العام نفسه، واحتلت إسرائيل المرتبة الأولى بين دول المنطقة التي انخرطت في حرب حزيران/ يونيو في معدل الإنفاق على الجندي الواحد، في حين احتل الأردن المرتبة الأخيرة بينها[18]. أضف إلى

(16) الحسين بن طلال، ص 227.

(17) فهمي الكتوت، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، 1950-1967** (عمّان: دار الآن للنشر، 2016)، ص 238.

(18) أبو دية، ص 77.

ذلك أن الأردن اعتمد في مصادر تسليحه على الولايات المتحدة الأميركية، وهذا - لا شك - يمنعه، في حال بناء أي تحالف مع قوى دولية أو إقليمية جديدة في مواجهة إسرائيل، من أن يكون قادرًا على تغيير مصادر التسليح، ولا سيما أن المساعدات العسكرية الأميركية كانت جزءًا من المساعدات العامة(19). وترتبط بذلك، وعلى نحو أساسي، مسألة قطع غيار المعدات الحربية؛ فالأردن كان غير قادر على تصنيعها محليًا في تلك الفترة. إذًا، سيبقى على أقل تقدير مدة ليست بالقليلة أسير ابتزاز الولايات المتحدة الأميركية في القضايا الدفاعية. ولا ننسى أن واشنطن حليف استراتيجي لإسرائيل، وإن لم تكن هي المورد الأساسي لتسليح الجيش الإسرائيلي في تلك الفترة؛ إذ اعتمدت إسرائيل على السلاح الفرنسي، وانتقلت في بدايات الستينيات إلى تنويع مصادر التسليح والانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية التي زودتها بنظام دفاع جوي يتمثل في صواريخ «هوك» (Hawk). وتوسعت العلاقات العسكرية بين تل أبيب وواشنطن في عهد ليندون جونسون الذي زوّد إسرائيل بقطع حربية متطورة من مدافع، ودبابات، وصواريخ ...إلخ(20)، وهو ما أعطى إسرائيل مزية نسبية من ناحية القدرات الدفاعية والهجومية في حرب حزيران/ يونيو مقارنة بتسليح الدول العربية المتواضع.

تابعت القيادتان السياسية والعسكرية في الأردن تطورات الأوضاع المثيرة التي شهدها عام 1966، وعلى وجه الخصوص استمرار الانتهاكات الإسرائيلية والهجمات الفدائية التي لحقت على نحو خاص مواقع مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، وكان أشدها على الجبهة السورية، علاوة على أن الأمم المتحدة فشلت في دفع الطرفين السوري والإسرائيلي إلى التعاون مع لجنة الهدنة المشتركة. واستمر الوضع على هذه الحال حتى 7 نيسان/ أبريل 1967، لمّا وقعت معركة جوية سورية - إسرائيلية، وتلا ذلك حشد عسكري إسرائيلي على حدود سورية. وفي المقابل، أصدر المشير عبد الحكيم عامر، نائب الرئيس

---

(19) Kaplan, pp. 198-199.

(20) شوفاني، ص 226.

المصري القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفقًا لميثاق الدفاع المشترك بين مصر وسورية، رفع حالة الطوارئ إلى أعلى الدرجات بدايةً من الساعة الثانية والنصف من ظهر يوم 15 أيار/مايو 1967، وصدر أمر آخر من القيادة المصرية يقضي بسحب قوات الطوارئ الدولية من خطوط الهدنة[21]، لتحل محلها قوات مصرية.

إزاء هذه التطورات التي ربما تزيد من احتمالات المواجهة واندلاع الحرب، عقد الملك الحسين اجتماعًا حكوميًا عسكريًا استثنائيًا حضره رئيس الحكومة وكبار الضباط. واستنادًا إلى نتيجة تقدير الموقف الذي اتخذه الاجتماع، جرى وضع الجيش الأردني في حالة تأهب. لكن ما زاد الأمور تعقيدًا، قبل اندلاع الحرب، هو احتدام الخلافات السورية - الأردنية على خلفية مقتل 21 شخصًا نتيجة انفجار سيارة في عام 1967 بمدينة الرمثا على الحدود الأردنية - السورية[22]، واتهمت عمّان دمشق بالتفجير، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها. كما ألقى الرئيس عبد الناصر، في 28 أيار/مايو 1967، خطابًا أعلن فيه استعداد مصر للحرب إن أرادت ذلك. فوصل التوتر إلى إحدى مراحل ذروته الشديدة حتى أيقنت القيادة الأردنية أن طبول الحرب تقرع، وأنها باتت وشيكة. قرر الملك الحسين في ضوء هذا التقدير إرسال عامر خماش (1924-2010)، رئيس هيئة أركان الجيش الأردني، إلى القاهرة للاتصال بالقيادة العربية الموحدة، والاطلاع على تفصيلات الخطط العسكرية التي وضعتها لمواجهة أي عدوان إسرائيلي[23]. ولكن خماش عاد بخفَي حُنين؛ إذ أبلغته القاهرة أن لا دور له في القيادة الموحدة في الاستعدادات الجارية، وأن مصر هي التي تقوم بهذه العملية وفق اتفاق دفاع مشترك بينها وبين سورية.

اقتنع صانع القرار الأردني بأنه إذا اندلعت الحرب، فإن إسرائيل ستهاجم

(21) فيك فانس وبيار لوير، **الملك حسين: حربنا مع إسرائيل** (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 27.

(22) ميشيل أورين، **ستة أيام من الحرب: حزيران 1967 وصناعة شرق أوسط جديد**، تعريب إبراهيم الشهابي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005)، ص 159.

(23) المرجع نفسه، ص 32.

مصر والأردن، وترافق ذلك مع اعتقاده أن المشاركة في الحرب إلى جانب مصر، بغضّ النظر عن موضوع القيادة الموحدة، ستجنّب البلاد مغبّة حرب أهلية؛ إذ إن الرأي العام الأردني داعم لمشاركة مصر في حرب تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن هنا فُتحت قنوات دبلوماسية بين عمّان والقاهرة لترتيب زيارة الملك الحسين ولقاء عبد الناصر. وفي مساء 28 أيار/مايو 1967، اجتمع الملك الحسين وقادته العسكريون لبحث الموقف في جو، كما وصفه سعد جمعة، رئيس الحكومة الأردنية آنذاك، شابه التخوف والقلق على مصير الضفة الغربية في حال اندلاع الحرب، فاستُدعي السفير المصري في عمّان، وأُطلع على هواجس القيادة الأردنية ومخاوفها، وطُلب منه التواصل مع القاهرة وإبلاغها رغبة الملك الحسين في لقاء الرئيس عبد الناصر[24].

في 30 أيار/مايو 1967، التقى الملك الحسين، بحضور عامر خماش وسعد جمعة، الرئيسَ عبد الناصر لتوقيع اتفاق دفاع مشترك، على غرار الاتفاق الموقع مع سورية لإحياء القيادة العربية الموحدة، وجرت مصالحة بين أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والملك وعادا سوية إلى الأردن. غادر عبد المنعم رياض، رئيس هيئة أركان «القيادة العربية الموحدة»[25]، على رأس وفد مصري إلى بغداد ودمشق لاستكمال التحضيرات الدفاعية في مواجهة أي هجوم إسرائيلي، ووصل إلى عمّان في 1 حزيران/يونيو 1967 لتولّي قيادة

(24) سعد جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير** (عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 155.

(25) القيادة العربية الموحدة: قرر الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربية الأول الذي عُقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير 1964 إنشاء القيادة العربية الموحدة. كان ذلك حدثًا مهمًا في تاريخ العرب الحديث وخطوة في طريق الوحدة العسكرية العربية. جرى في هذا المؤتمر الاتفاق على أن يكون الفريق أول الركن علي علي عامر، رئيس أركان الجيش المصري السابق، قائدًا عامًا للقيادة العربية الموحدة. وشرع الفريق علي علي عامر يؤلف قيادته بعد انتهاء مؤتمر القمة مباشرة، فأجرى اتصالات فورية بوزارات الدفاع في الدول العربية لإرسال الضباط الذين يمثلونها. وجاء هؤلاء الضباط إلى القاهرة من دون تأخير، فعقدت القيادة العامة الموحدة اجتماعها الأول في 4 آذار/مارس 1964. واشترك في هذا الاجتماع نحو مئة من كبار الضباط الذين يمثلون الدول العربية الثلاث عشرة الأعضاء في الجامعة العربية في تلك الفترة. للمزيد، يُنظر: صالح مهدي عماش، **الوحدة عسكريًا** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970).

القوات العربية «العراقية والأردنية والسورية والمصرية». وفي هذا الصدد، ينقل سمير مطاوع في مقابلة له مع الفريق عامر خماش قول الأخير بعد لقاءٍ جمعه بعبد المنعم رياض في 3 حزيران/ يونيو 1967؛ أي قبل اندلاع الحرب بيومين: «لقد تم تعديل خططنا الدفاعية عن الضفة الغربية بما يتلاءم والخطة العامة التي وضعتها القيادة العربية الموحدة، بحيث نتمكن من مجابهة الخطر الإسرائيلي بعمل عربي مشترك متفق عليه، وعلى نحو لا يسمح لإسرائيل بالتفرد بأي بلد عربي على حدة. وعليه إن قاتلنا كمجموعة فمن المفروض أن يجري مدّنا بغطاء جوي وبدخول قوات عربية إلى أراضينا لدعم دفاعنا»[26].

كان لتعديل هذه الخطط بالغ الأثر في اضطراب الجبهة الأردنية وتسريع وقوع الهزيمة نتيجة الأوامر والأوامر المضادة للقطع العسكرية الصادرة عن الفريق عبد المنعم رياض، كما سنبيّن في عرض سير العمليات العسكرية في الضفة الغربية.

ثالثًا: سَير العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية

شنّ سلاح الجو الإسرائيلي فجرًا، في حزيران/ يونيو 1967، هجومًا جويًا دمر طياروه المدربون منذ فترة طويلة على تلك العملية الجزء الأكبر من سلاح الطيران المصري خلال بضع دقائق؛ إذ يمكن أن نطلق على عام 1967 إسرائيليًا «عام الاختبار» للاستعدادات والتجهيزات التي قام بها الجيش الإسرائيلي لخوض غمار حرب ضد دول الطوق المحيطة به. لقد قامت استراتيجيته على أساس تحقيق عنصر المفاجأة والسيطرة الكاملة في الجو، وهو ما تحقّق في بداية الحرب على الجبهة المصرية.

أخفت السلطات العسكرية المصرية الفاجعة، وأعلنت أنها دمرت القسم الأكبر من طيران العدو. يبدو أن عبد الناصر لم يطّلع في الساعات الأولى على

(26) مطاوع، ص 31.

حقيقة الوضع العسكري، في حين سمع الملك الأردني باندلاع الحرب من نبأ بثّته إذاعة القاهرة[27]. أرسل المشير عبد الحكيم عامر إلى الفريق عبد المنعم رياض في الأردن المعلومات والتعليمات الآتية[28]:

• أغارت الطائرات الإسرائيلية على القواعد الجوية في مصر، وقد دُمر وأُعطب 75 في المئة من الطائرات المُغيرة.

• بدأ الطيران المصري هجومًا مضادًا فوق إسرائيل، في سيناء هناك اشتباك بري مع قوات العدو.

• يأمر المشير عامر، القائد العام للجبهة الأردنية، بفتح جبهة جديدة وأن تبدأ العمليات الهجومية وفقًا للخطة المرسومة.

على الفور، أصدر عبد المنعم رياض أمرًا إلى المدفعية باحتلال خطوط النار الأمامية، واحتلال جبل المكبّر في القدس، ودخل الطيران الأردني المتواضع المعركة، لكنّ الطيران الإسرائيلي هاجم في ظهر 5 حزيران/ يونيو المطارات الأردنية وعطّل فاعلية سلاح الجو.

بلغ إجمالي خسائر اليوم الأول على مختلف الجبهات 416 طائرة (309 طائرات مصرية، و60 طائرة سورية، و29 طائرة أردنية، و17 طائرة عراقية، وطائرة لبنانية واحدة) مقابل خسارة 26 طائرة على الجانب الإسرائيلي. وأدت عمليات الأيام التالية إلى وصول الخسائر المصرية إلى 338 طائرة، مقابل نحو 40 طائرة إسرائيلية، الأمر الذي يبيّن التحول الخطر في ميزان القوى[29].

عندها فكّر الملك الحسين في التحرك الدبلوماسي في الأمم المتحدة،

---

(27) أبو دية، ص 202.

(28) صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 557.

(29) هنري لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، تعريب محمد مخلوف (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992)، ص 227.

وعلى وجه التحديد مجلس الأمن، لإصدار قرار يقضي بوقف إطلاق النار، في ظل ثلاثة خيارات أمامه، هي:

• **الخيار الأول:** الصمود، على أن تبقى القوات الأردنية في الضفة الغربية، وعندها يخسر الأردن الضفة الغربية والجيش الأردني معًا، وفق التقديرات الأولية لسير المعارك.

• **الخيار الثاني:** الانسحاب، على أن يعيد الجيش الأردني انتشاره وتموضعه بالانسحاب من الضفة الغربية، وعندها يكون الأردن قد حافظ على قواته العسكرية، ولكنه خسر الضفة الغربية.

• **الخيار الثالث:** الحل السياسي، بأن يقوم الأردن بسحب الجيش الأردني جزئيًا من الضفة الغربية، ويعمل على إصدار قرار من مجلس الأمن فيكسب جزءًا من الضفة الغربية وجزءًا من الجيش الأردني.

أخذ الملك الحسين الخيار الثالث بناءً على تقدير العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية، لكن الولايات المتحدة عطّلت صدور قرار من مجلس الأمن ريثما تتمكن القوات الإسرائيلية من احتلال كامل الضفة الغربية. وسنعرض في هذا القسم سير العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية ومعركة احتلال القدس، والخطة التي اعتمدتها قطعات الجيش الأردني في الحرب، والهجوم المضاد الإسرائيلي الذي انتهى بخسارة الأردن الضفة الغربية وجزءًا من الجيش الأردني؛ ففي 7 حزيران/ يونيو سقطت القدس وجنين وطولكرم وقلقيلية وأريحا والخليل، وصدرت الأوامر إلى الجيش الأردني بالانسحاب إلى الضفة الشرقية. وفي اليوم التالي، أبلغ الأردن الأمم المتحدة قبول وقف إطلاق النار بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 233.

1 - الخطة العسكرية على الجبهة الأردنية

يعدّ الجيش الأردني قوة مدرّبة في تلك الفترة مقارنة بجيوش المنطقة العربية، لكن ينقصه غطاء جوي، ورئيس أركان حقيقي؛ إذ تولى قيادته جنرال

مصري وهو عبد المنعم رياض الذي باشر قيادة العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية بالتنسيق مع القوات المصرية. وكان الجيش الأردني، الذي ضم قيادة عامة في عمّان برئاسة القائد العام المشير حابس المجالي آنذاك، يتكون من تسعة ألوية مشاة ولواء سلاح الجو الملكي الأردني. وقسمت القيادة العامة الأردنية الدفاع عن الضفتين الشرقية والغربية إلى قيادتين: القيادة الغربية والقيادة الشرقية، ورأسهما تباعًا اللواء محمد أحمد سليم (1919-2006)، والعميد مشهور حديثة الجازي (1928-2001)، وقُسمت الجبهة الغربية إلى قطاعات: وادي الأردن وجنين ونابلس ورام الله والقدس، والخليل. أما الجبهة الشرقية، فقُسمت إلى قطاعين شمالي وجنوبي، ووضِعت سبعة من الألوية التسعة تحت إمرة القيادة الغربية المباشرة، في حين وضع اللواء المدرع 40 واللواء المدرع 60 تحت إمرة القيادة العامة بوصفهما جزءًا من القوات الاحتياطية لمساندة القيادة الغربية[30].

اقتضت الخطة الأردنية الشاملة للدفاع عن الضفة الغربية عند اندلاع الحرب، التي وافقت عليها القيادة العربية الموحدة، نشر ألوية مشاة أردنية على طول خط الهدنة مع إسرائيل على امتداد 650 كم، لتعزيز الدفاعات الأردنية بموجب اتفاق الدفاع المشترك بين عمّان والقاهرة. وتقرر أن ينحصر دور الأردن خلال المراحل الأولى من الحرب في المحافظة على وضعه الدفاعي، وفتح معركة على جبهة محدودة بهدف إشغال جانب من القوات الإسرائيلية في وقت تتقدم القوات على الجبهة المصرية، شريطة أن ينتقل دور القوات الأردنية من حالة الدفاع إلى الهجوم بعد وصول القوات العراقية والقوات العربية الأخرى إلى الجبهة الأردنية[31]. تعهدت مصر بتأمين الغطاء الجوي للقوات العربية، وهو الأمر الذي لم يتحقق بسبب تدمير جميع الطائرات المصرية وهي جاثمة على الأرض من خلال الضربة الجوية الإسرائيلية المفاجئة، في حين قامت الخطة العسكرية الإسرائيلية على أساس الاندفاع

(30) مطاوع، ص 105.

(31) المرجع نفسه، ص 109.

والهجوم لاحتلال الضفة الغربية، وتوجيه ضربة إلى شمال القدس بهدف إحكام السيطرة على المرتفعات المحيطة، وهو ما سهّل عملية تطويق المدينة، والإشراف على خطوط الاتصال والإمداد التي تربطها بالأردن، كما فُتح طريق التقدم شمالاً نحو نابلس عبر محور رام الله. ومن رام الله تتجه القوة شمالاً نحو نابلس، وتزامن ذلك مع تطويق قوة إسرائيلية القدس من الجنوب، ومن ثم اقتحام المدينة من جهة الشرق، وكان عوزي نركيس يقود وحدات الجيش الإسرائيلي في المنطقة الوسطى[32].

الجدير بالذكر أن الجيش الأردني تخلّى عن عقيدة الدفاع في العمق، منذ أن طرد غلوب باشا[33]، وتبنّى مبدأ معركة الحدود؛ إذ تمركزت القوة الضاربة المتحركة في الجيش الأردني والمتمثلة في اللواءين المدرعين 40 و60 في المنطقة الخلفية من وادي الأردن، وكان اللواء المدرع 40 مسؤولاً عن المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، واللواء المدرع 60 في منطقة القدس ومدينة الخليل. كما نشر الأردن بطاريات مدفعية بعيدة المدى من عيار 155 ملم لتشمل تل أبيب في الجنوب وقاعدة رامات دافيد الجوية في الشمال[34].

كان الاتفاق مع الجانب المصري يقضي بتقدّم المدفعية الأردنية إلى الهضبات التي تغطي المدن الساحلية عندما تُحرّك القوات المصرية فرقةً داخل

(32) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية، 1948-1988** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 241.

(33) تعريب الجيش الأردني: قام الملك الحسين بن طلال في 1 آذار/مارس 1956 بإنهاء خدمات الفريق جون غلوب باشا من الجيش الأردني العربي. والأسباب التي قادت الملك إلى مثل هذه الخطوة هي إهمال الإصلاحات ورفع المعلومات الخاطئة عن احتياط الذخيرة، والبذخ في إسراف الأموال والتعبئة النفسية الهزيلة لأفراد القوات المسلحة الأردنية، إضافة إلى اعتراض مجموعة من الضباط الأردنيين «الضباط الأحرار»، وعلى رأسهم علي أبو نوار، على غلوب باشا الذي نجح في أن يكوّن نظامًا متكاملًا مع أهداف السياسة البريطانية في المنطقة، ولم يعد ضابطًا يقود تشكيلة عسكرية عربية فحسب، فهو المنفذ لسياسات بريطانيا وحامي مصالحها. للمزيد، يُنظر: علي المحافظة، **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)** (بيروت: دار النهار للنشر، 1973).

(34) لورنس، ص 228.

سيناء. وقد انتقدتُ، أثناء توجهي من عمّان إلى القدس للالتحاق بالقوات الأردنية المدافعة عن المدينة، حشد القوات المدرعة الأردنية في الأغوار بعيدًا عن ساحة العمليات في خط المواجهة مع إسرائيل، وفي ظل سيادة جوية إسرائيلية مطلقة؛ ذلك أنه كان يتعين دفع اللواء المدرع 40 واللواء المدرع 60 للدفاع عن القدس، المدينة الأهم من الناحية الاستراتيجية[35]، خصوصًا أن أي تغيير جوهري لم يطرأ على الخطة العسكرية الأردنية قبل الحرب، بل بقيت دفاعية محضة، ولم تأخذ من الناحية العسكرية الوقت اللازم للإعداد لها وتدريب المقاتلين على تنفيذها على النحو المطلوب. يقول الملك الحسين: «إننا فكرنا بإعداد خطة استراتيجية بعد وصول الفريق عبد المنعم رياض إلى عمّان، وبعدما وافتنا حكومة بغداد بمعلومات راهنة عن القوات العراقية التي ستنضم إلى قواتنا»[36]. عقد الملك الحسين اجتماعًا مع القيادة العسكرية، بحضور عبد المنعم رياض في ليلة 4-5 حزيران/يونيو، وناقش الجميع الاستراتيجيا التي ينبغي إعدادها. واتفقوا على الاستمرار في موقف الدفاع، والسبب في ذلك هو إمكانات الأردن العسكرية المحدودة والمتواضعة. لذا وافق الأردن في إطار تلك الخطة الدفاعية على إدخال تعزيزات عسكرية من الدول العربية، وهي لواء مشاة عراقي ولواء مشاة سعودي ولواء مدرع عراقي، وسرب طائرات عراقية من طراز «هوكر هنتر» وست طائرات عراقية من طراز «إليوشن».

انتشرت القوات الأردنية قبل الحرب على النحو الآتي[37]:

• لواء المشاة السادس (القادسية) في وادي الأردن قرب جسر دامية، تسانده سرية من 12 دبابة من طراز «أم 47»، ومفرزة مهندسين، وفوج مدفعية ميدان.

• لواء مشاة 25 (خالد بن الوليد) في منطقة جنين.

---

(35) شارك الباحث في حرب حزيران/ يونيو 1967 في القدس بصفة قائد فصيلة مشاة.

(36) فانس ولوير، ص 45-48.

(37) مطاوع، ص 110-113.

• لواء المشاة الثاني (الهاشمي) في رام الله، وقد تمركزت إحدى كتائبه في منطقة اللطرون.

• لواء المشاة الثالث (الملك طلال) في منطقة القدس.

• اللواء 29 (حطين) في منطقة الخليل.

• اللواء 27 (الإمام علي) في أريحا والقدس.

• لواء المشاة الأول (الأميرة عالية) في نابلس وطولكرم وقلقيلية. وبناءً على الخطة الأساسية، يقوم اللواءان المدرعان 40 و60 بمساندة تلك الألوية، على أن تكون مهمة اللواء 40 القتالية مساندة اللواءين المتمركزين في جنين ونابلس وتوفير الحماية لشمال وادي الأردن ومنطقة جسر دامية، في حين تكون مهمة اللواء المدرع 60 تغطية القطاع الجنوبي من وادي الأردن، وتوفير الدعم والإسناد للألوية المرابطة في القدس والخليل.

2 - الهجوم الأردني على جبل المكبّر

أمر الفريق رياض، بين الساعة التاسعة والساعة الثانية عشرة من صباح 5 حزيران/ يونيو، المدفعية الأردنية باحتلال خطوط النار الأمامية، وصدرت تعليمات إلى كتيبة «أسامة بن زيد» من لواء مشاة «الإمام علي» في منطقة القدس، بوجوب احتلال جبل المُكبّر. وقد دار جدال بين الضباط الأردنيين والفريق رياض؛ إذ رأى الضباط الأردنيون أن التحرك الأمثل يكون باحتلال جبل المشارف «سكوبس» شمال القدس ومحاصرتها، وفق خطة الجيش الأردني التي وضعها عام 1948 «عملية طارق» التي ترتكز على محاصرة مدينة القدس وتطويق الحي اليهودي ودفع القوات الإسرائيلية إلى القتال من أجل رفع الحصار عنه، على أن يكون هذا التحرك العسكري بمنزلة ورقة بيد صانع القرار السياسي في عمّان للتفاوض على إعادة أي أرض تكون قد احتلتها إسرائيل. لكن الفريق عبد المنعم رياض أصرّ على القيام بالتحرك في اتجاه جبل المكبّر جنوب القدس، لاعتقاده بالأهمية الاستراتيجية للقطاع الجنوبي

من المدينة؛ إذ لديه تصور أن القوات المصرية تتقدم شمالاً نحو النقب، وأن محور العمليات العسكرية سيكون محور بئر السبع - الخليل - جنوب القدس[38].

بالفعل، استجابت القوات الأردنية لأوامر الفريق رياض، وسيطرت على جبل المكبّر في وقت قصير، ثم بدأت مدفعية الميدان الأردنية تقصف مواقع العدو داخل القدس المحتلة وخارجها. وسرعان ما انتشرت الرماية حتى عمّت الجبهة كلها. كان القصف الأردني مؤثرًا، كانت القنابل تنفجر في الشوارع وتصيب الأحياء السكنية وتنفجر في الحوانيت والبيوت والحدائق، وكانت السطوح تهتز وتتهاوى، وقد اشتعلت النار هنا وهناك في أرجاء المدينة[39]. وفي الساعة العاشرة والربع صباحًا، بدأ الجيش الأردني قصف مواقع القطع العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحيطة بالقدس المحتلة بنيران المدفعية، فاضطر قائد المنطقة الوسطى الإسرائيلي نركيس إلى نقل قواته إلى مقر طارئ أُعد مسبقًا في وسط المدينة. أصابت المدفعية الأردنية من عيار 155 ملم أهداف العدو ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل تل أبيب ونتانيا[40]، ومطاراته في رامات دافيد واللد والعفولة، وبعض مستعمراته، واستهدفت المدفعية في داخل القدس جبل المشارف «سكوبس» بوجه خاص.

أدّت المدفعية الأردنية دورًا بطوليًا في صد هجمات العدو المتكررة ووقفها، وكبّدت العدو خسائر فادحة، وشهدتُ بعضًا من بطولات سلاح المدفعية الأردني حينما كانت سريتي تتعرض لهجوم من العدو في منطقة مندلبوم والدار الحمراء، حيث إنه ساعد في إفشال هجمات العدو المتكررة على هذه المنطقة.

---

(38) المرجع نفسه، ص 124.

(39) حسن مصطفى، **حرب حزيران 1967** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 43-45.

(40) Randolph S. Churchill & Winston S. Churchill, *The Six-Days War* (London: Heinemann, 1967), p. 153.

أما مشاركة سلاح الجو في المعركة، فجاءت بعد اتصال بالقيادة الجوية السورية لتوحيد الأعمال القتالية على الجبهة الأردنية. وكانت الطائرات السورية غير مستعدة للعمل، وطلب الجانب السوري التريث بهدف الاستعداد للمشاركة. وفي الساعة الحادية عشرة قبل ظُهر يوم 5 حزيران/ يونيو، لم يعد في الإمكان الانتظار أكثر، عندها أقلعت طائرات عراقية من قاعدتها «أتش 3» (H3) لتنضم إلى الطائرات الأردنية التي هاجمت مطار نتانيا، في حين قصفت الطائرات العراقية مطار اللد، لكن هذه الطلعات لم تكبّد إسرائيل خسائر كبرى لأن المطارات كانت خاوية، والطائرات تقوم بعملياتها العسكرية على الجبهة المصرية. وأخيرًا دخلت الطائرات السورية وقصفت القاعدة الجوية في رامات دافيد وعلى مصفاة النفط في حيفا[41]. أما القوة الجوية المصرية، فلم تتمكن من تنفيذ ضربات جوية بسبب تدمير جميع الطائرات المصرية باستثناء 20 طائرة تم تهريبها إلى أسوان.

ساعد تأخير الهجوم الجوي على الجبهة الأردنية في وصول القاذفات الإسرائيلية التي ألقت قنابلها على مطار عمّان في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرًا، وبعد أربعين دقيقة هاجمت موجة ثانية من الطائرات المطار، ما عنى أن الأخبار الواردة من الجبهة المصرية لا تنطبق على الواقع وليست صحيحة تمامًا في ما يتعلق بتدمير 75 في المئة من سلاح الجو الإسرائيلي. لقد خدعت المعلومات الواردة من الجانب المصري القادة والمطّلعين عليها في الأردن، إلى درجة أنهم ظنّوا فيها أن الطائرات المهاجمة كانت عربية أتت للقيام بمهمات قتالية في إسرائيل. وفي تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم 5 حزيران/ يونيو، كانت الطائرات الإسرائيلية قد دمرت القواعد الجوية الأردنية ومطار عمّان ومطار المفرق. لا شك في أن التفوق الجوي الإسرائيلي ساهم في حسم المعركة لمصلحته بعد تدميره أسلحة الجو العربية، وهو ما سهل العمليات البرية في ما بعد.

(41) الجبوري، ص 558.

3 – معركة القدس: الهجوم الإسرائيلي المضاد

على الرغم من نجاح كتيبة «أسامة بن زيد» الأردنية من لواء «الإمام علي» في السيطرة على جبل المكبّر في وقت قصير، فإنها لم تتمكن من إعادة تنظيمها، وحفر الخنادق الدفاعية اللازمة لتموضعها، حينها أدرك الإسرائيليون أن عليهم خوض حرب قاسية ضد الجبهة الأردنية إذا لم يُسكتوا المدفعية التي كانت تقوم بقصف مركَّز وكثيف للقطع العسكرية والمستعمرات الإسرائيلية[42]. استمر تراشق النيران بين الطرفين طوال نهار 5 حزيران/ يونيو، وكانت المبادرة في يد الأردنيين قبل الظهر بعد تمكّنهم من الاستيلاء على جبل المكبّر، وقصف المواقع الإسرائيلية على امتداد الجبهة، ثم انتقلت المبادرة إلى العدو الإسرائيلي بعد ظهر 5 حزيران/ يونيو.

أُسندت المهمات القتالية على الجبهة الأردنية إلى مجموعة قتالية إسرائيلية «أوغدا» تتألف من خمسة ألوية: لواء مشاة إتزيوني، ولواء مشاة في منطقة بين طولكرم واللد، ولواء مشاة آلي محمول في اللطرون، ولواء هارئيل مدرع في شمال شرق تل أبيب، ولواء مظلي كان مرابطًا في معسكر الرملة وهو مقر قيادة منطقة القدس، وقد تكامل وصول هذا اللواء إلى القدس في الساعة الرابعة من مساء يوم 5 حزيران/ يونيو.

أما القوات التي دخلت القدس، فتألفت من لواء مشاة ولواء مدرع، وكانا جاهزَين من الناحية القتالية لاقتحام مدينة القدس، في حين كان اللواء المظلي مكلّفًا بمهمة الإنزال على الجبهة المصرية، وينتظر في إحدى القواعد الجوية الإسرائيلية لينتقل جوًا إلى العريش؛ إذ كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تعلق أهمية كبرى على استخدام هذا اللواء المظلي في معركة القدس، لأنها تدرك أن اقتحام المواقع الأردنية الحصينة في منطقة الشيخ جراح ومدرسة الشرطة،

---

(42) فؤاد القصاص، **أسرار معارك الأردن من 5–9 حزيران 1967** (بيروت: مطبوعات الهدف، 1972)، ص 68.

معضلة لا يمكن أن تضطلع بها إلا القطعات التي تمتاز بكفاءة قتالية عالية كالمظليين أو الصاعقة.

حين رأت هيئة الأركان العامة الإسرائيلية أن قواتها البرية في الجبهة الجنوبية نجحت في اختراق المواقع المصرية، وأن اللواء المدرع الشمالي من فرقة طل استطاع الوصول إلى منطقة الشيخ زويد في ظهر يوم 5 حزيران/ يونيو، ونجح في تدمير مقر الفرقة السابعة المصرية والتقدم بعدها نحو العريش، قررت القيادة العسكرية الإسرائيلية صرف النظر عن استخدام اللواء المظلي بأسره في عملية الإنزال الجوي المدبرة في العريش، مخصصةً هذا اللواء لمعركة القدس.

اجتمعت لدى قائد المنطقة الوسطى نركيس جميع القطعات اللازمة لاحتلال مدينة القدس، وبذلك صار في وسعه استخدامها في تطبيق خطة الاحتلال. وفي وقت كان «لواء القدس» لا يزال يخطط لبقية هجماته في جنوب المدينة وشرقها، وصل لواء آلي بقيادة العقيد بن آري، قائد اللواء الميكانيكي «هارئيل» إلى محطة الرادار في طريقه لاحتلال مركزين أردنيين شمال القدس على الطريق المؤدية إلى رام الله، وهما الشيخ عبد العزيز والنبي صموئيل، بهدف عزل القدس عن التجمعات الرئيسة للجيش الأردني الموجود في الشمال. وصدرت الأوامر إلى العقيد بن آري للتحرك نحو ممر القدس واختراق الخطوط الأردنية والاستيلاء على قمة جبل المكبّر والطريق بين القدس ورام الله[43]. استطاع هذا اللواء خرق الدفاعات الأردنية شمال خط الهدنة، واحتلال التلال المرتفعة بين القدس ورام الله وسدّ الطريق بينهما.

من وجهة النظر العسكرية المجردة، فإن احتلال رام الله الواقعة بين نابلس والقدس كان أهم من القتال في القدس، ولا سيما أن القيادة العسكرية الإسرائيلية أدركت أن الذي يسيطر على شمال القدس يربح المعركة، ومن هنا أُسندت أيضًا إلى العقيد بن آري مهمة الاتصال بالقوة الإسرائيلية المدافعة في

(43) مصطفى، ص 41–42.

جبل المشارف «سكوبس»[44]. طبّق نركيس خطة هجوم شامل على الضفة الغربية، وصدرت الأوامر إلى اللواء المظلي الإسرائيلي بالتحرك السريع تحسبًا لقيام اللواء الأردني المدرع 60 بتنفيذ هجوم على جبل المشارف «سكوبس» شمال القدس ذي الأهمية الاستراتيجية؛ لذا أمر نركيس قواته باحتلال كل من الشيخ جراح وهضبة الذخيرة ووادي الجوز ومدرسة الشرطة وجبل المشارف «سكوبس». لكن اللواء المظلي الذي قاد تلك العملية واجه مقاومة عنيفة من كتيبة «الحسين» الثانية التابعة للواء «طلال» المسؤولة عن حماية تلك المناطق.

في جنوب القدس، شنّ العدو الإسرائيلي هجومًا على جبل المكبّر بقوة تقدّر بأربع كتائب مشاة آلية مدعومة بـ 12 دبابة من لواء إتزيوني. وسارت هذه القوة في طريق تؤدي إلى جبل المكبّر، وقصفت الطائرات الإسرائيلية من طراز «فوغا ماجستير» الفرنسية القوات الأردنية التي احتلت الجبل. كما قصفت مواقع المدفعية الأردنية في منطقة القدس، ومع ذلك صبّت المدفعية الأردنية نيرانًا كثيفة على القوة المتقدمة، وأوقعت بها خسائر كبرى. وبحلول الساعة الرابعة والنصف عصرًا، ونتيجة الخلل في توازن القوة في أرض المعركة، انسحبت الكتيبة الأردنية واحتل الإسرائيليون جبل المكبّر.

يدّعي العدو أنه تمكّن من احتلال الهدف في 20 دقيقة، وكان من المتوقع من الناحية العسكرية أن ينجح في هجومه على هذا الهدف؛ لأن القوة الأردنية التي احتلته كانت كتيبة من المشاة فقط، لا تملك أي غطاء جوي لحمايتها، وفقدت الكتيبة خلال المعركة نحو مئة جندي من مجموع 500 جندي، هو عدد أفرادها[45]، وعلى الرغم من ذلك كبّدت العدو ثمانية قتلى، وعددًا من الجرحى كان من بينهم قائد القوة الإسرائيلية المهاجمة. كما أتبع الإسرائيليون السقوط السريع لأول مركز أردني بشنّ هجوم شامل على منطقة القدس.

لكن لا بد هنا من الإشارة إلى دور الإجراءات والقرارات التي اتخذها

(44) Churchill & Churchill, pp. 123-128.

(45) العميد الركن المتقاعد توفيق حدادين، مقابلة شخصية، عمّان، 5/ 3/ 1978.

الفريق رياض، بشأن إدارة المعركة، في وقوع الهزيمة، وحدوث انهيار كامل للقوات الأردنية التي كانت تقاتل من دون أي غطاء جوي أو تعزيزات تساهم في صمودها؛ فهو أمر اللواء المدرع 60 الذي كان يقوده اللواء الشريف زيد بن شاكر بالتحرك من أريحا إلى مدينة الخليل للدفاع عنها في تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة من بعد ظهر 5 حزيران/يونيو، على أن يلتقي بفرقة عسكرية مصرية تهاجم بئر السبع، وتكمل توغلها في اتجاه الخليل وفق الخطة المرسومة، في حين تقضي الخطة الأردنية أن تكون مهمة اللواء المدرع 60 قوة احتياطٍ ضاربة في القدس. لا شك في أن هذا القرار أثر سلبيًا في الموقف العسكري الأردني، بسبب عدم وصول الفرقة العسكرية المصرية، الأمر الذي أدى إلى تراجع اللواء المدرع 60 إلى منطقة الأغوار متأخرًا، ما جعله عرضة للضربات الجوية الإسرائيلية.

في صباح 6 حزيران/يونيو، استولى الإسرائيليون على معظم المناطق خارج مدينة القدس، وبقي خارج سيطرتهم المناطق الآتية: تلة شعفاط والأوغستا فكتوريا والعيزرية وأبو الطور ورأس العمود، مع الإشارة إلى أن منطقة اللطرون سقطت، وباتت طريق أريحا المنفذ الوحيد للقوات الأردنية، وحتى هذه الطريق كانت مشمولة بالقصف المدفعي الإسرائيلي. وحينها أدركت قيادة اللواء الأردني في القدس أن الهزيمة وقعت، وأن اللواء مضطر إلى الانسحاب والحفاظ على ما تبقى من قواته، على الرغم من دفاعه عن المدينة، وإلحاقه خسائر بالعدو. وفي 7 حزيران/يونيو سقطت مدينة القدس كاملة تحت سيطرة العدو الإسرائيلي.

4 - الانسحاب واحتلال الضفة الغربية

لا شك في أن حسم إسرائيل المعركة على الجبهة المصرية أعطاها مزيدًا من القوة والحرية في نقل قطعها الحربية إلى الجبهتين الأردنية والسورية على التوالي. وهي شنت هجومًا مضادًا على الجبهة الأردنية التي تختلف جيوسياسيًا عن الجبهة المصرية، من ناحية أنها تتكون من سلسلة من الجبال تمتد من الشمال إلى الجنوب، وأن في شرقها منحدرًا يقود إلى نهر الأردن. وتعطي

الطبيعةَ الجبلية المدفعيةَ الأردنية على التلال والهضاب القدرة على تغطية المناطق الساحلية والقرى والمراكز السكنية في نتانيا وهرتسليا وتل أبيب.

بدأت المعارك في شمال الضفة الغربية في 5 حزيران/ يونيو بإغارة سلاح الجو الإسرائيلي على المواقع الأردنية في وادي دوطان العلوي. ولم يواجه الإسرائيليون صعوبة في اختراق دفاعات كتيبة تابعة للواء «خالد بن الوليد» التي كانت تدافع عن خط أمامي طوله 25 كم. ولدى تقدير الموقف على قاطع جنين، طلب رياض من السوريين النجدة، بإرسال لواء مدرع ليحل محل اللواء المدرع 40 الذي أرسله في بداية المعركة ليأخذ موقع اللواء المدرع 60. رفض السوريون في البداية تقديم النجدة لاعتبارات تتعلق بعدم قدرتهم على نقل قواتهم من دون وجود غطاء جوي[46]، وحينما قرروا إرسال اللواء الذي وصل في 7 حزيران/ يونيو إلى مدينة صويلح، التي تبعد 6 كم عن عمّان، لم يكن له أي دور في تغيير مسار العمليات العسكرية على الجبهة الأردنية، ولا سيما أن الحرب حُسمت لمصلحة إسرائيل[47].

كان رياض في موقف حرج عسكريًا في شمال الضفة الغربية، ورأى أن من المفيد تعزيز الدفاعات العسكرية في المنطقة، لكنه أخطأ لمّا اتخذ قرارًا بنقل اللواء المدرع 60 بعد ظهر 5 حزيران/ يونيو إلى منطقة الخليل لملاقاة القوات المصرية القادمة من صحراء النقب؛ إذ كان من المفترض أن يقوم هذا اللواء بحماية القدس ويتقدم في اتجاهها، وتعديل الخطة ليكون الهدف هو الإطباق على المدينة ومحاصرتها. ولتدارك الموقف، أصدر أوامره في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً بنقل كتيبة دبابات من اللواء المدرع 60 إلى شمال القدس لمواجهة القوات الإسرائيلية، وأمر قِطعًا عسكرية أخرى بالتحرك جنوب شرق القدس لمؤازرة لواء «الملك طلال». لم يخدم الوقت تلك التحركات، لأن سلاح الجو الإسرائيلي كان قد سيطر سيطرة كاملة على الأجواء الأردنية.

---

(46) مطاوع، ص 145.

(47) رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 115.

أما اللواء المدرع 40، فوصل فوج دبابات منه إلى مفترق قباطية جنوبي جنين في الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة صباح يوم 6 حزيران/ يونيو، واستغرقت رحلة اللواء المدرع 40 نحو سبع ساعات كاملة ليقطع المسافة من أريحا إلى قباطية، وتمكَّن من الاشتباك مع قوات العدو ومن السيطرة على الموقف في مستهل الأمر، لكن سلاح الجو الإسرائيلي غيَّر المعادلة جذريًا؛ إذ قامت القاذفات الإسرائيلية بتدمير الدبابات وعربات الإمداد الأردنية، واضطر الأردنيون في النهاية إلى التراجع إلى جسر دامية، مع الإشارة إلى أن لواء المشاة المدافع عن قاطع جنين كان يقاتل وحده طوال ليلة 5 حزيران/ يونيو، في حين كانت القوات الإسرائيلية تتلقى التعزيزات تلو الأخرى. وفي صباح 6 حزيران/ يونيو، اضطرت القوات الأردنية إلى التقهقر، وسقطت المناطق المحيطة بها في أيدي الإسرائيليين.

أمام هذا الانهيار الكامل للقوات الأردنية، أصدر رياض في تمام الساعة العاشرة من مساء 6 حزيران/ يونيو أمرًا بانسحاب جميع القوات الأردنية إلى الضفة الشرقية. وصدر قرار مجلس الأمن رقم 223[48]، القاضي بوقف إطلاق النار في اجتماع، في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم 6 حزيران/ يونيو، مع فقدان أمل الاحتفاظ بالضفة الغربية، وأكملت بذلك إسرائيل احتلالها لكامل فلسطين.

خلاصة

إن متابعة ما حدث عسكريًا وسياسيًا على الجبهة الأردنية، قبل حرب حزيران/ يونيو وبعدها، تؤكد - بما لا يدع مجالًا للشك - أن إسرائيل أعدت لها إعدادًا عسكريًا فاعلًا، وظهر التفوق الإسرائيلي في الكفاية الإدارية والتنسيق وسرعة توصيل المعلومات بين قواتها العاملة في الضفة الغربية، على عكس الدول العربية التي كانت غارقة في حرب باردة وتناقضات

(48) United Nations Security Council Resolutions - UNSCR, «Resolution 233,» 6 June 1967, accessed on 25/7/2018, at: https://goo.gl/kk63aG

أيديولوجية، الأمر الذي انعكس واضحًا في ضعف التعبئة العسكرية واستعداداتها وتجهيزاتها للمواجهة مع إسرائيل. كان ضعف التنسيق والاتصال العسكري العربي عاملًا مهمًا في الهزيمة على الجبهات الثلاث؛ إذ كانت وسيلة الاتصال الوحيدة هي الإذاعة حتى أيام الحرب. وقد زُجَّ بالقوات العربية في حرب غير معدّ لها وغير متكافئة. وعلى الرغم من أنها قاتلت ببسالة، فإنها لم تكن جاهزة للقتال، ما زاد من التكلفة المادية والمعنوية؛ إذ سقط آلاف الشهداء، وفقدت القوات على الجبهات الثلاث جزءًا كبيرًا من قدراتها الدفاعية والهجومية بفعل تدمير إسرائيل أسلحة الجو والمعدات العسكرية الدفاعية والهجومية، فضلًا عن خسارة الأرض؛ سيناء، وهضبة الجولان، والضفة الغربية، وقطاع غزة.

المراجع

1 - العربية

أبو دية، سعد. **عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

أورين، ميشيل. **ستة أيام من الحرب: حزيران 1967 وصناعة شرق أوسط جديد**. تعريب إبراهيم الشهابي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.

الجبوري، صالح صائب. **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

جمعة، سعد. **المؤامرة ومعركة المصير**. عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.

الحسين بن طلال. **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**. تعريب غالب عارف طوقان. عمّان: مطابع الشركة العربية، 1978.

زيادة، رضوان. **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

الشناق، عبد المجيد زيد. **تاريخ الأردن وحضارته**. ط 4. عمّان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.

شوفاني، إلياس. **الحروب الإسرائيلية العربية**. دمشق: دار الحصاد، 2009.

عبد الرحمن، أسعد وهاني الحوراني. **مراحل تطور العلاقات الأردنية الفلسطينية**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996.

عماش، صالح مهدي. **الوحدة عسكريًا**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

فانس، فيك وبيار لوير. **الملك حسين: حربنا مع إسرائيل**. بيروت: دار النهار للنشر، 1968.

القصاص، فؤاد. **أسرار معارك الأردن من 5-9 حزيران 1967**. بيروت: مطبوعات الهدف، 1972.

الكتوت، فهمي. **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، 1950-1967**. عمّان: دار الآن للنشر، 2016.

الكيلاني، هيثم. **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية، 1948-1988**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

لورنس، هنري. **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**. تعريب محمد مخلوف. قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992.

المحافظة، علي. **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)**. بيروت: دار النهار للنشر، 1973.

مصطفى، حسن. **حرب حزيران 1967**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973.

مطاوع، سمير. **الأردن في حرب حزيران 1967**. الكويت: دار الرأي العام، 1988.

هيكل، محمد حسنين. **حرب الثلاثين سنة: 1967 الانفجار**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

ياسين، عبد القادر [وآخرون]. **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ، العلاقات، المستقبل**. بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009.

2 - الأجنبية

Churchill, Randolph S. & Winston S. Churchill. *The Six-Days War*. London: Heinemann, 1967.

Kaplan, Stephen. «United States Aid and Regime Maintenance in Jordan, 1957-1973.» *Public Policy*. vol. 23. no. 2 (Spring 1975).

Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War, 1958-1964: A Study of Ideology in Politics*. 2nd ed. London: Oxford University Press, 1968.

United Nations Security Council Resolutions - UNSCR, «Resolution 233.» 6 June 1967. at: https://goo.gl/kk63aG

الفصل الخامس

حرب حزيران/يونيو 1967 على الجبهة السورية سقوط الجولان وقصة البيان رقم 66

مروان قبلان

مقدمة

يقول المؤرخ الإسرائيلي إيال زيسر: «اعتدنا أن نسمع من العرب عن انتصارات لم تقع، لكن فوجئنا في حرب حزيران/ يونيو 1967 بأنهم يزعمون حصول هزيمة لمّا تقع»[1]. اقتضت الخطة الإسرائيلية تدمير سلاح الدول العربية الجوي (مصر وسورية والأردن والعراق)، والسيطرة على أجوائها، وشل إرادتها للقتال. لكن نجاح الخطة الإسرائيلية في توجيه ضربة قاصمة إلى القدرات الجوية العربية لم يكن يعني، بالضرورة، نجاحها في الاستيلاء على الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967، ولا سيما في جبهة الجولان؛ إذ كانت القوات السورية تتمركز في مواقع شديدة التحصين في أعلى قمم جبل الشيخ، مشرفة على سهول الجليل في شمال فلسطين المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت الإذاعة السورية، في التاسعة من صباح 10 حزيران/ يونيو 1967، سقوط مدينة القنيطرة، عاصمة الجولان، وفق البيان رقم 66، ولم يكن قد وصل إليها جندي إسرائيلي واحد، فكل التقارير كانت تفيد أن الإسرائيليين ما زالوا على بُعد يراوح بين 6 و7 كم من المدينة.

---

(1) Eyal Ziser, «June 1967: Israel's Capture of the Golan Heights,» Israel Studies, vol. 7, no. 1 (Spring 2002), p. 168.

أولاً: روايات متعددة

تناولت رواياتٌ كثيرة ما حصل صباح ذلك اليوم، أورد إحداها حنا بطاطو، وتنقل عن إبراهيم ماخوس[2] قوله: «صباح العاشر من حزيران/ يونيو وصل ضابط في الجيش برتبة عقيد أو عميد من الجبهة (لم يسمه) إلى القيادة العامة للجيش، وأبلغ حافظ الأسد أنه رأى رتلًا من الدبابات، افترض أنها إسرائيلية، قرب خان أرنبة، وهي بلدة تقع على بُعد خمسة كيلومترات شمال شرق القنيطرة، على الطريق إلى دمشق، وتُعتبر البوابة إلى الجبهة، واستنتج من ذلك أن مدينة القنيطرة قد سقطت. يكمن الخطأ هنا (والكلام لماخوس) في عدم التحقق من دقة معلومات الضابط قبل إذاعة البلاغ. كانت قيادة الجيش التي يرأسها حافظ الأسد، تتمتع، بحسب ماخوس، بسلطة بث البلاغات العسكرية من دون الرجوع إلى القيادة السياسية التي لم تُستشر قبل بث البلاغ من إذاعة دمشق»، وكأن ماخوس يحمّل وزير الدفاع المسؤولية عن نتائج بلاغ لم يجر التحقق من صحته قبل إذاعته[3].

يؤكد هذه الرواية مسؤولان سوريان في ذلك الوقت، هما محمد الزعبي الذي كان وزيرًا للإعلام، وأمينًا عامًا مساعدًا لحزب البعث، ومروان حبش الذي كان عضوًا في القيادة القطرية، ويشغل منصب وزير الصناعة. يقول الزعبي: «بعد مرور حوالى نصف ساعة من إذاعة البلاغ، اتصل بي هاتفيًا وزير الدفاع (حافظ الأسد)، ليبلغني بوجود إشكالية تتعلق بالبلاغ المذكور، وعندما استوضحته عن هذه الإشكالية، قال: يبدو رفيق محمد أن القنيطرة لم تسقط بيد الجيش الإسرائيلي، فسألته: ولماذا بعثتم إلينا إذن ببلاغ سقوطها

(2) وزير خارجية سورية في عام 1967؛ وعضو القيادة القطرية لحزب البعث، والأقرب شخصيًا وسياسيًا إلى حاكم سورية الفعلي آنذاك، اللواء صلاح جديد، الأمين القُطري لحزب البعث.

(3) حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، تعريب عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 376.

(البلاغ 66) فقال: لقد اتصل بي ضابط من الجبهة (لم يذكر اسمه ولا رتبته)، وأبلغني أن القنيطرة قد سقطت، وأنا صدقته، وأرسلنا إليكم البلاغ على هذا الأساس»[4].

أما حبش، فيقول: «أطلع وزير الدفاع، مساء 9 حزيران/يونيو، قيادةَ الحزب (الأعضاء [...] في دمشق، لأن أغلب أعضاء قيادة الحزب كانوا قد توزعوا على المحافظات) على مجريات المعارك، والخرق الذي حصل في القطاع الشمالي من الجبهة، وطلبت القيادة منه القيام بهجوم معاكس في منتصف ليلة 9/ 10؛ لطرد القوات المعادية، لكن هذا الهجوم فشل فشلًا كبيرًا، لعدم التمكن من تهيئة بعض القوات المكلفة به؛ إذ لم يتمكن أحد قادة الألوية من تجهيز لوائه للانتقال من وضعية الدفاع إلى وضعية الهجوم، والكتيبة المدرعة التي تقدمت ليلًا ضلّت طريقها، وتوجهت نحو تل أحمر قرب قرية بقعاتا، وظن قائد اللواء المرابط في المنطقة أنها قوات معادية، وطلب من قيادة الجيش نقل مقر قيادته إلى خط الدفاع الثاني، وكان من المفروض أن يتأكد من صحة ما شاهده، وما ظنه تشكيلًا معاديًا، من مقر القيادة الميدانية لتشكيله الموجودة في موقع تل أحمر غربي قرية بقعاتا، ولما أدرك قائد الكتيبة أنه ضلّ الطريق، أمر كتيبته بالعودة، ووصل في صباح 10 حزيران إلى سفوح تل أبو الندى المشرفة على مدينة القنيطرة، متوجهًا نحو مقر لوائه، قريبًا من المدينة، وظنت قوات الاستطلاع أنها قوات معادية، وأبلغت قيادة الجيش بمشاهدتها، وعلى ضوء هذه المعلومات أذاع الناطق العسكري باسم قيادة الجيش البلاغ الأول حول سقوط المدينة»[5].

هناك رواية أخرى قدمها سامي الجندي، سفير سورية في فرنسا، في أثناء الحرب. يقول الجندي: «فوجئت لما رأيت على التلفزيون يوم 10 حزيران

(4) شهادة محمد أحمد الزعبي، وزير الاعلام السوري في حكومة البعث عام 1967 عن سقوط الجولان والقنيطرة، وما جرى في كواليس اجتماعات القيادة السورية، في: «سقوط الجولان»، يوتيوب، 14/ 1/ 2018، شوهد في 29/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2WES4tw

(5) مروان حبش، «بداية عدوان حرب 1967»، جيرون، 15/ 6/ 2017، شوهد في 29/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2KaBDgl

1967، مندوب سورية في الأمم المتحدة، جورج طعمة، يعلن سقوط القنيطرة، ووصول القوات الإسرائيلية إلى مشارف دمشق، والمندوب الإسرائيلي يؤكد أن شيئًا من ذلك لم يحصل. قال لي د. ماخوس في ما بعد [...] لقد كانت خطة ماهرة لـ 'إرعاب العالم' من أجل إنقاذ دمشق»[6]. لكن من المحتمل، كما يقول بطاطو، أن الأسد وجديد اختارا - كما ظُن في ذلك الوقت - التضحية بأرضٍ سورية، وبمصالح الجيش؛ لأجل المحافظة على نظامهما. وما عزز ذلك الشكَّ الشائعات القوية أن وحدات الجيش الضاربة، مثل اللواء 70 المدرع، بقيادة العقيد عزت جديد، وكتيبة الدبابات، بقيادة النقيب (في ذلك الوقت) رفعت الأسد، قد انسحبت تحت جنح الظلام[7].

إن رواية سقوط الجولان واحتلاله من إسرائيل ما زالت محل جدل وبحث ونقاش، ولا سيما الأحوال التي صدر فيها البيان 66، على الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على حرب حزيران/ يونيو. كما أن أحوال سقوط الجولان ما زالت حاضرة في نقاشات السوريين وحواراتهم، على الرغم من أن تحولات كبرى جرت منذ ذلك الوقت، بما فيها خروج مساحات واسعة من الأراضي السورية عن سيطرة دمشق، في الشمال والشرق والشمال الغربي والجنوب الشرقي، منذ اندلاع الأزمة السورية في عام 2011، وتحولها إلى حرب وكالة إقليمية ودولية، ووجود قوات أجنبية على الأراضي السورية، ثم اعتراف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في نيسان/ أبريل 2019، بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل.

تبحث هذه الدراسة في الأدبيات المتوافرة عن حرب حزيران/ يونيو على الجبهة السورية، في محاولة لتقديم أقرب رواية واقعية ممكنة عن الأوضاع العسكرية والسياسية التي أفضت إلى سقوط الجولان عسكريًا، في 10

(6) سامي الجندي، **كسرة خبز** (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 17.

(7) بطاطو، ص 377، يستند بطاطو هنا، إلى رواية الضابط خليل مصطفى (بريز) في: خليل مصطفى، **سقوط الجولان** (القاهرة: دار النصر للطباعة، 1980)، ص 106، مع ملاحظة أن رواية (بريز) هذه كانت محكومة بالصراع داخل الجيش والحزب، بين الأسد وجديد، حول قضايا ما بعد حرب حزيران/ يونيو.

حزيران/ يونيو 1967، والأسباب التي أوصلت إلى هذه النتيجة، وكانت لها تداعيات كبيرة على مستقبل سورية والمنطقة العربية كلها.

ثانيًا: بنية النظام وصراعاته عشية الحرب

من الصعب فهم الأحوال التي أفضت إلى سقوط الجولان، من دون الحديث عن بنية النظام الذي كان يحكم سورية في ذلك الوقت، وكان قد وصل إلى السلطة بعد حركة 23 شباط/ فبراير 1966. التي كانت نتيجة مجموعة عوامل، اختصرت صراعًا على السلطة داخل حزب البعث الذي وصل إلى حكم سورية في آذار/ مارس 1963، وتمثلت في صراع جيلي بين شيوخ الحزب وشبابه، وصراع مدني - عسكري، وصراع مديني - ريفي، وصراع أيديولوجي - فكري. أما الصراع الجيلي، فقام بين الرعيل الأول المؤسس للحزب، ممثلًا في القيادة القومية التي كان يمسك بها المؤسسان ميشيل عفلق وصلاح البيطار، إضافة إلى منيف الرزاز (الأمين العام لحزب البعث في ذلك الوقت)، وشبلي العيسمي (الأمين العام المساعد). أما الجيل الثاني، فمثَّل القيادة القُطرية، وهي أصغر سنًا وأكثر اندفاعًا[8]. وتجسد الانقسام في الصراع الذي دار بين اللجنة العسكرية والقيادة المدنية، وبين أعضاء الحزب الصغار (القواعد) وأعضائه الكبار (القيادات)، وبين سكان الأرياف والمناطق النائية الذين ينحدرون من أصول اجتماعية أشد تواضعًا، وسكّان المدن والحواضر، من المتعلّمين والمنتمين إلى الطبقات الوسطى والعليا من المجتمع[9]. يضاف إلى كلّ ما سبق دور الانتماءات دون الوطنية التي أدت دورًا مهمًا أيضًا في

---

(8) ناقش جمال باروت هذه الانقسامات بالتفصيل في: محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997)، ص 223-235؛ منير الحمش، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية (1953-2005)»، في: **الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي**، تحرير محمد جمال باروت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 125-137.

(9) منيف الرزاز، **التجربة المرة** ([د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986)، ص 109-117.

الصراعات التي نشبت داخل النظام، بما فيها الطائفية والعشائرية والمناطقية[10]. كذلك، ثمة عوامل شخصية تتصل بكاريزما الفرد وقدرته على كسب القوة والنفوذ، ومقدار طموحه في الوصول إلى السلطة، وقدرته على نسج التحالفات، وشبكات المصالح، ومسألة الغيرة الشخصية بين الضباط والمسؤولين البعثيين، كل ذلك أدى دورًا مهمًا في الصراع الذي كان دائرًا في ذلك الوقت بين النخب في دوائر الحكم[11]. وكان هذا المناخ السياسي الممزوج بمشاعر الشك والتحاسد والتنافس بين أبناء الجيش الواحد والحزب الواحد امتدادًا لما عرفته سورية منذ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، وفترة ما بعد فشل الوحدة السورية - المصرية، وما تلاها من انقسامات.

فوق ذلك، تقمصت الحالة السورية قبل انقلاب عام 1966، وما تلاه، الصراع الذي كان محتدمًا في ذلك الوقت بين ما سمي الاتجاهات التقدمية والرجعية في المنطقة العربية، في سياق استقطابات ما عرف بـ «الحرب العربية الباردة»، وقد أخذت طابعًا أشد حدة داخل حزب البعث بين ما سمي «الاتجاه اليميني» في الحزب، وكان يمثله عفلق والبيطار، والاتجاه الأكثر يسارية الذي كان يمثله جديد ورفاقه. ولم تكن الانتماءات الطائفية والمناطقية بعيدة عن الاستقطاب الأيديولوجي الدائر، مع صعود دور الأقليات (مثل العلويين والدروز)، وكانت نسبتهم الأعلى تتركز في رتب صفوف الضباط بنسب أعلى من نسبتهم العددية في المجتمع[12]. يضاف إلى ذلك بروز الخصومة التي أخذت تتبلور أكثر بمرور الوقت بين حافظ الأسد وصلاح جديد داخل الطائفة

---

(10) David W. Lesch, «Syria: Playing with Fire,» in: William Roger Louis & Avi Shlaim (eds.) *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*, vol. 36, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), p. 81;

ويُنظر أيضًا: بطاطو، ص 303-327.

(11) المرجع نفسه، ص 82.

(12) الرزاز، ص 158-160؛ يقول بطاطو: «لدى التحقيق في اغتيال المالكي من قبل الرقيب العلوي يونس عبد الرحيم عام 1955، تفاجأ العقيد عبد الحميد السراج، رئيس مكتب الاستخبارات العسكرية، باكتشافه أن ما لا يقل عن 55 في المئة، أو نحوه، من ضباط الصف كانوا من الطائفة العلوية»، بطاطو، ص 304.

العلوية، والتي قامت على أساس الاختلاف في الأصول العائلية والمكانة الاجتماعية، والطموح إلى القيادة والاستئثار بالسلطة[13]. كل ذلك زاد من تعقيدات الصراع، بحيث تداخلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطائفية والمناطقية والدينية والأيديولوجية، لتنتج صراعًا معقدًا على السلطة، اختُصر عمومًا بالتنافر بين الأيديولوجيا الراديكالية الجديدة للبعث وما وصف بالقوى التقليدية أو اليمينية المحافظة التي كانت لا تزال ذات نفوذ وتأثير فيه.

بلغ الصراع ذروته بين البعث «القديم» والبعث «الجديد» في الأسبوع الأخير من شباط/ فبراير 1966، حين قرّر الفريق أمين الحافظ، وكان يشغل منصب «رئيس مجلس قيادة الثورة»، إنهاء خدمة ثلاثين ضابطًا مقربًا من اللواء صلاح جديد الذي ظل يحتفظ بمنصبه أمينًا قطريًا مساعدًا للحزب في سورية، على الرغم من إطاحته من رئاسة أركان الجيش في أيلول/ سبتمبر 1965، وهو المنصب الذي استلمه عقب الانقلاب الذي جاء بالبعث إلى السلطة في آذار/ مارس 1963[14].

ففي صبيحة 23 شباط/ فبراير، احتشدت الوحدات المسلحة المتمركزة حول العاصمة، والتي تأتمر بإمرة ضباط موالين لصلاح جديد، واتجهت نحوها. حاول الضباط المؤيدون لأمين الحافظ وللقيادة القومية التصدي للتمرد، ومن أبرزهم وأهمهم قائد لواء في حمص كان لا يزال مواليًا لها، لكنّ محاولتهم باءت بالفشل؛ إذ سيطرت فرقة الصاعقة، بقيادة سليم حاطوم، على مقر رئاسة الأركان ومبنى الإذاعة المجاور له، تساندها فرقة من الدبابات مندفعة من منطقة القابون، بقيادة المقدّم عزّت جديد[15].

بنجاح الانقلاب في إطاحة القيادة القومية للحزب، واستسلام أمين الحافظ والقوة المؤيدة له، استولت القيادة القُطرية التي كانت تضم سبعة من

---

(13) المرجع نفسه، ص 297-299.

(14) الرزاز، ص 193-196.

(15) بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية (1918-2000): دراسة نقدية** (لندن: دار الجابية، 2008)، ص 405-406.

العسكريين بين أعضائها الأربعة عشر، بقيادة صلاح جديد، على الحكم، وأعلنت إذاعة دمشق سقوط حكومة صلاح البيطار، وفرض كل الإجراءات الاستثنائية التي تصاحب الانقلابات العسكرية عادة، من منع للتجوال وإغلاق للحدود وغير ذلك[16]. وعُيّن نور الدين الأتاسي أمينًا عامًا للحزب ورئيسًا للجمهورية، ولم يكن عمره يتجاوز 37 عامًا، وشُكلت حكومة ترأسها يوسف زعيّن، وتولى وزارة الخارجية فيها إبراهيم ماخوس. أمّا حافظ الأسد، فأُسندت إليه وزارة الدفاع، بعد ترقيته إلى رتبة لواء، وهو في سنّ الثالثة والثلاثين، وعُيّن أحمد سويداني رئيسًا للأركان، وهو في سنّ الرابعة والثلاثين[17].

أثارت التعيينات حفيظة بعض الضباط من الطائفة الدرزية الذين رأوا أنّهم قدّموا تضحيات كبيرة في إنجاح الانقلاب، ليكافأوا بالاستبعاد من المناصب الحيوية، ولا سيما بعد عقد المؤتمر القُطري في آذار/ مارس 1966، والذي سقط خلاله سليم حاطوم من عضوية القيادة القُطرية، وسقط معه حمد عبيد، قائد الحرس القومي السابق السيئ السمعة بين عامَي 1963 و1964. وكان هذا الأخير طامحًا إلى الحصول على حقيبة الدفاع التي كان قد تولاها مدة قصيرة في عام 1965، قبل أن يستبعده أمين الحافظ منها[18]، لكنّ اتهامات بالفساد وسوء الإدارة والغنى غير المشروع حالت دون ذلك، وحصل عليها بدلًا منه حافظ الأسد، الأمر الذي أثار نقمة عبيد. والأمر نفسه جرى لحاطوم الذي تولى قيادة القوات الخاصّة، فقرر تشكيل تنظيم سري مسلح، انضوى تحت رايته أغلبية الضباط الدروز، واستقطب شخصيات مدنية من مجتمع محافظة السويداء، مثل حمود الشوفي الذي كان رئيسًا لمجموعة يسارية من البعثيين نشأت إبان عهد الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، ورفضت حلّ الحزب في سورية، عرفت بـ «القُطريين»، وشغل منصب الأمين العام للقيادة القطرية في سورية (1963-1964)[19].

(16) الرزاز، ص 201.

(17) الحمش، ص 134.

(18) بطاطو، ص 284.

(19) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party*, 4th. (London; New York: I.B. Tauris, 2011), pp. 50-52.

تزامنًا مع تشكيل سليم حاطوم فصيلًا مسلحًا ذا أغلبية درزية، نجح الأمين العام للقيادة القومية المخلوعة، منيف الرزاز، في التواري عن الأنظار في العاصمة دمشق، وشكّل تنظيمًا سرّيًا أيضًا، نواته قطاعات مدنية وعسكرية منفصلة، اتّخذت من إعادة القيادة القومية إلى السلطة هدفًا لعملها السياسي والعسكري. وقد شغل الرزاز منصب الزعامة المدنية، في حين أُوكلت مهمّة القيادة العسكرية إلى اللواء الدرزي فهد الشاعر الذي سعى إلى إنشاء مكتب عسكري، بهدف إسقاط نظام صلاح جديد[20].

كُشف أمر مجموعة فهد الشاعر لمّا أُلقي القبض على أحد أفراد خليته، واعترف في أثناء التحقيق بوجود خطة لإطاحة نظام 23 شباط/ فبراير. وقد أطلق ذلك حملة من الاعتقالات خلال الفترة 25 آب/ أغسطس - 3 أيلول/ سبتمبر، شملت نحو 200 ضابط أغلبيتهم من الدروز، من بينهم حمد عبيد، في حين تمكّن الرزاز من الفرار إلى لبنان. أمّا سليم حاطوم، فإنه استغل فوضى الاعتقالات التي شملت عددًا من الضباط الدروز وهرب إلى السويداء، ليتّهم القيادة العسكرية من هناك بـ «الطائفية واستهداف أبناء جبل العرب بشكل خاص»، وهو ما أدى إلى حال من الاضطراب في السويداء[21].

في إثر ذلك، قررت قيادة البعث، في 8 أيلول/ سبتمبر 1966، إرسال «لجنة حزبية عليا» إلى محافظة السويداء، تتكون من الرئيس الأتاسي، والأمين القطري صلاح جديد، وعضو القيادة القطرية جميل شيا (العضو الدرزي الوحيد في القيادة القطرية). وفي أثناء الاجتماع دخل سليم حاطوم مسلحًا، وأخذهم أسرى، ثم سيطر على مقر الحامية في محافظة السويداء، لِتنطلق بعدئذ مفاوضات مشحونةٌ بين وزير الدفاع حافظ الأسد، وحاطوم الذي رفع مطلب تطهير الحزب من أنصار صلاح جديد، وعودة حمود الشوفي (اليساري الدرزي الذي كان من رؤوس حزب البعث العربي الاشتراكي، واستُبعد منه في إثر

---

(20) Ibid., pp. 48-49.

(21) Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (California: University of California Press, 1995), p. 97.

انقسام وقع أواخر عام 1964) إلى قيادة الحزب. لكن حركة حاطوم في السويداء فشلت، لمّا أطلق الأسد سلاح الطيران فوق المنطقة، وأرسل وحدة عسكرية تضم كتيبة من الصواريخ، مهددًا بقصف المدينة إن لم يفرج حاطوم عن قيادة الحزب، لتنتهي محاولة حاطوم الانقلابية بهربه ومجموعة صغيرة من رفاقه إلى الأردن[22].

هذا ما كان عليه الوضع السياسي في سورية غداة حرب حزيران/ يونيو؛ محاولة انقلابية تقود إلى أخرى، وانقسامات وصراعات بين الضبّاط، على أساس من التحاسد والغيرة الشخصية، والانقسامات الطائفية والمناطقية والأيديولوجية، كما سبق توضيحه. تضاف إلى ذلك ملاحقات شملت نحو 400 ضابط من أنصار أمين الحافظ وسليم حاطوم، في حملات تطهير واسعة شهدها الجيش، واستمرت من حركة 23 شباط/ فبراير 1966 إلى ما بعد فشل محاولة حاطوم الانقلابية في أيلول/ سبتمبر 1966[23]. ذانك التطاحن والصراع بين أجيال حزب البعث المختلفة دفعا، إضافةً إلى الصراعات البينية بين الضباط الانقلابيين، إلى حال من التوتر الشديد في الممارسة والخطاب السياسي؛ فالنخبة الجديدة التي وصلت إلى الحكم كانت تسوّق خطابًا متشددًا في علاقاتها الخارجية، في وقت كانت تمارس سياسة «اجتثاثٍ» منهجي في حقّ المعارضين السياسيين في الداخل[24]، الذين كانوا مؤلفين بدرجة رئيسة من الأحزاب الناصرية، وفي مقدمتها التنظيم الناصري الأكبر، وهو الاتحاد الاشتراكي العربي، والقومية المعارضة مثل حركة القوميين العرب، في حين توارى تأثير الأحزاب التقليدية الليبيرالية منذ قانون العزل السياسي بعد انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، أما الحزب الشيوعي السوري، فقُرِّب من قيادة حزب البعث، وعُيّن أحد أعضائه وزيرًا بوصفه تقدميًا وليس شيوعيًا.

---

(22) Van Dam, pp. 55-56.

(23) زين العابدين، ص 414.

(24) Seale, p. 104.

ثالثًا: تأثر الجيش السوري بالصراعات الداخلية

أثّرت هذه التصدعات والصراعات في الجيش السوري؛ إذ أضعفت قدراته القتالية، وعطلت عملية بنائه والاهتمام بتسليحه وتدريبه، في وقت كان يزداد فيه التوتر مع إسرائيل؛ بسبب موضوع الحدود والمياه الذي تجسد في الصراع ضد مشروع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن. والواقع أن النزعات الطائفية والعشائرية والمناطقية والشللية تنامت داخل الجيش منذ دخوله المعترك السياسي، بعد الانقلاب العسكري الأول الذي أقدم عليه حسني الزعيم (30 آذار/ مارس 1949)، وتوالت عمليات التسريح الممنهج، واستهداف الضباط والأفراد بسبب ميولهم السياسية، أو في إثر أي مؤامرة أو حركة انقلابية طوال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين؛ إذ كان يُستبدل ضباط بآخرين بناءً على معيار الولاء والقرب أو البعد من النخبة الحاكمة، أو المتحكمة والنافذة حينذاك[25]، من دون أي اعتبار لعامل المؤهل والكفاية. تضاف إلى ذلك عمليات التسريح الكبيرة التي كانت تتلو الانقلابات، ففي انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، مثلًا، سُرّح مئات الضباط المحسوبين على نظام الانفصال. وبعد حركة 18 تموز/ يوليو 1963، سُرّح مئات الضباط الناصريين[26]. وفي عمليات التسريح التي جرت عام 1966، استعاضت القيادة القُطرية عن الأُطر والكوادر التي سُرّحت بضباط احتياط لا يمتون إلى الحرب والخبرة العسكرية بصلة[27]. «ومع اندلاع حرب حزيران/ يونيو، طُرد ما لا يقل عن 700 ضابط، وأكثر من ثلث سلك الضباط بكامله، وجرى استبدالهم باحتياطيين كانوا، إلى حد بعيد، معلمي مدارس ريفيين، أو بطلاب

---

(25) الرزاز، ص 158-160.

(26) باروت، ص 199-202، 207-211.

(27) جريس الهامس، **كيف ضاع الجولان؟ جريمة لا تغتفر** (ألمانيا: دار بافت، 2007)، ص 14؛ يقول مصطفى: «لقد سرحتُ من الجيش في العام 63، مع الأفواج الهائلة من العسكريين الذي سرحهم البعث بعد استيلائه على السلطة، عقب حركة 8 آذار 1963، وتركت الجبهة والجيش، وفي ذهني كثير من الخفايا والأسرار لا تقل خطورة عن النكبة، وتشكل، في حد ذاتها، أحد جوانب مهمة من الأسباب التي مهدت لها، وجعلت الجيش عاجزًا عن مواجهتها ومنع حلولها». يُنظر: مصطفى، ص 13.

ضباط غير مدربين تدريبًا كافيًا، ومعظمهم من أصل ريفي. وأسفر ذلك، على المدى القصير، عن سلك ضباط مسيَّس بقوة، لكنه ضعيف الانضباط، وغير فاعل عسكريًا، وهذا ما أظهرته الحرب على نحو موجع»[28].

منذ انقلاب آذار/مارس 1949، باتت السيطرة على القوات المسلحة وسيلة رئيسة لضمان السيطرة على الدولة، ثم أضحت بعد الانفصال، في عام 1961، الوسيلة الوحيدة[29]؛ لذلك، ظلت هناك حقيقة مهمة، مفادها أن القوات المسلحة السورية كانت أكثر تسييسًا من نظيراتها في البلدان العربية الأخرى. ومنذ نشأة الدولة السورية الحديثة، وحصولها على الاستقلال عام 1946، لم يتحسن أداء الجيش السوري كثيرًا، بما هو قوة قتالية، في مواجهة التهديدات الخارجية، في حين ازداد انخراطه ازديادًا أكبر في الصراعات السياسية، فازدادت الميول إلى استخدامه أداة سيطرة على السلطة، والاحتفاظ بها، من الفئات الاجتماعية والقوى الاقتصادية والسياسية والحزبية السورية المتصارعة[30]. وعلى الرغم من أن هذا العامل لم يكن بأهمية غيره، كان شائعًا استخدام الجيش في أعمال لا علاقة لها بمهماته، مثل مكافحة الكوليرا والجراد، وغير ذلك من الأشغال التي تعوق الجنود عن أعمالهم العسكرية، وهو ما أثر في روحه المعنوية، وجاء على حساب تدريبه وتأهيله[31].

---

(28) بطاطو، ص 302.

(29) المرجع نفسه، ص 373.

(30) David Campbell, «Israeli Soldier vs Syrian Soldier: Golan Heights 1967–73,» in: Louis & Shlaim (eds), p. 26.

(31) يُنظر نص تقرير اللجنة البرلمانية التي شُكلت للتحقيق في أوضاع وزارة الدفاع والجيش السوري بعد حرب عام 1948، في: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ج 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص 901. ودفع هذا الأمر عبد الله عطفة، رئيس الأركان، إلى رفع تقرير، بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 1947 إلى وزارة الدفاع، طالب فيه بالحد من استخدام الجيش في هذه الأمور. لكن هذا الوضع ظل مستمرًا على الرغم من ذلك. وتشير سجلات وزارة الدفاع السورية إلى أن الجيش السوري كان يُعد، في نهاية عام 1947، أي قبل أشهر قليلة من حرب فلسطين 8491 رجلًا، يعمل منهم 1066 في مصالح الحكومة ودواوينها المختلفة، ولم يكن يدخل في القطاعات المحاربة، إلا 5000 رجل فقط. يُنظر: سيد عبد العال، **الانقلابات العسكرية في سوريا 1949-1954** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص 41.

واقع الحال أن الجيش السوري لم يكن في موقع يؤهله للدخول في حرب، لا على مستوى التجهيز، ولا على مستوى العدد، ولا على مستوى الخبرات والقيادة؛ فالجيش كان مجهزًا بأسلحة قديمة مصدرها الاتحاد السوفياتي؛ كانت 500 دبابة، نصفها، فقط، صالح للاستعمال، تدعمها 75 طائرة «ميغ 17»، ولا توجد ذخائر كافية للاستفادة منها جميعًا[32]. أما من حيث العدد، فلم يكن عدد الجيش المتناقص، بسبب دورة طويلة من عمليات إعادة «الهيكلة السلبية» التي أخذت أشكالًا مختلفة، مثل التسريح والإعدامات والسجن والنفي، يؤهله أيضًا للدخول في حرب مع عدو يفوقه عدة وعتادًا. أما قادة الجيش، فلم يكن لديهم أي خبرة قتالية؛ إذ كان معظمهم من صغار الضباط الذين رُفّعوا على عجل بعد انقلاب آذار/ مارس 1963، ثم بعد حركة شباط/ فبراير 1966، وسُلّموا مراكز قيادية، بما في ذلك وزارة الدفاع ورئاسة الأركان وغرف العمليات، وكانوا منغمسين في السياسة والمؤامرات أكثر من كونهم عسكريين محترفين. ويُلاحظ هنا التغيير المستمر في القيادة العليا للقوات المسلحة؛ فـ «في الفترة من آذار/ مارس 1963 إلى حزيران/ يونيو 1967، شغل ثمانية جنرالات منصب وزير الدفاع، وخمسة [شغلوا] منصب رئيس الأركان. وكان بعض شاغلي تلك المناصب مجرد نقباء أو رواد، ولم تكن لديهم خبرة قط في إدارة الحرب. وكان الأكثر خطورة هو انقطاع سلسلة القيادة العسكرية التقليدية في نقاط عدة، وتحول مركز الثقل في الجيش إلى رؤساء المصالح، أو الوحدات الضاربة المتصارعة سياسيًا، مثل القوة الجوية واللواء 70 المدرع»[33].

بالنظر إلى وضع السياسة السورية وقدرات الجيش آنذاك، يقول سامي الجندي، القيادي في حزب البعث، وكان سفير سورية في فرنسا حتى عام 1968: «كان واضحًا منذ العام 1963 أن هناك خسارة تنتظرنا في أي مواجهة مع إسرائيل، إلا أن منظومة الحكم في سورية كانت تدفع بالبلاد دفعًا إلى الحرب، مع أن أقل الناس إدراكًا كان يعرف أن تأجيلها يصب في صالح سورية

(32) رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 24.

(33) بطاطو، ص 302-302.

التي كانت حتى ميزانية الدولة فيها لا تمكنها من خوض معركة»[34]. ويضيف: «كنت أعارض دائمًا خوض حرب مع إسرائيل، أعرف أننا فيها خاسرون. التقارير التي كنت أحملها من لجان المتابعة سنة 1964، يوم كنت ممثلًا لسورية، لا تدع مجالًا للشك في وقوع الهزيمة إذا قامت حرب. كلها كانت تؤكد أن القوة العربية لم تصل إلى نصف قوة إسرائيل، ولقد دخلنا في حرب 1967 بأقل من نصف قواها، وما كان أحد من المسؤولين يجهل ذلك»[35].

في الحصيلة، حين وقعت الحرب شُلّت القدرات الجوية السورية شلًا شبه كامل خلال اليوم الأول من القتال؛ إذ دمر سلاح الجو الإسرائيلي خلال ساعات نحو 60 طائرة قتالية من مجموع 75 يمتلكها الجيش السوري، بعد أن استهدف أغلبية المطارات السورية[36]. لكن المعركة لم تُحسم، على الرغم من ذلك، ورغم الارتباك الشديد الذي اعترى قيادة الجيش، نتيجة خسارة القوى الجوية، استطاعت فرق عسكرية محدودة من الجيش السوري إيقاف الهجوم البري الإسرائيلي على جبهة الجولان الذي بدأ صباح 9 حزيران/ يونيو 1967، وأظهرت صمودًا نوعيًا في مواقع عدة، قبل أن تصدر إليها أوامر بالانسحاب، في 10 حزيران/ يونيو، مع صدور البيان رقم 66 الذي أعلن سقوط القنيطرة، وأذيع قبل وصول القوات الإسرائيلية إلى المدينة. وبناءً على ذلك، احتلت إسرائيل الجولان، وأضحت تهدد العاصمة دمشق، بعد أن كان الجيش السوري يهددها، ولا سيما في منطقة الجليل.

رابعًا: مشهد ما قبل المعركة

تبين وثائق حرب حزيران/ يونيو، والمصادر المختلفة التي تناولتها، أن إسرائيل لم تكن معنية بالجبهة السورية لمّا بدأت الحرب؛ إذ كان الاعتقاد

(34) سامي الجندي، **البعث** (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 157.

(35) الجندي، **كسرة خبز**، ص 16.

(36) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، مج 2 (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ص 177.

السائد حينئذ أن مصر إذا ما هُزمت، ستغدو سورية عاجزة كليًا عن تهديد إسرائيل، وستكون هناك فرصة لترتيب الأوضاع معها، وكان هذا، تحديدًا، رأي رئيس الوزراء الإسرائيلي، حينئذ، ليفي أشكول ووزير الدفاع موشيه ديان(37). وهذا يفسر حقيقة أن نشاطًا عسكريًا مهمًا لم يكن على الجبهة السورية حتى يوم 8 حزيران/ يونيو، «باستثناء بعض الهجمات الجوية التي قامت بها الطائرات السورية في الساعة 11:45 من يوم 5 حزيران/ يونيو على مصافي البترول في حيفا ومطار مجدو»(38). وفي تسويغ ذلك، صرح الرئيس السوري نور الدين الأتاسي بعد ذلك بقوله: إن الاستعدادات لهجوم كبير على الجليل (شمالي فلسطين المحتلة) كانت تجري على قدم وساق، إلا أن وقف إطلاق النار فاجأ الجانب السوري واضطره إلى إلغائه، على الرغم من الاعتقاد بإمكانية نجاحه؛ لأن القوات الإسرائيلية كانت مستنزفة بين سيناء وفي الضفة الغربية(39).

أما الرواية الإسرائيلية، فوردت على لسان أكثر من مسؤول، منهم يتسحاق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، خلال الحرب، وقد خصص جزءًا مهمًا من مذكراته للحديث عنها، وعن قرار الهجوم على سورية واحتلال مرتفعات الجولان. يقول رابين: «مساء الخميس، في 8 حزيران/ يونيو، كنا في هيئة أركان الحرب رفقة وزير الدفاع الجنرال ديان، وقد ناقشنا ما إذا كان مناسبًا أن ننتهز الفرصة السانحة، ونصفّي الموقف مع سورية، ولكن الجنرال ديان عارض ذلك بشدة، وقررنا الأخذ برأيه. وعلى هذا الأساس كانت المعارك، في رأينا، قد انتهت في كل جبهات القتال، وقُرر أن تقبل إسرائيل بقرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن. واستأذنت في أن أذهب لأنام بعض الوقت». إلا أن هذا الموقف تغير؛ إذ اتصل عزرا وايزمان، رئيس هيئة العمليات في الجيش الإسرائيلي، برابين، ليخبره بأن ديان غير رأيه،

(37) إسحق رابين، **مذكرات إسحق رابين**، تعريب دار الجليل، ط 3 (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2015)، ص 207، 209.

(38) **الموسوعة الفلسطينية**، ص 177.

(39) محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990)، ص 756-757.

وأصدر أوامره إلى الجنرال دافيد أليعازر، قائد الجبهة الشمالية، بالتقدم فورًا إلى مرتفعات الجولان[40].

يتذرع ديان، في شرح قراره الهجوم على الجولان، بأن السوريين شنوا في الأيام السابقة هجومًا فاشلًا على إحدى مستعمرات الجليل، ثم أخذوا يطلقون مدافعهم على مستعمرات الجيش، «ولمّا درست الموقف، بعد قبولنا وقف إطلاق النار، وجدت أنه قد يكون من المناسب ألا نترك الجيش السوري مصدر إزعاج لا مبرر له، بعد أن انتهت مصادر التهديد على الجبهة الجنوبية، وبعد وصولنا إلى القدس؛ ولهذا، قررت أن الفرصة يجب ألا تضيع في شكليات قرار وقف إطلاق النار، وهذا ما دعاني إلى تغيير رأيي»[41].

بدأ التفكير الإسرائيلي في السيطرة على مرتفعات الجولان مع بدء سورية محاولة تحويل منابع نهر الأردن، ردًا على المشروع الإسرائيلي، بتحويلها إليها تنفيذًا لقرار مؤتمر القمة العربي الأول الذي عُقد في القاهرة، في كانون الثاني/يناير 1964، بتنفيذ بعض المشروعات المائية في سورية ولبنان والأردن؛ بغية استثمار مياه الأردن والليطاني واليرموك، وإقامة سد على نهر اليرموك في الأراضي السورية، وشق قناة عبر الأراضي السورية من خلال وادي الرقاد، لتصب في نهر اليرموك[42]. وعند مباشرة المشروع قصفت إسرائيل المنشآت من طرف واحد، في تشرين الثاني/نوفمبر 1964[43]، في حين يرى بعضهم أن طموحات إسرائيل في احتلال الجولان بدأت قبل ذلك بوقت طويل؛ إذ بدأت التحرشات والاعتداءات الإسرائيلية على المنطقة المنزوعة السلاح بين سورية وإسرائيل، وهي التي أقيمت بموجب اتفاقية الهدنة في عام 1949. وكان إعلان إسرائيل كيانًا ودولةً، من دون تحديد حدودها، يعني أن خطط التوسع ظلت تسيطر على مخيلة القادة الإسرائيليين،

---

(40) رابين، ص 217-218.

(41) Moshe Dayan, *Story of My Life* (New York: Morrow, 1976), p. 377.

(42) محمد مصلح، **الجولان: الطريق إلى الاحتلال** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000)، ص 22-23.

(43) رابين، ص 130-131.

لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم؛ لذلك، كان لا بد من اختلاق الحجج أو الذرائع لتحقيق هذا الهدف، وجعله أمرًا مشروعًا، بل ضرورة[44]. ويذهب آخرون إلى أن إسرائيل كانت ترى ضرورة شن حرب جديدة، تحتل فيها أرضًا عربية جديدة للتفاوض عليها، والحصول على تسليم عربي بسيادتها على أراضي عام 1948: «كان رأي بن غوريون أنّ حرب عام 1948 التي سُمّيت حرب الاستقلال، لم تحسم المسألة، ولكي تتقبل الدول العربية وجود إسرائيل في المنطقة لا بد من إرغامها على ذلك، بإلحاق هزيمة أخرى بها في حربٍ أخرى، تُقنعها بقبول الأمر الواقع؛ لهذا، من حيث المزاج العام، وبغضّ النظر عن تفاصيل بدء الحرب مع مصر أو سورية، كانت المؤسسة الصهيونية مستعدةً وجاهزةً لخوض حرب ثانية أو ثالثة، بل معنيّةً بذلك»[45].

كانت الأعوام التي سبقت الحرب قد شهدت توترًا مستمرًا على الجبهة السورية، بسبب مشروعات المياه على الجانبين: السوري والإسرائيلي، وذلك مع تزايد عمليات المقاومة التي كانت تقوم بها مجموعات فدائية فلسطينية من داخل الأراضي السورية، والتسلل عبرها نحو الأراضي المحتلة. وفي العام الأول من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 1965، نفذ الفدائيون الفلسطينيون 35 عملية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الزراعية في الجليل. وخلال الشهور الخمسة الأولى من عام 1967، نفذ الفدائيون الفلسطينيون 37 عملية ضد إسرائيل، انطلق معظمها من الأراضي السورية. وفي 1 نيسان/ أبريل 1967، فجر فدائيون فلسطينيون مضخات مياه في مستعمرة مسكاف عام على الحدود اللبنانية[46]، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء ليفي أشكول إلى القول أمام الكنيست: «إسرائيل قررت أن ترد على سورية بالطريقة التي تراها ملائمة». وبالفعل شنت إسرائيل في 7 نيسان/ أبريل

(44) **الموسوعة الفلسطينية**، ص 171؛ زيادة، ص 103.

(45) **عزمي بشارة**، «ما قبل حرب 1967 وما بعدها: كي لا يتجنب النقد النقد»، **سياسات عربية**، العدد 26 (أيار/ مايو 2017)، ص 8.

(46) **الموسوعة الفلسطينية**، ص 171.

هجومًا جويًا كبيرًا، شاركت فيه 60 طائرة، أسقطت خلاله 6 طائرات سورية من طراز «ميغ»[47].

في ظل هذه الأجواء أبلغ الاتحاد السوفياتي، في 13 أيار/ مايو 1967، كلًا من سورية ومصر بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الجبهة السورية، وأن إسرائيل تستعد لبدء عملية واسعة لقلب النظام في دمشق: «لقد أبلغنا الرئيس جمال عبد الناصر، بأمر الحشود، تلك، نقلًا عن سفير الاتحاد السوفياتي في القاهرة، كما أن السفير السوفياتي في دمشق، أناتولي باركوفسكي، وفي الوقت نفسه، نقل إلى الرئيس نور الدين الأتاسي ما يتوافر عند حكومته من معلومات حول هذه الحشود»[48]. بناءً عليه، بدأت الأمور تتطور في اتجاه مواجهة عسكرية، لمّا طلبت مصر من الأمم المتحدة سحب قواتها العاملة في سيناء، والدفع بقواتها نحو الجبهة؛ لممارسة ضغط على إسرائيل، وردعها عن التفكير في مهاجمة سورية، وذلك وفاء بـ «التزاماتها، وفقًا لمعاهدة الدفاع المشترك السورية - المصرية التي تم التوقيع عليها في 4/ 11/ 1966»[49].

خامسًا: وضعية القوات المسلحة السورية في الجولان عشية الحرب

كانت القوات السورية المتمركزة على جبهة الجولان مع إسرائيل تتألف من 5 ألوية مشاة عاملة، ولواءي دبابات، وأربعة ألوية مشاة احتياطية، ولواءين جويين، وثمانية أفواج دفاع جوّي، موزعة وفق الجدول (5-1)[50].

(47) مصلح، ص 70.

(48) مروان حبش، «التحضير لعدوان 1967»، جيرون، 8/ 6/ 2017، شوهد في 29/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2ytPxEV

(49) **الموسوعة الفلسطينية**، ص 172.

(50) اعتمدنا في وضع هذا الجدول على: اللواء محمد الحاج علي، «العمليات العسكرية على الجبهة السورية: عشية حرب حزيران/ يونيو1967»، مؤتمر «خمسون عامًا على حرب حزيران/ يونيو 1967»، الدوحة، 20-22 أيار/ مايو 2017.

الجدول (5-1)

قواطع انتشار القوات المسلحة السورية وتمركزها عشية حرب حزيران/ يونيو 1967

هوية التجمع وقائده	هوية الألوية	القادة	مكان التمركز
المجموعة العملياتية 12 العقيد الركن أحمد المير	اللواء الثامن مشاة عامل اللواء 32 مشاة عامل اللواء 132 مشاة احتياطي اللواء 44 دبابات	المقدّم الركن علي أصلان المقدّم الركن مصطفى شربا العقيد الركن محمد عيد المقدّم الركن عزت جديد	القطاع الأوسط نسق أوّل غرب القنيطرة كفر حور العدنانية، بريقة
المجموعة العملياتية 35 العميد الركن سعيد طيان	اللواء 19 مشاة عامل اللواء 80 مشاة احتياطي اللواء 17 مشاة ميكانيكي	المقدّم ميشيل حداد العقيد الركن إبراهيم كيخيا المقدّم الركن صلاح نعيسة	فيق، العال، سكوفيا الرفيد، القصيبة الجوخدار
الألوية المستقلة كتائب الحرس الوطني	اللواء 11 مشاة عامل خمس كتائب على الحد الأمامي (نطاق الحيطة)	المقدّم الركن ممدوح عبارة تعدادها أكثر من 2000 عنصر	بانياس، مسعدة، واسط على طول خط وقف إطلاق النار
المجموعة العملياتية 42 العميد الركن عبد الرزاق الدردري	اللواء 25 مشاة احتياطي اللواء 60 احتياطي	العقيد الركن إسماعيل هلال العقيد الركن سميح السيد	كفر فوق، شمال غرب قطنا الكسوة جنوب دمشق
احتياط القيادة العامّة	اللواء 23 مشاة احتياطي اللواء 50 مشاة احتياطي اللواء 14 دبابات عامل	العقيد الركن سميح السباعي العقيد الركن شفيق عبدو المقدّم الركن مصطفى طلاس	المنطقة الساحلية، اللاذقية، المنطقة الوسطى، حمص، القطيفة، شمال شرق دمشق

المصدر: من إعداد الباحث.

سادسًا: مجريات الحرب

بعد تحييد سلاح الجو في كل من مصر وسورية والأردن والعراق، ركزت القوات الإسرائيلية الهجوم، في الفترة بين 5 و8 حزيران/ يونيو، على الجبهة

المصرية، ثم الجبهة الأردنية. في الوقت الذي انتقلت فيه للدفاع النشط على الجبهة السورية، مع توجيه الضربات النارية بالمدفعية والطيران إلى مواقع الجيش السوري في الجولان طوال تلك الفترة؛ لمنع تنفيذ أي خطة هجومية من الجانب السوري، قد تؤثر في سير العمليات في باقي الجبهات، على الرغم من أنه لم يكن لدى القوات السورية أي خطة للهجوم على شمال فلسطين، وأن كل الخطط كانت دفاعية.

لكن تقييم الاستخبارات الإسرائيلية كان مختلفًا. وبناءً عليه، ظل الترقب يسود الجبهة السورية طوال 5 حزيران/ يونيو 1967؛ إذ قدرت الاستخبارات الإسرائيلية أن تمركز القوات السورية في قلب مرتفعات الجولان، خلال 5 و6 حزيران/ يونيو، يشير إلى وجود نيات لديها بالهجوم، في حين كانت إسرائيل مشغولة بكاملها على الجبهة المصرية، وأن الهجمات السورية على المستوطنات الإسرائيلية لم تكن، بحسب تقييمها، سوى محاولات للتضليل تخفي وراءها خطة الهجوم الحقيقي الكبير[51]. أما السوريون، فافترضوا خطأً أن الاتحاد السوفياتي سيتدخل لمنع هجوم بري عليهم، إلا أن الروس رأوا أن خسارة مرتفعات الجولان لا تستحق المخاطرة بحرب كبرى[52]. وبسبب ما أصاب القيادة العسكرية في مصر من الشلل والذهول، عدة ساعات، لم يكن ممكنًا تحقيق الاتصال بين القيادتين العسكريتين في مصر وسورية، ومن ثم لم يكن ممكنًا معرفة «أي خطة عسكرية، وأي وضع قتالي، دفاع أم هجوم أم تعرض، يجب تنفيذه، وأدى ذلك إلى اضطراب وتشوش في بنى الخطط، واكتُفي في الساعات الأولى بالقصف المدفعي» على الجبهة السورية[53]. إن هذه المعطيات تساعد جزئيًا في فهم أسباب تطور الوضع على الجبهة السورية، بعد الضربة الجوية الإسرائيلية التي وقعت في صباح 5 حزيران/ يونيو[54].

---

(51) Ziser, pp. 168-194.

(52) Louis & Shlaim (eds.), p. 11.

(53) حبش، «بداية عدوان حرب 1967».

(54) مصطفى، ص 96.

في الداخل السوري، تمركز اللواء «132 احتياط» في منطقة عين الحمراء، وحددت له منطقة تجمع في منطقة كفر حور، وعُينت له قاعدة الانطلاق على خط «جليبينة - الدرجات - الجمرك»، وبذلك بلغ عرض جبهة هجوم هذا اللواء من 5 إلى 6 كم. أما اللواء «80 احتياط»، فحُشد في منطقة تجمّع تقع في وادي حواء، قرب الفاخورة - السنار، وحُددت له قاعدة الانطلاق على خط «علمين - تل المشنوق - مخافر المخيمات، حتى الدكة - تل الأعور»، وبذلك بلغ عرض جبهة هجوم اللواء من 9 إلى 10 كم. وفي صباح الثلاثاء، السادس من حزيران/ يونيو، تعرض اللواءان لقصف كثيف من الطيران الإسرائيلي، استمر أربع عشرة ساعة متواصلة، الأمر الذي حال دون شن أي هجوم لتخفيف الضغط على الجبهتين، المصرية والأردنية، وتحولت، من ثم، مهمة هذه القوات كليًا إلى الدفاع[55].

في صباح 8 حزيران/ يونيو، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن في إسرائيل، بعد أن انتهت الحرب انتهاءً تامًا على الجبهتين، المصرية والأردنية، عدم شن هجوم بري على سورية، لكن ديان عاد وغير رأيه، وأمر بشن الهجوم بضغط من دافيد أليعازر، قائد الجبهة الشمالية، بعد أن لاحظ مدى الانهيار الذي أصاب الجيش المصري، وعدم قدرته على مساعدة السوريين في أي حال من الأحوال[56]، وقبل ذلك كان ديان يرفض فكرة مهاجمة سورية، وقد بنى هذا الموقف على تجربة تعود إلى عام 1951، حين وقعت اشتباكات عنيفة في المنطقة المنزوعة السلاح مع سورية، ووجد ديان حينئذ أن التصعيد في الجولان وإخراج السوريين منها، سيكونان مكلفين جدًا، وربما كان لديه أيضًا تخوف من أن أي تحرك إسرائيلي ضد دمشق يمكن أن يدفع إلى تدخّل الاتحاد السوفياتي[57]، وهو تقدير تبين عدم صحته خلال الزيارة التي قام بها الرئيس السوري نور الدين الأتاسي إلى موسكو في 30 أيار/ مايو 1967؛ إذ

(55) المرجع نفسه، ص 98.

(56) زيادة، ص 117.

(57) Seale, p 140.

أخفق في الحصول على ضمانات واضحة بتدخل روسي في حال هجوم إسرائيل على سورية[58].

«كان ديان يخشى من تدخّل سوفياتي؛ لذا، منع قائد الجبهة الشمالية، دافيد أليعازر، من تجاوز الحدود السورية حتى صباح التاسع من حزيران»[59]. لكن بعد أن تأكدت القيادة العسكرية الإسرائيلية من عدم وجود نية روسية للتدخل[60]، أعادت هذه القيادة تجميع قواتها، وتركيز جهدها تركيزًا كليًا على الجبهة السورية، وحشدت لهذا الغرض ثلاث مجموعات قتالية، هي: المجموعة الشمالية، وقوامها لواءَا دبابات، ولواء المشاة الأول غولاني؛ والمجموعة الوسطى، وقوامها لواءا دبابات، مع كتيبة لواء المظلات؛ وأخيرًا المجموعة الجنوبية التي ضمت لواء مشاة وكتيبتين من لواء المظلات، تساندها وسائط الدعم والتعزيز. غير أنّ التفوق الجوي والسيطرة الجوية المطلقة قدما الدعم الحقيقي؛ إذ أخذ الطيران الإسرائيلي دور المدفعية[61].

في فجر 9 حزيران/ يونيو، وبعد سويعات من مطالبة سورية بوقف إطلاق النار، قرر ديان تطوير الهجوم على سورية؛ إذ انتقلت القوات الإسرائيلية، في الساعة 11:40، بعد تمهيد ناري كثيف، بواسطة الطيران، شمل جبهة الجولان بكاملها، إلى الهجوم البري، في عملية أسمتها «المطرقة»[62]. تركز الهجوم الإسرائيلي على القطاع الشمالي من الجبهة، وفي اتجاه شنير - زعورة - القلع، بالتزامن مع شن هجمات مساعدة في القطاع الأوسط من الجبهة، بين تل هلال وجليبينة. لكن كان تقدّم القوات الإسرائيلية بطيئًا طوال 9 حزيران/ يونيو، ولم تحقق سوى نجاحات محدودة في اتجاه محور الهجوم الرئيس، بعمق راوح بين 4 و5 كم، ونحو كيلومترين في الاتجاه المساعد (الدرباشية - جليبينة)، وذلك بفضل المقاومة التي أبداها مقاتلو الجيش السوري، وخوضهم معارك

(58) Ibid.

(59) حبش، «بداية عدوان حرب 1967».

(60) رابين، ص 211.

(61) **الموسوعة الفلسطينية**، ص 176.

(62) المرجع نفسه، ص 177.

ضارية في أوضاع قتالية صعبة، وسيطرة جوية كاملة للعدو، ومن دون غطاء جوي ولا دفاعات جوية؛ أبدت قوات المشاة السورية المتمركزة في الهضبة مقاومة شديدة في القتال، وعلى مسافات قريبة، فخسرت إسرائيل 70 دبابة خلال الهجوم، وقاتل 600 جندي سوري، واستشهدوا في مواقعهم تحت وطأة قصف مستمر بالدبابات والقاذفات الإسرائيلية[63]. وكثيرًا ما كانت القوات الإسرائيلية تتراجع أمام مقاومة المدافعين السوريين. وكانت معركة تل الفخار من أشهر المعارك، وأشدّها ضراوة في ذلك اليوم؛ إذ استطاعت سرية مشاة سورية أن تصد هجوم القطاعات الرئيسة للواء المشاة غولاني المعزز بالدبابات، وهو لواء تعدّه إسرائيل نخبة قواتها الخاصة، فقد «كانت الجبهة محصنة تحصينًا فريدًا من نوعه، كل شبر من أرضها مضروب بالنيران، وكل ثغرة بين موقعين دفاعيين محمية بالألغام، والألغام مضروبة بالنيران. على كل محور يمكن أن يتقدم منه العدو، حضرت الرمايات الهائلة من مختلف الأسلحة، وزُرعت الأجساد والأسلحة بكثافة تدعو للدهشة»[64].

نتيجة مكابدة إسرائيل خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، أصدر وزير الدفاع ديان أوامره، أكثر من مرة، بالتوقف عن متابعة الهجوم؛ لتوجيه ضربات جوية إلى المواقع السورية، قبل أن يعيد محاولة التقدم برًا، «وانقضى اليوم الأول للعدوان دون أن يحقق العدو أي تقدم يذكر، باستثناء اختراق بعض المواقع الأمامية»[65].

في هذه المرحلة، مالت إسرائيل التي منيت بخسائر كبيرة، نتيجة المقاومة الشديدة التي واجهتها، إلى التوقف، ومحاولة تعزيز مكاسبها التي أحرزتها، إلا أن رئيس الأركان السوري، اللواء أحمد سويداني، أمر، خلال ليلة 9-10 حزيران/ يونيو، بعد أن تلقى إخطارًا من العقيد أحمد المير، قائد جبهة الجولان، مفاده أن الدفاعات السورية تتعرض لخطر الالتفاف عليها وتطويقها من

(63) المرجع نفسه.

(64) مصطفى، ص 60.

(65) **الموسوعة الفلسطينية**، ص 117.

الإسرائيليين، بالانسحاب إلى شمال القنيطرة، والانضمام إلى قوات الدفاع عن عاصمة الجولان، على بعد نحو 60 كم. وفي الساعة 8:45، من 10 حزيران/ يونيو، وبينما كان يعاد الانتشار الذي أمر به سويداني تحت القصف، لكن بترتيب جيد، أذاع راديو دمشق بيانًا من وزارة الدفاع، يقول إن القنيطرة سقطت. وقبل أن يأمر وزير الدفاع، حافظ الأسد، بإذاعة تصحيح له[66]، كان بث البيان رقم 66 قد غيّر مجرى الأمور في الميدان، وكان له بالغ الأثر في إضعاف الجيش الذي انهار دفعة واحدة، نتيجة المفاجأة؛ فعم الاضطراب والذعر والفوضى في صفوفه، وراح يتخبط في طريقه إلى دمشق.

انسحب رئيس الأركان اللواء أحمد سويداني من طريق نوى إلى دمشق، تاركًا وحدات الجبهة ووحدات احتياط الجيش من دون قيادة، ولحق به العقيد أحمد المير، قائد الجبهة وتبعته وحدات الدبابات الخاصة باللواء 70، بقيادة العقيد عزت جديد، والكتائب التي كانت بقيادة المقدّم رئيف علواني، والنقيب رفعت الأسد، عادت إلى دمشق لتحمي «الثورة». وهكذا تفككت الجبهات؛ بسبب البيان رقم 66 الذي كان بمنزلة «طلقة الخلاص في رأس المقاومة»[67]. لم يستطع الإسرائيليون أن يقاوموا إغراء معاودة الاندفاع إلى الأمام، بعد أن شاهدوا الفوضى التي دبت في صفوف السوريين، فيما كانوا قد قرروا التوقف، قبل ذلك بيوم واحد، بسبب خسائرهم الكبيرة.

توقف التقدم الإسرائيلي تحت الضغط الأميركي، وبعد أن أوضحت موسكو لواشنطن أنها لن تسمح بتدمير نظام صديق. وقد استجابت روسيا لمقترح الرئيس اليوغسلافي، جوزف تيتو، في اجتماع لحلف وارسو في 8 حزيران/ يونيو، فقطعت علاقتها بإسرائيل، بوصف ذلك نوعًا من الضغط عليها، للقبول بوقف إطلاق النار. ولمّا التزمت إسرائيل بوقف إطلاق النار، كانت قد قضمت مساحة كبيرة من الأرض السورية. سرى وقف إطلاق النار في مساء 10 حزيران/ يونيو، إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل، بعد يومين من ذلك، من أن

(66) Seale, p. 140.

(67) مصطفى، ص 98-106.

تسيطر على نقطة مهمة على جبل حرمون الذي تخلى عنه السوريون في وقت سابق، ليصبح النقطة الإلكترونية الرئيسة للتنصت الإسرائيلي[68].

أما الخسائر العسكرية التي مُني بها الطرفان، فكانت على النحو الآتي:

الجدول (5-2)

خسائر الطرفين السوري والإسرائيلي في حرب حزيران/ يونيو 1967

الخسائر	سورية	إسرائيل
القوى البشرية	1000 شهيد، و560 أسيرًا	152 قتيلًا، و306 جرحى
الطائرات	60	10
الدبابات	70	100
العربات	1200	40
المدفعية	470	غير معلوم

المصدر: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، مج 2 (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ص 177.

تحول الجولان خلال العقود التالية إلى رمز للكرامة الوطنية السورية، وأصبح محورًا للصراع مع إسرائيل، حاولت سورية استرداده بالقوة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ثم من خلال مفاوضات طويلة لم تؤد إلى نتيجة. ولا يُتوقع، بسبب الأحوال التي تواجهها سورية بعد «أزمة» 2011، أن يحدث تطور كبير على هذا الصعيد، ولا سيما بعد أن قرر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إحداث تغيير جوهري في السياسة الأميركية نحو الاحتلال الإسرائيلي لأراضي حرب حزيران/ يونيو، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان في نيسان/ أبريل 2019.

خلاصة

تضافرت مجموعة كبيرة من العوامل التي أدت إلى خسارة سورية مرتفعات الجولان في حرب حزيران/ يونيو، كان أهمها تلك المرتبطة بالوضع السياسي

(68) Seale, p. 141.

الداخلي، وحالة الجيش الذي انهمكت قياداته في الصراع على السلطة، وانغمس ضباطه كليًا في السياسة، بدلًا من التفرغ لمهمات التدريب والتأهيل، والاحتراف العسكري، فسيطرت الانقسامات و«الشللية»، وتنامت الريبة والشك نتيجة ذلك، وانهارت الكفاية بسبب التعيينات والترفيعات التي كانت تجري بحسب درجة الولاء، بينما كان يجري تسريح الضباط وصف الضباط الأكفاء. كل هذا أضعف الكفاية القتالية والتأهيل العسكري، وأدى إلى إهمال شؤون التسليح؛ لذلك، حين اندلعت الحرب، وجد الجيش السوري نفسه في مواجهة جيش إسرائيلي محترف، ومنضبط، وأكبر عددًا، وأفضل تنظيمًا، وأعظم تسليحًا، وأكثر كفاية وتدريبًا، يمتلك قيادات عسكرية لديها خبرة طويلة، راكمتها على مدى عقدين منذ حرب فلسطين في عام 1948، فكانت النتيجة مدوية. أما البيان رقم 66 الذي أثارت ملابسات بثه، وما زالت، جدلًا كبيرًا، فإن التفسير الأكثر منطقية له هو أنه صدر نتيجة حالة الفوضى والهلع التي دبت في صفوف القادة السوريين، ولا سيما بعد أن تبين حجم الهزيمة التي لحقت بمصر، وبعد أن اتضح أن موسكو لن تتحرك لمنع هجوم بري إسرائيلي على سورية. لكن هذا الاستنتاج لا يمنع من أن يتحمل وزير الدفاع وقت الحرب، اللواء حافظ الأسد، النصيب الأكبر من المسؤولية عن صدور هذا البيان، بغض النظر عن الأسباب التي دعت إلى ذلك، فضلًا عن مسؤوليته عن خسارة القوات الجوية، وعدم تنظيم دفاعاته عن الجولان، على الرغم من أنه امتلك الوقت الكافي لفعل ذلك، بالنظر إلى أن الهجوم الإسرائيلي على الجولان لم يبدأ إلا صباح 9 حزيران/ يونيو؛ أي إن الأسد كانت لديه خمسة أيام كاملة لتنظيم دفاعاته عن منطقة، كان يستحيل أن تحتلها إسرائيل لو أنه فعل حتى بعد خسارة سلاح الجو.

المراجع

1 - العربية

الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي. تحرير محمد جمال باروت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

باروت، محمد جمال. **حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997.

بشارة، عزمي. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2017.

______. «ما قبل حرب 1967 وما بعدها: كي لا يتجنب النقد النقد». **سياسات عربية**. العدد 26 (أيار/ مايو 2017).

بطاطو، حنا. **فلّاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**. تعريب عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الجندي، سامي. **البعث**. بيروت: دار النهار، 1969.

______. **كسرة خبز**. بيروت: دار النهار، 1969.

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

رابين، إسحق. **مذكرات إسحق رابين**. تعريب دار الجليل. ط 3. عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2015.

الرزاز، منيف. **التجربة المرة**. [د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، 1986.

زيادة، رضوان. **السلام الداني: المفاوضات السورية الإسرائيلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

زين العابدين، بشير. **الجيش والسياسة في سورية (1918-2000): دراسة نقدية**. لندن: دار الجابية، 2008.

عبد العال، سيد. **الانقلابات العسكرية في سورية 1949-1954**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

مصطفى، خليل. **سقوط الجولان**. القاهرة: دار النصر للطباعة، 1980.

مصلح، محمد. **الجولان: الطريق إلى الاحتلال**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000.

الهامس، جريس. **كيف ضاع الجولان؟ جريمة لا تغتفر**. ألمانيا: دار بافت، 2007.

هيكل، محمد حسنين. **حرب الثلاثين سنة: 1967 الانفجار**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990.

2 - الأجنبية

Louis, William. Roger & Avi Shlaim (eds.). *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*. vol. 36. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Dayan, Moshe. *Story of My Life*. New York: Morrow, 1976.

Seale, Patrick. *Asad: The Struggle for the Middle East*. California: University of California Press, 1995.

Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party*. 4th ed. London; New York: I.B. Tauris, 2011.

Ziser, Eyal. «June 1967: Israel's Capture of the Golan Heights.» *Israel Studies*. vol. 7, no. 1 (2002).

القسم الثالث

إسرائيل والطريق إلى حرب حزيران / يونيو 1967

الفصل السادس

عملية صنع قرار حرب حزيران/يونيو 1967 في إسرائيل

محمود محارب

مقدمة

إن عملية صنع قرار الحرب في إسرائيل عملية مركَّبة يتداخل فيها ويتفاعل معها كثير من العوامل الداخلية والخارجية؛ بعضها رسمي علني أو غير علني، وبعضها الآخر غير رسمي وغير علني. ولفهم ذلك في حالة إسرائيل، لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة فيها هي السلطة التنفيذية في الدولة، ومركز القرار في النظام السياسي الإسرائيلي في آن واحد؛ إذ تتم فيها من الناحية الرسمية عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، وهي بذلك الجسم الوحيد المخوَّل اتخاذ قرار الحرب من الناحية الرسمية والقانونية. ويتمتع رئيس الحكومة الإسرائيلية بعوامل قوة إضافية مهمة تعزز من مكانته في عملية اتخاذ القرارات التي تخص الأمن القومي؛ فهو زعيم الحزب الذي يشكل الحكومة الائتلافية، وهو الذي يقود الحكومة ويرأس جلساتها ويحدد جدول أعمالها، واستقالته تعني استقالة الحكومة. إلى جانب ذلك، فهو المسؤول مسؤولية مباشرة عن جهازي أمن مهمين جدًّا للأمنَين الداخلي والخارجي، وهما «الموساد» و«الشاباك»، وكذلك هو مسؤول عن الملفات النووية والبيولوجية والكيماوية بهيئاتها ومؤسساتها ومنتوجاتها المختلفة.

إلى جانب منصب رئيس الحكومة، ثمة منصبان مهمان في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي في قسم كبير من الدول، وهما منصبا وزير الدفاع ووزير الخارجية. أما في إسرائيل، فإن التأثير في القرارات التي تخص الأمن القومي يحتل فيه وزير الأمن أهمية أكبر كثيرًا من وزير الخارجية. ومنذ تأسيسها وحتى حرب حزيران/ يونيو 1967، شغل رئيس الحكومة الإسرائيلية إحدى الوزارتين، إما الأمن وإما الخارجية؛ فدافيد بن غوريون كان خلال فترة رئاسته للحكومة وزيرًا للأمن أيضًا. وخلال عامي 1954 و1955 اللذين اعتزل فيهما بن غوريون الحكم، رأس موشيه شاريت (1894-1965) الحكومة واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية.

اعتقد بن غوريون، أول رئيس حكومة في إسرائيل وواضع نظرية أمنها القومي، أن الحكومة ليست المكان الملائم لوضع السياسة في ما يتعلق بالأمن القومي على وجه العموم، والحرب على وجه الخصوص. وهو أبعدَ مجال الأمن القومي، ولا سيما قرار الحرب، عن الحكومة، وحرص في أثناء رئاسته الحكومة على تجنّب بحث قضايا الأمن القومي المهمة فيها وفي لجنة الوزراء لشؤون الأمن. ورسم، عوضًا عن ذلك، سياسة الأمن القومي مع قادة المؤسسة العسكرية والأمنية، ولا سيما رئيس هيئة الأركان العامة للجيش وبعض مقربيه المختصين بالأمن، في الاجتماعات غير الرسمية التي كان يعقدها في «مطبخه»، ثم يعرضها بعد ذلك على الحكومة للموافقة عليها رسميًا، ما فتح المجال لتدخّل المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات التي تخص الأمن القومي[1].

بعد استقالة بن غوريون في عام 1963، تولى ليفي أشكول رئاسة

---

(1) للمزيد بشأن عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي في إسرائيل ودور رئيس الحكومة الإسرائيلية فيها والعلاقات بين المستوى العسكري والمستوى المدني، يُنظر: محمود محارب، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 69-133؛ ولمزيد من التعمق في العلاقة بين المستويين العسكري والمدني في إسرائيل، يُنظر: عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية** (رام الله: مواطن، 2005)، ص 75-119.

الحكومة، واحتفظ لنفسه أيضًا بمنصب وزير الأمن على غرار سلفه. وكانت خبرة أشكول في قضايا الأمن ضعيفة جدًّا، وكانت علاقاته بالمؤسسة العسكرية محدودة، ولم يتمتع بالكاريزما والسطوة اللتين اتسم بهما بن غوريون، ما ترك أثره الكبير في ازدياد قوة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي يتسحاق رابين في عملية صنع قرارات الأمن القومي، وفي الحد من قدرة رئيس الحكومة ووزير الدفاع ليفي أشكول على السيطرة على المؤسسة العسكرية في أول أزمة جدية واجهها عشية حرب حزيران/ يونيو 1967[2].

أولًا: عوامل تأثير المؤسسة العسكرية في قرار حرب حزيران/ يونيو

تمتعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتأثير بالغ في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، ولا سيما قرار حرب حزيران/ يونيو، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، أهمها[3]:

• **المشاركة في الاجتماعات**: شارك قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مشاركة فعالة في عملية صنع قرار الحرب، سواء من خلال مشاركتهم في اجتماعات الحكومة الإسرائيلية ولجنة الوزراء لشؤون الأمن، أو من خلال الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية التي كان يجريها معهم رئيس الحكومة ووزير الأمن أشكول.

• **احتكار المؤسسة العسكرية المعلومات وقراءة الواقع**: احتكرت المؤسسة العسكرية منذ إنشاء إسرائيل المعلومات وقراءة التقارير وتفسيرها في كل ما يتعلق بالأمن القومي. وجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) في الجيش الإسرائيلي هو المكلف رسميًا بتلك القراءة، وتقديم التصورات وتقديرات الموقف للحكومة. ولم تكن للحكومة، عشية حرب حزيران/ يونيو، أي مؤسسة

(2) للمزيد عن العلاقة المركبّة بين وزير الأمن ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، يُنظر: محارب، ص 86-92.

(3) للمزيد عن عوامل تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي، يُنظر: المرجع نفسه، ص 109-133.

أخرى تقدم لها تصورات وتقديرات للموقف أو يمكنها التحقق من مدى دقة تقديرات الموقف التي تقدمها المؤسسة العسكرية.

• **التأثير في الرأي العام:** تمتعت المؤسسة العسكرية بتأثير بالغ في الأحزاب، وفي الرأي العام، وفي وسائل الإعلام بشأن قضايا الأمن القومي، من خلال علاقات جنرالات الجيش وقادته بمحرري الصحف وكبار المحللين الصحافيين، وبالمسؤولين عن وسائل الإعلام وبالنخب الإسرائيلية المختلفة.

• **تأثير العقيدة العسكرية الهجومية:** أثرت عقيدة الجيش الإسرائيلي الهجومية في القرار السياسي الإسرائيلي بشأن حرب حزيران/ يونيو. وتقوم هذه العقيدة على فرضية أن على إسرائيل القيام بالضربة الاستباقية وبالحرب الوقائية ونقل المعركة إلى «أرض العدو»، وهو ما أثّر بجلاء في القرارات السياسية، سواء أكان ذلك في دراسة قرار الحرب أم قرار بدئها أم في سيرها أم في إنهائها.

• **أهداف الحرب:** تصوغ الحكومة الإسرائيلية أهداف الحرب على العموم، ما يفسح المجال للمؤسسة العسكرية بأن تقوم هي نفسها بتحديد أهداف الحرب على المستوى العسكري ونتائجها المتعلقة بالمساحة الجغرافية التي تحتلها وفق الخطط التي وضعتها سابقًا.

ثانيًا: الخطوط الحمراء الإسرائيلية والحالات التي تستدعي الحرب

أعلنت إسرائيل في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، في عام 1956، وفي الأعوام الممتدة من العدوان الثلاثي حتى حرب حزيران/ يونيو، عن خطوط حمراء، وعن حالات تمثّل سببًا (Causus Belli) في أن تشن إسرائيل الحرب الاستباقية ضد الدول العربية، كان من أبرزها: إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، ودخول الجيش المصري بأعداد كبيرة إلى سيناء، ودخول الجيش الأردني أو جيش عربي آخر بأعداد كبيرة إلى الضفة الغربية،

وعمليات فدائية فلسطينية واسعة النطاق في داخل إسرائيل[4]. ولم يعنِ ذلك أنه إذا ما حدثت حالة واحدة أو أكثر من هذه الحالات أن تبادر إسرائيل بشن الحرب تلقائيًا؛ فالفرضية الأساسية التي طورها بن غوريون وورثها عنه أشكول والتزم بها اشترطت ألا تشن إسرائيل حربًا إلا بعد أن تتفق سلفًا مع دولة عظمى واحدة على الأقل على شنّها.

ثالثًا: العوامل التي أثرت في إسرائيل في عملية صنع قرار حرب حزيران/ يونيو

ثمة مجموعة من العوامل التي أثرت في عملية صنع قرار الحرب التي شنتها إسرائيل على مصر في حزيران/ يونيو 1967، وسنذكر باقتضاب أبرزها، ثم نعرض ونحلل الدور المهم والحاسم الذي قامت به المؤسسة العسكرية في صنع قرار الحرب.

1 - العامل الأيديولوجي الصهيوني والتبرير الأمني لتوسيع حدود الدولة: كانت الفرضية الأساسية السائدة والمسلّم بها في المؤسسة العسكرية، وكذلك لدى القيادة السياسية، أن حرب 1948 لم تنته لأنها لم تحقق أهداف إسرائيل بشأن حدودها، وأنها لم تكن سوى جولة واحدة من سلسلة جولات الحروب التي على إسرائيل الاستعداد لها، وتحيّن الفرص المواتية للقيام بها لتوسيع حدودها في جميع الاتجاهات واستكمال احتلال أرض فلسطين كلها وسيناء والجولان والجنوب اللبناني. وكان مفهوم التوسع الإقليمي متينًا ومتجذرًا في جميع هيئات الأركان العامة في عقدَي الخمسينيات والستينيات، تحت غطاء أيديولوجي صهيوني أو غطاء الضرورات العسكرية المتمثل في أن حدود الهدنة لعام 1949 لا يمكن الدفاع عنها. وقد بلورت هيئات

---

(4) للمزيد عن الحالات التي تسبب الحرب والخطوط الحمراء الإسرائيلية، يُنظر: أفنير ينيف، **سياسة واستراتيجية في إسرائيل** [بالعبرية] (تل أبيب: مكتبة بوعليم وجامعة حيفا، 1994)، ص 51-79، 151-158؛ وكذلك يُنظر: يغآل ألون، **ستار من الرمل** [بالعبرية]، ط 2 (تل أبيب: هاكيبوتس هاميؤحاد، 1968)، ص 369-370.

الأركان العامة للجيش الإسرائيلي منذ عام 1950 استراتيجية التوسع الإقليمي، ووضعت كثيرًا من الخطط العسكرية من أجل التمدد الإقليمي في «مجال إسرائيل الحيوي الاستراتيجي» والوصول إلى «حدود طبيعية لإسرائيل»[5].

2 - موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: أدّت المؤسسة العسكرية دورًا حاسمًا في قرار الحرب الإسرائيلي. وتبنت المؤسسة العسكرية منذ أن تبوأ رابين رئاسة هيئة الأركان العامة موقف توسيع إسرائيل حدودها في أقرب فرصة تسنح، وعملت في الوقت نفسه على التأثير في توفير هذه الفرصة في التصعيد العسكري المنظم الذي اتبعته تجاه سورية الذي قاد إلى تدخل مصر وتفجر الأزمة. وقد رفضت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الحل الدبلوماسي للأزمة وتمسكت بشدة بالحل العسكري، كما سنرى لاحقًا.

3 - موقف الولايات المتحدة من الحرب: كانت الفرضية الأساسية السائدة في إسرائيل، والتي كان بن غوريون قد طورها وورثها عنه رئيس الحكومة أشكول وتمسك بها، أن إسرائيل لا تشن الحرب إلا بعد أن تتفق سلفًا مع دولة عظمى واحدة في الأقل. وبعد أفول قوة الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في حرب 1956، أصبحت الفرضية المسلَّم بها في الحكومة الإسرائيلية أن إسرائيل لا تشن حربًا إلا بعد حصولها على موافقة الولايات المتحدة.

4 - موقف الاتحاد السوفياتي من الحرب: اهتمت إسرائيل عشية حرب حزيران/يونيو بموقف الاتحاد السوفياتي من الحرب. وكان السؤال المركزي الذي حظي باهتمام إسرائيل هو: هل سيتدخل الاتحاد السوفياتي تدخلًا عسكريًا مباشرًا في الحرب لمصلحة الدول العربية؟ وقد ساهم تيقن القيادة الإسرائيلية من أن الاتحاد السوفياتي لن يتدخل تدخلًا عسكريًا مباشرًا في

(5) للمزيد، يُنظر: دوف تماري، **الأمة المسلحة: صعود ظاهرة الاحتياط في إسرائيل وأفولها** [بالعبرية] (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2012)، ص 167-171.

الحرب في اتخاذها قرار شن الحرب على مصر. وهذا ما أدركته القيادة الإسرائيلية من خلال علاقاتها بالولايات المتحدة، وكذلك من خلال اتصالاتها وعلاقاتها المباشرة بالاتحاد السوفياتي، ومن خلال مواقف الاتحاد السوفياتي نفسه من الأزمة وردّات فعله.

5 - الصراع في داخل الحكومة الإسرائيلية: شهدت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية صراعًا حادًّا في داخلها بين الوزراء المتشددين الذين تبنوا موقف المؤسسة العسكرية عمومًا، والوزراء المعتدلين الذين سعوا أولًا، وقبل اتخاذ قرار الحرب، إلى استنفاد الجهد الدولي لحل الأزمة حلًا سلميًا.

6 - ميزان القوى العسكري بين إسرائيل والدول العربية: كان لرجحان ميزان القوى العسكري عشية حرب حزيران/ يونيو بين إسرائيل وجميع الدول العربية، لمصلحة إسرائيل، التأثير الكبير في قرار الحرب؛ إذ كانت قيادة المؤسسة العسكرية متيقنة من تفوّقها العسكري على مصر وعلى جميع الدول العربية، وواثقة جدًا من أنها ستتمكن من إلحاق الهزيمة بمصر وبالدول العربية مجتمعة.

رابعًا: تولّي أشكول رئاسة الحكومة

حضر أشكول في تموز/ يوليو 1963، أي حين تبوّئه رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، ثلاثة اجتماعات مطولة لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، التي عرضت مخططات بناء القوة العسكرية للجيش الإسرائيلي في الأعوام الخمسة المقبلة، وناقشت تلك المخططات. ومن المهم الإشارة إلى أن مداخلات جنرالات هيئة الأركان العامة لم تقتصر على مسألة بناء قوة الجيش الإسرائيلي أو على القضايا العسكرية المختلفة، وإنما عالجت أيضًا قضايا سياسية، وفي مقدمتها توسيع حدود إسرائيل في الدول العربية المجاورة في أقرب فرصة سانحة.

أشار رابين، نائب رئيس هيئة الأركان العامة حينئذ، في اجتماعات

أشكول المشار إليها بهيئة الأركان، إلى أن إسرائيل لا تستطيع الصمود فترة طويلة في حدودها الحالية استنادًا إلى الأسلحة التقليدية، مقابل القوة العسكرية العربية، بسبب التفوق العربي الكبير جدًّا في الطاقة البشرية والثروات والجغرافيا ...إلخ. و«الحل الأفضل» الذي طرحه رابين هو توسيع حدود إسرائيل إلى قناة السويس ونهر الأردن ونهر الليطاني، إذا ما سمحت لها الأوضاع بشن حرب لتوسيع حدودها[6]. أما عزرا وايزمان، فإنه أكد في مداخلته في هذا الاجتماع أن على الجيش الإسرائيلي العمل في جميع الأحوال، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية، على توسيع حدود إسرائيل انطلاقًا من أن ذلك ضرورة عسكرية؛ فسباق التسلح بين إسرائيل والدول العربية في الأعوام الخمسة المقبلة سيُحْدث وضعًا خطرًا على إسرائيل، الأمر الذي يضطرها إلى شن حرب وقائية لتوسيع حدودها. وقد أكدت معظم مداخلات جنرالات هيئة الأركان العامة ضرورة استعداد الجيش الإسرائيلي لشن «حرب وقائية» ضد مصر في الأعوام المقبلة، سواء بغرض تدمير قوتها العسكرية، أو بغرض توسيع حدود إسرائيل، أو لتحقيق الهدفين معًا[7].

عقد رابين عند تولّيه رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، في 1 كانون الثاني/يناير 1964، اجتماعًا لهيئة الأركان العامة، أشار فيه إلى إمكان أن تبادر إسرائيل إلى شن حربٍ هدفُها «تدمير قوة العدو» واحتلال مناطق جديدة. وأكد رابين أنه «لا يوجد أي عيب أخلاقي في التفكير في توسيع حدود إسرائيل بل العكس هو الصحيح». وأضاف أن المشكلة لا تكمن في قدرة الجيش الإسرائيلي على احتلال مناطق وتوسيع حدود إسرائيل، وإنما في عدم قدرة الدولة على الحفاظ على المناطق التي يحتلها الجيش. فالجيش

(6) عامي غلوسكا، **أشكول أصدِرْ الأمر** [بالعبرية] (تل أبيب: معرخوت ووزارة الأمن، 2004)، ص 49-51. كان موقف رابين واضحًا للنخبتين العسكرية والسياسية بشأن ضرورة توسيع إسرائيل لحدودها. وقد أشار دان مرغليت إلى أن رابين أعرب عن رأيه في عام 1962 من أن من دون امتلاك إسرائيل السلاح النووي، يُحبَّذ أن تبادر إلى شن الحرب من أجل توسيع حدودها. يُنظر: دان مرجليت، **رأيتهم** [بالعبرية] (تل أبيب: زمورا بيتان، 1979)، ص 60.

(7) المرجع نفسه، ص 49-56.

الإسرائيلي احتل في حرب 1948 مناطق في سيناء، واحتل أيضًا الجنوب اللبناني في «عملية الليطاني» (1978). ولاحظ رابين أن الضغط الدولي لم يرغم إسرائيل على الانسحاب من أي منطقة من فلسطين احتلها الجيش الإسرائيلي في حرب 1948، ولم تكن تابعة للدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. ورأى في الوقت نفسه أن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة الذي احتلته في حرب 1956 مثّل سابقة خطرة، لأنه يمثّل جزءًا مما أطلق عليه رابين «أرض إسرائيل». وأضاف رابين وجوب عدم استخلاص أن تلك «السابقة الخطرة» ستنطبق على المناطق التي يحتلها الجيش الإسرائيلي في المستقبل؛ فلربما تبادر إسرائيل إلى شن حرب على الأردن بغرض احتلال مناطق والاحتفاظ بها[8].

خامسًا: ازدياد قوة إسرائيل العسكرية والتصعيد نحو الحرب

زادت إسرائيل من قوتها العسكرية زيادة كبيرة جدًّا في الأعوام الأربعة التي سبقت حرب حزيران/ يونيو؛ فإضافة إلى السلاح الفرنسي الذي استمرت في الاعتماد عليه حتى حرب حزيران/ يونيو، ولا سيما طائرات «ميراج»، بدأت الولايات المتحدة الأميركية، في عام 1962، تزويدها بالأسلحة الأميركية على نحو مباشر. في البداية، زودت الولايات المتحدة إسرائيل بأسلحة «دفاعية»؛ إذ باعتها في عام 1962 صواريخ «هوك» المضادة للطيران، لحماية المفاعل النووي في ديمونا، ثم ما لبثت أن شرعت في تزويدها بأسلحة هجومية متطورة، وفي مقدمتها الطائرات الحربية الحديثة والدبابات والصواريخ والمدفعية[9].

بعد تولّي أشكول رئاسة الحكومة، صعّدت المؤسسة العسكرية من

(8) المرجع نفسه، ص 58.

(9) كان من ضمن ما حصلت عليه إسرائيل في الأعوام الأربعة التي سبقت حرب حزيران/ يونيو 140 طائرة عسكرية حديثة، وشملت 48 طائرة «سكاي هوك» الأميركية الصنع، و50 طائرة «ميراج» الفرنسية، وكذلك 500 دبابة أميركية حديثة، إضافة إلى صواريخ ومدفعية حديثة، وأسلحة أخرى.

تصريحاتها وعملياتها العسكرية ضد سورية. وارتبط هذا التصعيد بثلاثة موضوعات أساسية، هي: قيام إسرائيل بإفشال تحويل روافد مجرى نهر الأردن، وسعي إسرائيل إلى استكمال سيطرتها على المناطق المنزوعة السلاح بينها وبين سورية، البالغة مساحتها نحو 55 ألف دونم، ومحاولة إسرائيل الحد من العمل الفدائي الفلسطيني. في سياق هذا التصعيد، شرع الجيش الإسرائيلي في استعمال سلاح الجو، لا في الحالات النادرة التي قصفت فيها المدفعية السورية المستوطنات الإسرائيلية ردًّا على الاعتداءات الإسرائيلية فحسب، كما كان متبعًا حتى تلك الفترة، وإنما ردًّا أيضًا على تصدّى الجيش السوري لمحاولات إسرائيل زراعةَ الأراضي المنزوعة السلاح، وضمها عمليًا إليها.

استخلصت هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، في صيف 1966، أن سياسة الردع الإسرائيلية والوسائل التي يتبعها الجيش الإسرائيلي غير كافية لثني سورية عن التصدي لضم إسرائيل مناطق منزوعة السلاح، وكذلك النشاط الفدائي الفلسطيني الذي كان ينطلق أساسًا من الحدود الأردنية - الإسرائيلية والحدود اللبنانية - الإسرائيلية. وتوصلت هيئة الأركان العامة إلى نتيجة مفادها أنه يجب أن يقوم الجيش الإسرائيلي بشنّ ضربة عسكرية حاسمة ضد سورية، لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت ذلك[10]، لكن ذلك الرفض لم يمنع المؤسسة العسكرية من مواصلة التصعيد والسير نحو هدفها. وفي هذا السياق، هدّد رئيس الأركان رابين وكثير من قادة المؤسسة العسكرية باحتلال دمشق وإسقاط النظام السوري، وصعّد الجيش الإسرائيلي في الوقت نفسه من اعتداءاته على سورية، ولا سيما اعتداءاته الجوية.

في الاجتماع الذي عقدته هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع أشكول في 23 كانون الثاني/ يناير 1967، أكد جنرالات هيئة الأركان العامة بالإجماع، وفي مقدمتهم رئيس الأركان رابين، ضرورة أن تشن إسرائيل حربًا على سورية أو أن تقوم بعملية عسكرية واسعة النطاق ضدها

(10) غلوسكا، ص 144.

لإرغامها على تغيير سياستها، لكن أشكول عارض ذلك[11]. بيد أن قادة المؤسسة العسكرية استمروا في التهديد وفي التصعيد العسكري ضد سورية، ووصل هذا التصعيد إلى ذروته في 7 نيسان/ أبريل 1967؛ ففي ذلك اليوم، وبعد أن وضعت هيئة الأركان العامة سلاح الجو الإسرائيلي على أهبة الاستعداد، تقدمت جرافات إسرائيلية عديدة في الأراضي المنزوعة السلاح الواقعة في جنوب هضبة الجولان. ولمّا تصدى لها الجيش السوري، قام عدد كبير من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي، يمثل أغلبها من الناحية الكميّة، ومن دون الحصول سلفًا على موافقة رئيس الحكومة ووزير الدفاع أشكول ولا على موافقة الحكومة، بشن غارات على المواقع السورية في الجبهة. وحلقت الطائرات الإسرائيلية فوق دمشق واشتبكت مع الطائرات السورية وأسقطت ستًّا منها. وكان ذلك العدوان المبيَّت كبيرًا بكل المقاييس؛ إذ شنت الطائرات الإسرائيلية في ذلك اليوم 171 غارة، وألقت 65 طنًّا من المتفجرات على المواقع السورية[12]. ودشن هذا العدوان مرحلة جديدة قادت إلى السير بسرعة نحو شن إسرائيل الحرب على مصر في حزيران/ يونيو 1967.

سادسًا: الخطط العسكرية للتوسع

منذ تولّي رابين رئاسة الأركان، في 1 كانون الثاني/ يناير 1964، وضعت هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي عدة خطط عسكرية مفصلة، تهدف إلى توسيع حدود إسرائيل في جميع الاتجاهات. وكان أهم هذه الخطط[13]:

• **خطة كلشون (الشوكة المذراة أو السهم)**: وهي خطة الجيش الإسرائيلي لاحتلال سيناء وقطاع غزة، والوصول إلى قناة السويس خلال ستة أيام. ووضعت هيئة الأركان هذه الخطة في آذار/ مارس 1964، أي بعد تولّي رابين رئاسة الأركان بشهرين، مستندةً إلى تفعيل خطة «موكيد» (الموقد) التي وضعها

(11) المرجع نفسه، ص 178-184.

(12) المرجع نفسه، ص 192-193.

(13) للمزيد عن هذه الخطط، يُنظر: المرجع نفسه، 258-265.

سلاح الجو الإسرائيلي لضرب المطارات المصرية وتدمير الطائرات فيها، ومن ثم تتقدم القوات البرية لاحتلال سيناء من عدة محاور.

• **خطة فرغول (الكرباج)**: وهي خطة الجيش الإسرائيلي لاحتلال الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والوصول إلى نهر الأردن خلال 72 ساعة، وهي تطوير لخطط إسرائيلية سابقة بهذا الشأن.

• **خطة ملكحايم (الكماشة)**: وهي الخطة العسكرية لاحتلال هضبة الجولان السورية حتى مشارف دمشق، وهي استندت إلى خطط عسكرية سابقة، وجرى تطويرها في عام 1966.

• **خطة موكيد (الموقد)**: وضِعت هذه الخطة عشية العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وجرى تطويرها وتحديثها خلال العقد الذي سبق حرب حزيران/ يونيو. وهدفت الخطة إلى تدمير سلاح الجو المصري تدميرًا شاملًا، من خلال ضرب المطارات المصرية، وتدمير الطائرات وهي جاثمة في المطارات.

سابعًا: إغلاق مضيق تيران وضغط الجيش الإسرائيلي لشن الحرب

بعد عدة ساعات من إعلان الرئيس جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، عقد أشكول اجتماعًا تشاوريًا مع قادة هيئة أركان الجيش الإسرائيلية، كان من بينهم رئيس الأركان رابين ورئيس شعبة العمليات عزرا وايزمان ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية أهرون ياريف. كان موقف المؤسسة العسكرية واضحًا في هذا الاجتماع، وهو أن على إسرائيل شن الحرب في أسرع وقت ممكن، وفي فترة لا تزيد على عدة أيام. وفي هذا الاجتماع، قدم ياريف تقديرًا للموقف قال فيه إن المشكلة لا تكمن في إغلاق مضيق تيران فحسب، وإنما في كون هذا الإغلاق يدشن مرحلة جديدة أيضًا، وأنه ينبغي لإسرائيل الرد عسكريًّا على الإغلاق، وإلا فقدت قوة الردع. وطالب وايزمان بشن الحرب على مصر فورًا، وتفعيل خطة «موكيد» لتدمير سلاح الجو

المصري، لأن الزمن، وفق ما ذكره وايزمان، لا يعمل لمصلحة إسرائيل. ولخص رابين موقف المؤسسة العسكرية بتأكيده أن على إسرائيل الرد على الخطوة المصرية بشن الحرب في أسرع وقت. أما أشكول، فقال إن هناك أسبوعًا قبل وصول ناقلة النفط الأولى المتجهة إلى إيلات، وإلى حين وصولها يجب استغلال الوقت في مختلف النشاطات لتعزيز موقف إسرائيل[14].

بعد المشاورات الأولية مع القيادة العسكرية، عقد أشكول في التاسعة من صباح 23 أيار/مايو اجتماعًا للحكومة، بصفتها لجنة وزراء لشؤون الأمن، للبحث في الخطوة المصرية وردّ إسرائيل عليها. وتركز النقاش الأساسي على سؤال هو: هل تبادر إسرائيل إلى شن الحرب على مصر؟ بعد مقدمة قصيرة أشار فيها أشكول إلى أن إغلاق مضيق تيران لا يستدعي إجراء مشاورات فحسب، بل اتخاذ قرارات أيضًا، وطلب من رابين تقديم تقرير للوزراء. فأشار رابين في حديثه إلى أن الأوامر التي صدرت للقوات المصرية في شرم الشيخ هي إغلاق الملاحة المتجهة إلى إسرائيل في الساعة الثانية عشرة ظهرًا من ذلك اليوم، لكن مع عدم التعرض بأي حال من الأحوال للسفن التي ترافقها قوة عسكرية بحرية أميركية. ثم أكد ضرورة أن ترد إسرائيل عسكريًا على الإغلاق؛ تضعضعت قوة الردع الإسرائيلي. ووضح أنه لا إمكان لتقليص العملية العسكرية الإسرائيلية في شرم الشيخ ومضيق تيران، لأن بدء الحرب سيكون في المكان الأصعب، والأكبر ضررًا عسكريًا بالنسبة إلى إسرائيل. واستخلص رابين أنه ينبغي أن تشن إسرائيل حربًا على مصر في أسرع وقت ممكن، تبدأها بتوجيه ضربة إلى سلاح الجو المصري، وبشن حرب برية على الجيش المصري في سيناء في آن واحد. وبعد مداولات بين الوزراء بين مؤيد ومعارض لشن الحرب، اقترح وزير الخارجية أبا إيبان أن يسافر هو إلى واشنطن وباريس ولندن، ليحصل منها على التزام واضح بأنها ستحترم تعهدها الذي قدمته لإسرائيل في عام 1957، والذي يضمن حرية الملاحة لإسرائيل في خليج

(14) إيتان هابر، **اليوم تنشب الحرب: مذكرات الجنرال يسرائيل ليئور السكرتير العسكري لرئيس الحكومة ليفي أشكول وغولدا مئير** [بالعبرية] (تل أبيب: عيدنيم، 1987)، ص 164؛ يُنظر أيضًا: توم سيغف، 1967: **البلاد غيرت وجهها** [بالعبرية] (تل أبيب: دار كيتر للنشر، 2005)، ص 259-260.

العقبة، وأن أسطولًا من البحرية الأميركية سيرافق السفن المتوجهة إلى إسرائيل. وأضاف إيبان أن زيارته واشنطن لا تلغي شن إسرائيل عملية حربية ضد مصر، وإنما تؤجلها فحسب لاستيضاح ما إذا كان يوجد حل سلمي بديل من الحرب. واعتبرت الحكومة في ختام اجتماعها أن إغلاق مصر مضيق تيران عمل عدواني، وأجّلت الرد العسكري عليه 48 ساعة، يستوضح خلالها وزير الخارجية إيبان موقف الولايات المتحدة، وفي ضوء ذلك أقرت الحكومة سفره إلى واشنطن[15].

ما إن انتهى اجتماع الحكومة حتى بادر رابين إلى عقد اجتماع مع زعيم حزب المفدال حاييم موشيه شَبيرا، الذي كان هو وحزبه أشد المعارضين لشن إسرائيل الحرب، بهدف تخفيف معارضته للحرب، بيد أن شبيرا تمسك بموقفه وهاجم رابين وسأله، مستنكرًا، كيف يجرؤ هو وأشكول على الدعوة بأن تبادر إسرائيل إلى شن الحرب وتعريض وجودها للخطر، الأمر الذي لم يجرؤ موشيه ديان وبن غوريون على القيام به؟ وأضاف شبيرا أن بن غوريون انتظر خمسة أعوام بعد إغلاق مصر مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية في عام 1951، كي يشن الحرب عليها، ولم يبادر إليها إلا بعد أن اتفق مع دولتين عظميين عليها، وحصل على الحماية الجوية لإسرائيل. واستطرد قائلًا إن إغلاق مضيق تيران لا يعرض وجود إسرائيل للخطر، وإن شن إسرائيل الحرب في هذه الظروف هو ضرب من الجنون، وبدلًا من أن تشن إسرائيل الحرب، عليها اتباع استراتيجية الدفاع والتخندق، وصد أي هجوم، وألا تبادر إلى الحرب في أي حال من الأحوال[16].

ثامنًا: الجيش يضغط لبدء الحرب

منذ 24 أيار/ مايو، شرعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، بعد فشلها في إقناع اللجنة الوزارية لشؤون الأمن بالمبادرة إلى شن الحرب، في الضغط بقوة

(15) هابر، ص 166-170.

(16) إسحاق رابين، مذكرات خدمة [بالعبرية] (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1979)، ص 156-158.

على الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ قرار شن «حرب وقائية» ضد مصر، وازداد هذا الضغط واشتد يومًا بعد آخر.

لم تكن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية راضيةً إطلاقًا عن النشاط الدبلوماسي لحل الأزمة سلميًا، وعدّت زيارة وزير الخارجية أبا إيبان إلى واشنطن مضرة بإسرائيل، لأنها تكبل يد الجيش وتمنعه من شن الحرب. لذلك، ضغطت المؤسسة العسكرية على الحكومة، وتدخلت في العملية الدبلوماسية بغرض إفشالها. وحينما اتضح لقادة المؤسسة العسكرية أنه لا توجد فرصة للقيام بالحرب قبل استنفاد النشاط الدبلوماسي، تدخلوا في الجهد الدبلوماسي من أجل التأثير فيه من خلال تغيير القضية المركزية في الأزمة، من إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية إلى قضية دخول الجيش المصري إلى سيناء. وادّعت المؤسسة العسكرية أن دخول الجيش المصري إلى سيناء يمثّل خطرًا على وجود إسرائيل، وبالتالي يجب منحه الأولوية القصوى قبل أي قضية أخرى.

في 25 أيار/مايو، اجتمع قادة المؤسسة العسكرية، رابين ووايزمان وياريف وبارليف، برئيس الحكومة أشكول. وأخبر هؤلاء القادة أشكول بأن القضية المركزية التي تواجه إسرائيل ليست إغلاق مضيق تيران، وإنما دخول الجيش المصري إلى سيناء. وادعوا أن مصر ستشن حربًا على إسرائيل خلال اليومين المقبلين، وطالبوا بأن تشن إسرائيل الحرب فورًا على مصر، لأن كل تأخير يزيد من احتمال أن تبادر مصر إلى ذلك. وأضافوا أن كل يوم يمر من دون شن إسرائيل الحرب يساعد مصر في حشد المزيد من القوة العسكرية في سيناء، الأمر الذي يمثّل تهديدًا جديًا لنجاح الحرب التي ستشنها إسرائيل بعد استنفاد العملية الدبلوماسية، ويزيد من الخسائر البشرية التي ستتكبدها إسرائيل[17] بحيث يمكن أن تصل إلى 50 ألفًا[18].

(17) غلوسكا، ص 182.

(18) دوف بن مئير، **مؤسسة الأمن: التاريخ والبنية والسياسة** [بالعبرية] (تل أبيب: مسكال ويديعوت أحرونوت، 2009)، ص 182.

لم يكن صعبًا على قادة المؤسسة العسكرية إقناع أشكول بخطر دخول الجيش المصري إلى سيناء، وبمنحه الأولوية العليا في اتخاذ القرار بشأنه كقضية مركزية؛ فبعد تهويلهم بالمخاطر التي تتربص بإسرائيل إلى درجة الادعاء أنها باتت تهدد وجودها من جرّاء دخول الجيش المصري إلى سيناء، ومبالغتهم في الخسائر التي ستتكبدها إسرائيل إذا ما بادرت مصر إلى شن الحرب، وادعائهم أن الهجوم العسكري المصري على إسرائيل بات وشيكًا، تمكن رابين وزملاؤه في قيادة المؤسسة العسكرية من إقناع أشكول بإرسال برقية إلى وزير الخارجية إيبان. وصاغ رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية ياريف هذه الرسالة التي أكّدت أن القضية المركزية التي تواجهها إسرائيل ما عادت إغلاق المضيق، وإنما دخول الجيش المصري إلى سيناء، بما «بات يمثّل خطرًا على وجود إسرائيل». وطلبت البرقية من إيبان أن يطلب من الرئيس جونسون توضيح الأعمال التي سيقوم بها من أجل منع الانفجار الذي يقترب ساعة بعد أخرى[19]. وكانت البرقية تعني أنه إذا لم تقم الولايات المتحدة باتخاذ خطوات عملية فورًا، فإن إسرائيل ستكون مضطرة إلى شن الحرب بنفسها، وأنها تتوقع أن تدعمها الولايات المتحدة وتمنحها غطاءً سياسيًا ودوليًا.

لم تكتف المؤسسة الأمنية بهذه البرقية، بل ضغطت على أشكول لإرسال برقية ثانية، بعد ساعات من إرسال البرقية الأولى. واستجاب أشكول لهذا الضغط وأرسل برقية ثانية، وجهها هذه المرة إلى سفير إسرائيل في واشنطن أفراهام هيرمان، وكانت أشدّ حدةً وتهويلًا؛ إذ طلب فيها أن يقوم إيبان بإبلاغ الرئيس جونسون فورًا بأن هناك خطرًا وشيكًا في أن تشن مصر حربًا على إسرائيل في كل لحظة، وأن من الضروري أن تعلن الولايات المتحدة فورًا أن أي هجوم على إسرائيل هو بمنزلة هجوم على الولايات المتحدة نفسها، وأن

(19) استاء إيبان كثيرًا من البرقية التي استلمها من أشكول، وكتب في مذكراته: «استصعبت أن أفهم كيف حدث تغيير حاد جدًّا في وضعنا العسكري منذ سماعي تقارير جنرالاتنا في تل أبيب». يُنظر: أبا إيبان، **فصول حياتي** [بالعبرية]، مج 2 (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978)، ص 345.

يرافق هذا الإعلان إصدار أمر إلى القوات العسكرية الأميركية في المنطقة بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي ضد أي هجوم مصري محتمل[20].

من المهم الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية أرسلت هاتين البرقيتين، على الرغم من أنه لم تكن لديها معلومات عن هجوم عسكري مصري وشيك؛ إذ وضح ياريف في شهادة له بعد مرور خمسة أعوام على الحرب، أنه لا يعتقد أن أحدًا في إسرائيل كان يرى في 25 أيار/ مايو أن مصر ستشن حربًا في اليوم التالي[21].

قبل ساعات من اجتماع إيبان بالرئيس جونسون، اجتمعت الحكومة الإسرائيلية في 26 أيار/ مايو، بوصفها لجنة وزراء لشؤون الأمن القومي. وبعد مداولات بشأن الحرب وادعاء المؤسسة الأمنية العسكرية إمكان أن تقوم مصر بشن حرب على إسرائيل، قررت الحكومة تخويل أشكول ورابين الردَّ إذا ما تعرضت إسرائيل لهجوم مصري، ورفضت في الوقت نفسه اقتراحات بعض الوزراء تخويل أشكول ورابين المبادرة إلى الحرب، وأصرت على دعوة الحكومة لبتِّ قرار الحرب، وقررت كذلك عقد اجتماع للحكومة فور عودة أبا إيبان من لقائه مع جونسون.

في مساء 26 أيار/ مايو، اجتمع إيبان بالرئيس جونسون ووزير الدفاع الأميركي روبرت مكنمارا، واستمر الاجتماع ساعتين، قال الرئيس جونسون خلاله إن الولايات المتحدة ستتخذ جميع الإجراءات التي تكفل بقاء مضيق تيران مفتوحًا للملاحة الإسرائيلية. أما ما يخص ادعاء إسرائيل أن مصر تتأهب لشن حرب عليها، كان رد مكنمارا أن جميع أجهزة الاستخبارات الأميركية تؤكد أنه لا توجد لدى مصر القدرة العسكرية ولا النية ولا القرار لمهاجمة

(20) لمزيد من التفاصيلات بشأن حيثيات إرسال هاتين البرقيتين، يُنظر: زكي شلوم، «اجتماع وزير الخارجية أبا إيبان مع الرئيس ليندون جونسون عشية حرب الأيام الستة»، **يهدوت زمانينو**، العدد 11-12 (1997)، ص 301-336؛ وكذلك: سيغف، ص 275-277.

(21) غلوسكا، ص 288.

إسرائيل، وأنه إذا ما هاجمت مصر والدول العربية إسرائيل، فإنها وفق تقدير أجهزة الاستخبارات الأميركية ستنتصر عليها جميعًا[22].

قال الرئيس جونسون لإيبان إن الولايات المتحدة ستتدخل لوقف الهجوم في حال شنت مصر حربًا على إسرائيل، بيد أنه رفض طلب إسرائيل بأن يعلن أن شن مصر الحرب على إسرائيل بمنزلة هجوم على الولايات المتحدة. وشدد جونسون في هذا الاجتماع على ضرورة ألا تبادر إسرائيل إلى شن الحرب، وأضاف إن إسرائيل لن تكون وحدها، إلا إذا قررت أن تتصرف وحدها. وفي ختام الاجتماع، سلّم الرئيس جونسون إيبان رسالة خطية إلى أشكول، أكد فيها التزام الولايات المتحدة بأن يبقى مضيق تيران مفتوحًا للملاحة الإسرائيلية[23].

تاسعًا: اجتماع الحكومة عند عودة أبا إيبان

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية في مساء يوم 27 أيار/ مايو، بصفتها لجنة وزراء لشؤون الأمن، واستمر اجتماعها حتى الساعة الرابعة من فجر 28 أيار/ مايو، قدم ياريف فيه تقديرًا للموقف، وكرر التهويل بالمخاطر المتربصة بإسرائيل في حال التأخر في اتخاذ قرار الحرب، وذلك بغرض حث الحكومة على الاعتقاد أن الخيار الوحيد أمام إسرائيل هو شن الحرب فحسب. وشدد رابين في مداخلته على القول إن في الأيام الأخيرة أخذ الخناق يضيق على إسرائيل، وأنه كلما مرت الأيام سيصعب فك هذا الخناق، وأن عدم قيام إسرائيل بعمل عسكري يخدم أعداءها، وأن كل يوم يمر من دون قيام إسرائيل بالحرب يزيد من الخطر على أمنها، ويزيد زيادة فادحة في ما سيلحق بها من خسائر ودمار، ولكن إذا ما شنت إسرائيل الحرب غدًا، يمكن تجنب تلك الخسائر المحتملة.

(22) نشر زكي شلوم محضر اجتماع إيبان مع جونسون استنادًا إلى الوثائق الأميركية. يُنظر محضر هذا الاجتماع في: شلوم، ص 322-336.

(23) المرجع نفسه.

انضم وزير الخارجية إيبان إلى الاجتماع فور عودته، فطلب منه رئيس الحكومة تقديم تقرير عن محادثاته في واشنطن. قدم إيبان تقريرًا مفصلًا عن محادثاته في واشنطن، وأخبر الحضور بأن الأميركيين دحضوا ما ورد في البرقيتين اللتين أرسلهما إليه أشكول، وأنهم اعتبروا ما جاء فيهما تمهيدًا لهجوم عسكري إسرائيلي، وتوريطًا للولايات المتحدة في الحرب. وشرح رؤية الرئيس جونسون لحل الأزمة، ووصف الحل الذي اقترحه الأخير لفك إغلاق مضيق تيران بأنه حل مقنع. واقترح إيبان ألا تتخذ الحكومة قرارًا بالحرب، وتأجيل التصويت في الحكومة بشأنه مدة 48 ساعة تطلب خلالها إسرائيل من الولايات المتحدة ترجمة التزاماتها إلى خطة عملية. وأيد الوزراء المعتدلون موقف إيبان، وأكدوا أن شن إسرائيل الحرب مغامرة محفوفة بالمخاطر، وتقود إلى عزلتها دوليًا، وأن الخطة التي تقترحها الولايات المتحدة للحل وقيام سفن حربية دولية بمرافقة السفن المتجهة إلى إسرائيل سيضرّان بهيبة الرئيس عبد الناصر من دون أن تخسر إسرائيل شيئًا.

أما الوزراء المتشددون، وفي مقدمتهم وزراء حزب أحدوت هعفودا، فاعتمدوا وجهة نظر المؤسسة العسكرية، وبالغوا في تقدير الأخطار على إسرائيل إذا لم تشن الحرب فورًا، وشددوا على احتمال تضعضع قوة الردع الإسرائيلي وتراجع مكانة إسرائيل الدولية، وخطر مبادرة مصر إلى شن حرب، وخطر ازدياد العمليات الفدائية الفلسطينية، واحتمال قيام الدول العربية بالمس بالملاحة الإسرائيلية في البحر المتوسط، وعجز إسرائيل عن الحفاظ على التعبئة العامة للجيش فترة طويلة. وفي ضوء تمسك الطرفين في الحكومة بمواقفهما، علاوة على التعادل في موازين القوى بينهما والإرهاق الذي ألم بالجميع، أنهى رئيس الحكومة المداولات في الساعة الرابعة من فجر 28 أيار/ مايو، من دون اتخاذ قرار بشأن الحرب، على أن تعود الحكومة وتجتمع بعد الظهر من اليوم ذاته[24].

(24) لم يُجرِ أشكول تصويتًا رسميًا في هذا الاجتماع بشأن اتخاذ قرار الحرب، ولكن كان واضحًا من مداخلات جميع الوزراء وجود تعادل بينهم؛ إذ انقسموا إلى معسكرين: تسعة وزراء أيدوا قيام إسرائيل بشن الحرب، وتسعة وزراء عارضوا ذلك. يُنظر: ميخائيل بار زوهار، **الشهر الأطوَل** [بالعبرية] (تل أبيب: ليفين - أبشطاين للنشر، 1968)، ص 144.

بعد انتهاء اجتماع الحكومة الإسرائيلية بساعة ونصف ساعة، سلّم سفير الولايات المتحدة في تل أبيب رئيس الحكومة الإسرائيلية أشكول رسالة من الرئيس جونسون، أبلغه فيها مضمون رسالة مهمة وصلته من رئيس الحكومة السوفياتية ألكسي كوسيغن، أكدت وجود معلومات لدى الاتحاد السوفياتي بأن إسرائيل تحضر لشن الحرب، وأن الدول العربية لا تريد مواجهة عسكرية. وبناءً على ذلك، إذا ما شنت إسرائيل حربًا فإن الاتحاد السوفياتي سيقدم المساعدة للدول العربية التي تتعرض للهجوم الإسرائيلي. وطلب جونسون في رسالته لأشكول ألا تبادر إسرائيل إلى شن الحرب بأي حال من الأحوال، وإلا فإنها ستكون هي المسؤولة عن الشروع فيها. وأخبر السفير الأميركي في تل أبيب أشكول، عند تسليمه هذه الرسالة، بأن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تعمل بجدية في التحضير لخطة المرافقة العسكرية البحرية الدولية للسفن المتجهة إلى إسرائيل، وأن إسرائيل مدعوة إلى المشاركة فيها. وأكد السفير لأشكول أن قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد مصر سيكون «غير مسؤول وكارثيًا»[25].

أثّرت رسالة جونسون في رئيس الحكومة الإسرائيلية وحكومته تأثيرًا بالغًا، وسرعان ما غيرت موازين القوى في داخل الحكومة، ورجحت كفة الوزراء الذين ينادون بالتروي، وباستنفاد العملية الدبلوماسية، من دون تسرع في شن الحرب؛ ففي اجتماع الحكومة في الثالثة من بعد ظهر 28 أيار/ مايو، الذي شارك فيه رابين ووايزمان وياريف وبارليف، تابعت الحكومة تطورات الموقف الأخيرة، وعبّر أشكول عن موقفه المتمثّل في أن إسرائيل لا تستطيع تجاهل ما قاله الرئيس جونسون لإيبان، ولا رسالة كوسيغن إلى جونسون، ولا رسالة جونسون إلى أشكول. واستخلص من ذلك أنه ينبغي منح النشاط الدبلوماسي لحل الأزمة فترة ثلاثة أسابيع، وفي الوقت نفسه الاستمرار في الحفاظ على التعبئة العامة للجيش، واستغلال فترة انتظار فتح مضيق تيران بصورة سلمية لزيادة شراء الأسلحة، ولا سيما الطائرات والذخيرة، والقيام أيضًا بحملة لجمع الأموال في الولايات المتحدة ودول أخرى.

---

(25) غلوسكا، ص 321.

كان موقف أشكول مناقضًا لموقف المؤسسة العسكرية التي كانت تصر على قيام إسرائيل بحرب وقائية حالًا، بغض النظر عن الحصول على ضوء أخضر من الولايات المتحدة. ودافع رابين عن موقف المؤسسة العسكرية في هذا الاجتماع، وعاد وكرر تبريراتها لشن الحرب فورًا، وقال إن تأجيل الضربة العسكرية ضد مصر يعيد إسرائيل إلى ما كان الوضع عليه قبل حرب 1956، وأنه لا يثق بأن الجهد الدولي سيفتح المضيق، وأن عدم توجيه ضربة عسكرية إلى مصر حالًا يمس بأمن إسرائيل، وبالردع الإسرائيلي، وبهيبة الجيش الإسرائيلي، وبمكانة إسرائيل، فردّ عليه أشكول، مشددًا على الأهمية القصوى للموقف الأميركي، وقال لرابين إنه لا يريد أن يحشره في الزاوية كما فعل مع الوزراء، لمّا وجه إليهم السؤال: أنقول لأميركا نعم أم لا؟

كان واضحًا أن الحكومة الإسرائيلية لا تستطيع إلا قبول طلب الرئيس جونسون، فقررت في ضوء الموقف الأميركي، وبإجماع أعضائها، باستثناء وزير واحد من حزب أحدوت هعفودا، الامتناع عن بدء عملية عسكرية في الأسابيع الثلاثة المقبلة، حتى اتخاذ قرار آخر، والحفاظ في الوقت نفسه على التعبئة العامة للجيش الإسرائيلي، ووضعه في حالة استنفار دائمة للقيام بعملية عسكرية إذا اقتضت الضرورة، وأن يلقي رئيس الحكومة خطابًا في الكنيست بروح القرارات التي اتخذتها الحكومة[26].

بيد أن قرار الحكومة هذا لم يصمد طويلًا؛ إذ زادت المؤسسة العسكرية من ضغطها على الحكومة بوسائل متعددة، سيتم التطرق إليها لاحقًا. ولم يكن الرأي العام الإسرائيلي يعلم في تلك الأيام عن رسالة جونسون إلى أشكول، وساد انطباع لدى الرأي العام بفضل نشاط قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية واتصالاتهم بالنخب الإسرائيلية، ولا سيما قادة وسائل الإعلام وعديد من قادة الأحزاب السياسية، مفاده أن الحكومة مترددة ولا تستطيع اتخاذ القرارات الضرورية بشأن الأخطار التي تواجه إسرائيل.

(26) جرت مشاورات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن مضمون خطاب أشكول في الكنيست بطلب من الرئيس جونسون. وقد أرسلت إسرائيل مسوّدة خطاب أشكول إلى واشنطن وجرى تعديله بالتشاور بين الطرفين. للمزيد يُنظر: المرجع نفسه، ص 325.

في هذه الأجواء، دعا رابين أشكول إلى اجتماع هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي لإطلاعها على تطورات الوضع والاستماع إلى آراء أعضائها وتحليلاتهم. وقبل أن يتوجه أشكول إلى هيئة الأركان، ألقى خطابًا من راديو إسرائيل، وبدلًا من أن ينجح في طمأنة الرأي العام الإسرائيلي، زاد من البلبلة ومن تأكيد الانطباع المتعلق بأن أشكول والحكومة الإسرائيلية غير قادرين على مواجهة الأزمة، وأن أشكول غير قادر على قيادة إسرائيل إلى بر الأمان؛ إذ تلعثم أشكول في الخطاب عدة مرات، فبدا ضعيفًا ومترددًا في نبرته وفي أسلوبه، الأمر الذي زاد من سخط الرأي العام عليه[27]. وسرعان ما شنت وسائل الإعلام الإسرائيلية هجومًا لاذعًا عليه، وطالبته بالتخلي عن وزارة الأمن من ناحية، وشددت من دعوتها لإقامة حكومة وحدة وطنية من ناحية أخرى.

عاشرًا: اجتماع أشكول بهيئة الأركان

توجه أشكول بعد الخطاب إلى مقر هيئة الأركان، حيث رحب به رابين في بداية الاجتماع. لكنه طلب منه، بخلاف المتبع، أن يتحدث مباشرة من دون أن يطرح رابين موقفه وموقف المؤسسة العسكرية من الأزمة وتطوراتها. أطلع أشكول هيئة الأركان على تطورات الأوضاع الدبلوماسية، وعلى الجهد الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لفتح المضيق، وعلى تعهدها القيام بذلك وحدها إذا ما فشل الجهد في تشكيل قوة دولية للقيام بذلك. وأطلع أعضاء الهيئة أيضًا على تفصيلات الاتصالات بالإدارة الأميركية، وعلى الرسالة الشخصية التي أرسلها إليه الرئيس جونسون، وعلى تحذير الولايات المتحدة إسرائيل بألا تبادر إلى شن الحرب، وأنه إذا ما بدأت هي الحرب فإن ذلك سيقود إلى كارثة[28].

(27) كان سبب تلعثم أشكول إدخال بعض الكلمات بخط اليد إلى خطابه في اللحظات الأخيرة قبل إلقائه، ووجد أشكول صعوبة في قراءتها، وتمتم بصوت مسموع متسائلًا: «من أضاف هذه الكلمات؟». للمزيد، يُنظر: هابر، ص 193-194.

(28) غلوسكا، ص 320-321.

ساد التوتر الشديد الاجتماع، وكان السخط باديًا بوضوح على وجوه جنرالات هيئة الأركان، بل تحدث بعضهم بأسلوب فج وبعصبية. كان هدف هيئة الأركان إقناع أشكول والحكومة بضرورة شن الحرب في أسرع وقت، وعدم الانتظار ثلاثة أسابيع. واستعمل جنرالاتها أسلوب التهويل والمبالغة في الأخطار المحدقة بإسرائيل إذا لم تشن الحرب خلال عدة أيام. واتهموا الحكومة بالتردد وبعدم القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية، وبأنها تصرفت بعدم مسؤولية لمّا استجابت للضغط الأميركي وقررت تأجيل قرار شن الحرب ثلاثة أسابيع، وأنها بقرارها هذا وضعت أمن إسرائيل في خطر. ولم يشكك جنرالات هيئة الأركان في حق الحكومة القانوني والرسمي في اتخاذ القرار، بيد أنهم ادّعوا جميعًا أنها غير مدركة لحقيقة الأزمة ومدى حجم الأخطار المهولة المحدقة بإسرائيل، وأن المشكلة ما عادت تكمن إطلاقًا في إغلاق المضيق، وإنما في الخطر على وجود إسرائيل نتيجة دخول الجيش المصري إلى سيناء. وشددوا على خطر فقدان إسرائيل قوة الردع، وعلى الأهمية القصوى في أن تقوم إسرائيل بالضربة الأولى، وعلى عدم قدرة إسرائيل على الحفاظ على التعبئة العامة للجيش فترة طويلة، وعلى سهولة تحقيق الجيش الإسرائيلي الانتصار إذا ما شن الحرب فورًا، وعلى ازدياد تكلفة الحرب من حيث الخسائر في الأرواح والمعدات، كلما تأخرت إسرائيل في شنها، وهوّلوا كثيرًا من حجم الخسائر من جرّاء تأجيل قرار الحرب. وكان شارون الأشدّ في نقد الحكومة؛ إذ اتهمها بالضعف وبإضعاف روح الشعب وبتعريض وجود إسرائيل للخطر في رفضها شن الحرب فورًا. ودان شارون الجهد الدبلوماسي لفتح المضيق بواسطة الولايات المتحدة والقوة الدولية، وأكد أن هذا الجهد يلحق ضررًا بإسرائيل؛ لا لأنه يؤجل شن إسرائيل الحرب فحسب، وإنما لأنه يجب أن يكون الحل عسكريًا، وأن تشن إسرائيل الحرب وحدها لتظهر قوتها، وتفرضها على العرب، وألا يكون لها شريك في الانتصار كما حدث في حرب 1956[29].

(29) هابر، ص 194-198؛ يُنظر كذلك: غلوسكا، ص 332-338.

ردّ أشكول على نقد جنرالات هيئة الأركان، وتمسك باستنفاد النشاط الدبلوماسي، وبالأهمية القصوى للموقف الأميركي، وأكد أن الحكومة الإسرائيلية زودت الجيش بكل ما طلبه من أسلحة ليكون قويًّا، وليتمكن من ردع الدول العربية، وليس كي يأتي ويقول نستطيع اليوم تدمير الجيش المصري في سيناء، فقوة الردع تكمن في القدرة على الانتظار واستنفاد جميع الوسائل الأخرى لحل الأزمة(30).

بعد خروج رئيس الحكومة أشكول من الاجتماع، واصلت هيئة الأركان العامة اجتماعها، وساد سخط الجنرالات على الحكومة. وفي اليوم التالي، عقدت هيئة الأركان العامة اجتماعًا مطولًا بحثت فيه المعاني والنتائج العسكرية المترتبة على قرار الحكومة المتمثّل في الانتظار مدة ثلاثة أسابيع. وكان موقفها الرافض لتأجيل شن الحرب في هذا الاجتماع موحّدًا، وجرى النقاش حول كيفية إقناع الحكومة بضرورة عدم الانتظار وشن الحرب في أسرع وقت ممكن. أكد رابين في هذا الاجتماع أنه يجب أن تتّضح للحكومة بلا أي لبْس ولا غموض نتائجُ دخول الجيش المصري إلى سيناء، واستمرار تعزيزه وتقوية دفاعاته في الأسابيع الثلاثة المقبلة. وشدد رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية ياريف على ضرورة أن يقال للحكومة بوضوح إن الجيش يؤكد أنه ينبغي شن الحرب الآن ومن دون تأخير، وأن الانتظار يضع علامة سؤال على مكانة إسرائيل وعلى قدرتها على الحفاظ على وجودها إذا ما تأخرت في شن الحرب. أما وايزمان، فقال إنه يجب أن تقوم هيئة الأركان العامة بإرغام الحكومة على تغيير موقفها، واتخاذ قرار بشن الحرب في أسرع وقت، واقترح بحث كيفية إرغام الحكومة على اتخاذ القرار بذلك في أسرع وقت في هيئة مصغرة من هيئة الأركان العامة كي تُشَن الحرب خلال أسبوع(31).

---

(30) المرجع نفسه.

(31) للمزيد بشأن نشاط المؤسسة العسكرية في الضغط على الحكومة الإسرائيلية بجملة واسعة من الوسائل، يُنظر: أريه نؤور، «إقالة ليفي أشكول من منصب وزير الأمن ونتائج حرب الأيام الستة: أناتوميا التطلع للمخلص»، في: دبوراه هكوهين وموشيه ليساك (محرران)، **مفترقات الحسم وقضايا**

في سياق ضغط المؤسسة العسكرية على الحكومة لتغيير موقفها في أسرع وقت، وفي المرحلة التي وصل فيها التوتر بينهما إلى أشده - وهي الفترة من 28 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيو 1967 - اتخذت المؤسسة العسكرية سلسلة واسعة من الأعمال والخطوات لإرغام الحكومة على تغيير موقفها وشن الحرب في أسرع وقت[32]:

• قرر رئيس الأركان رابين ورئيس الاستخبارات العسكرية (أمان) تكليف جهاز الاستخبارات العسكرية بتقديم تقدير موقف للحكومة، يعالج بتوسع النتائج الخطرة المترتبة على تأجيل الحكومة قرار الحرب ثلاثة أسابيع. وفعلاً أعد جهاز الاستخبارات العسكرية تقدير موقف بسرعة وقدمه إلى الحكومة. واتسم هذا التقدير بالتهويل والمبالغة، وإثارة المخاوف من الأخطار الشديدة التي ستلحق بإسرائيل إن لم تغير الحكومة قرارها. وشدد تقدير الموقف على النقاط الآتية:

- تعاظم قوة الجيش المصري في سيناء يومًا بعد آخر من جراء استمرار تدفقه إليها.

- خطر حصول سلاح الجو المصري على مزيد من الطائرات الحديثة ومنظومات حرب إلكترونية.

- احتمال تزايد صعوبة حفاظ إسرائيل على تفوقها الجوي.

- خطر ازدياد وصول قوات عربية إلى دول الطوق.

- خطر تضعضع قوة الردع الإسرائيلي واهتزاز مكانتها وهيبتها إقليميًا ودوليًا.

مركزية في إسرائيل [بالعبرية] (القدس: معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية في جامعة بن غوريون، 2010)، ص 446-486.

(32) للاستزادة بشأن دور المؤسسة الأمنية المكثف في هذه الفترة في الضغط المتعدد الجوانب على الحكومة بهدف تغيير موقفها، يُنظر: هابر، ص 177-198؛ وكذلك: نؤور؛ غلوسكا، ص 327-375.

- خطر أن تبادر مصر إلى توجيه ضربة استباقية إلى المطارات الإسرائيلية وإلى مفاعل ديمونا، وخطر أن تستعمل أسلحة كيماوية وصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى وأسلحة مشعة.

- خطر تنشيط العمل الفدائي الفلسطيني بدرجة كبيرة.

• ثابر قادة من المؤسسة العسكرية على الاتصال بقادة الأحزاب ومحرري الصحف وكبار المحللين، وأبلغوهم وجهة نظر تلك المؤسسة بشأن الضرورة القصوى المتعلقة بأن تشن إسرائيل الحرب في أسرع وقت ممكن، ليمارسوا الضغط على الحكومة كي تغيّر موقفها. وقد استجابت وسائل الإعلام لهذا الضغط، وشرعت تكثف انتقاداتها للحكومة على نحو منهجي، وتشكك في قدرة أشكول ووزير الأمن على قيادة إسرائيل في هذه المرحلة الصعبة.

• قام رابين وقادة الجيش فور انتهاء اجتماع هيئة الأركان العامة بأشكول في 28 أيار/مايو، تحت غطاء الحفاظ على معنويات الجيش، بعرض موقف هيئة الأركان بشأن الضرورة القصوى المتعلقة بأن تشن إسرائيل الحرب في أسرع وقت، وأن المشكلة تكمن في موقف الحكومة التي ما عادت قادرة على فهم الواقع، وعلى تحمل المسؤولية وقيادة إسرائيل في هذه المرحلة.

• أصبح التناقض بين موقفَي الحكومة والمؤسسة العسكرية واضحًا لقادة الجيش وضبّاطه. ووصل هذا التناقض إلى تلك الحدة التي وصفها وايزمان لاحقًا بأن إسرائيل لم تكن في أي مرحلة من المراحل في تاريخها قريبة من حدوث انقلاب عسكري مثلما كان في تلك الفترة.

• كوّنت المؤسسة العسكرية عبر اتصالاتها بالنخب الإسرائيلية، ولا سيما الإعلامية والحزبية، انطباعًا مؤدّاه أنه ليس في الإمكان الثقة بالحكومة، ولا بقدرة وزير الدفاع أشكول، الذي لم تكن له أي خبرة عسكرية، على أن يتخذ القرارات المناسبة بشأن الحرب، وأن إسرائيل في حاجة إلى قائد ذي خبرة عسكرية وتجربة في هذه الفترة بالذات لتولّي وزارة الدفاع. ونتيجة لهذه

الاتصالات التي أجراها بعض قادة المؤسسة العسكرية والتي ترافقت مع مواقف عديد من الأحزاب، ولا سيما حزب رافي بقيادة بن غوريون وحزب غاحَل بقيادة مناحيم بيغن؛ ازداد ضغط النخب والضغط الشعبي المصحوب بعديد من المظاهرات، لتغيير وزير الدفاع، ولتأليف حكومة وحدة وطنية لكي تتمكن إسرائيل من مواجهة الوضع الصعب.

• إرسال رئيس الموساد إلى واشنطن: بعد يومين من عودة إيبان من واشنطن، أي في 29 أيار/ مايو، اقترح ياريف، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، على أشكول إرسال رئيس جهاز الموساد مئير عميت إلى واشنطن لإجراء اتصالات بالقيادة الأمنية والعسكرية الأميركية واستيضاح موقف الولايات المتحدة[33]، فوافق أشكول على الاقتراح.

لم يكن هدف المؤسسة العسكرية في حقيقة الأمر استيضاح الموقف الأميركي فحسب، وإنما شرح وجهة نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من الأزمة للقيادة الأميركية، والضغط عليها أيضًا للموافقة على أن تشن إسرائيل الحرب، ولا سيما في ضوء مستجدات الأزمة، وفي مقدمتها توقيع مصر والأردن اتفاقية الدفاع المشترك في 30 أيار/ مايو.

وفي الفترة 29-31 أيار/ مايو، أي عشية وصول رئيس الموساد إلى واشنطن، أخذ الموقف الأميركي يتغير تدريجيًا من مسألة قيام إسرائيل بشن الحرب، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها تيقن الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفياتي لن يتدخل تدخلًا عسكريًّا مباشرًا في الحرب، إلى جانب ما خرجت به الاتصالات والاجتماعات التي أجرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مع بعض قادة الدول في المنطقة. وقد توج هذا التغيير في لقاءات عميت مع قادة المؤسسة الأمنية والعسكرية الأميركية.

---

(33) مئير عميت، رأس برأس: **نظرة شخصية على أحداث كبيرة وقضايا مجهولة** [بالعبرية] (أور يهودا: هد أرتسي للنشر، 1999)، ص 237.

وصل عميت إلى واشنطن في 31 أيار/مايو، واجتمع في الحال برئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وفي اليوم التالي اجتمع بوزير الدفاع الأميركي مكنمارا، وأخبره بأن إسرائيل لا تستطيع الانتظار ثلاثة أسابيع، كما كانت قد قررت الحكومة الإسرائيلية، وإنما ثلاثة إلى أربعة أيام على أبعد تقدير. وأخبره أيضًا أن إسرائيل لا تريد أن يقاتل إلى جانبها أي جندي أميركي، لكنها تريد من الولايات المتحدة ثلاثة أمور:

• منع أي تدخل سوفياتي في الحرب.

• المساعدة في الأمم المتحدة خلال الحرب كي يتمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيق أهدافه.

• تزويد إسرائيل بالسلاح الأميركي بعد انتهاء الحرب.

سأل مكنمارا رئيس الموساد: كم من الوقت يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي تحمّل حالة التعبئة العامة للجيش الإسرائيلي؟ وكم من الوقت ستستغرق الحرب؟ وما حجم الخسائر الإسرائيلية المتوقعة فيها؟ فأجابه عميت بأن إسرائيل لا تستطيع البقاء على هذه الحالة لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية أكثر من عدة أيام، وأن الحرب ستستغرق أسبوعًا، وأن خسائر إسرائيل فيها ستكون أقل من خسائرها في حرب 1948. ولم يُبْدِ مكنمارا أي معارضة أو تحفّظ على ما قاله عميت، واتصل خلال هذا الاجتماع بالرئيس جونسون، وقدّم إليه تقريرًا عما سمعه من عميت. وأُدخلت خلال هذا الاجتماع ورقة إلى مكنمارا تخبره بأنه جرى تعيين موشيه ديان وزيرًا للأمن، فأخبر مكنمارا ضيفَه بمضمونها، ثم وقف وعانقه وقال له: أنت عليك العودة إلى إسرائيل، فمكانك هناك. وكان أن حصل عميت من واشنطن على عدم معارضة الولايات المتحدة شن إسرائيل الحرب، وعلى ضوء أخضر للقيام بذلك[34].

---

(34) أمنون جاكونت، مئير عميت **الرجل والموساد** [بالعبرية] (تل أبيب: مسكال - يديعوت أحرونوت، 2012)، ص 216-225؛ يُنظر كذلك: عميت، ص 237-243.

عند عودة عميت من رحلته إلى واشنطن التي استغرقت 36 ساعة، توجه فورًا من المطار إلى بيت رئيس الحكومة الإسرائيلية أشكول ليقدم تقريره. كان ديان ويغآل ألون ورابين وقادة إسرائيليون آخرون حاضرين في الاجتماع إلى جانب أشكول، وأكد عميت للحضور أن الولايات المتحدة تبارك قيام إسرائيل بالحرب، ولا سيما إذا ما تمكنت من تحطيم عبد الناصر. ثم جرت مداولات تقرر في إثرها أن تشن إسرائيل الحرب على مصر، في صباح يوم الاثنين 5 حزيران/ يونيو، وأن تعقد الحكومة الإسرائيلية في صباح 4 حزيران/ يونيو اجتماعًا لإقرار قرار الحرب رسميًا. وفي صباح يوم الأحد، وقبل اجتماع الحكومة، وصلت رسالة من الرئيس جونسون إلى أشكول، أكد فيها مواقف الولايات المتحدة السابقة من تطورات الأزمة، لكنه أضاف إليها: «تبادلنا الآراء على نحو شامل وكامل مع الجنرال عميت»؛ الأمر الذي أكد ما قاله عميت في تقريره، من أن الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل بشن الحرب. وفي اجتماعها في صباح 4 حزيران/ يونيو، أقرت الحكومة شن الحرب على مصر، وهو القرار الذي كانت تدعو إليه المؤسسة العسكرية منذ تفجر الأزمة، وتضغط بكل قوتها على الحكومة لاتخاذه في أسرع وقت.

خلاصة

أدّت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية دورًا مهمًّا وحاسمًا في صنع قرار شن إسرائيل الحرب على مصر في حزيران/ يونيو 1967. وكانت هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي قد تبنت قبل حرب حزيران/ يونيو بأعوام موقف توسيع حدود إسرائيل في أقرب فرصة، ووضعت الخطط العسكرية لتحقيق ذلك، مع توفير هذه الفرصة من خلال التصعيد العسكري المنظم الذي اتبعته تجاه سورية قبل الحرب، مع إدراكها جيدًا أن تصعيدها العسكري واعتداءاتها المتكررة على سورية، وتهديدها العلني باحتلال دمشق، كل ذلك سيقود إلى تدخّل مصر التي كانت مرتبطة باتفاقية دفاع مشترك مع سورية. وعند تفجر الأزمة، رفضت المؤسسة العسكرية الحل الدبلوماسي، وعملت بكل طاقاتها على إفشاله، وتمسكت بشدة بالحل العسكري، ومارست على الحكومة

الإسرائيلية جميع أشكال الضغط المتاحة لديها من أجل شن الحرب على مصر، لتدمير قوتها العسكرية ولتوسيع حدود إسرائيل في جميع الاتجاهات، بهدف استكمال احتلال كل أرض فلسطين، إلى جانب احتلال سيناء وهضبة الجولان. وما إن كان لها ذلك حتى شرعت الحكومة الإسرائيلية، في أول اجتماع لها بعد الحرب، في وضع الخطط لتهويد المناطق الفلسطينية المحتلة حديثًا، بواسطة الاستيطان الكولونيالي اليهودي، وفي وضع الخطط وإقامة اللجان وتخصيص الميزانيات لتهجير الفلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة.

المراجع

1 - العربية

بشارة، عزمي. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**. رام الله: مواطن، 2005.

محارب، محمود. **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

2 - العبرية

ألون، يغآل. **ستار من الرمل**. ط 2. تل أبيب: هاكيبوتس هاميؤحاد، 1968.

إيبان، أبا. **فصول حياتي**. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978.

بار زوهار، ميخائيل. **الشهر الأطوَل**. تل أبيب: ليفين - أبشطاين للنشر، 1968.

مئير، دوف. **مؤسسة الأمن: التاريخ والبنية والسياسة**. تل أبيب: مسكال ويديعوت أحرونوت، 2009.

تماري، دوف. **الأمة المسلحة: صعود ظاهرة الاحتياط في إسرائيل وأفولها**. تل أبيب: وزارة الدفاع، 2012.

حاكونت، أمنون. **مئير عميت الرجل والموساد**. تل أبيب: مسكال - يديعوت أحرونوت 2012.

رابين، إسحاق. **مذكرات خدمة**. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1979.

سيغف، توم. **1967: البلاد التي غيرت وجهها**. تل أبيب: دار كيتر للنشر، 2005.

شلوم، زكي. «اجتماع وزير الخارجية أبا إيبان مع الرئيس ليندون جونسون عشية حرب الأيام الستة». **يهدوت زمانينو**، العدد 11-12 (1997).

عميت، مئير. **رأس برأس: نظرة شخصية على أحداث كبيرة وقضايا مجهولة**. أور يهودا: هد أرتسي للنشر، 1999.

غلوسكا، عامي. **أشكول أصدِرْ الأمر**. تل أبيب: معرخوت ووزارة الأمن، 2004.

مرجليت، دان. **رأيتهم**. تل أبيب: زمورا بيتان، 1979.

هابر، إيتان. **اليوم تنشب الحرب: مذكرات الجنرال يسرائيل ليئور السكرتير العسكري لرئيس الحكومة ليفي أشكول وغولدا مئير**. تل أبيب: عيدنيم، 1987.

هكوهين، دبوراه وموشيه ليساك (محرران). **مفترقات الحسم وقضايا مركزية في إسرائيل**. القدس: معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية في جامعة بن غوريون، 2010.

ينيف، أفنير. **سياسة واستراتيجية في إسرائيل**. تل أبيب: مكتبة بوعليم وجامعة حيفا، 1994.

الفصل السابع

«داود» أم «جالوت»؟ الجدل الإسرائيلي حول حرب حزيران/يونيو 1967

ياسر جزائرلي

مقدمة: الأسطورة المؤسسة

يُعبِّر الباحث الأميركي جوشوا مورافتشيك في كتابه **تحويل داود إلى جالوت: كيف أصبح العالم ضد إسرائيل؟** عن غضبه من تدهور صورة إسرائيل، بقوله إن أغلبية الأميركيين وأكثرية أكبر من الأوروبيين كانتا مع إسرائيل ضد العرب خلال حرب حزيران/ يونيو 1967، لكن ذلك تغيّر. ويهاجم المؤلف كل من ساهم في تحوّل صورة إسرائيل من مستضعَف مظلوم إلى قامع قوي، مُفرِدًا فصلًا للمفكر الفلسطيني إدوارد سعيد (1935-2003). لكن حتى مورافتشيك المتعصب لإسرائيل لا ينكر أن إسرائيل «تُري وجهًا لا يمكن أن يُحَب»، وهذا الوجه هو سياستها في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]. في العام نفسه الذي صدر فيه الكتاب (2014)، وفي تأكيدٍ لهذا التحول في صورة إسرائيل صدر عن تيار أيديولوجي معاكس لفكر مورافتشيك، ظهر كتاب الصحافي الأميركي ماكس بلومنتال، بعنوان **جالوت: الحياة والاشمئزاز في إسرائيل الكبرى**[2].

(1) Joshua Muravchik, *Making David into Goliath: How the World Turned Against Israel* (New York: Encounter Books, 2014), pp. 123-136.

(2) Max Blumenthal, *Goliath: Life and Loathing in Greater Israel* (New York: Nation Books, 2013).

هذان الكتابان اللذان يعبّران عن تيارين متعاكسين، أحدهما مناصر لإسرائيل والآخر ناقد لها، هما جزء من تيار ينمو باستمرار منذ أكثر من عقد من الزمن، ويشير إلى أزمة تواجهها إسرائيل، وهي أن صورتها تحوّلت من «داود» المستضعَف إلى «جالوت» القمعي. وكان هذا التحوّل إحدى نتائج حرب حزيران/ يونيو. وفي الوقت نفسه، تُشكِّل صورة «داود» و«جالوت» صميم الجدل حول أسباب اندلاع هذه الحرب؛ فإسرائيل تدّعي أن الحرب كانت دفاعًا عن وجودها، لأن الجيوش العربية كانت تريد القضاء عليها.

يروي **الكتاب المقدس** قصة المواجهة التي حدثت بين العملاق جالوت، أحد قادة الفلسطينيين القدماء، والفتى العبراني الصغير، راعي الغنم، داود الذي سيصبح (مع سليمان من بعده) من أعظم ملوك بني إسرائيل[3]. بدلًا من المعركة بين جيشي الفلسطينيين والعبرانيين، عرض جالوت أن يحسم القتال بمبارزة بينه وبين أحد جنود الملك اليهودي شاؤول. خاف جنود شاؤول، ولم يتطوع أحد، حتى أتى الفتى داود الذي لم يكن في الجيش، حاملًا الطعام لإخوته الجنود. ولما سمع بالتحدّي، تطوّع للمبارزة، وقتل جالوت بحجر رماه به بمقلاعه. ومع انتشار الديانة المسيحية، أصبحت هذه الحكاية من أشهر الأساطير في الغرب، وصُوِّرت في أعمال بعض كبار الفنانين. ومع رواجها، اكتسبت القصة معنًى غير ديني، وأصبحت رمزًا إلى الإنسان الضعيف الذي يتغلب على عوائق كبيرة.

مع تأسيس دولة إسرائيل، أصبحت هذه القصة القديمة واقعًا بالنسبة إلى إسرائيل، وبدا المستوطنون في مواجهة الجيوش العربية في عام 1948 كأنهم إعادة في القرن العشرين لما جرى قبل ثلاثة آلاف سنة. وأخذت إسرائيل، بسبب كونها محاطة بدول تعاديها، تنظر إلى نفسها دائمًا على أنها «داود» في مواجهة مستمرة مع «جالوت»، وهكذا نظر الغرب إلى إسرائيل والعرب طوال عقود. وبدت حرب حزيران/ يونيو كأنها إعادة لهذه المجابهة غير المتكافئة؛ فمرة أخرى، واجهت إسرائيل الصغيرة جيوش ثلاث دول عربية، ودمرتها، واحتلت

(3) **الكتاب المقدس**، سفر صموئيل الأول (الأصحاح: 17)، شوهد في 21/ 5/ 2018، في:
https://goo.gl/7cs0hc

أجزاءً من أراضي تلك الدول، وعقب نهاية الحرب، أطلق وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان عليها اسم «حرب الأيام الستة»، في إشارة إلى النص الوارد في **الكتاب المقدس** الذي يقول إن الله خلق الكون في ستة أيام، واستراح في اليوم السابع. وهذا هو الاسم الذي يُستخدم في إسرائيل والغرب، على نحو يدل على تبنّي الغرب وجهة النظر الإسرائيلية. لكن انتصارات إسرائيل في عامي 1948 و1967 (علاوة على الانتصار في عام 1973، كما تدعي إسرائيل)[4]، وما حصل منذ حزيران/ يونيو 1982، من غزو لبنان، إلى قمع انتفاضتين في الضفة الغربية، إضافة إلى حروب غزة، كل ذلك أخذ يغيّر من صورة إسرائيل؛ فقوّتها العسكرية وقدرتها على تدمير جيرانها ومعاملتها الفلسطينيين في الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو، جعلتها تبدو «جالوت» أكثر من كونها «داود». ويُعتبر هذا التحول مسألة خطرة بالنسبة إلى إسرائيل التي بنت خطابها على كونها ضحية، وعلى أنها «داود» الصغير الذي يدافع عن نفسه في مواجهة «جالوت»؛ أي إن حرب حزيران/ يونيو كانت نقطة التحوّل في صورة إسرائيل.

مع الذكرى الخمسين لحرب حزيران/ يونيو، نشر مؤرخون وعلماء سياسة وصحافيون كثيرًا من الكتب عن هذه الحرب وأثرها في إسرائيل. وتقدّم هذه الدراسة قراءة لهذه الكتب، تقول إن الجدل الإسرائيلي حول حرب حزيران/ يونيو هو أعمق من رؤى مختلفة لتفصيلات الحرب، ومن الإجابة عن السؤالين: من المسؤول عن الحرب؟ ومن بدأها؟ ويعني هذا أن إشكالية البحث تتمثّل في أن حرب حزيران/ يونيو أدت إلى تطور ثقافي لا نراه منعكسًا في التأريخ فقط، بل في الأدب أيضًا. لذلك، يقوم البحث أولًا بتلخيص الجدل التاريخي حول أسباب هذه الحرب، ثم ينتقل إلى إيجاز انعكاساتها الثقافية؛ إذ لا يمكن تقديم نقاش مفصَّل في بحث مقتضب، فذلك أمر يتطلب كتابًا كاملًا.

ينعكس الفارق بين التأريخ والثقافة في أهم عملَين ظهرا في العقد السابق لمؤرخين إسرائيليين عن حرب 1967، وهما: كتاب مايكل أورن، **ستة أيام من**

(4) عكس أكثرية العرب، تعتبر إسرائيل أنها هي التي ربحت حرب عام 1973، ويجاريها الغرب في هذا الاعتبار.

الحرب: حزيران/ يونيو 1967 وتشكيل الشرق الأوسط الجديد[5]، وكتاب توم سيغيف، **1967: إسرائيل والحرب والسنة التي غيَّرت الشرق الأوسط**[6]. يشكّل هذان الكتابان القطبين الأيديولوجيين المتعاكسَين في إسرائيل. ويعكس أحدث كتابين عن حرب حزيران/ يونيو استمرار الجدال الأيديولوجي حول هذه الحرب بين اليمين واليسار في الجيل الشاب من الباحثين في إسرائيل؛ ففي عام 2013، نشر جيسي فيريس كتابه، **مغامرة ناصر: كيف سبّب التدخل في اليمن حرب الأيام الستة وانحدار قوة مصر**[7]، وهو أقرب إلى وجهة نظر أورن. أما الكتاب الذي ظهر في عام 2017، للمحاضر في العلاقات الدولية في الجامعة العبرية بالقدس، غي لارون، بعنوان **حرب الأيام الستة: تحطيم الشرق الأوسط**، فهو مكمّل لكتاب سيغيف، إضافة إلى كونه إنجازًا قيّمًا لدراسة أسباب حدوث حرب 1967[8]، لأنه يضع سياسة الدول المعنية ضمن الأزمات والصراعات التي جرت داخل الدول العربية وفي ما بينها، والصراع بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وهو ما يساعد في الإجابة عن أسئلة تركها الباحثون السابقون بلا إجابة وافية.

إن دراسة الانعكاس الثقافي لحرب حزيران/ يونيو، إضافة إلى الجدل التأريخي، فضلًا عن تناول آخر البحوث الإسرائيلية، كل ذلك هو ما يميز هذا البحث من غيره، مثل قراءة الدبلوماسي الإيطالي سرجيو سكارانتينو للجدل الإسرائيلي حول هذه الحرب[9]، والفصل الذي قدّمه آفي شلايم، أحد المؤرخين

---

(5) Michael B. Oren, *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

(6) Tom Segev, *1967: Israel, The War, and The Year That Transformed the Middle East*, Jessica Cohen (trans.) (New York: Picador, 2007).

(7) Jesse Ferris, *Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the Decline of Egyptian Power* (Princeton: Princeton University Press, 2013).

يعمل جيسي فيريس محلّلًا استراتيجيًا في معهد إسرائيل للديمقراطية.

(8) Guy Laron, *The Six-Day War: The Breaking of the Middle East* (New Haven: Yale University Press, 2017).

(9) Sergio Scarantino, «Il dibattito storiografico sulla guerra dei Sei giorni,» *Studi Storici*, vol. 49, no. 1 (2008), pp. 135-175.

الإسرائيليين الجدد، عن هذه الحرب، بعنوان «إسرائيل: شمشون الصغير المسكين»[10]. ومن المثير للانتباه أن أكثر الكتب التي يكتبها المختصون الإسرائيليون عن حرب حزيران/ يونيو وعن الصراع العربي - الإسرائيلي عمومًا هي باللغة الإنكليزية، ويشير هذا إلى أهمية أن تصل هذه البحوث إلى الغرب، حيث تدور المعركة حول صورة إسرائيل، وإن كانت هي «داود» أم «جالوت».

أولًا: المؤرخون الإسرائيليون الجدد

كما في بريطانيا، يسمح القانون الإسرائيلي بكشف أرشيفات الدولة بعد مرور ثلاثين عامًا على الحوادث. لذلك، كشفت إسرائيل عن أرشيف عام تأسيسها (1948) في عام 1982، وهو العام نفسه الذي حاصرت فيه إسرائيل بيروت. لم يكن سهلًا أن تسوّق إسرائيل صورتها أمام العالم على أنها «داود»، وهي تحاصر عاصمة عربية أخرى. وبدأ بعض المؤرخين الإسرائيليين الاطلاع على هذا الأرشيف الذي ناقض الرواية التي كانت إسرائيل (والغرب) قد تبنّتها حول اللاجئين الفلسطينيين، مدّعية أنهم غادروا فلسطين لأن الزعماء العرب طلبوا منهم ذلك، كي يرسلوا جيوشهم ويرموا اليهود في البحر، وهي الرواية التي ما زال يسوّقها المؤرخ الإسرائيلي إفرايم كارش، الذي يعدّ كبير نُقَّاد المؤرخين الجدد، كما يُظهر ذلك آخر كتاب له بعنوان **خيانة فلسطين**[11]. وكان في طليعة هؤلاء المؤرخين الجدد بِنِي موريس، المولود في عام 1948. خدم موريس في الجيش في الفترة 1967-1969، وجُرح في حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية في عام 1969. وكان أيضًا في القوات الاحتياطية للجيش خلال حصار بيروت في عام 1982، وفي الضفة الغربية في عام 1986. لكن حينما استدعاه الجيش مرة أخرى للاحتياط في عام 1988، رفض الخدمة، وسُجِن في أثر ذلك ثلاثة أسابيع. وبعد حصوله على شهادة الدكتوراه في

(10) Avi Shlaim, «Israel: Poor Little Samson,» in: William Roger Louis & Avi Shlaim (eds.), *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), pp. 22-55.

(11) Efraim Karsh, *Palestine Betrayed* (New Haven: Yale University Press, 2010).

دراسات الشرق الأوسط من جامعة كامبريدج البريطانية، عمل مراسلًا لصحيفة The Jerusalem Post **(ذا جيروزليم بوست)** لمدة اثني عشر عامًا. يقول آري شافيت، وهو مؤرخ إسرائيلي، ومراسل صحيفة **هآرتس**، إن موريس فتح «صندوق باندورا»[12]، لأنه قوّض الخطاب الإسرائيلي (والغربي) عمّا حدث في عام 1948[13].

جاء أول كتاب لموريس في عام 1988 بعنوان **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين** 1947-1949[14]. ثم أتبعه بعد ستة أعوام بكتاب آخر عنوانه **1948 وما بعد: إسرائيل والفلسطينيون**، قال فيه إن 70 في المئة من اللاجئين غادروا بسبب ممارسات القوات الإسرائيلية[15]. لكن بعد فشل مفاوضات الصلح بين إسرائيل والفلسطينيين في عام 2000، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تحوّلت نظرة موريس، وأصبحت آراؤه تشابه آراء اليمين المتطرف، وعبّر عن أسفه لأن بن غوريون لم يقم بالإبادة الكاملة لفلسطينيي 48. وفي حين ادّعى موريس أن «التطهير العرقي» لم يكن مخططًا له، وإنما كان نتيجة القتال، بيّن المؤرخ الجديد إيلان بابه، الذي أصبح المؤرخ الإسرائيلي الأكثر نقدًا لسياسة بلده، في كتابه **التطهير العرقي في فلسطين**[16]، أن «التطهير العرقي» كان مخططًا له.

كان موريس أول من سمّى نفسه «مؤرخًا جديدًا»، وكانت أعماله بداية لدراسات أخرى قام بها باحثون آخرون، أدّت إلى حرب أكاديمية في

(12) «صندوق باندورا»: هو، في الميثولوجيا الإغريقية، صندوق حملته باندورا (أي «المرأة التي مُنحت كل شيء») وفيه جميع شرور البشرية. (المحرر)

(13) Ari Shavit, «Survival of the Fittest,» *Haaretz Friday Magazine*, 9/1/2004.

(14) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

صدرت الترجمة العربية للكتاب في جزأين عن عالم المعرفة. (المحرر)

(15) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Oxford University Press, 1994), p. 101.

(16) Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: One World Publications, 2006).

صدر الكتاب مترجمًا عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (المحرر)

إسرائيل[17]. انضم إلى هؤلاء أستاذ علم الاجتماع باروخ كيمرلنغ، الذي هاجم الصهيونية في كتابه، **نشأة وانحدار فكرة إسرائيل: الدولة والمجتمع والجيش**[18]. وشكّل نمو هذا التيار ما يسمّى الآن «ما بعد الصهيونية»، وهو تيار يدعو إلى دولة واحدة لليهود والعرب. وأفسح ظهور هذا التيار المجال أمام نظرة إسرائيلية جديدة إلى حرب حزيران/ يونيو. أضف إلى هذا أنه بعد مرور ثلاثين عامًا على هذه الحرب، أصبح في إمكان الباحثين الاطلاع على الوثائق، وهذا ما قام به أورن وسيغيف. وقبل الانتقال إلى مناقشة عمليهما، من المهم ألا ننظر إلى المؤرخين الجدد على أنهم يشكّلون فريقًا متجانسًا؛ فهناك اختلاف في قراءاتهم، وسنرى في الفقرة المتصلة بآفي شلايم مثالًا لذلك. كذلك، يجب أن نشير إلى أن أعمال هؤلاء المؤرخين أدت إلى حرب أكاديمية أيديولوجية في إسرائيل؛ إذ نهض اليمين للتصدّي لهم، وكان أبرز ناقديهم هو إفرايم كارش الذي نشر في عام 1997 كتابًا بعنوان، **فبركة تاريخ إسرائيل: المؤرخون الجدد**، متهمًا فيه المؤرخين الجدد بالكذب والفبركة[19]. ويمثّل كتابه، **خيانة فلسطين**، المشار إليه، ردًّا ثانيًا على المؤرخين الجدد.

ثانيًا: تأريخ أورن ونظرة اليمين الإسرائيلي

يروي مايكل أورن (المولود في نيويورك في عام 1955) في سيرة حياته، **حليف: رحلتي عبر الحاجز الأميركي - الإسرائيلي**، كيف كان مواطنًا أميركيًا، قبل أن يهاجر إلى إسرائيل في عام 1979 ويتخلى عن جنسيته الأميركية كي يصبح سفير إسرائيل في الولايات المتحدة (2009-2013)[20]. حصل أورن على شهادة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة برنستون الأميركية،

(17) Nur Masalha, *The Palestine Nakba: Decolonizing History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory* (London: Zed Books, 2012), p. 154.

(18) Baruch Kimmerling, *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and the Military* (Berkeley: University of California Press, 2001).

(19) Efraim Karsh, *Fabricating Israeli History: The New Historians* (New York: Frank Cass, 1997).

(20) Michael B. Oren, *Ally: My Journey across the American-Israeli Divide* (New York: Random House, 2015).

وحقق نجاحًا كبيرًا بصفته مؤرخًا بعد نشر كتابه الصادر في عام 2002 بعنوان **ستة أيام من الحرب: حزيران 1967م وصناعة شرق أوسط جديد**؛ إذ أصبح هذا الكتاب في الولايات المتحدة أحد الكتب الأكثر مبيعًا، والمرجع الأكثر استخدامًا في تأريخ حرب حزيران/ يونيو.

بعد عام من الترحاب العام الذي لقيه كتاب أورن، نشر أستاذ العلوم السياسية نورمان فنكلستين، نقدًا نادرًا وقويًا له، يقول فيه إن كتاب أورن يعيد ما كانت الحكومة الإسرائيلية تكرّره من أنها شنت الحرب لأنها كانت تواجه خطر الدمار من ثلاثة جيوش عربية[21]؛ أي إن أورن يعيد إنتاج صورة إسرائيل على أنها «داود» في مواجهة «جالوت». وفي حين يدّعي أورن أن ما يميّز عمله هو اطّلاعه على مصادر باللغات العبرية والروسية والعربية لم يطلع عليها أحد من قبل، يشير فنكلستين إلى أن ادعاء أورن أنه استخدم الأرشيفات الروسية والعربية كاذب؛ فهذه الأرشيفات تبقى مغلقة. والمصادر العربية التي استخدمها هي مذكرات بعض الرجال العرب من السياسيين والجيش، ومقالات صحافية. ويضيف فنكلستين أن المعلومات الجديدة التي أتى بها أورن هي من الأرشيف الأميركي[22].

بما أن الكتاب يعكس القراءة المهيمنة في إسرائيل والغرب حول أسباب حرب حزيران/ يونيو، فإنه يشكو نقاط الضعف نفسها التي توجد في ادعاء الحكومة الإسرائيلية أن الحرب كانت دفاعًا عن وجود إسرائيل التي كانت تهددها الجيوش العربية بالدمار. نجد في قلب هذه التناقضات صورة إسرائيل؛ أكانت «داود» أم «جالوت»؟ بعد أن يعيد أورن الادعاء أن إسرائيل كانت تواجه خطرًا وجوديًا، يقدّم أمثلة كثيرة ليستدل على أن معلومات الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية كانت تقول عكس ذلك[23]. خلال سفر وزير الخارجية الإسرائيلي إيبان لزيارة باريس ولندن وواشنطن من أجل الحصول على دعم

---

(21) Norman Finkelstein, «Abba Eban with Footnotes,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 32, no. 3 (Spring 2003), p. 74.

(22) Ibid.

(23) Oren, *Six Days of War*, pp. 16-17, 25-26.

هذه الدول لمواجهة الخطوات التي اتخذها عبد الناصر، قال الرئيس الأميركي جونسون له إنه واثق من أن مصر لا تريد الحرب، وأن إسرائيل ستستطيع أن تدمر الجيش المصري بسرعة في حال وقوع حرب، وكانت هذه الثقة مبنيّة على مذكرة قدّمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. يلجأ أورن مرات عدة إلى إخفاء معلومات مهمة في الهوامش؛ فهكذا يحافظ على ادعائه أنه مؤرخ موضوعي من دون أن يعطي المعلومات المهمة مكانًا في سرد التاريخ. وأحد هذه الأمثلة ذكْره في الهوامش نية إسرائيل شنّ هجوم قبل الخطوات التي اتخذها عبد الناصر[24].

على الرغم من ادعائه أن كتابه شامل في بحوثه، فإنه يتجاهل بعض الأدلة المهمة، لأنها تعاكس فكرة كتابه، والفكرة السائدة في إسرائيل والغرب، من جهة أن إسرائيل شنّت الحرب لحماية وجودها. يتعلق أحد أهم هذه الأدلة بالمنطقة المنزوعة السلاح التي كانت تفصل بين سورية وإسرائيل منذ اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية (20 تموز/ يوليو 1949). كانت هذه المنطقة ومحاولة إسرائيل السيطرة عليها محرك سلسلة من الإجراءات والاعتداءات انتهت بنشوب الحرب؛ فبعد أن أبلغ الاتحاد السوفياتي عبد الناصر أن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية، طرد الرئيس المصري قوات حفظ السلام من سيناء، وأرسل قوات مصرية إلى الحدود مع إسرائيل، ثم أغلق مضيق تيران. يدّعي أورن أن سورية كانت هي المسؤولة عن الاشتباكات التي كانت تحدث في المنطقة المنزوعة السلاح[25]، لكن ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي خلال الحرب، قال في مقابلة مع صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية: «أنا أعرف كيف كانت تحدث على الأقل 80 في المئة من الحوادث. في رأيي أكثر من 80 في المئة، ولكن دعونا نتكلم عن 80 في المئة. كانت تحدث كالتالي: كنا نرسل جرارًا للحرث [...] في المنطقة المنزوعة السلاح، وكنا نعرف مقدّمًا أن السوريين سيبدأون بإطلاق النار. وإذا لم يطلقوا النار، كنا نأمر الجرار أن يذهب

(24) Ibid., pp. 54-55, 342-352; Finkelstein, p. 78.

(25) Oren, *Six Days of War*, p. 46.

أبعد حتى يصاب السوريون بالتوتر في النهاية ويطلقوا النار. وحينها كنا نستخدم المدافع، وبعد ذلك سلاح الجو، هكذا جرت [الاشتباكات]. [...] كنا نعتقد [...] أننا كنا نستطيع تغيير خطوط اتفاقات وقف إطلاق النار من خلال عمليات عسكرية أقل من حرب، أي أن ننتزع أراضي ونتمسك بها حتى يشعر العدو باليأس ويعطينا إياها»[26].

حدثت هذه المقابلة في عام 1976، ولكن ديان أصر على ألا تُنشَر؛ لأنه كان يعتزم العودة إلى السياسة. وعلى الرغم من أن ديان تُوفي في عام 1981، فإن صحيفة **يديعوت أحرونوت** لم تنشر هذه المقابلة حتى نيسان/ أبريل 1997، بعد أن وثّقت يائيل ابنة ديان صدق المقابلة وسمحت بنشرها، وقامت **مجلة الدراسات الفلسطينية** بترجمة أجزاءٍ منها[27]. ومما يدعم صدق ما ورد في تلك المقابلة أنها تنسجم مع ما قاله أود بول (Odd Bull)، رئيس أركان قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط خلال الفترة 1963-1970، في كتابه المنشور في عام 1973 وعنوانه *War and Peace in the Middle East* (**الحرب والسلام في الشرق الأوسط**) الذي استعان أورن به لكنه تجاهل ما يتعارض فيه مع ما أراد (أورن) تقديمه[28]. كان لهذه الاشتباكات دور رئيس في تبرير إسرائيل الحرب على سورية؛ إذ قام النظام السوري في ذلك الوقت بدعم الغارات التي كان يشنها مقاتلون فلسطينيون انتقامًا من إسرائيل، لما كانت تفعله في المنطقة المنزوعة السلاح، كما قال رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال ياريف[29].

يقول أورن في بداية كتابه: «يصور الإسرائيليون أنفسهم للغرب على أنهم داود مسلح على نحو غير كافٍ، مكافحًا ضد فلسطينيين عمالقة، والعرب على

(26) Cited in: Finkelstein, pp. 76-77.

(27) «Documents and Source Material,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 1 (Autumn 1997), pp. 144-149.

(28) Finkelstein, p. 76; Norman Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (New York: Verso, 2001), pp. 131-132.

(29) Finkelstein, «Abba Eban with Footnotes,» p. 77; Finkelstein, *Image and Reality*, p. 133.

أنهم جالوت ذو قوة لا يمكن تصورها. خلال أول زيارة له إلى واشنطن، بصفته رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1953، قال موشيه ديان لمسؤولي وزارة الدفاع [الأميركية] إن إسرائيل تواجه خطرًا قاتلًا، ومن دون أن يسحب نَفَسَه، إنها تستطيع تحطيم الجيوش العربية مجتمعة خلال أسابيع»[30]. ومع أنه يشير إلى هذا التناقض في تصوير إسرائيل نفسها في مواجهة الدول العربية، لا يكلف أورن نفسه عناء تحليل هذا الخطاب، بل يقع هو نفسه في هذا التناقض؛ فإذا كان العرب لا يشكّلون خطرًا على إسرائيل، وإذا كانت إسرائيل تستطيع تحطيم الجيوش العربية، فلماذا يدّعي أورن أن حرب حزيران/ يونيو بدأها العرب، وأن إسرائيل كانت تدافع عن نفسها؟

ثالثًا: قراءة سيغيف واليسار الإسرائيلي

بعد ثلاثة أعوام من ظهور كتاب أورن، خرجت دراسة توم سيغيف باللغة العبرية، وتُرجمت إلى لغات عدة. وُلد سيغيف في عام 1945 في القدس لوالدَين هربا من ألمانيا في عام 1935، وقُتل أبوه في فلسطين خلال حرب 1948. يعمل سيغيف، الذي كان قد حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ، في صحيفة **هآرتس** اليسارية. ولم يكن كتابه ردّة فعل أو ردًّا على كتاب أورن؛ إذ إنه بدأ في العمل على الكتاب في عام 2000، ولا تشذّ وجهة نظره في هذا الكتاب عمّا في كتبه السابقة التي تعكس قراءة نقدية لسياسة إسرائيل. وليس من المستغرب أن يقدم قراءة معاكسة لما قدّمه أورن، فالمؤرخان يصدران عن اتجاهين أيديولوجيين متعاكسَين. لم يحظَ كتاب سيغيف بالترحيب الذي حظي به كتاب أورن، بل هاجمه كثير من المؤرخين الإسرائيليين، ومنهم أورن[31] الذي انتقده في مقالة عنوانها «من بدأ الحرب؟»، تدل على أن هذا السؤال هو النقطة الرئيسة في تأريخ حرب حزيران/ يونيو. ويقول دافيد رمنيك، محرر مجلة *The New Yorker* (**ذا نيويوركر**)، في مقالة مطولة عن سيغيف، إن كتابه

(30) Cited in: Oren, *Six Days of War*, p. 8.

(31) Michael Oren, «Who Started It?» *The Washington Post*, 10/6/2007, accessed on 6/3/2018, at: https://goo.gl/9FwZJF

يجعل من الصعب النظر إلى حرب حزيران/ يونيو على أنها مواجهة بين «داود» و«جالوت»[32].

ليس الفارق بين عملَي أورن وسيغيف أيديولوجيًا فحسب، بل منهجي أيضًا؛ فكل منهما يأتي من مدرسة تأريخية مختلفة؛ فأورن مؤرخ تقليدي، يهتم بوقائع الحروب، أي إنه يقرأ الحرب مع تجاهل كامل لتعريف المنظِّر البروسي كارل فون كلاوزفيتس لها بأنها «امتداد للسياسة بوسائل أخرى»[33]. وتأتي الحرب في قراءة أورن باعتبارها ردّة فعل على طرد عبد الناصر قوات حفظ السلام من شبه جزيرة سيناء وإغلاقه مضيق تيران. أما قراءة سيغيف، فهي تتبع تعريف كلاوزفيتس؛ فالحرب كانت نتيجة سياسة إسرائيل التوسعية. ما هو أهم من تعريف الحرب هو منهج سيغيف؛ حيث إن الأخير من أتباع مدرسةٍ تجمع بين الثقافة والاقتصاد في كتابة التاريخ.

تضع مدرسة التأريخ الثقافي التي أسسها المؤرخ السويسري جاكوب بركهارت (Jacob Burckhardt)، في كتابه *The Civilization of the Renaissance in Italy* (**ثقافة النهضة في إيطاليا**)، الصادر في عام 1860[34]، الحوادث العسكرية والسياسية في إطار الحياة العامة. ولا يتتبع بركهارت التسلسل الزمني، لكنه يركّز كل جزء من الكتاب على موضوع معيّن، فيبدأ مع ظهور الدولة الجديدة، ثم ينتقل إلى تطور الفرد، وبعد ذلك ينتقل إلى الاهتمام بالماضي والعمل على استعادة أدب الحضارتين اليونانية والرومانية وفكرهما وفنّهما، وأثر ذلك في الجامعات والأدب في فترة النهضة، وفي الجزء الرابع يتناول حياة الناس، وأسفارهم، ورؤيتهم للحياة والبيئة التي يعيشون فيها، ويشكل المجتمع وأعياده واحتفالاته موضوع الجزء الخامس، ويختتم الكتاب بجزء عن الأخلاق والدين. ومن أهم ما يميز التأريخ الثقافي من التأريخ التقليدي

(32) David Remnick, «The Seventh Day: Why the Six-Day War Is Still Being Fought,» *The New Yorker*, 28/5/2007, accessed on 6/3/2018, at: https://goo.gl/GrNaMj

(33) «Der Krieg ist eine bloße Fortsetzung der Politik mit anderen Mitteln,» in: Carl Von Clausewitz, *Vom Kriege*, Book I, Chapter 1, 24 (Hamburg: Nikol, 2008), p. 47.

(34) *Die Cultur der Renaissance in Italien*, 1860.

(السياسي - العسكري) استخدام الأول الأدب في تصوير المجتمع، وهذا ما نجده تكرارًا في كتاب سيغيف، ويغيب غيابًا كاملًا عن كتاب أورن.

أما العنصر الاقتصادي في التأريخ، فقد أسسه كارل ماركس من خلال المؤرخون الفرنسيون قراءته التاريخ على أنه صراع بين طبقات المجتمع. هذا التأريخ طوّره المؤرخون الفرنسيون الذين أسسوا مدرسة «الحوليات» في منتصف القرن العشرين، وجعلوا للعامل الاقتصادي دورًا مركزيًا في دراسة تاريخ المجتمعات، فقاموا بجمع المعلومات والإحصاءات الاقتصادية، الأمر الذي أغنى علم التاريخ، وأضاف بعدًا جديدًا لدراسة الماضي في إطار مفهوم مدرسة الحوليات المركزي للتاريخ الطويل. إنّ دمج هاتين المدرستين المتناقضتين - فالتأريخ الثقافي هو تأريخ محافظ يركز على ثقافة النخب في حين يفسح التاريخ الاقتصادي المجال لوصف الأزمات الاقتصادية التي تعانيها الطبقة الفقيرة - أنتج أسلوبًا في التأريخ يهدف إلى إعطاء صورة أعمق عن حياة الناس في فترة معيّنة. يتكلم هذا التأريخ عن مستوى معيشة طبقات المجتمع من أجل تصوير الحياة الاقتصادية، ويناقش الأعمال الأدبية والفنية والسينمائية من أجل رسم صورة للحياة الثقافية.

نجد كل عناصر التأريخ الثقافي - الاقتصادي في كتاب سيغيف، وهذا ما يجعله طويلًا جدًا. يصف الجزء الأول من الكتاب الحياة في إسرائيل في عام 1966، مركّزًا على الأزمة الاقتصادية وتعامل الناس معها. ويصور المؤرخ حياة الناس الميسورين، وطرق معيشتهم واستهلاكهم، قبل أن يلتفت إلى وصف حياة كل فئة من المجتمع الإسرائيلي، فيبدأ بالمهاجرين من أوروبا المعروفين بـ«الأشكناز»، ثم ينتقل إلى المهاجرين من الدول العربية المعروفين بـ«المزراحيم»، وكانت أكثريتهم من المغرب. ويُسهب في وصف انقسام يهود إسرائيل بين هاتين الفئتين غير المتجانستين؛ إذ كان المزراحيم أقل ثقافة من الأشكناز وأكثر فقرًا[35]. يتلو ذلك سرده محاولة بعض العرب الانخراط في المجتمع الإسرائيلي، قبل أن ينتقل إلى معاناة العرب الذين كانوا يخضعون لقوانين الطوارئ التي حدّت من حركتهم، إضافة إلى ما عانوه من تهميش وعنصرية.

---

(35) Segev, *1967: Israel, The War, and The Year That Transformed the Middle East*, pp. 43-65.

بعد مئة وأربعين صفحة من هذا الوصف للمجتمع الإسرائيلي الذي يمثّل الجزء الأول من الكتاب، يصل سيغيف إلى النقطة التي بدأ بها أورن، وهي بداية الاشتباكات بين إسرائيل من طرف والأردن وسورية من طرف آخر بسبب الهجمات التي كان المقاتلون الفلسطينيون يشنّونها من أراضيهما. يبدأ سيغيف الجزء الثاني من الكتاب بفصل عنوانه «خرائط وأحلام»، ويمثّل هذا الفصل ثاني أهم اختلاف بين الكتابين (بعد المنهج). إن «الأحلام» هي حلم أكثرية الإسرائيليين باحتلال كل فلسطين، وغضبهم من رئيس الوزراء، بن غوريون، لأنه أوقف حرب 1948 قبل احتلال الضفة الغربية، وخصوصًا القدس الشرقية[36]. ويعني هذا أن حرب 1967 هي المكمّلة لحرب تأسيس إسرائيل في عام 1948، وليست ردّة فعل على عبد الناصر، كما يقول أورن والغرب عمومًا. هذه الأحلام تغيب تمامًا عن كتاب أورن.

من الوقائع التاريخية التي توضح أن إسرائيل لم تكن في خطر الدمار ما حدث في 7 نيسان/ أبريل 1967؛ إذ أرسلت إسرائيل، في عملية استفزاز أخرى للجيش السوري، جرارات إلى المنطقة المنزوعة السلاح، وهذا يؤكد ما قاله ديان، كما ذكرنا. وكما توقعت إسرائيل، ردّ الجيش السوري بإطلاق النار على الجرارات، ثم أرسل طائراته لإخراجها. وحينئذ حصلت معركة جوية بين الطائرات السورية والإسرائيلية، تمكن الجيش الإسرائيلي خلالها من تدمير ست طائرات حربية سورية، سقطت إحداها قرب العاصمة دمشق[37]. أظهرت هذه المعركة مدى تفوّق سلاح الجو الإسرائيلي على سلاح الجو السوري، وبرهنت على أن إسرائيل لم تكن في حالة ضعف، ولم تكن مهددة بالدمار، ولكنها، على العكس من ذلك، كانت في حالة تفوّق، وهذا التفوق العسكري هو الذي مهّد لإكمال الحلم.

قبل هذا الاشتباك بخمسة أشهر، حدثت مواجهة مشابهة بين الجيشين الإسرائيلي والأردني، أظهرت أيضًا تفوّق الأول على الثاني. عقب مقتل ثلاثة

(36) Ibid., pp. 143-190.

(37) Ibid., p. 210.

جنود إسرائيليين بعبوة ناسفة، أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي أشكول، بحملة عقابية على الأردن؛ فهاجم الجيش الإسرائيلي بلدة السموع في الضفة الغربية، ودمّر مستوصفًا ومدرسة ومقهى ومكتبة، وأكثر من مئة بيت، وقتل أربعة عشر أردنيًا[38]. أثبتت هذه المعركة، مثل الاشتباك مع سلاح الطيران السوري، تفوّق الجيش الإسرائيلي على القوات الأردنية أيضًا، الأمر الذي يعني أن إسرائيل لم تكن تواجه عدوًّا قويًا على الإطلاق، ولم يكن هذا العدو ليشكّل خطرًا على وجودها؛ أي إن إسرائيل لم تكن «داود»، وإنما كانت «جالوت».

رابعًا: آفي شلايم والكرة التي تضرب لاعبيها

في عام 2012، نشر المؤرخان وليم روجر لويس وآفي شلايم كتابًا عن حرب حزيران/ يونيو، ضمّ دراسات اثني عشر باحثًا من المختصين بشؤون الشرق الأوسط، منها دراسة آفي شلايم بعنوان «Israel: Poor Little Samson» (إسرائيل: شمشون الصغير المسكين). كان شلايم (المولود في العراق في عام 1945) أستاذًا في العلاقات الدولية في بريطانيا قبل أن يصبح أحد المؤرخين الجدد بعد أن كشفت الحكومة الإسرائيلية في عام 1982 عن وثائق حرب 1948. وهو أحد الأمثلة الدالة على أن المؤرخين الجدد لا يشكّلون فريقًا متجانسًا؛ فعلى الرغم من كونه أحد المؤرخين الجدد، فإنه امتدح كتاب أورن في مقالة نُشِرت في عام 2002، وكان هذا الفصل في النهاية إعادة لما سبق أن كتبه أورن. وهو كتب في تعليقه على كتاب أورن أن حرب حزيران/ يونيو كانت حربًا لم يُرِدها أحد.

على الرغم من أن شلايم لم يضف جديدًا إلى دراسة حرب حزيران/ يونيو، فإن الفصل الذي كتبه مهم لفهم الجدال الإسرائيلي الدائر حول هذه الحرب. يأتي عنوان هذا الفصل، «شمشون الصغير المسكين» من وصف ليفي أشكول، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، لإسرائيل خلال الحرب[39]. لا يبدي

---

(38) Remnick.

(39) Avi Shlaim, «The Albatross of Victory,» *The Guardian*, 8/6/2002, accessed on 6/3/2018, at: https://goo.gl/ZL2a6P

شلايم أي انتباه للتناقض الكبير في هذا النعت (مثل داود وجالوت، وشمشون هو شخصية من **الكتاب المقدس** تتمتع بقوة خارقة). كيف لهذا الشخص القوي أن يصبح «صغيرًا ومسكينًا»؟ هل كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يمزح حينما قال إن إسرائيل هي «شمشون الصغير المسكين»؟ لا يتعامل شلايم مع هذا السؤال على الإطلاق. لكن هذا السؤال هو في الحقيقة في صميم موضوع حرب حزيران/ يونيو. وبدلًا من أن يفكّك شلايم هذا التناقض الكبير، يقوم هو بنفسه بتقديم تناقض على نحو يعكس عمق سيطرة هذه الفكرة على الرأي العام في إسرائيل. وكان في تعليقه على كتاب أورن، قد ادّعى أن «إسرائيل كانت مثل الكرة التي رُمِيت في الملعب، وأخذ اللاعبون العرب يركلونها بينهم. ولكن اللعبة انتهت على نحو غير معتاد، بركل الكرة للاعبين». هل هناك أي منطق في هذا التشبيه؟ كيف تركل كرة اللاعبين؟ لا يختلف ادعاء شلايم عن ادعاء موريس الذي قال في مقابلة مع صحيفة **هآرتس** أصبحت شهيرة: «على الرغم من أننا نقمع الفلسطينيين، فإننا نحن الطرف الأضعف هنا». كيف يقمع الضعيفُ القوي؟ تُظهِر دراسة شلايم التناقض نفسه.

يقول شلايم إن دراسته لأرشيف الحرب تُظهر أن إسرائيل لم يكن عندها خطة لشن الحرب واحتلال الأراضي، على عكس ما يدّعيه العرب(40). ويردد شلايم أن هذه الحرب «لم يردها أحد ولم يخطط لها أحد»(41). ويضيف أن الجيش الإسرائيلي مسؤول عن التصعيد الذي أدى إلى الحرب: «الجيش الإسرائيلي رفع باستمرار مستوى العنف في الاشتباكات على الحدود من أجل التحضير للمواجهة الحاسمة مع سورية»(42). كيف يكتب شلايم هذه الكلمات، ثم يقول إن الحرب لم يرِدها أحد ولم يخطط لها أحد؟ واضح أن شلايم لا يعتقد أنه يناقض نفسه، مثلما لا يلتفت إلى تناقضه في تسمية إسرائيل «شمشون الصغير المسكين». إذا كان الجيش قد أراد هذه الحرب، ألم يكن لدى الجيش

(40) Shlaim, «Israel: Poor Little Samson,» pp. 22-23.

(41) Ibid., p. 24.

(42) Ibid., p. 25.

خطة لهذه الحرب؟ غريب أن يشير شلايم إلى كتاب الباحث الإسرائيلي عامي غلوسكا الذي نُشر باللغة العبرية، في حين يتجاهل كتاب غلوسكا الذي ظهر باللغة الإنكليزية وفيه يضع مسؤولية الحرب على الجيش الإسرائيلي. إن آخر كتاب ظهر عن حرب حزيران/ يونيو يُظهر ذلك بوضوح، وهذا ما يقوم به غي لارون الذي يفند ادعاءات شلايم[43].

خامسًا: لارون: العدو المفكك الذي واجهته إسرائيل

تستمر الحرب الأيديولوجية بين أورن وسيغيف مع الجيل الجديد كما نرى في كتابَي جيسي فيريس وغي لارون. بعد سنة من ظهور كتاب لويس وشلايم، نشر فيريس كتابه الآنف الذكر، مدعيًا فيه أن عبد الناصر لم يصعّد الصراع ضد إسرائيل بسبب سياسات الجيش الإسرائيلي على الحدود السورية، وإنما خوفًا من أن تؤدي هزيمته في اليمن إلى انقلاب عسكري، مثل الانقلاب العسكري الذي قام به هو وبعض الضباط في عام 1952 عقب هزيمة الجيش المصري في حرب 1948. وعلى الرغم من أهمية دراسة دور حرب اليمن في هزيمة مصر، فهذه الأطروحة ضعيفة جدًا؛ فعبد الناصر مُني بهزيمة نكراء في حزيران/ يونيو 1967 أسوأ كثيرًا من هزيمته في اليمن، ومع ذلك لم يحدث انقلاب عسكري ضده. ويتضح قلب الموازين في كتاب فيريس؛ إذ يقول إن الرابح من الحرب لم يكن إسرائيل بل السعودية؛ ذلك أن الهزيمة أجبرت عبد الناصر على سحب جيشه من اليمن، ودُمِّرت صورته بوصفه قائدًا منتصرًا في أعين الكثير من العرب. يرادف هذا العمل كتاب أورن، الذي يشكره فيريس في البداية، ويعاكس كتاب سيغيف؛ فإذا كان سيغيف قد ركّز على إسرائيل، فإن فيريس يركّز على مصر. لكن الصورة التي يقدّمها تتناقض تمامًا مع آخر كتاب ظهر لنا عن حرب حزيران/ يونيو يفنّد ادعاءات أورن وشلايم وفيريس.

انتقد بعض الدارسين كتاب سيغيف بسبب تركيزه على الوضع الداخلي في إسرائيل، وتجنبه الخوض في شؤون الدول العربية المعنية بهذه الحرب.

---

(43) Laron.

ويسد كتاب غي لارون الصادر في عام 2017 بعنوان، **حرب الأيام الستة: تحطيم الشرق الأوسط**، ذلك النقص في عمل سيغيف. إضافة إلى نظرته العالمية التي تضع حرب حزيران/ يونيو في إطار الحرب الباردة، يُثير لارون الانتباه إلى علاقة السياسة الداخلية في الدول العربية بالحرب، ويخصِّص أول ثلاثة فصول من كتابه للوضع في سورية، مصوّرًا الصدامات بين طبقات المجتمع، وبين الريف والمدينة، وبين الحكم المدني والحكم العسكري[44]. ويركّز على الفترة منذ اتحاد سورية مع مصر في عام 1958 حتى الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب. والصورة التي ترسمها هذه الفصول الثلاثة الأولى هي لجيش سوري ضعيف، عانى إقصاء مئات الضباط بسبب الانقلابات المتتابعة والصراعات داخل القوات المسلحة، وخصوصًا بعد انقلاب عام 1963 الذي أتى بحزب البعث إلى سدة الحكم.

ثم ينتقل لارون إلى مصر، ويخصص ثلاثة فصول لوصف الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي، وخصوصًا الأزمة الاقتصادية التي ازدادت سوءًا في عام 1965. ويدرس في الفصل السادس وضع الجيش المصري، والصراع بين المشير عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر[45]. ويشير تكرارًا إلى أن عبد الناصر كان واعيًا بأن الجيوش العربية لم تكن جاهزة للحرب، وبتفوّق سلاح الطيران الإسرائيلي، على الرغم من تأكيد المشير عامر أن الجيش المصري جاهز للحرب. والصورة التي يرسمها لارون للمشير عامر تظهره رجلًا في غاية الفساد، صرف جهده لشراء ولاء الجيش من أجل بسط سيطرته عليه. أما عبد الناصر، فيبدو في صفحات الكتاب أنه قد فعل ما في وسعه لتفادي المواجهة العسكرية مع إسرائيل، في حين كان الإعلام الأردني والسعودي والبعثي السوري في هجوم متواصل عليه؛ لأنه لم يفعل شيئًا خلال معركة السموع، في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، في الأردن، وفي أثناء الاشتباك بين سلاحَي الطيران الإسرائيلي والسوري في نيسان/ أبريل 1967.

(44) Ibid., pp. 13-43.

(45) Ibid., pp. 72-85.

كان الإعلام العربي المناوئ لعبد الناصر يعيّره بالاختباء خلف قوات حفظ السلام في شبه جزيرة سيناء. ويسمّي لارون هذا الصراع العربي - العربي «الحرب العربية الباردة»، وهي تسمية سبق أن أطلقها المؤرخ الأميركي مالكوم كير الذي اغتيل في لبنان في عام 1984، في كتابه، **الحرب العربية الباردة: جمال عبد الناصر وخصومه 1958-1970**[46]. وفي ظل هذه الحرب الإعلامية بين الأنظمة العربية، كان الخبر الذي أرسلته استخبارات الاتحاد السوفياتي إلى عبد الناصر، ومفاده أن إسرائيل كانت تحشد قواتها على الحدود السورية، هو القشة التي قصمت ظهر البعير. وعلى الرغم من تأكد عبد الناصر من أن هذا الخبر غير صحيح، فإنه ظن أن عليه أن يفعل شيئًا لكي يبدو أمام الشعوب العربية قائد المواجهة ضد إسرائيل؛ ولذلك اتخذ تلك الخطوات التي اعتبرتها إسرائيل إعلان حرب: إخراج قوات حفظ السلام من سيناء، وإرسال وحدات من الجيش المصري إليها، وإغلاق مضيق تيران.

بعد تخصيص ثلاثة فصول لسورية ومثلها لمصر، ينتقل لارون إلى إسرائيل، ويفرد لها ستة فصول، متعمقًا في وضعَيها السياسي والاقتصادي، فيصور في الفصل الثامن التنافس السياسي بين بن غوريون وأشكول الذي أصبح رئيس وزراء إسرائيل في عام 1966. وفي الفصل التاسع، يلتفت لارون إلى الجيش الإسرائيلي، ويبيِّن توق الجيش إلى حرب ضد العرب من أجل احتلال الضفة الغربية وهضبة الجولان وسيناء؛ وذلك لأن الجيش كان يبني نظريته على أن إسرائيل كانت في حاجة إلى حدود يمكن الدفاع عنها. وأكد احتلال إسرائيل صحراء سيناء في أسبوع واحد في عام 1956 لجيشها أنه يستطيع إنجاز خططه العسكرية. ومن بين المعلومات الجديدة التي يسوّقها لارون أن رابين انتهز فرصة التفات العالم إلى القتال في قناة السويس لكي يطرد ثلاثة آلاف مزارع سوري من المنطقة المنزوعة السلاح، بعد أن جعلهم يوقِّعون أوراقًا تفيد بأنهم تركوا هذه الأراضي طوعًا، ثم قام بعد ذلك بتدمير قراهم[47]. وتتطابق

---

(46) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd Al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (Oxford: Oxford University Press, 1971).

(47) Ibid., p. 121.

المعلومات التي يسوّقها لارون في الفصلين العاشر والحادي عشر عن سياسة إسرائيل على الحدود مع سورية مع تصريح ديان لصحيفة **يديعوت أحرونوت** المشار إليه آنفًا.

من الدلائل على مدى تخطيط الجيش الإسرائيلي لهذه الحرب، كما يبيّن لارون، أن الجيش أنتج في عام 1963 كتيّبًا عن كيفية إدارة المناطق ذات الوجود السكاني العربي في حال احتلالها، وأصبح هذا الكتيب جزءًا من التدريس العسكري[48]. ويتطابق وصف لارون لتوق الجيش الإسرائيلي إلى حرب مع الدول العربية مع ما كان سيغيف قد قدّمه في كتابه، وهذا أحد الأدلة التي تفند زعم أورن أن إسرائيل كانت تدافع عن نفسها، وادعاء شلايم أن حرب حزيران/يونيو لم يردها أحد. تُنهي الصورة التي رسمها لارون للوضع في سورية ومصر تمامًا فكرة إمكانية أن الجيوش العربية كانت تمثّل أي تهديد لإسرائيل؛ أي إن كتاب لارون هو في الحقيقة نقد لادعاء إسرائيل أنها «داود» الضعيف في مواجهة «جالوت» القوي، وهو ما يعني أن الكتاب هو نقد لكتاب أورن واستكمال لكتاب سيغيف.

سادسًا: أثر النصر في إسرائيل

تقول الباحثة الإسرائيلية داليا غافريلي نوري إن انتصار إسرائيل في حرب حزيران/يونيو كان له أثر بالغ في يهود العالم؛ إذ اعتبروه الحدث المعجزة، وتحوّل النصر بسرعة إلى أسطورة[49]. أما في إسرائيل، فإن الحرب سبَّبت «نشوة القوة»، وأصبحت كلمة «حرب» ترادف كلمة «نصر»[50]. أنهت الحرب أزمة إسرائيل الاقتصادية التي وصفها سيغيف، وبعد سنتين ما عاد في إسرائيل بطالة، وشجّع النصرُ والازدهار الاقتصادي يهودَ الاتحاد السوفياتي على الهجرة إلى إسرائيل، بعد أن تضاعف حجمها أربع مرات. وخلال ثلاثة أعوام بعد

---

(48) Laron, p. 109.

(49) Dalia Gavrieli-Nuri, «Saying 'War' Thinking 'Victory': The Mythmaking Surrounding Israel's 1967 Victory,» *Israel Studies*, vol. 15, no. 1 (Spring 2010), p. 95.

(50) Ibid., p. 96.

الحرب، جاء إلى إسرائيل مئة ألف مهاجر[51]. وتضيف الباحثة أن دراسة انعكاسات حرب الأيام الستة انصرفت إلى الناحيتين العسكرية والسياسية، ولم تبدأ دراسة الانعكاسات الثقافية والاجتماعية والإعلامية حتى عام 1999[52].

تشير غافريلي نوري إلى أن الثقافة المضادة (Counter-culture) وُلدت في إسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو، وتتخذ مثالًا لذلك تمثال «عندما مشى في الحقول» الذي صنعه الفنان الإسرائيلي توماركين بعد الحرب مباشرةً[53]، واسم هذا العمل مأخوذ من قصيدة «الأم الثالثة» التي نشرها في عام 1934 الشاعرُ الإسرائيلي ناتان ألترمان (1910-1970)، والتي تشتمل على الأبيات الآتية: «هو يمشي في الحقول، سيصل هنا، يحمل في قلبه رصاصة من الفولاذ». وقد استخدم الكاتب الإسرائيلي موشيه شامير «هو يمشي في الحقول» عنوانًا لرواية نشرها في عام 1947، وأصبحت من أهم الأعمال الأدبية للجيل الإسرائيلي الذي قاتل في حرب 1948. لكنّ تمثال توماركين، على عكس الرواية، لا يمجّد الجندي الذاهب إلى الحرب، بل يصوّره وجسده مدمَّر من عنف الحرب. كذلك، تلخص الباحثة أعمال الكاتب هانوخ ليفين التي كانت هي أيضًا ناقدة للروح العسكرية التي سادت بعد النصر.

سابعًا: إسرائيل بعد حرب 1967

تعطي الكتب الأربعة التي تناولها هذا البحث، ولو على نحو متفاوت، أسبابَ الحرب قدرًا كبيرًا. وبما أن كتاب سيغيف ذو منهج ثقافي يركّز على إسرائيل، فهو يفرد الجزء الأخير لبحث أثر النصر في إسرائيل. وهناك كتب أخرى ألّفها كتّاب ومؤرخون إسرائيليون متعلقة بانعكاس حرب 1967 على إسرائيل، ومنها كتاب يوسي كلاين هاليفي **كالحالمين: قصة المظليين الذين وحّدوا القدس**

(51) Ibid., pp. 97-98.

(52) Ibid., p. 96.

(53) Ibid., p. 108.

وقسّموا أمة[54]. وُلِد هاليفي، مثل أورن، في نيويورك، ثم هاجر إلى إسرائيل، وهو يعمل في الصحافة الإسرائيلية والأميركية. ويروي في سيرة حياته كيف أنه كان متطرفًا من أتباع مائير كاهانا (اغتيل في عام 1990)، قبل أن يتحرّر من هذا الفكر[55]. ويختلف كتاب هاليفي بشأن حرب حزيران/ يونيو عن الكتب التي تناولها هذا البحث؛ فعمل هاليفي مبنيّ على مقابلات مع جنود إسرائيليين خاضوا هذه الحرب، ويعكس وجهات نظرهم. لكنّ أهميته بالنسبة إلى هذه الدراسة تكمن في أنه يعكس قراءة ترى أن الحرب قسّمت الإسرائيليين بين مناصر للحفاظ على الأراضي التي احتُلت في تلك الحرب ومن يريد إرجاعها من أجل التوصل إلى سلام يُنهي حالة الحرب الدائمة التي تعيشها إسرائيل.

هذه النظرة المنتقدة لانعكاس حرب حزيران/ يونيو على إسرائيل تُرى بوضوح في كتاب أهرون برغمان **الانتصار الملعون: تاريخ إسرائيل والأراضي المحتلة من عام** 1967 **وحتى الحاضر**[56]. وُلد برغمان في عام 1958، وخدم في الجيش الإسرائيلي في أول غزو للبنان في عام 1978، ثم في حرب 1982، حينما حاصر الجيش الإسرائيلي بيروت. وبعد أن درس العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، نشرت صحيفة **هآرتس** قوله لأحد صحافييها في عام 1988 إنه يرفض خدمة الاحتياط في الضفة الغربية. بعد ذلك، انتقل برغمان إلى العيش في بريطانيا، كما فعل إيلان بابِه، حيث حصل على شهادة الدكتوراه، وأصبح أستاذًا في العلوم السياسية. وبخلاف الخطاب السائد في إسرائيل وكثير من الصحف الغربية، وخصوصًا الأميركية التي تسمّي الأراضي المحتلة «أراضي متنازعًا عليها» (Disputed Territories)، يقول برغمان بوضوح، وفي عنوان كتابه، إن هذه الأراضي محتلة، وإن حرب حزيران/ يونيو كان لها أثر سلبي جدًا في تاريخ إسرائيل منذ ذلك الوقت.

(54) Yossi Klein Halevi, *Like Dreamers: The Story of the Israeli Paratroopers Who Reunited Jerusalem and Divided a Nation* (New York: Harper Perennial, 2013).

(55) Yossi Klein Halevi, *Memoirs of a Jewish Extremist: The Story of a Transformation* (New York: Harper Perennial, 1995).

(56) Ahron Bregman, *Cursed Victory: A History of Israel and the Occupied Territories, 1967 to the Present* (New York: Pegasus Book, 2015).

هذا «الانتصار الملعون» يُسمَع صداه في أشهر رواية نُشرت في إسرائيل في العقد الأخير. بدأ دافيد غروسمان، أحد كبار الأدباء الإسرائيليين، بالعمل على تلك الرواية الصادرة في عام 2008 بعنوان: **امرأة هاربة من مهمة** (كما هو مترجم من الأصل العبري)[57] حينما انضم ابنه الكبير، يوناتان، إلى الجيش الإسرائيلي في عام 2003، وأنهاها بعد أن قُتل ابنه الصغير، أوري، في حرب 2006 في جنوب لبنان. تُرجمت الرواية إلى لغات عدة، وحصلت على جوائز عالمية. وتعود جذور أحداث الرواية إلى حرب حزيران/ يونيو؛ إذ تلتقي الفتاة أورا في مستشفى شابين، أحدهما المهاجر الروسي آفرام، والآخر إيلان. يسخر المؤلف من الدعاية العربية؛ إذ يسمع هؤلاء في المستشفى بثًّا إذاعيًا يقول فيه رجل يتكلم العبرية بركاكة إن الجيش المصري وصل إلى تل أبيب. تُنجب أورا من آفرام طفلًا، تسميه أوفر. ولكن، لأن آفرام لا يريد أطفالًا، تتزوج من إيلان، وتنجب منه طفلًا ثانيًا. وبعد عقدين ينتهي الزواج بالطلاق.

تتنقل الرواية الطويلة في ذاكرة أورا وآفرام مرارًا، مع التركيز على ما حدث لآفرام خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وقع آفرام في أسر الجيش المصري خلال الحرب في سيناء. وصف الرواية لوضع الجيش الإسرائيلي في سيناء هو تفكيك لأسطورة الجيش الإسرائيلي بعد حرب حزيران/ يونيو، التي جعلت من كلمة «حرب» مرادفًا لكلمة «نصر». ولأن آفرام كان مجندًا في وحدة الاستخبارات العسكرية، قام الجيش المصري بتعذيبه تعذيبًا وحشيًا، خلع خلاله أظفار يديه ورجليه، إضافة إلى إصابته بكثير من الكسور والجروح العميقة في جسده. كذلك، يُحضر الجيش المصري مجرمين لاغتصاب آفرام. وعلى الرغم من كل هذا التعذيب، لا يشعر آفرام بالكراهية نحو العرب. وهذا التفوق الخُلقي على العرب هو أيضًا من سمات أورا التي تقيم علاقات مع «عرب 48»، وتتشاجر مع ولديها، مطالبةً إياهما بألا يقتلا أي عربي خلال خدمتهما في الجيش في الضفة الغربية.

(57) صدر مترجمًا إلى الإنكليزية تحت عنوان: David Grossman, *To the End of the Land*, Jessica Cohen (trans.) (New York: Random House, 2011).

تقفز الرواية من مشهد المستشفى إلى عام 2002؛ إذ تذهب أورا مع ابنها أوفر الذي تطوّع في الجيش الإسرائيلي في بداية عملية «الدرع الواقي» خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، على الرغم من أنه أنهى خدمته العسكرية. وتقارن الأم ذهابها مع ابنها لتسليمه إلى الجيش الإسرائيلي بتضحية إبراهيم بابنه إسحاق الواردة في **الكتاب المقدس**. كانت أورا قد خطّطت للذهاب مع ابنها في رحلة في الخليل. ولكنها، بعد أن تركها وحيدة من أجل الانضمام إلى الجيش، تتصل بآفرام وتقوم معه برحلة لكي تهرب من خبر مقتل ابنها الذي تخاف أن يأتيها في أي لحظة. إن ما يوطد الصلة بين هذه الرواية وقصة النبي إبراهيم مع ابنه إسحاق، هو اسم الأب آفرام، وهو تحريف روسي لاسم «آفراهام» (أي إبراهيم)، واسم الابن أوفر الذي يشير إلى أحد معاني كلمة (Offer) في اللغة الإنكليزية، وهو «أضحية». وتنتقد الباحثة الإسرائيلية في الأدب العبري، شيمريت بيليد، استخدام غروسمان هذه القصة من **الكتاب المقدس**، وتقول إن قصة داود وجالوت هي الأشدّ ملاءمة لإسرائيل[58]. وما لم ينتبه له النقاد هو اسم الأم أورا الذي يعني في اللغة الإيطالية «الوقت» أو «الساعة». وبما أن الرواية تبدأ في حرب حزيران/ يونيو، فهي تبدو سبب القلق التي تعيشه أورا بعد ذهاب ابنها مع الجيش إلى الضفة الغربية؛ فلولا احتلال إسرائيل لهذه المنطقة خلال حرب حزيران/ يونيو، لما اضطرت إلى حشد جيشها هناك. تبدو حرب الأيام الستة وكأنها هي التي بدأت دقات الساعة التي قد تنتهي مع مقتل أوفر. وتنتهي الرواية من دون أن يعرف القارئ إن كان أوفر قد قُتِل، أو لم يُقتل، لكن النهاية مليئة بالتوجّس.

ثامنًا: حرب حزيران/ يونيو وأزمة الصهيونية

كان الكاتب الأميركي الإسرائيلي برنارد أفيشاي، الذي يعدّ نفسه مفكرًا ثوريًا يساريًا، أول من أطلق تحذيرًا من أثر حرب حزيران/ يونيو في الفكر الصهيوني، حين نشر كتابه **مأساة الصهيونية: الثورة والديمقراطية في أرض**

(58) Shimrit Peled, «Nationalism and Maternal Sacrifice in To the End of the Land,» *Hebrew Studies*, vol. 54, no. 1 (2013), p. 353.

إسرائيل[59]، والذي أعيد نشره بطبعة جديدة مع بعض التغيير في العنوان: **مأساة الصهيونية: كيف يُقلق ماضيها الثوري الديمقراطية الإسرائيلية**[60]. يقول أفيشاي إن على إسرائيل أن تختار أن تكون دولة ديمقراطية أو قوة استعمارية. وهذا أحد الأدلة على أن أعمال القمع التي ترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 أدت إلى حدوث شروخ في صورة إسرائيل عند بعض اليساريين، الذين لم يستطيعوا أن يجمعوا بين نظرتهم الليبرالية إلى الصهيونية والقمع الذي ترتكبه إسرائيل.

إن ما يثير قلق المتعصبين لإسرائيل هو أن هذه الدعوات لا تصدر عن اليسار فحسب، بل تأتي أيضًا من كتّاب من خارج هذا التيار. يعبّر المؤلف الأميركي الإسرائيلي دانييل غورديس، في كتابه *Saving Israel* **(إنقاذ إسرائيل)** عن قلقه من «انحدار محبة الصهيونية» على نحو يمثّل خطرًا على إسرائيل[61]. ومثل أورن، غيرشوم غورينبيرغ هو مواطن أميركي هاجر إلى إسرائيل. وبعد أن نشر كتابه **إمبراطورية بالصدفة: إسرائيل وميلاد المستوطنات، 1967-1977**[62] الذي انتقد فيه سياسة المستوطنات في الضفة الغربية، نشر كتابًا آخر في عام 2011، بعنوان يعكس أيضًا القلق في الأوساط الإسرائيلية، وهو كتاب **(تفكيك إسرائيل)**[63] الذي يعبّر فيه عن تخوّفه من أثر المستوطنات والأحزاب الدينية في إسرائيل.

بعد عام من كتاب غورينبيرغ، ظهر كتاب بيتر بابنارت **أزمة الصهيونية**[64]، الذي يحظى بأهمية خاصة؛ لأن بابنارت مواطن أميركي، من كبار المناصرين

(59) Bernard Avishai, *The Tragedy of Zionism: Revolution and Democracy in the Land of Israel* (New York: Farrar Straus & Giroux, 1986).

(60) Bernard Avishai, *The Tragedy of Zionism: How Its Revolutionary Past Haunts Israeli Democracy* (New York: Helios Press, 2002).

(61) Daniel Gordis, *Saving Israel: How the Jewish People Can Win a War that May Never End* (Hoboken: John Wiley & Sons, 2009), pp. 1-9, 112-125.

(62) Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977* (New York: Henry Holt and Company, 2006).

(63) Gershom Gorenberg, *The Unmaking of Israel* (New York: Harper, 2009).

(64) Peter Beinart, *The Crisis of Zionism* (New York: Times Books, 2012).

لمصلحة إسرائيل، إلى درجة أن مجلة *The New Republic* **(ذا نيو ريببلك)** المعروفة بتعصبها لإسرائيل، على الرغم من أنها مجلة تميل إلى اليسار، عيّنته محررًا فيها. وقد فجّر كتاب باينارت جدالًا كبيرًا بين مناصري إسرائيل في الولايات المتحدة.

تاسعًا: عموس عوز «الخائن»

كان الكاتب الإسرائيلي عموس عوز، الذي قاتل في حرب حزيران/ يونيو، من الأوائل الذين حاولوا تقديم نظرة إسرائيلية مختلفة إلى حرب الأيام الستة؛ فبعد نهايتها بأسابيع، سجّل مع آفراهام شابيرا مقابلات مع بعض الجنود الذي شاركوا في الحرب. لم تسمح لهما السلطات الإسرائيلية في ذلك الوقت بنشر 70 في المئة من هذه المقابلات؛ لاحتوائها على معلومات عن ممارسات للجيش الإسرائيلي خلال الحرب، كانت الحكومة الإسرائيلية تريد إخفاءها. استخدم شابيرا الجزء الذي لم يُمنَع لكي ينشر كتاب **اليوم السابع**. وفي عام 2015، أخرجت مور لوشي فيلمًا وثائقيًا بعد الحصول على المقابلات التي كانت الحكومة قد منعتها. في هذه المقابلات، قال أحد الجنود «في حالات عدة، كنا نمسك ببعض الرجال ونطلق النار عليهم»[65]. ويروي آخر كيف قام ضابط إسرائيلي بعزل خمسة عشر رجلًا عن أسرهم وإعدامهم[66]. ويضيف أحد الجنود، وهو يصف طرد أحد السكان العرب من بيته: «كان عندي إحساس رهيب بأني شرير»[67]، ويعلق آخر بأن الحرب حوّلت إسرائيل من داود إلى جالوت[68].

تعكس آخر رواية لعوز، بعنوان **يهوذا**، صدرت في عام 2014، ورُشّحت

(65) Anthony Weiss, «'Censored' Voices' Film Tears Apart Israel's Heroic Narrative of Six-Days War,» *Haaretz*, 2/2/2015, accessed on 6/3/2018, at: https://goo.gl/WWgA3Q

(66) Peter Bradshaw, «Censored Voices Review: A Sombre Oral History of the Six-Day War,» *The Guardian*, 15/10/2015, accessed on 6/3/2018, at: https://goo.gl/D5u8in

(67) Weiss.

(68) Bradshaw.

لجائزة «مان بوكر» (Man Booker Prize)[69]، أزمة الصهيونية أيضًا. يهوذا هو شيالتيل أبرافانيل، وهو شخصية اخترعها عوز. يعارض أبرافانيل قيام دولة لليهود فحسب، قائلًا إن في إمكان الشعبين العربي واليهودي الوجود في الأرض نفسها من دون تأسيس دولة لليهود. وتمثّل هذه الرواية نقطة مفارقة في تاريخ التعامل مع الأساطير المؤسِّسة لإسرائيل. ترك غروسمان أسطورة داود وجالوت وتبنّى قصة إبراهيم والتضحية بابنه إسحاق، في حين استخدم عوز قصة المسيح ويهوذا الإسخريوطي الذي خان المسيح. ربما يكون استخدام هذه القصة إشكاليًا، لأنها كانت نقطة مؤلمة في التاريخ اليهودي؛ إذ يُعدّ المسيح يهوديًا، إلا أنه أسس دينًا خرج عن دينه الأصلي. هل تمثّل هذه الرواية دعوة إلى الاستغناء عن الصهيونية وجعل البلد للفلسطينيين واليهود؟ إن كان الأمر كذلك، فهذا يعني أزمة عميقة للصهيونية، وخصوصًا عندما يصدر ذلك عن قلم مؤلف ينظر إليه الإسرائيليون على أن ممثل لجيل «الصابرا»، أي العبري الجديد الذي وُلد في فلسطين، لا خارجها[70]. على الرغم من ذلك، كان عوز من الأصوات التي تدعو إلى حل الدولتين. وبعد تعريب سيرة حياته بعنوان **قصة عن الحب والظلام** التي صدرت في عام 2003، أرسلها عوز إلى الناشط الفلسطيني المسجون، مروان البرغوثي، متمنيًا خروجه من السجن[71].

خلاصة: «جالوت»، لا «داود»

ربما يكون الكتاب الذي نشرة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، **فلسطين: السلام، لا الفصل العنصري**[72]، أسهم في خرق الحاجز في الإعلام

(69) «سياسات 'بوكر' البريطانية: كاداريه وصهيونيان»، **العربي الجديد**، 18/ 3/ 2017، شوهد في 20/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/W7z6pv

(70) Eran Kaplan, «Amos Oz's 'A Tale of Love and Darkness' and the Sabra Myth,» *Jewish Social Studies*, vol. 14, no. 1 (Fall 2007), pp. 119-143.

(71) Amos Oz, *A Tale of Love and Darkness*, Nicholas de Lange (trans.) (Orlando: Harcourt, 2004).

(72) Jimmy Carter, *Palestine: Peace Not Apartheid* (New York: Simon & Shuster, 2006).

والرأي العام الغربيّين، وخصوصًا الأميركيّين، الذي كان دائمًا يدافع عن إسرائيل، بوصفها «داود» في مواجهة «جالوت». كان من الممكن دائمًا تجاهل كتاب ينتقد إسرائيل، أو تدمير مستقبل مؤلفه من خلال اتهامه بمعاداة الساميّة، لكن ليس ذلك حينما يكتبه رئيس أميركي سابق، حاصل على جائزة نوبل للسلام، وله حضور إعلامي. لم يتردد المدافعون عن إسرائيل في اتهام كارتر بالعداء للساميّة، لكن لم يكن من السهل إلصاق هذه التهمة بالرئيس الأميركي الذي سهّل توقيع معاهدة كامب ديفيد. لا يقدّم الكتاب وصفًا موسّعًا لتعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ما أغضب النقّاد هو استخدام كلمة «الفصل العنصري» (Apartheid) في العنوان، إضافة إلى انتقاد إسرائيل. يجعل هذا العنوان المسألة واضحة؛ فإما أن تتوصل إسرائيل إلى سلام من خلال إقامة دولة للفلسطينيين، وإما أن تصبح دولة فصل عنصري كما كانت جنوب أفريقيا، وهذا يعني أن حرب حزيران/ يونيو وضعت إسرائيل على طريق الدولة العنصرية، حتى في رأي بعض الغربيين.

على الرغم من طرد إسرائيل كثيرًا من الفلسطينيين(73) - نحو 200 ألف شخص - بعد نكسة حزيران/ يونيو، فإنه لم يحدث في عام 1967 مثل ذلك «التطهير العرقي» الذي مارسه الصهيونيون في عام 1948. لذلك، بقيت الأراضي المحتلة في عام 1967 ذات أغلبية عربية تعيش تحت وطأة الاحتلال. وهكذا أدت الحرب إلى الانتقال من التحكّم في أرض طُرِد أكثر سكانها في عام 1948 إلى احتلال أرض بقيت أغلبية أهلها فيها. ومنذ ذلك الوقت، وإسرائيل منهمكة في التضييق على حياتهم - عسى أن يهجروا أرضهم - وقمع أي محاولة لمقاومة سيطرتها عليهم. ويسهم وصول أخبار هذه الممارسات إلى الغرب في جعل صورة إسرائيل تتحول من «داود» إلى «جالوت»، كما أقر مورافتشيك(74). الفارق الثاني المهم بين حربي 1948 و1967 هو أن الأمم المتحدة لم تضْفِ شرعية على احتلال عام 1967 مثلما فعلت مع احتلال عام 1948، وهذا ما

(73) Yotam Berger, «Secret Document Reveals Israel Expelled Gazans Right After Six-Day War,» *Haaretz*, 15/3/2017, accessed on 6/3/2018, at: https://goo.gl/KrAA2y

(74) يُنظر: بداية هذه الدراسة.

يضع إسرائيل في مواجه مستمرة مع القانون الدولي، ويجعل إصرارها على أنها «داود الصغير» في مواجهة «جالوت الخطير» لا يقنع أطرافًا عالمية كثيرة.

المراجع

Avishai, Bernard. *The Tragedy of Zionism: Revolution and Democracy in the Land of Israel*. New York: Farrar Straus & Giroux, 1986.

_______. *The Tragedy of Zionism: How Its Revolutionary Past Haunts Israeli Democracy*. New York: Helios Press, 2002.

Beinart, Peter. *The Crisis of Zionism*. New York: Times Books, 2012.

Blumenthal, Max. *Goliath: Life and Loathing in Greater Israel*. New York: Nation Books, 2013.

Bregman, Ahron. *Cursed Victory: A History of Israel and the Occupied Territories, 1967 to the Present*. New York: Pegasus Book, 2015.

Carter, Jimmy. *Palestine: Peace Not Apartheid*. New York: Simon & Shuster, 2006.

Clausewitz, Karl Von. *Vom Kriege*. Hamburg: Nikol, 2008.

«Douments and Source Material.» *Journal of Palestine Studies*. vol. 27, no. 1 (Autumn 1997).

Ferris, Jesse. *Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six-Day War and the Decline of Egyptian Power*. Princeton: Princeton University Press, 2013.

Finkelstein, Norman. *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*. New York: Verso, 2001.

_______. «Abba Eban with Footnotes.» *Journal of Palestine Studies*. vol. 32. no. 3 (Spring 2003).

Grossman, David. *To the End of the Land*. Jessica Cohen (trans.). New York: Random House, 2011.

Gavrieli-Nuri, Dalia. «Saying 'War' Thinking 'Victory': The Mythmaking Surrounding Israel's 1967 Victory.» *Israel Studies*. vol. 15, no. 1 (Spring 2010).

Gordis, Daniel. *Saving Israel: How the Jewish People Can Win a War that May Never End.* Hoboken: John Wiley & Sons, 2009.

Gorenberg, Gershom. *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977.* New York: Henry Holt and Company, 2006.

_______. *The Unmaking of Israel.* New York: Harper, 2009.

Halevi, Yossi Klein. *Memoirs of a Jewish Extremist: The Story of a Transformation.* New York: Harper Perennial, 1995.

_______. *Like Dreamers: The Story of the Israeli Paratroopers Who Reunited Jerusalem and Divided a Nation.* New York: Harper Perennial, 2013.

Kaplan, Eran. «Amos Oz's 'A Tale of Love and Darkness' and the Sabra Myth.» *Jewish Social Studies.* vol. 14, no. 1 (Fall 2007).

Karsh, Efraim. *Fabricating Israeli History: The New Historians.* New York: Frank Cass, 1997.

_______. *Palestine Betrayed.* New Haven: Yale University Press, 2010.

Kerr, Malcom H. *The Arab Cold War: Gamal Abd Al-Nasir and His Rivals, 1958-1970.* Oxford: Oxford University Press, 1971.

Kimmerling, Baruch. *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and the Military.* Berkeley: University of California Press, 2001.

Laron, Guy. *The Six-Day War: The Breaking of the Middle East.* New Haven: Yale University Press, 2017.

Louis, William Roger & Avi Shlaim (eds.). *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences.* Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Masalha, Nur. *The Palestine Nakba: Decolonizing History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory.* London: Zed Books, 2012.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949.* Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

_______. *1948 and After: Israel and the Palestinians.* Oxford: Oxford University Press, 1994.

Muravchik, Joshua. *Making David into Goliath: How the World Turned Against Israel.* New York: Encounter Books, 2014.

Oren, Michael B. *Ally: My Journey across the American-Israeli Divide.* New York: Random House, 2015.

_______. *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East.* Oxford: Oxford University Press, 2002.

Oz, Amos. *A Tale of Love and Darkness.* Nicholas de Lange (trans.). Orlando: Harcourt, 2004.

Pappe, Ilan. *The Ethnic Cleansing of Palestine.* Oxford: One World Publications, 2006.

Peled, Shimrit. «Nationalism and Maternal Sacrifice in To the End of the Land.» *Hebrew Studies.* vol. 54, no. 1 (2013).

Scarantino, Sergio. «Il dibattito storiografico sulla guerra dei Sei giorni.» *Studi Storici.* vol. 49, no. 1 (2008).

Segev, Tom. *1967: Israel, The War, and The Year That Transformed the Middle East.* Jessica Cohen (trans.). New York: Picador, 2007.

القسم الرابع

حرب حزيران / يونيو وتداعياتها فلسطينيًا

الفصل الثامن

هزيمة حزيران/يونيو 1967 وإسهامها في إعادة بعث «القوى السياسية المقاومة» في الضفة الغربية

بلال محمد شلش

يا أيها الموتى أفيقوا: إن عهد الموت زال
ولتحملوا البركان تقذفه لنا حمر الجبال
هذا هو اليوم الذي قد حددته لنا الحياة[1]

معين بسيسو

مقدمة

مع حلول حزيران/ يونيو 1967، كانت أرض الضفة الغربية مجردة من أي بنى تنظيمية لقوى سياسية فاعلة، يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة والتصدي لأي عدوان مرتقب، فضلًا عن قدرات إطلاق فعل فوري مسلح مُقاوِم للاحتلال الصهيوني بعد الهزيمة؛ إذ عانت القوى السياسية المعارضة في الضفة الغربية، منذ نيسان/ أبريل 1957، حملات أمنية أردنية متلاحقة، فككت بنيَتها التنظيمية، وعرفت القوى السياسية الناشئة في ما بعد، مثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، المعاناة ذاتها.

لكنّ هزيمة حزيران/ يونيو تبعها انطلاق مقاومة مسلحة فورية في الضفة

(1) معين بسيسو، **الأعمال الشعرية الكاملة، المعركة** (عكا: دار الأسوار، 1988)، ص 51.

الغربية، تتنافى وواقع قواها السياسية. فهل يمكن افتراض أنّ بعث المقاومة المسلحة في «الضفة» ونشاطها خلال الأعوام التالية (1967-1970) جاء في جزء منه انعكاسًا لحدث الهزيمة؟ هل كان ذلك بمنزلة «حقنة وريدية» أعادت بعث قوى الكفاح المسلح، في إثر تحطم بنية الرقابة والسيطرة الأمنية التي فرضتها الأجهزة الأمنية الأردنية في الضفة، وغياب أي بنية أمنية بديلة توفّر سيطرة تامة للاحتلال في أشهره الأولى؟

تأتي هذه الورقة لدراسة دور الهزيمة في بعث المقاومة المسلحة في الضفة الغربية من خلال محورين أساسيين: **الأول** يناقش واقع القوى السياسية في الضفة قبل الحرب، و**الثاني** يبحث انعكاس الهزيمة على واقع قوى الكفاح المسلح ومساهمتها في إعادة بعثها، ونجاحها في تهيئة البيئة الملائمة لإطلاق فعل مقاوم فوري، من خلال تفكيكها للبنى الأمنية المسيطرة على الضفة الغربية.

لذلك كانت العودة إلى مصادر أولية تضم وثائق عربية وأميركية، وخصوصًا في المحور الأول، وإلى مصادر أخرى من نوع سِيَر ومذكرات ومقابلات لعدد من الشخصيات الفلسطينية التي ساهمت في نشاط المقاومة في الضفة الغربية خلال الفترة 1967-1970، وهي تكشف عن أثر الهزيمة لدى الفاعلين، إضافة إلى سلسلة اليوميات الفلسطينية خلال الأعوام 1965-1970، وسلسلة الوثائق الفلسطينية العربية خلال الفترة ذاتها، ومجموعة أوراق عارف العارف في الفترة 1967-1973.

أولًا: واقع القوى السياسية في الضفة الغربية (1948-1967)

1 - ما بين النكبة والضم: تشكّل القوى السياسية في الضفة الغربية (1948-1957)

خضعت بقية فلسطين الوسطى التي فشلت المنظمات الصهيونية في احتلالها، عقب حرب 1947-1949، لسيطرة المملكة الأردنية الهاشمية بعد

انسحاب القوات العراقية والمصرية منها. وأعلنت المملكة ضمها هذه البقية، في 24 نيسان/ أبريل 1950، بُعيد خطوات تمهيدية استغلت مجريات الحرب ونتائجها، وحاجة السكان إلى منفذ جغرافي اقتصادي جديد[2].

شكّل هذا الضم لأهل فلسطين عمومًا، ولأهل باقي فلسطين الوسطى - التي ستعرف أردنيًا بـ «الضفة الغربية» - خصوصًا نتيجة من أبرز نتائج الهزيمة في الحرب التي دمرت القوى الاجتماعية التقليدية المسيطرة في فلسطين. لكنها كانت في الوقت ذاته فرصة لإعادة تشكيل القوى السياسية القديمة في الضفة، بمساعدة شرق أردنيين سعوا إلى تأطير نشاطهم السياسي المعارض، وفتحت الباب لظهور قوى جديدة، إضافة إلى تصاعد دور القوى الحزبية - السياسية «العابرة للحدود»، وتصاعد نفوذ الإخوان المسلمين في فلسطين، وبدء حزب البعث العربي الاشتراكي نشاطه ليكون خلال فترة قصيرة من قوى المعارضة الأشدّ تأثيرًا، وتشكّل الحزب الشيوعي الأردني وحزب التحرير الإسلامي وحركة القوميين العرب.

حاصرت الأجهزة الأمنية - السياسية الأردنية القوى الفلسطينية المؤثرة

---

(2) عصام سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن 1948-1950»، **شؤون فلسطينية**، العدد 40 (كانون الأول/ديسمبر 1974)، ص 57؛ جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974)** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1974)، ص 32. كان هذا الضم منسجمًا مع المصالح الإسرائيلية والأميركية فلم يعارَض. بشأن المصلحة الإسرائيلية في الضم، يُنظر: دافيد بن غوريون، **يوميات الحرب 1947-1949**، تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، تعريب سمير جبور، مراجعة وتقديم صبري جريس، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 754؛ وبشأن تطور الموقف الأميركي في اتجاه تأييد الضم، يُنظر: U.S. Dept. of State: Office of the Historian, *Foreign Relations of the United States, 1948, The Near East, South Asia, and Africa, Volume V, Part 2*, Herbert A. Fine & Paul Claussen (eds.) (Washington: United States Government Printing Office, 1976), pp. 1646-1648, 1667-1669, 1689, 1706-1707; U.S. Dept. of State: Office of the Historian, *Foreign Relations of the United States, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, Volume VI*, Herbert A. Fine et al. (eds.) (Washington: United States Government Printing Office, 1977), pp. 66, 170-171, 604, 608, 644, 657, 666, 682, 687-688, 737, 841, 853, 915, 932, 938, 989, 1000, 1037, 1078, 1081-1084, 1090, 1099, 1144, 1215,1224, 1247, 1290, 1346, 1377-1378, 1426-1427, 1448-1449, 1451-1452, 1456-1459, 1462, 1486, 1503, 1511, 1514, 1526, 1558, 1579-1581.

وبشأن الموقف البريطاني من الضم، يُنظر: Jane Priestland (ed.), *Near & Middle East Titles: Records of Jordan 1919-1965*, vol. 6 (London: Cambridge Archive Editions, 1996), pp. 289-330.

في الضفة الغربية، بعد انسحاب القوات المصرية ثم العراقية، وفرضت سيطرتها على أرضها[3]. فأعلنت حل جيش الجهاد المقدّس الذي شُكِّل قبل اندلاع الحرب قليلًا، وهي القوة الفلسطينية التي كانت تأتمر بأمر الهيئة العربية العليا. واحتلت في 18 كانون الثاني/يناير 1949 مقر قيادته في بيرزيت، بعد أن مهدت لذلك بعدد من الخطوات؛ كحصار قواته، ومصادرة بعض أسلحته، وشراء أسلحة السكان المحليين[4].

كما لاحقت تلك الأجهزة باقي عصبة التحرر الوطني. وعلى الرغم من تغيير العصبة سياستها وإقرارها الضمني بالضم من خلال تشكيل الحزب الشيوعي الأردني، فإن تلك الأجهزة استمرت في حربها ضد الحزب[5]. ورُفع سقف المواجهة بإقرار مجلس النواب الثاني (نيسان/أبريل 1950 - أيار/مايو 1951) قانونًا يقضي بسريان أحكام قانون مقاومة الشيوعية رقم (17) لسنة 1948 على الضفة الغربية[6]، ثم باستحداث مجلس النواب الثالث (أيلول/

(3) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1949**، إعداد وتقديم وليد الخالدي، مج 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص 277-278؛ محمد حسنين هيكل، **الأعمال الكاملة لمحمد حسنين هيكل، العروش والجيوش (2) أزمة العروش صدمة الجيوش** (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 219-220، 244، 288، 301-302، 474.

(4) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 384؛ عبد الله التل، **كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس** (كفر قرع، فلسطين: دار الهدى، 1990)، ص 232، 359-366؛ هيكل، ص 302-303؛ العارف، ص 279-281.

(5) يتضح من السِّير لباقي العصبة المنشورة أن ملاحقة كوادر العصبة نفسها كانت أحد المشاغل الرئيسة للجيشين المصري والأردني اللذين أصدرا قرارًا عسكريًا بحل العصبة ومؤتمر العمال العرب ورابطة المثقفين العرب. ولعل موقف بقية العصبة من قرار التقسيم، ثم سعيها إلى إقامة كيان فلسطيني على باقي فلسطين، كانَا أبرز العوامل في هذه الملاحقة. بشأن القرار بحل العصبة، يُنظر: عودة الأشهب، **صفحات من الذاكرة الفلسطينية - تذكرات عودة الأشهب**، تقديم عبد الرحيم مدور، إشراف سليمان ربضي (بيرزيت: جامعة بيرزيت، 1999)، ص 126. وبشأن نماذج تعامل الأجهزة الأمنية المصرية والأردنية مع بقية العصبة، يُنظر: عبد العزيز العطي، **رحلة العمر: من شاطئ غزة إلى صحراء الجفر** (عمّان: [د. ن.]، 2012)، ص 37-39، 55-56، 79-81؛ الأشهب، ص 134-152.

(6) «قانون رقم (25) لسنة 1950، قانون مقاومة الشيوعية»، **الجريدة الرسمية الأردنية**، العدد 1033، 2/9/1950، ص 468-469؛ «قانون رقم (17) لسنة 1948، قانون مقاومة الشيوعية»،

سبتمبر 1951 - تموز/يوليو 1954) للقانون رقم (91) لسنة 1953[7]. إضافة إلى هذه القوى، سعت تلك الأجهزة إلى إفشال المحاولات الهادفة إلى تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي[8] وحزب التحرير الإسلامي[9]، وعملت خلال فترة الخمسينيات على ملاحقة كوادرهما بطرق مختلفة.

على الرغم من هذه المحاصرة وهذا العداء الذي تخللته لحظات انفراج استثنائية عابرة، شكّل جل القوى السياسية معارضة حيوية للنظام وللسلطات الاستعمارية البريطانية، وقاد حراكًا شعبيًا للانتفاض على المستعمر البريطاني، وضد رغبته في إلحاق المملكة بحلف بغداد[10]. وقد استغل الملكُ

الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 945، 16/ 5/ 1948، ص 181. وقبل سَنِّ هذا القانون حوكم كوادر العصبة الذين اعتقلتهم السلطات الأردنية بموجب الأحكام والقوانين الانتدابية، وكانت أحكامها مخففة مقارنة بأحكام القانون الأردني، إضافة إلى أنها تعطي معاملة خاصة للمُعتقل. بشأن أمثلة الاعتقال والحكم وفقًا لهذه الأحكام، يُنظر: نعيم الأشهب، **دروب الألم، دروب الأمل: سيرة ذاتية** (رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع؛ دار البيرق العربي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 68-69؛ العطي، ص 81-89. وقارن ذلك بالاعتقال والحكم وفقًا للقانون الجديد، في: العطي، ص 105-115؛ فائق وراد، **مذكرات فائق وراد: خمسون عامًا من النضال**، تحرير أحمد رفيق عوض وسميح شبيب (رام الله: منشورات حزب الشعب الفلسطيني، 2005)، ص 76-88.

(7) «قانون رقم (91) لسنة 1953، قانون مقاومة الشيوعية لسنة 1953»، **الجريدة الرسمية** الأردنية، العدد 1164، 16/ 12/ 1953، ص 386-387. وهو القانون الذي أُقر بعد معارضة حادة من جانب نواب المعارضة، وعلى رأسهم عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس وعبد القادر الصالح؛ محاضر مجلس الأمة الأردني، 1/ 12/ 1953، ص 40-45.

(8) بهجت أبو غربية، **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 19-70؛ أسماء جاد الخصاونة، «حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن 1947-1957»، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، 1999، ص 34-35.

(9) «بيان حزب التحرير المقدّم للحكومة الأردنية بتاريخ 19 رمضان سنة 1372 الموافق 1 حزيران/يونيو 1953»، حزب التحرير، 1/6/1953، ص 3؛ «بيان هام صادر عن مراقب المطبوعات»، صحيفة **الجزيرة** الأردنية، 22/ 3/ 1953.

(10) بشأن التظاهرات المناوئة لحلف بغداد، يُنظر وصف الحوادث في ما كتبه السفير الأميركي في عمّان، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1955: USA Government, Department of State, Central Files, 785.00/12-1855, «Telegram from the Embassy in Jordan to the Department of State,» Amman, December 18, 1955-1 p.m. in: John P. Glennon et al. (eds.), *Foreign Relation of the United 1955-1957, Near East: Jordan-Yemen*, vol. 13, p. 10.

حسين بن طلال (1935-1999) ذلك ليُحدث في آذار/ مارس 1956 انقلابًا جذريًا، على الوجود البريطاني في المملكة، تبعته أول انتخابات برلمانية نزيهة أفرزت حكومة معارضة، برئاسة سليمان النابلسي، وسعت هذه الحكومة لقيادة المملكة نحو تحالفات جديدة ومسار سياسي جديد[11].

لكن الرغبة الملكية في قيادة البلاد للاندماج في الفلك الأميركي لم تنسجم مع رغبات قوى المعارضة - التي كانت قوى الضفة نواتها الأساسية - فكان الانقلاب الملكي في نيسان/ أبريل 1957 الذي أدخل القوى السياسية في الضفة مرحلة جديدة لم تنتهِ إلا بهزيمة حزيران/ يونيو .

2 - بين الرجوم: انهيار قوى الضفة الفلسطينية (1957-1967)

أنا مصلوب أغرّد
ولعمّان ونابلس وإربد
وإلى الليل الصديق
صار بيتًا للمطارد
لم يحب شبّاكه طرقة كعب البندقية
وإلى شبّاك ثائر

وبشأن تقييمه للموقف بعد الحوادث وحديثه عن تراجع شعبية الملك وهيبته، مقابل ارتفاع شعبية العناصر القومية والمتطرفة، وتراجع مهم وكبير في الموقف البريطاني في البلاد، يُنظر: USA Government, Department of State, Central Files, 785.00/1-556, Telegram from the Embassy in Jordan to the Department of State, Amman, January 5, 1956-11 p. m., Secret. Cited in: Glennon et al., pp. 12-15.

وبخصوص الموقف المضطرب وتدخّل الجيش لقمع التظاهرات وقرار هزاع المجالي المتعلق بتقديم استقالة حكومته، يُنظر: هزاع المجالي، **مذكراتي** (عمّان: مكتبة دار الكتب، 1960)، ص 164-175؛ غلوب باشا، **مذكرات غلوب باشا: حياتي في المشرق العربي**، تعريب جورج حتر وفؤاد فياض (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 283-285.

(11) أحمد القضاة، «انتخابات تشرين الأول عام 1956م في الأردن وترأس الحزب الوطني الاشتراكي للحكومة»، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، مج 7، العدد 3 (2010)، ص 395-438؛ **حكومة سليمان النابلسي** (1956-1967)، إعداد هاني الحوراني، تحرير محمود الريماوي وحسين أبو رمان (عمّان: دار سندباد للنشر؛ مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999).

في جحيم «الجفر» مفتوح على أقواس نصر
وعلى فردوس فجر[12]

استغل الملك حسين مناورة كانت تقوم بها إحدى الفرق العسكرية، في 8 نيسان/ أبريل 1957، لإطلاق انقلابه ضد قوى المعارضة وحكومتها، متحدثًا عن انقلاب يخطط له بعض أركان الحكومة وقيادات عسكرية، فأجبر الحكومة على الاستقالة، وشكّل حكومة استثنائية بعد أن أعلن الأحكام العرفية بموافقة وتأييد أميركيين[13].

ترافق هذا الأمر مع حملة أمنية، كانت الأعنف، أُسست على معلومات جُمعت خلال مرحلة الانفتاح السياسي (آذار/ مارس 1956 - آذار/ مارس 1957) من جهاز الأمن الجديد الذي شكّله الملك في منتصف الخمسينيات[14]. واستهدفت هذه الحملة كل كوادر الأحزاب السياسية

---

(12) بسيسو، ص 119.

(13) بشأن المناورات العسكرية التي أجريت في 7-9 نيسان/ أبريل 1957، وحقيقتها، يُنظر: نذير رشيد، **مذكراتي: حساب السرايا وحساب القرايا** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 76-77؛ ضافي الجمعاني، **من الحزب إلى السجن 1948-1994: مذكرات** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2007)، ص 87-88. وبخصوص وجهة نظر الملك الحسين في الحوادث، يُنظر: الحسين بن طلال، **ليس سهلًا أن تكون ملكًا: سيرة ذاتية**، تعريب هشام عبد الله، مراجعة عواد علي، ط 2 (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 128-137. وتشير الوثائق الأميركية إلى أن الملك استبق إعلان الأحكام العرفية بأخذ الموافقة الأردنية على دعم موقفه ومنع أي تدخل إسرائيلي يستغل التوتر، وهذا ما وافق عليه الرئيس الأميركي. يُنظر: Glennon et al., p. 103.

(14) بشأن الدعم الأميركي للملك في تأسيس جهازه الأمني الجديد، وهندسة انقلابه على المعارضة وحكومتها، يُنظر: Jack O'Connell, *King's Counsel: A Memoir of War, Espionage, and Diplomacy in the Middle East*, Vernon Loeb (Contributor) (London: W.W. Norton & Company, 2011), pp. 5-7.

ويلاحَظ من الأوراق التي صادرتها قوات الاحتلال الصهيوني، من مقار الأجهزة الأمنية الأردنية، أن هذه الأجهزة أعدت قوائم تفصيلية لكل الأحزاب السياسية المعارِضة للنظام، أو التي من الممكن أن تشكّل خطرًا عليها. واستغلت هذه القوائم في القيام بحملة الاعتقالات والتطهير التي شهدتها البلاد بعد الانقلاب الملكي. وبخصوص مضمون هذه الوثائق، يُنظر: أفراهام سيلع، **البعث الفلسطيني: حزب البعث العربي الاشتراكي في الضفة الغربية تحت حكم الأردن** (1948-1967) (القدس: ماجنس برس [الجامعة العبرية]، 1984)، ص 58-59 [بالعبرية]؛ آمنون كوهن، **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية تحت حكم النظام الأردني** (القدس: منشورات ماجنس برس [الجامعة العبرية]، 1980) [بالعبرية]، ملحق الوثائق.

المعارضة وأنصارها، لكنّ هؤلاء فشلوا في الحشد المضاد، فكان مصير قادتها وكوادرها السجن أو المطاردة أو اللجوء السياسي[15].

دمرت هذه الحملة معظم الهياكل التنظيمية للقوى السياسية الأبرز في الضفة، لكن بعض هذه القوى حاول، في أواخر عام 1957، الإعداد للقيام بـ «ثورة مسلحة» على النظام الأردني بدعم من بعض الدول العربية المعادية له، إلا أن الأجهزة الأمنية الأردنية أجهضت ذلك مبكرًا[16]. واستمرت هذه الأجهزة في نشاطها ضد القوى السياسية المعارضة، خلال فترة الستينيات، في أوضاع تميزت بتصاعد وتيرة الخلافات بين الأردن وعدد من الدول العربية، في ظل حالة الفوضى التي كانت تعيشها معظم الدول المجاورة.

على الرغم من هذه الحملات وحالة «التجريف» التي أحدثتها في الضفة، فإن جماهير الضفة كانت في حالة تسييس متزايدة، دفعت القوى السياسية المنهارة إلى السعي الدائم لاستثمارها، ومثّلت بيئة خصبة للقوى الفلسطينية الجديدة التي بدأت نشاطها العلني في منتصف الستينيات بالتزامن مع الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي رسمي (1964)[17]. وتشير الشهادات المتوافرة بشأن هذه الفترة إلى سعي

(15) من أمثلة التعامل القمعي مع المعارضة، يُنظر: يعقوب زيادين، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية** (بيروت: دار ابن خلدون، 1981)، ص 91-127؛ الجمعاني، ص 118-155.

(16) حول هذه المحاولة، يُنظر: رواية لأحد اللاجئين إلى سورية، في: محمود القاضي، **شيء من الذاكرة** (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1995)، ص 140-144؛ رواية أحد المساهمين في تهريب السلاح، في: **مذكرات خضر العالم: عشرون عامًا في سجون الطغاة**، إعداد وتحرير فؤاد خرمة (رام الله: منشورات حزب الشعب الفلسطيني، 2013)، ص 60-61؛ رواية قائد العمل العسكري للحزب الشيوعي الأردني في الداخل، في: العطي، ص 136-137؛ رواية البعث في: أبو غربية، **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية**، ص 238-249. وبخصوص نشاط القوميين العرب العسكري ضد النظام، يُنظر: محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997)، ص 113.

(17) من أمثلة ذلك، شهادة عبلة طه عن البيئة التي جندت فيها للنشاط في حركة القوميين العرب في الفترة 1959-1960. يُنظر: عبلة طه، «مقابلة مع عبلة طه»، موقع الثورة الفلسطينية، 2012، في: https://bit.ly/2jWtsep؛ «توثيق تاريخ الثورة الفلسطينية - عثمان أبو غربية»، قناة **فلسطين**، 22/ 4/ 2016،

أبرز هذه القوى، وهي حركة فتح، إلى تأسيس بنى تنظيمية قوية تمهيدًا لإطلاق نشاطها في الأردن عمومًا، وفي الضفة وخصوصًا، واعتبرت فتح أنّ الأردن هو ساحة انطلاقها الرئيسة؛ نظرًا إلى وجود أكبر التجمعات الفلسطينية فيه[18].

حافظت الأجهزة الأمنية الأردنية على سياستها القمعية ضد القوى السياسية المعارضة، قديمها وجديدها، فاستهدفت حركة فتح التي نادت بالشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني - صاحب الحق في تقرير مصيره وسيادته المطلقة على جميع أراضيه - وكان في مقدَّم ضحايا هذا الاستهداف أحمد موسى إبراهيم، الذي قُتل في 7 كانون الثاني/ يناير 1965 برصاص الأمن الأردني في أثناء ملاحقة مجموعة من فتح نفذت أول عمليات الحركة ضد الاحتلال[19].

واصلت الحكومة الأردنية حملتها لتصفية وجود الحركة، ومنع نشاطها العسكري، باعتقال كوادرها أو بقتلهم. ويشير عبد الحميد القدسي، أحد كوادر فتح الأوائل، الذي اعتقله الأمن الأردني في أثناء نقله سلاحًا من سورية إلى القدس في كانون الأول/ ديسمبر 1966، إلى أنه حين خرج من السجن في 5 حزيران/ يونيو 1967، خرج من سجون الأردن (السجن العسكري في الزرقاء، وسجن الجفر، وسجن المحطة) زهاء 400 معتقل، اتُّهموا بالانتماء إلى حركة فتح[20].

يوتيوب، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://youtu.be/FFeIUQgiTIc

(18) «نقيض الاحتلال وبديل الوصاية الهاشمية»، **فلسطين الثورة**، العدد 89 (24 نيسان/ أبريل 1974)، ص 9؛ «الشيخ محمد أبو سردانة: بدء نشاط فتح في الأردن والانطلاقة الأولى»، **يوتيوب**، 14/ 9/ 2016، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://youtu.be/AZvR2x-Un5M؛ «سميح أبو كويك: بدايات فتح في الأردن»، **يوتيوب**، 14/ 9/ 2016، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://goo.gl/MWHfXZ

(19) «أول شهيد للثورة ولكن ليس أول جرائم الملك»، **فلسطين الثورة**، العدد 74 (9 كانون الثاني/ يناير 1974)، ص 10-11.

(20) «شهادة الأخ عبد الحميد القدسي الكادر القيادي في حركة فتح»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية: شهادات تاريخية للقادة والكوادر القيادية، الكتاب الثاني**، إعداد وإشراف يحيى يخلف

كانت حركة فتح تهاجم النظام الأردني لنشاطه الأمني ضدها وتتهمه بالعمالة؛ فمثلًا، جاء في بيان لـ «العاصفة»، الذراع العسكرية للحركة، في إثر تعقب الاستخبارات الأردنية بعض مقاتلي فتح، وقتل عدد منهم واعتقالهم في 22 تموز/ يوليو 1966، دعوة إلى «جماهير الشعب والأمة وضباط الجيش العربي الأردني وأفراد الحرس الوطني لإسقاط الحكم العميل في الأردن، الذي وصلت به الخيانة إلى حد تنسيق جهوده مع العدو لملاحقة قوات العاصفة»[21]. وفي تعليق فتح على العدوان الصهيوني على بلدة السموع، دانت «حركة القمع والإرهاب والقتل التي مارسها الحكم العميل في الأردن ضد شعبنا في الضفة الغربية وضد فدائييها الأبطال»، ودعت إلى «رفض كل المبررات التي يسوقها زبانية عمّان لضرب حركتنا وقتل فدائييها وسجنهم وإرهابهم وتشريدهم لأحرار شعبنا»[22].

كما وجهت الأجهزة الأردنية في منتصف عام 1966 ضربة أمنية كبيرة لحركة القوميين العرب، أدت إلى انهيار كامل لبنيتها التنظيمية في الأردن[23]، تبعتها حملة إعلامية قادها مدير الاستخبارات العامة محمد رسول الكيلاني، اتهم فيها القوى المعارضة وقادتها، مثل جورج حبش ووديع حداد، بالعمالة لأجهزة

(رام الله: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، 2009)، ص 125-126؛ أبو كويك.

(21) أنيس صايغ، **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس من 1/ 7/ 1966 إلى 30/ 6/ 1967** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1967)، ص 51؛ ويُنظر تفصيلات المواجهة مع الأمن الأردني، وظروف نشاط «العاصفة» في الأردن في «شهادة الأخ الفريق نصر يوسف»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 74-77؛ وليم نصار، **تغريبة بني فتح: أربعون عامًا في متاهة فتحاوية** (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)، ص 59-60.

(22) «بيان سياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حول الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة العربية داخل الأرض المحتلة وخارجها 10 كانون الأول/ ديسمبر 1966»، في: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966**، جمع وتحرير منذر فائق عنبتاوي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967)، ص 654.

(23) بخصوص الحملة الأمنية الأردنية ضد حركة القوميين العرب، يُنظر: حمدي مطر، «مقابلة مع حمدي مطر»، موقع الثورة الفلسطينية، شوهد في 13/ 1/ 2018 https://bit.ly/2jUim9C؛ غازي الخليلي، **من أوراق العمر** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011)، ص 173-176.

استخبارات أجنبية[24]. ومع انطلاق عمليات «أبطال العودة» التي تشكّلت من كوادر حركة القوميين العرب بقرار جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية[25]، كان السجن العسكري الأردني في انتظار كوادر التنظيم بعد عودتهم من العمليات العسكرية إلى الضفة، كما حدث في كانون الأول/ ديسمبر 1966[26]. وسعى «أبطال العودة» إلى الرد على الحملة الإعلامية الأردنية ضد القوميين العرب، من ذلك ما جاء في بلاغهم الثالث:

«إن سلطات الإرهاب التي تزج بكم في السجون والتي جعلت من الأردن كله سجنًا كبيرًا، قد كشفت نفسها وأزاحت القناع نهائيًا عن خيانتها البشعة. لقد تبين الآن السبب الحقيقي وراء حملات البطش بالمواطنين بالأردن»[27].

---

(24) يُنظر نص المؤتمر الصحافي للكيلاني في: «مخططات حركة القوميين العرب، قادة الحركة في الأردن يدلون بتصريحات خطيرة حول أهدافها»، **المنار** (6 تموز/ يوليو 1966)، ص 1، 5. وفي النص أيضًا استجواب لصبحي غوشة وأحمد العسعس من قادة القوميين العرب؛ ويُنظر استكمال استجواب القيادات في: «نصائح هامة من قادة حركة القوميين العرب»، **المنار** (7 تموز/ يوليو 1966)، ص 1، 5؛ ويُنظر أيضًا: «أقوال مثيرة للقوميين العرب تكشف الخطط التخريبية للحركة بالأردن والأقطار العربية»، **المنار** (8 تموز/ يوليو 1966)، ص 1، 5.

(25) يشير صلاح صلاح، القيادي في فرع فلسطين بحركة القوميين العرب، إلى أن تنظيم «أبطال العودة»، بوصفه تشكيلًا فدائيًا، تأسس بقرار من قائد جيش التحرير الفلسطيني وجيه مدني، وإلى أن قيادة التنظيم أُوكلت إلى كوادر في القوميين العرب، أو إلى مقربين منها، فسادَ واقع عملي يوحي بأن التنظيم توأم لـ «شباب الثأر»، الفرع العسكري للقومين العرب، يُنظر: صلاح صلاح، من **ضفاف البحيرة إلى رحاب الثورة** (بيروت: دار الفارابي، 2016)، ص 176-177. وتظهر مذكرات صبحي الجابي، معاون قائد جيش التحرير الفلسطيني للعمل الفدائي منذ أيار/ مايو 1967، قرار منظمة التحرير بمساعدة العاصفة وشباب الثأر والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أحمد جبريل)، وتشير إلى مسؤولية الجيش عن أبطال العودة قبل حزيران/ يونيو 1967 وبعده. يُنظر مثلًا: صبحي الجابي، **مذكرات أول رئيس أركان لجيش التحرير الفلسطيني** (دمشق؛ بيروت: منشورات العصر الحديث؛ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 135، 177.

(26) يُنظر بيان «أبطال العودة» الذي يصف السلطات الأردنية بسلطات الخيانة: «بلاغ رقم (2) صادر عن القيادة العامة لمنظمة أبطال العودة»، في: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966**، ص 690-691.

(27) «البلاغ رقم (3) الصادر عن القيادة العامة لمنظمة أبطال العودة كانون الثاني 1967»، في: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**، جمع وتصنيف جورج خوري نصر الله (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 31.

خلاصة القول إن الضفة الغربية، عمومًا، كانت تخضع خلال الفترة 1957-1967، لسيطرة أمنية أردنية شديدة، كانت بالمرصاد لأي حراك يسعى لتأسيس قوى سياسية أو عسكرية فلسطينية معارضة. ورأت الحكومة الأردنية في هذه القوى التي اتهمتها بالخيانة والعمالة خطرًا على وجود النظام السياسي، وخصوصًا في ظل عداء بعض الدول العربية للأردن، ودعمها للقوى المعارضة له. وشمل هذا العداء أيضًا منظمة التحرير الفلسطينية وأذرعها المختلفة؛ فبعد فترة وجيزة من تأسيس المنظمة، تخللتها «علاقات رمادية» مع الأردن، أعلنت القيادة الأردنية عداءها للمنظمة، وطلبت من جامعة الدول العربية حظر نشاطها لاتهامها بدعم حوادث تخريبية ضد الدولة[28].

يدفع إلى هذه الخلاصة افتراض أن احتلال الضفة، في إثر هزيمة حزيران/يونيو، حلّ في أرض مجردة من أي بنى تنظيمية مؤهلة لبعث مقاومة سريعة ضد الاحتلال، ومن ثمّ تأخرت المقاومة إلى حين، فهل هذا ما حدث؟

ثانيًا: «حفرنا طريقنا في الرجوم»: الهزيمة وإعادة بعث القوى السياسية

بلع الحوتُ القمر
يوم كانت زاهرات النجوم
في إجازة
بلع الحوتُ القمر
وأحال السماء
مأتمًا أو مفازة
فخلعنا سماءنا والقمر
واخترعنا سماءنا والقمر

(28) صايغ، ص 19. وتزخر اليوميات الفلسطينية بالأخبار اليومية التي تظهر هذا الخلاف. للاطلاع على ملخص لهذه الخلافات، يُنظر: «خطاب الملك حسين في عجلون 14/ 6/ 1966»، في: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام** 1966، ص 261-267، وقارن ذلك بـ: «رسالة وجهها السيد أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الشعب والجيش في الأردن بمناسبة عيد الفطر 12/ 1/ 1967»، في: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام** 1967، ص 6-10.

وحفرنا طريقنا في الرجوم
في براري الحجر
ودفنا الجناز[29]

يُظهر تحليل بعض المواد الأولية وجود مقاومة فاعلة في الضفة الغربية خلال الفترة حزيران/يونيو 1967 - أيلول/سبتمبر 1970، مقارنةً بباقي فلسطين، في مؤشر دالٍّ على توافر بنى تنظيمية فاعلة في الضفة، وجدت بعد هزيمة حزيران/يونيو في تجاوز لحالة التجريد من البنى التنظيمية التي كانت تعيشها الضفة الغربية قبل الهزيمة. ومن أبرز هذه المواد الأولية تفصيلات الأسرى الفلسطينيين المحكوم عليهم في السجون الصهيونية لنشاطهم في العمل المقاوم[30]؛ ذلك أن الاحتلال قام بسلسلة إجراءات قمعية لمواجهة المقاومة، كان أبرزها حملات الاعتقال المتواصلة[31]. ويؤشر ارتفاع عدد الأسرى في منطقة ما غالبًا إلى شدة المقاومة فيها.

تشير بيانات الفترة 1967-1972 إلى صدور أحكام بالسجن في حق

(29) سلمى الخضراء الجيوسي، قصيدة «قمريات»، **شؤون فلسطينية**، العدد 1 (آذار/مارس 1971)، ص 111.

(30) على الرغم من تسجيل اليوميات الفلسطينية التي أصدرها مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والوثائق الفلسطينية العربية التي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية لكل البيانات والأخبار المتعلقة بعمليات المقاومة، فإنه لا يمكن الخروج بإحصائية دقيقة لهذا النشاط؛ نظرًا إلى عدم دقة بيانات معظم الفصائل التي كانت تطفح بالمبالغة، وعدم دقة البيانات الصهيونية لمراعاتها حاجات الأجهزة الأمنية الصهيونية ورغباتها، كما أن المواد المستخرجة من هذه المصادر الأولية مجملة ولا تعطي تفصيلات كافية تسمح بفحص دقيق لدور كادر «الضفة الغربية» في المقاومة؛ لهذا تمَّت العودة إلى بيانات أخرى مثل تفصيلات الأسرى المقاومين والمُبعَدين.

(31) إضافة إلى القتل والاعتقال والمطاردة والإبعاد، شهدت الضفة الغربية سلسلة من الإجراءات القمعية؛ مثل هدم منازل المتهمين بأعمال المقاومة، وتهجير سكان عدد من المناطق التي اعتبرت مناطق عسكرية (قرى اللطرون، وقلقيلية، والمنطقة المحاذية لنهر الأردن، والجفتلك ...إلخ)، وفرض منع التجول. بخصوص هذه الإجراءات، يُنظر: «تقريران عن الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة في السنتين الأوليين للاحتلال»، **شؤون فلسطينية**، العدد 10 (حزيران/يونيو 1972)، ص 140-141؛ عارف العارف، **أوراق عارف العارف: المجموعة الثالثة: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1973).

1678 أسيرًا وأسيرة لنشاطهم في المقاومة الفلسطينية المسلحة، منهم 1598 أسيرًا و80 أسيرة. وصدرت في حق 295 أسيرًا منهم أحكام بالسجن لأكثر من عشرة أعوام، وصدرت في حق 181 أسيرًا و4 أسيرات أحكام بالسجن مدى الحياة، وصدرت ضد 1198 أسيرًا أحكام دون عشرة أعوام. وتُظهر هذه البيانات أن الضفة الغربية قدمت 864 أسيرًا، من عموم الأسرى، توزع بين مناطق نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية بعدد 503 أسرى، وجبل الخليل 183 أسيرًا، والقدس وقراها 118 أسيرًا، ورام الله وقراها 47 أسيرًا، وبيت لحم وقراها 13 أسيرًا[32].

إضافة إلى عدد الأسرى، بوصفه مؤشرًا على درجة المقاومة، يشير المؤرخ عارف العارف، اعتمادًا على ملاحظاته اليومية، إلى أنّ الاحتلال كان يعمد إلى «الإبعاد» من المناطق المحتلة إلى الدول العربية المجاورة، وخصوصًا الأردن، كلما اشتدت المقاومة، وأنّ عدد المُبعدين كان يرتفع أو ينخفض بارتفاع نسبة المقاومة أو انخفاضها. ويحصي العارف، استنادًا إلى أرقام رسمية حصل عليها من الجهات المختصة في الأردن، 1448 مبعدًا خلال الفترة 1967-1972، واستطاع العارف أن يحصر مناطق 1344 مبعدًا، كان نصيب الضفة الغربية منهم 733 مبعدًا، في حين توزعت البقية بين قطاع غزة ومخيماته والمناطق المحتلة في عام 1948[33].

تُظهر الشهادات المتوافرة بشأن هذه الفترة أن القوى السياسية الفلسطينية بدأت بالسعي الفوري إلى إعادة تشكيل بناها التنظيمية المنهارة بسبب سطوة الأجهزة الأمنية الأردنية، وخصوصًا القوى السياسية التي نشطت قبيل الحرب

---

(32) استمدت هذه البيانات من إحصاء قام به المؤرخ عارف العارف، وقد فصل - أيضًا - النشاطات التي اتُهم بها الأسرى، وذكر تفصيلات أحكامهم وانتماءاتهم واعتقالهم. يُنظر: عارف العارف، **أوراق عارف العارف: المجموعة الأولى، الفلسطينيون في سجون إسرائيل 1967-1972** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، 1973)، ص 74، ويُنظر توضيح العارف لتفصيلات عمله ودقته، ص 17.

(33) عارف العارف، **أوراق عارف العارف: المجموعة الثانية، الفلسطينيون المبعدون عن بلادهم 1967-1971** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1973)، ص 378-379.

في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، مثل حركة القوميين العرب وحركة فتح، مستغلة حالة الفراغ الأمني التي شهدتها الضفة الغربية، وكذلك الرخاوة الأمنية التي شهدتها «الضفة الشرقية».

بعد بدء الحرب صباح الخامس من حزيران/ يونيو 1967 على الجبهة الأردنية، انهارت سطوة الأمن الأردني ضد القوى السياسية، وقررت السلطات الأردنية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، خصوصًا أسرى حركة فتح وحركة القوميين العرب، وطلبت منهم حمل السلاح والتوجه إلى القتال في الضفة والمساهمة في منع سقوطها، لكن كان معظم الضفة آنذاك قد سقط[34].

بدأت النشاطات الفعلية لترميم البنى التنظيمية القديمة، وتأسيس بنى وتشكيلات جديدة في الضفة الغربية، خلال الأيام الأولى من الهزيمة. واتخذت مسارات مختلفة التقت في النهاية لتنجح في إعادة بعث تلك البنى والتشكيلات، التي أطلقت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال في الضفة، واستمرت في المقاومة إلى أن نجح الاحتلال في محاصرتها لأسباب مختلفة؛ منها ما هو متعلق بطبيعة هذه البنى وطريقة نشاطها، كإهمالها للسرية، وضعف الخبرة، ومنها ما هو مرتبط ببدء ترسيخ منظومة أمنية جديدة طورها الاحتلال مع مرور الوقت، استفادت من قاعدة بيانات المنظومة الأمنية الأردنية، ومنها ما هو مرتبط بظروف المقاومة الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة، كخروجها من الأردن في إثر هزيمتها في معارك أيلول/ سبتمبر 1970[35].

كان أبرز هذه المسارات نشاط الكوادر المفرج عنهم من السجون الأردنية؛

(34) يمكن متابعة يوميات الحرب من مصادرها المختلفة، وملاحظة التباين في الروايات المختلفة ومدى التضليل في البيانات الرسمية العربية والإسرائيلية من خلال العودة إلى: صايغ، ص 528-623، ويمكن مطالعة رواية أحد القادة العسكريين في الجيش الأردني في: سعيد مراغة، **فلسطين قضية حياتي: ذكرياتي وتجاربي في الثورة الفلسطينية** (دمشق: دار الرواد للنشر والتوزيع، 2006)، ص 70-82؛ رواية محافظ القدس أنور الخطيب التميمي، **مع صلاح الدين في القدس: تأملات وذكريات** (القدس: دار الطباعة العربية، 1989)، ص 47-54.

(35) تنظر قراءة تقيمية لذلك في: يزيد صايغ، **رفض الهزيمة بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع 1967** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 25-27.

إذ سعى عدد منهم للعودة إلى الضفة الغربية، بهدف بعث البُنى التنظيمية، وتأسيس بُنى جديدة، مدركين غياب سطوة الأمن عن الضفة، ومستبقين تأسيس الاحتلال لآليات ضبط للتعامل مع الأرض والناس، وهادفين إلى توفير بارقة أمل تخرج الناس من الإحباط وآثار الهزيمة[36]؛ إذ إن الهزيمة كانت حدثًا فارقًا ومفاجئًا، وأحدثت تغييرًا جوهريًا في مصائر العشرات من الشباب، كان أحدهم الشيخ محمد أبو طير، الذي كتب ما يأتي:

«بعد أن وضعت الحرب أوزارها، بقي الناس في حالة ذهول لما أصابهم وحلّ بهم [...] جاءت حرب 1967، وما كنت أتوقعها؛ لأنني كنت أتشوق لتحرير فلسطين التي احتلها الصهاينة سنة 1948، كنت على ثقة بأن العرب في طريقهم إلى تحرير فلسطين، وأن زحوفهم آتية كالطوفان، وكنت أتوجع وأتحرق على الذي دهى [دها] أهلنا سنة 1948، وأنظر إلى مغتصبة رمات راحيل، المجاورة لبلدة صور باهر، والتي أقيمت على أرض بيت صفافا وصور باهر، وأردد ما يغنيه فريد الأطرش (لمن أحبها) وما طالها: 'قدام عينيّا، وبعيد عليّا، مقسوم لغيري، وهو ليّا'»[37].

من هؤلاء عبد الحميد القدسي - الذي خرج من السجن أول أيام الحرب - إذ تسلل إلى الضفة الغربية في 9 حزيران/ يونيو، وخلال ذلك نظم عددًا من الاجتماعات مع الكثير من كوادر التنظيم، لإعداد مجموعات من الشباب في معظم مناطق الضفة، ومن ثم تحضير أماكن لاستقبالهم. وبُدئ كذلك بتجنيد الشباب للتدريب، استعدادًا لإخراجهم من الأرض المحتلة إلى معسكر الهامة بالقرب من دمشق[38]، مستغلين في ذهابهم وعودتهم ضعف

---

(36) «شهادة الأخ عبد الحميد القدسي»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 127.

(37) **سِيْدِي عُمَر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عامًا من الاعتقال**، تحرير بلال محمد (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص 26؛ ويُنظر أيضًا: «انتفاضة حجر - عبد الفتاح حمايل - عضو المجلس الثوري في حركة فتح - الجزء الأول»، **قناة معًا**، 10/ 5/ 2016، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://goo.gl/cJJd6r

(38) حول نشاط معسكر الهامة في هذه الفترة، يُنظر: نصار، ص 89-96؛ «شهادة الأخ أبو علي شاهين»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 167-168.

الضبط والسيطرة على النقاط الحدودية بين الأردن وسورية، وبين الأردن والأراضي المحتلة[39].

غادر القدسي الضفة نحو دمشق، حيث واصل نشاطه في الإعداد والتجهيز استعدادًا للعودة مرة أخرى مع دورية لقيادات تنظيمية على رأسها ياسر عرفات.

لم يكن نشاط القدسي متفردًا؛ إذ شاركه أسرى محررون آخرون، من بينهم نصري محمد موسى (رباح) الذي نشِط في صفوف العمل الفدائي واعتُقل في السجون الأردنية بسبب نشاطه، وأُطلق سراحه مع القدسي. توجه نصري إلى الضفة ليبدأ نشاطه في التنظيم والتدريب. ومع حلول آب/ أغسطس 1967، كان مسؤولًا عن عشرات المتدربين، في منطقة قباطية بالقرب من جنين، في ظل استغلال غياب أي سيطرة أمنية على الضفة الغربية لتشكيل معسكر كبير على نحو شبه علني[40].

ساهم في هذا المسار، أيضًا، أسرى حركة القوميين العرب المحررون، على الرغم من اندلاع خلافات بين قياديي التنظيم في إثر حملة الاعتقالات التي استهدفت صفوفه في عام 1966[41]. وتشير الشهادات المتوافرة إلى عقد اجتماعات غير منسقة في مناطق مختلفة بمبادرات من الأسرى المحررين[42]،

(39) «شهادة الأخ عبد الحميد القدسي»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 128؛ ويتحدث أيضًا الأسير المحرر يوم الهزيمة من سجون الأردن سميح أبو كويك عن حالة الفراغ الأمني، في الضفة الشرقية، التي ساعدت في إدخال السلاح والمتدربين إلى الأردن. يقول أبو كويك: «بعد أيام قليلة [من هزيمة حزيران/ يوليو 1967 والخروج من السجن الأردني] كنا نرسل الرسل إلى دمشق كي يزودونا بأكبر قدر من السلاح، وأنا نزلت بنفسي، وكان السلاح نمشي فيه بالشارع وكأننا نحمل كتبًا، لأن [النظام] كان مهزومًا، وكان الجيش الأردني على غير استعداد ليقف وقفة القمع التي كان يقفها قبل 67»، في: سميح أبو كويك، «سميح أبو كويك: حرب 1967 والانطلاقة الثانية»، موقع **يوتيوب**، 14/ 9/ 2016، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://youtu.be/JggXN6T_Ssc

(40) «شهادة الأخ أبو علي شاهين»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 202-203.

(41) بشأن الخلافات في صفوف قيادات القوميين العرب وأوضاعهم بعد تفكيك التنظيم من الأمن الأردني في أواسط عام 1966، يُنظر: شهادة غازي الخليلي في: الخليلي، ص 197.

(42) يتحدث غازي الخليلي، مثلًا، عن مبادرة قام بها مع عدد من الكوادر في منطقة نابلس لإعادة التنظيم والاتصال بقيادة الحركة في الخارج، والبدء بشكل من أشكال المقاومة الشعبية.

اتصلت لاحقًا في خيط واحد بعد التواصل مع قيادة التنظيم خارج الضفة، لتعيد بعث التنظيم تحت مظلة جديدة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أواخر عام 1967، وتنجح إلى حين في تشكيل بُنى تنظيمية فاعلة ساهمت في إطلاق المقاومة المسلحة ضد الاحتلال[43].

أرسى نشاط الأسرى المحررين قواعد أولية، بني عليها لاحقًا من خلال روافد أخرى، أبرزها قرار القيادات الخارجية لقوى الكفاح المسلح في حركة فتح[44]، وحركة القوميين العرب[45]، استغلال حالة الفراغ الأمني في الضفة وتأثير الهزيمة لإعادة بعث بناها. فنظمت فتح عشرات الدورات التي ضمت في صفوفها

يُنظر: الخليلي، ص 197-198. وينقل أحمد قطامش شهادة لقياديٍّ تاريخيٍّ لم يسمِّه يشير إلى اجتماع ثلاثي لكوادر من حركة القوميين العرب، قرر البدء بلملمة القوميين العرب وجمع السلاح من بقايا معسكرات الجيش الأردني، وتعبئة الناس للصمود، ودعوة العسكريين من أبناء الحركة للانخراط في المقاومة الشعبية والاتصال بالخارج. يُنظر: أحمد قطامش، **في التنظيم الثوري السري: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل نموذجًا**، حزيران 1967 - **أوسلو** 1993 (رام الله: نشر المؤلف، 2011)، ص 261؛ صايغ، **رفض الهزيمة**، ص 15-17؛ 38-48.

(43) يُنظر: شهادة متميزة لعائشة عودة، وهي من كوادر هذا التنظيم، وقد اعتقلت لمساهمتها في عملية في القدس يوم 22 شباط/ فبراير 1969، في: عائشة عودة، **أحلام بالحرية** (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007)؛ وبشأن ظروف تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يُنظر: صلاح، ص 220-224؛ جورج حبش، **الثوريون لا يموتون أبدًا**، حاوره جورج مالبرينو، تعريب عقيل الشيخ حسين (بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، 2009)، ص 71-75.

(44) يشير القيادي في حركة فتح أبو علي شاهين إلى قرار الحركة المتمثّل في إرسال دوريات إلى داخل الأراضي المحتلة لدراسة أوضاعها العامة، وأرسل أبو علي في دورية من خمسة أفراد إلى منطقة الخليل في 16-17 حزيران/ يونيو 1967، استقرت في الضفة، وخرجت بتقرير وافٍ قدمه أبو علي لقيادة الحركة، وتظهر الشهادة حالة الفراغ الأمني التي كانت تشهدها الضفة، والتي مكّنت المجموعة من فتح باب التدريب لسكان المنطقة الذين بدؤوا بالتزايد ليصل عدد المتقدمين إلى المئات. يُنظر: «شهادة الأخ أبو علي شاهين»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 172-173.

(45) كان توجه قيادة حركة القوميين العرب في الخارج هو إطلاق حركة مقاومة مسلحة في الضفة الغربية. ولتحقيق ذلك، شكّلت قيادة خماسية في الأردن مكوَّنة من أبو علي مصطفى (مصطفى الزبري) مسؤولًا أول، وعبد الله العجرمي مسؤولًا عسكريًا، وعزمي الخواجا مسؤولًا سياسيًا، وعادل سمارة مسؤول تسليح، وأحمد خليفة مسؤولًا عن القدس، ثم أُضيف إليهم لاحقًا تيسير قبعة وأسعد عبد الرحمن. وانتقل معظم هذه القيادات إلى داخل الضفة للمساهمة في إعادة بناء التنظيم والتمهيد لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملياتها. يُنظر: قطامش، ص 263.

كوادر دُربت في الخارج وسبق تجنيدها في الضفة، أو مجموعات طلابية استدعيت في إثر الحرب من مواقع التنظيم المختلفة[46]، أو مجموعات قيادية[47]. وتشكّلت هذه الدورات في عمومها من أبناء الضفة، استعدادًا للانطلاقة «الثانية»[48]، ومن ثم تأسيس قواعد ارتكاز للكفاح المسلح.

كما نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عددًا آخر من الدورات للمساهمة في التعبئة والتنظيم وإطلاق المقاومة المسلحة في الضفة[49]. بعد حسمها جدالًا داخليًا، حضره كادر الضفة الغربية القيادي، ودار حول وجهتَي نظر ترى إحداهما التريث لاستكمال الاستعدادات وحدوث استرخاء في اندفاع قوات العدو وتحفزه لمواجهة المقاومة المتوقعة، في حين ترى الثانية أن المقاومة أصبحت اضطرارًا حتى قبل أن يتم تحقيق الحد الأدنى الذي لم يكن ممكنًا البدء قبل إتمامه، اتخذ القرار باعتماد وجهة النظر الثانية، بالنظر إلى أنّ المخطط الذي رسم حدًا أدنى لبداية مقبولة لن يتحقق إلا بمباشرة العمل المسلح. ومن دون ذلك، لن يتم اختبار المقاتلين، ولن يكون ممكنًا توفير الأموال ولا تجميع السلاح اللازم. وتعززت وجهة النظر هذه في ظل نجاح

(46) من أمثلة هذه الدوريات دورية «عبد الله الأفرنجي» التي دخلت إلى الضفة، في 12 آب/ أغسطس 1967، لتشكيل نقاط ارتكاز وعمليات تعبئة في منطقة جبل الخليل. يُنظر: «يوسف كايد: انطلاقة فتح الثانية»، **يوتيوب**، 9/ 9/ 2016، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://youtu.be/IF2JkCatuOM

(47) أبرز هذه الدوريات الدورية التي دخل فيها ياسر عرفات الضفة يوم 26 تموز/ يوليو 1967، والتي ضمّت 14 كادرًا، منهم عبد الحميد القدسي، وأبو علي شاهين، وأبو علي المدني، وعمر أبو ليلى (مجاهد)، ودخلت هذه الدورية للإشراف المباشر على استعدادات حركة فتح لانطلاقاتها الثانية ليلة 29 آب/ أغسطس بالتزامن مع القمة العربية في الخرطوم. «شهادة الأخ عبد الحميد القدسي»، في: **شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية**، ص 127-152؛ «شهادة الأخ أبو علي شاهين»، المرجع نفسه، ص 195-226.

(48) بشأن الانطلاقة الثانية، يُنظر: خليل الوزير، «حركة فتح: البدايات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 104 (خريف 2015)، ص 110-113؛ صلاح خلف (أبو إياد)، **فلسطيني بلا هوية**، تحرير فؤاد أبو حجلة (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات، 1996)، ص 87-99؛ محمد أبو ميزر، «انطلاقة فتح الثانية»، **يوتيوب**، 16/ 9/ 2016، شوهد في 13/ 1/ 2018، في: https://youtu.be/Q679_DHGEYU؛ صايغ، **رفض الهزيمة**، ص 20-29.

(49) الخليلي، ص 200-201.

كادر القوميين العرب، الجبهة لاحقًا، الذي أشير إليه سابقًا، في إعادة التنظيم، وتجهيز كادر مسلح في معظم الضفة الغربية[50].

قامت المجموعات المتشكلة بسلسلة عمليات مبكرة ضد أهداف صهيونية أحدثت تأثيرًا إيجابيًا في واقع الضفة الغربية وتجاوز الآثار المعنوية السلبية للهزيمة على نحو مبكر[51]. كما كان لها تأثير مركزي في مستقبل القوى السياسية الفلسطينية المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ فالعمل الفدائي داخل الأراضي المحتلة عزز شرعية الفصائل الفلسطينية محليًا وعربيًا، وكان بذرة أولى نمَت في معركة الكرامة (آذار/ مارس 1968)، وأثمرت الاعتراف والدعم الرسمي العربي، المصري خصوصًا، بفصائل المقاومة الفلسطينية، وكذلك الاعتراف والإجماع الفلسطيني عليها واستلامها دفة منظمة التحرير الفلسطينية (شباط/ فبراير 1969)[52].

خلاصة القول أن المقاومة الفلسطينية المسلحة، التي اندلعت بعد هزيمة حزيران/ يونيو، كانت إحدى نتائج إعادة بعث القوى السياسية في الضفة الغربية التي تحولت بسبب السطوة الأمنية الأردنية إلى أرض جرداء من أي بنى تنظيمية لقوى سياسية فاعلة، سواء كان ذلك بالنسبة إلى القوى الفاعلة في النشاط السياسي العام أو القوى الفاعلة في مقاومة الاحتلال (قوى الكفاح المسلح). ولم يكن ممكنًا إعادة بعث هذه القوى إلا في حال انهيار المنظومة الأمنية في

(50) صلاح، ص 216.

(51) ينقل صلاح صلاح تقييمًا لكوادر حركة القوميين العرب في الضفة الغربية، فيشير إلى أن الجماهير رحبت بالعمليات العسكرية التي بدأتها قوات العاصفة والتفت حولها وتحمست لها، لكن كان للثغرات التي ظهرت في ممارسات قوات العاصفة تأثيرات عديدة، مثل: فقدان الدقة والسرية، والمبالغة الإعلامية، والتأثير في معنويات الناس المرتفعة. يُنظر: صلاح، ص 217.

(52) إضافة إلى تعزيز شرعية الفصائل الفلسطينية المقاومة فلسطينيًا وعربيًا، ساهمت هذه المرحلة ومشاركة بعض القياديين فيها في تعزيز شرعيتهم الداخلية، وأبرزهم ياسر عرفات الذي صارت مشاركته في عملية إعادة تنظيم الضفة الغربية، ودخوله للقتال في الأرض المحتلة، من أبرز الحوادث المركزية في تعزيز شرعيته الداخلية، والتمهيد لتصدره في حركة فتح، وفي منظمة التحرير الفلسطينية. يُنظر: صايغ، **رفض الهزيمة**، ص 54-66؛ Yezid Sayigh, «Turning Defeat into Opportunity: The Palestinian Guerrillas after the June 1967 War,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992), pp. 257-263.

الضفة، وهذا ما وفرته هزيمة حزيران/ يونيو؛ إذ دمرت المنظومة الأمنية الأردنية في الضفة الغربية، وتركتها إلى حين من دون منظومة أمنية بديلة تحكم السيطرة عليها؛ فتوافرت الفرصة للأسرى المحررين وكوادر القوى المختلفة لإعادة تشكيل البنى التنظيمية في الضفة بدعم قياداتها في الخارج ومساندتها.

تجدر الإشارة إلى أن القوى التي لم تكن ناشطة بعدُ في مجال المقاومة المسلحة، مثل حزب البعث والحزب الشيوعي الأردني، بدأت أيضًا في إعادة تنظيم صفوفها بعد إطلاق باقي أسراها من السجون الأردنية. ومثلما أخرجت القيادة الأردنية الكادر العسكري للتنظيمات والفصائل الفلسطينية، وطلبت منهم المساعدة في جبهات القتال[53]، كرر الطلب آخرون لم يكن لهم نشاط عسكري سابق؛ من ذلك مثلًا أنه قبل الإفراج عن القيادي في الحزب الشيوعي الأردني نعيم الأشهب، قابله رئيس الاستخبارات الأردنية محمد رسول الكيلاني، في 16 حزيران/ يونيو، ورجاه التوجه إلى الضفة الغربية؛ لأن بعض الشخصيات التقليدية تحولت إلى مغازلة إسرائيل. فأجاب الأشهب، معبّرًا عن حال معظم كوادر القوى السياسية في الضفة بقوله: «أليس هؤلاء الذين يلتقون اليوم مع المسؤولين الإسرائيليين مَن كانوا حتى قبل أيام معدودة الأكثر حظوة وتقديرًا عندكم، في حين كان لنا وعلى مدى سنين طويلة السجون والمعتقلات

(53) كان هذا الموقف مقدمة لمرحلة جديدة سيتخللها الكثير من التعاون وكذلك الصدام، لكنها ستنتهي نهاية مأساوية بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 1970. أما أبرز محطات التعاون العسكري بين الفصائل الفلسطينية عمومًا والجيش الأردني، فتجلت في معركة الكرامة في آذار/ مارس 1968، حيث كان لتدخل الجيش الأردني المباشر في المعركة أثر كبير في صد الهجوم الصهيوني الذي استطاع القضاء على معظم قواعد حركة فتح في المنطقة، وحققت هذه المعركة «وحدة المقاتلين» كما عبّر ملصق نذير نبعة الذي نشرته حركة فتح آنذاك، لكن المعركة قرئت في وقت لاحق لحوادث أيلول/ سبتمبر أردنيًا وفلسطينيًا على نحو جديد متجاوز لكونها معركة «حققت وحدة المقاتلين». عن معركة الكرامة وحضورها، يُنظر أردنيًا: معن أبو نوار، **معركة الكرامة** (عمان: مديرية التوجيه المعنوي، 2002)؛ ويُنظر فلسطينيًا (فتح): منير شفيق، «معركة الكرامة»، **شؤون فلسطينية**، العدد 19 (آذار/ مارس 1973)، ص 103-110، مع مقارنة ذلك بالرواية الصهيونية التي أبرزت دور الجيش الأردني المركزي في المعركة، وأثر المعركة اللاحق في توطيد العلاقة بين الجيش والفدائيين الفلسطينيين وإن كان ذلك بصورة موقتة. يُنظر: بني مام، «عملية الجحيم: معركة في الضفة للأردن آذار/ مارس 1968»، **معرخوت**، العدد 292-293 (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1984)، ص 18-32.

الصحراوية والزنازين الانفرادية والمطاردة خارج القانون؟ [...] أنا ذاهب بدوافعي الذاتية إلى الأرض المحتلة، لأنني مقتنع ومؤمن أن مكاني الآن هو هناك»[54].

ساهم كادر هذه القوى في تأسيس «اللجنة الوطنية» وقيادة المقاومة الشعبية[55]. لكن لم يكن حضورهم الجديد موازيًا في حجمه وقوة تأثيره لقوى المقاومة المسلحة، وعلى رأسها حركة فتح التي بدأت بالتجذر مع ازدياد جذوة المقاومة؛ إذ نجحت الهزيمة في القيام بما لم تستطع ثورة حركة فتح عام 1965 القيام به، وحصدت هذه الحركة، نتيجة انقلابها المبكر على موقف القوى السياسية الأخرى من إسرائيل الذي استقر في منتصف الخمسينيات، حالة «الانتظار»[56].

خلاصة

سعت هذه الدراسة إلى فحص أحد وجوه تأثير هزيمة حزيران/ يونيو في القوى السياسية وانتشارها التنظيمي في الضفة الغربية؛ ذلك أنّ هذه القوى عاشت ظروفًا استثنائية لم تعشها فروعها في معظم دول الشتات، وفي باقي فلسطين الخاضعة للسيطرة المصرية، قطاع غزة، والتي تمثلت في السطوة

(54) الأشهب، **دروب الألم**، ص 182-183. ويشير الأشهب إلى أنه بعد تسلله إلى القدس المحتلة ومضيّ شهر على نشاطه، بدأت استخبارات الاحتلال بملاحقته، ويعلل ذلك بأنهم جمعوا المعلومات عنه من ملفات الاستخبارات الأردنية التي صادرها الاحتلال.

(55) «عن النضال في القدس والداخل بعد هزيمة 1967 إبراهيم الدقاق»، نظمي الجعبة ورجا الخالدي وسليم تماري (محاورون)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 108 (خريف 2016)، ص 172-173؛ الأشهب، **دروب الألم**، ص 186-193.

(56) يعمل الباحث على إنجاز دراسة تناقش تأثير الهزيمة الفوري في تحوّل موقف القوى السياسية في الضفة الغربية من إسرائيل: من الانتظار - انتظار دولة الوحدة العربية أو انتظار الدولة الإسلامية - إلى «الكفاح المسلح». وسبق للباحث أن نظر في تحولات موقف القوى السياسية من مقاومة إسرائيل، وصولًا إلى «الانتظار» خلال الفترة أيار/ مايو 1948 - نيسان/ أبريل 1957، وذلك في رسالة ماجستير قُدمت في قسم التاريخ بجامعة بيرزيت، وستصدر قريبًا في كتاب، بعد تحريرها وتنقيحها.

الأمنية للنظام الأردني التي فرضت ضد القوى السياسية في عموم المملكة الأردنية الهاشمية، والتي كان عمادها وخزانها الأساسي من الضفة الغربية.

تبين من خلال العودة إلى مصادر عديدة، من أبرزها نصوص مذكرات وشهادات، عن نشاط القوى السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية، قبل هزيمة حزيران/ يونيو مباشرة وبعدها، أن الهزيمة ساهمت، من خلال تفكيكها للبنية الأمنية الأردنية في الضفة الغربية، وفي ظل غياب بنية أمنية جديدة تسيطر بفعالية على الضفة الغربية خلال الأشهر الأولى التالية للهزيمة، في إعادة البناء السريع للبنى التنظيمية للقوى المختلفة، وعلى رأسها قوى الكفاح المسلح.

برز في مرحلة إعادة البناء هذه الدور الكبير للأسرى المحررين من السجون الأردنية في أول أيام الهزيمة؛ إذ بادروا بالتوجه إلى الضفة الغربية، وبدأوا في السعي لإعادة ترميم الهياكل التنظيمية، بالتوازي مع مبادرات من قيادات هذه القوى في الخارج لدعم الضفة الغربية بالكوادر التنظيمية اللازمة لإعادة البناء، وصولًا إلى إطلاق المقاومة المسلحة المنظمة ضد الاحتلال، والتي نشطت بقوة في أشهر الاحتلال الأولى، إلى أن استطاع الاحتلال ترسيخ سيطرته الأمنية على الضفة الغربية، مستغلًا العديد من الثغرات التي حصلت في مرحلة إعادة البناء، وظروف القوى السياسية الفلسطينية في الخارج، وخصوصًا خروجها من الأردن بعد هزيمة أيلول/ سبتمبر 1970.

ختامًا، لا بد من الإشارة إلى أن واقع الضفة الغربية الأمني قبل هزيمة حزيران/ يونيو، وواقع الاضطهاد على القوى السياسية المختلفة، وخصوصًا المسلحة، كان يتشابه مع أماكن الوجود الفلسطيني الأخرى. ويلخص صلاح صلاح، في مخيمات لبنان، هذا الواقع والتغيير الجذري الذي حصل بسبب الهزيمة؛ إذ يقول: «حالة الإرباك العربي الرسمي بعد 'النكسة' أتاحت للحركة [القوميين العرب] تسريع وتيرة عملها العسكري ودائرته بشكل متزامن. في ظل الانهيار الرسمي العربي انكشف الطريق أمام الذين كانوا يتهيؤون سرًا للكفاح المسلح. المطاردة تراجعت والاعتقال توقف، والتعذيب لن يكون عملًا عقلانيًا في ظل الظروف المشحونة بالتأثر والهزيمة، والسلاح الذي يمكن اللجوء إليه

بات من دون حساب لعواقب وخيمة، والعالم العربي، والدول المحيطة بالكيان الإسرائيلي، تعاني آثار هزيمة مروعة»[57].

بهذا، كانت هزيمة حزيران/ يونيو «حقنة حياة» للقوى السياسية الفلسطينية، وللكفاح الفلسطيني المسلح.

المراجع

1 - العربية

أبو غربية، بهجت. **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916-1949**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

______. **من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949-2000)** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

أبو نوار، معن. **معركة الكرامة**. عمان: مديرية التوجيه المعنوي، 2002.

الأشهب، عودة. **صفحات من الذاكرة الفلسطينية - تذكرات عودة الأشهب**. تقديم عبد الرحيم مدور. إشراف سليمان ربضي. بيرزيت: جامعة بيرزيت، 1999.

الأشهب، نعيم. **دروب الألم، دروب الأمل: سيرة ذاتية**. رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع/ دار البيرق العربي للنشر والتوزيع، 2009.

«أقوال مثيرة للقوميين العرب تكشف الخطط التخريبية للحركة بالأردن والأقطار العربية». **المنار** (8 تموز/ يوليو 1966).

---

(57) صلاح، ص 177.

«أول شهيد للثورة ولكن ليس أول جرائم الملك». **فلسطين الثورة**. العدد 74 (9 كانون الثاني/ يناير 1974).

باروت، محمد جمال. **حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1977.

بسيسو، معين. **الأعمال الشعرية الكاملة، المعركة**. عكا: دار الأسوار، 1988.

بن غوريون، دافيد. **يوميات الحرب 1947-1949**. تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن. تعريب سمير جبور. مراجعة وتقديم صبري جريس. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

«تقريران عن الأوضاع في الضفة الغربية المحتلة في السنتين الأوليين للاحتلال». **شؤون فلسطينية**. العدد 10 (حزيران/ يونيو 1972).

التل، عبد الله. **كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. كفر قرع (فلسطين): دار الهدى، 1990.

التميمي، أنور الخطيب. **مع صلاح الدين في القدس: تأملات وذكريات**. القدس: دار الطباعة العربية، 1989.

الجابي، صبحي. **مذكرات أول رئيس أركان لجيش التحرير الفلسطيني**. دمشق؛ بيروت: منشورات العصر الحديث؛ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

الجمعاني، ضافي. **من الحزب إلى السجن 1948-1994: مذكرات**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2007.

الجيوسي، سلمى الخضراء. قصيدة «قمريات». **شؤون فلسطينية**. العدد 1 (آذار/ مارس 1971).

حبش، جورج. **الثوريون لا يموتون أبدًا**. حاوره جورج مالبرينو. تعريب عقيل الشيخ حسين. بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، 2009.

الحسين بن طلال. **ليس سهلًا أن تكون ملكًا: سيرة ذاتية**. تعريب هشام عبد الله. مراجعة عواد علي. ط 2. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009.

حكومة سليمان النابلسي (1956-1957). إعداد هاني الحوراني. تحرير محمود الريماوي وحسين أبو رمان. عمّان: دار سندباد للنشر؛ مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999.

الخصاونة، أسماء جاد. «حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن 1947-1957». رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة اليرموك. إربد، 1999.

خلف، صلاح (أبو إياد). **فلسطيني بلا هوية**. تحرير فؤاد أبو حجلة. عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات، 1996.

الخليلي، غازي. **من أوراق العمر**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011.

رشيد، نذير. **مذكراتي: حساب السرايا وحساب القرايا**. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2012.

زيادين، يعقوب. **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية**. بيروت: دار ابن خلدون، 1981.

سخنيني، عصام. «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن 1948-1950». **شؤون فلسطينية**. العدد 40 (كانون الأول/ ديسمبر 1974).

سِيْدِي عُمَر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عامًا من الاعتقال. تحرير بلال محمد. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017.

شفيق، منير. «معركة الكرامة». **شؤون فلسطينية**. العدد 19 (آذار/ مارس 1973).

شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية: شهادات تاريخية للقادة والكوادر القيادية، الكتاب الثاني. إعداد وإشراف يحيى يخلف. رام الله: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، 2009.

صايغ، أنيس. **اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس من 1/ 7/ 1966 إلى 30/ 6/ 1967**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1967.

صايغ، يزيد. **رفض الهزيمة بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع 1967**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

صلاح، صلاح. **من ضفاف البحيرة إلى رحاب الثورة**. بيروت: دار الفارابي، 2016.

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1949**. إعداد وتقديم وليد الخالدي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

______. **أوراق عارف العارف: المجموعة الأولى، الفلسطينيون في سجون إسرائيل 1967-1972**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1973.

______. **أوراق عارف العارف: المجموعة الثانية، الفلسطينيون المبعدون عن بلادهم 1967-1971**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1973.

______. **أوراق عارف العارف: المجموعة الثالثة: الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1973.

العطي، عبد العزيز. **رحلة العمر: من شاطئ غزة إلى صحراء الجفر**. عمّان: [د. ن.]، 2012.

«عن النضال في القدس والداخل بعد هزيمة 1967 إبراهيم الدقاق». نظمي الجعبة ورجا الخالدي وسليم تماري (محاورون). **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 108 (خريف 2016).

عودة، عائشة. **أحلام بالحرية**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007.

غلوب باشا. **مذكرات غلوب باشا: حياتي في المشرق العربي**. تعريب جورج حتر وفؤاد فياض. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005.

القاضي، محمود. **شيء من الذاكرة**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1995.

القضاة، أحمد. «انتخابات تشرين الأول عام 1956م في الأردن وترأس الحزب الوطني الاشتراكي للحكومة». **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**. مج 7. العدد 3 (2010).

قطامش، أحمد. **في التنظيم الثوري السري: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن المحتل نموذجًا، حزيران 1967 - أوسلو 1993**. رام الله: نشر المؤلف، 2011.

المجالي، هزاع. **مذكراتي**. عمّان: مكتبة دار الكتب، 1960.

«مخططات حركة القوميين العرب، قادة الحركة في الأردن يدلون بتصريحات خطيرة حول أهدافها». **المنار** (6 تموز/ يوليو 1966).

مذكرات خضر العالم: عشرون عامًا في سجون الطغاة. إعداد وتحرير فؤاد خرمة. رام الله: منشورات حزب الشعب الفلسطيني، 2013.

مراغة، سعيد. **فلسطين قضية حياتي: ذكرياتي وتجاربي في الثورة الفلسطينية**. دمشق: دار الرواد للنشر والتوزيع، 2006.

نصار، وليم. **تغريبة بني فتح: أربعون عامًا في متاهة فتحاوية**. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

«نصائح هامة من قادة حركة القوميين العرب». **المنار** (7 تموز/ يوليو 6691).

«نقيض الاحتلال وبديل الوصاية الهاشمية». **فلسطين الثورة**. العدد 89 (24 نيسان/ أبريل 1974).

هلال، جميل. **الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974)**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية/ مركز الأبحاث، 1974.

هيكل، محمد حسنين. **الأعمال الكاملة لمحمد حسنين هيكل، العروش والجيوش (2) أزمة العروش صدمة الجيوش**. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966. جمع وتحرير منذر فائق عنبتاوي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967. جمع وتصنيف جورج خوري نصر الله. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.

وراد، فائق. **مذكرات فائق وراد: خمسون عامًا من النضال**. تحرير أحمد رفيق عوض وسميح شبيب. رام الله: منشورات حزب الشعب الفلسطيني، 2005.

الوزير، خليل. «حركة فتح: البدايات». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 104 (خريف 2015).

2 - العبرية

سيلع، أفراهام. **البعث الفلسطيني: حزب البعث العربي الاشتراكي في الضفة الغربية تحت حكم الأردن (1948-1967)**. القدس: ماجنس برس [الجامعة العبرية]، 1984.

كوهن، آمنون. **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية تحت حكم النظام الأردني**. القدس: منشورات ماجنس برس [الجامعة العبرية]، 1980.

مام، بني. «عملية الجحيم: معركة في الضفة للأردن آذار/ مارس 1968». **معرخوت**. العدد 292-293 (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1984).

3 - الأجنبية

Glennon, John P. et al. (eds.). *Foreign Rlation of the United 1955-1957, Near East: Jordan - Yemen.*

O'Connell, Jack. *King's Counsel: A Memoir of War, Espionage, and Diplomacy in the Middle East.* Vernon Loeb (Contributor). London: W.W. Norton & Company, 2011.

Priestland, Jane. (ed.). *Near & Middle East Titles: Records of Jordan 1919–1965.* vol. 6. London: Cambridge Archive Editions, 1996.

Sayigh, Yezid. «Turning Defeat into Opportunity: The Palestinian Guerrillas after the June 1967 War.» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992).

U.S. Dept. of State: Office of the Historian. *Foreign Relations of the United States, 1948, The Near East, South Asia, and Africa, Volume V, Part 2.* Herbert A. Fine & Paul Claussen (eds.). Washington: United States Government Printing Office, 1976.

_______. *Foreign Relations of the United States, 1949, The Near East, South Asia, and Africa, Volume VI.* Herbert A. Fine et al. (eds.). Washington: United States Government Printing Office, 1977.

الفصل التاسع

أثر حرب حزيران/يونيو 1967 في المقاومة الفلسطينية

معين الطاهر

مقدمة

تتناول هذه الدراسة الأثر الذي تركته هزيمة حزيران/يونيو 1967 في تطور المقاومة الفلسطينية في المجالات العسكرية والشعبية والتنظيمية، وعلاقاتها بالأنظمة والشعوب العربية، وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية. تبدأ الدراسة ببيان وضع المقاومة الفلسطينية قبل 5 حزيران/يونيو 1967، فتوضح إرهاصاتها وتشكيلاتها، ومواقف الأنظمة العربية منها، وعلاقتها بالقيادة العربية الموحدة، ووجود إرهاصات لتشكيل منظمات فلسطينية أخرى، وأسباب تأخر ذلك.

تركّز الدراسة على الأثر المباشر لحرب حزيران/يونيو 1967 في الانطلاقة الثانية للمقاومة في ظل التغيّرات في موقف الأنظمة العربية، وضعفها بعد انتهاء الحرب، وعجزها عن منع انطلاق العمليات الفدائية، وحاجتها إلى مثل هذا النمط من العمليات لتقليص آثار الهزيمة، بل سعي بعضها إلى إنشاء تنظيمات فدائية مرتبطة بها لاحتواء الهزيمة، وامتصاص ردة الفعل الشعبية العربية الحادة.

تبين الدراسة أيضًا أهمية معركة الكرامة (1968)، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية في مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة، وانتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أحمد الشقيري (1908-1980) الذي عينته القمة العربية في القاهرة (1964) رئيسًا لها، إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» بالتزامن مع تطور العلاقة بين الحركة والرئيس المصري جمال عبد الناصر، وبروز المقاومة عاملًا سياسيًّا داخليًّا في الأردن، ثم في لبنان، وما رافق ذلك من توترات ونزاعات أثّرت في تطور المقاومة ومسيرتها.

تقارن الدراسة بين آثار حرب حزيران/ يونيو الإيجابية في تطور المقاومة الفلسطينية، وآثار حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 السلبية فيها، لتخلص إلى أن المقاومة تقوى ويشتد عودها حينما تواجه العدو، وتضعف وتتراجع عندما تبدأ في تقديم التنازلات له. أما في نهاية الدراسة، فثمة خلاصة لأهم الدروس في مسيرة المقاومة الفلسطينية التي ازدهرت في إثر حرب حزيران/ يونيو.

أولًا: من النكبة إلى النكسة

انتهت حرب 1948 بما عُرف بالنكبة، ومعها فقد الفلسطينيون أغلب أراضيهم، وهُجّروا من ديارهم. ومع النكبة فقدوا أيضًا قوتهم المسلحة الضئيلة الباقية؛ إذ حُلّ جيش الإنقاذ الذي كان يقوده فوزي القاوقجي في 22 تشرين أول/ أكتوبر 1949 بقرار من جامعة الدول العربية، ولفظ أنفاسه الأخيرة في 15 أيار/ مايو 1949 بعد انقلاب حسني الزعيم في سورية (30 آذار/ مارس 1949)[1]. ونزعت السلطات المصرية، بعد اتفاق الهدنة المصرية - الإسرائيلية (24 شباط/ فبراير 1949)، سلاح المقاتلين الفلسطينيين غير النظاميين؛ إذ كان معظمهم من جيش الجهاد المقدّس التابع للهيئة العربية العليا، وأعادت بضع مئات من المتطوعين المصريين الذين كان أغلبهم ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، وزجت بهم في السجون، كما طلبت من الحاج أمين الحسيني

(1) خيرية قاسمية، **فلسطين في مذكرات القاوقجي، 1936-1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975)، ص 280-284.

(1895–1974) مغادرة غزة، حيث لفظت حكومة عموم فلسطين[2] أنفاسها لحظة ولادتها، وتحوّل رئيسها، أحمد حلمي عبد الباقي (1882–1963)، إلى ممثل لفلسطين في جامعة الدول العربية[3]. أما «جيش الجهاد المقدّس» التابع للهيئة العربية العليا، فأقدمت وحدات من الجيش العربي (الأردني) على نزع سلاحه وتسريح وحداته المنتشرة في الضفة الغربية[4].

توزّع الفلسطينيون بعد النكبة بين الأحزاب العربية في اتجاهاتها المختلفة، ولا سيما الأحزاب القومية العربية الصاعدة منها، وساهموا في تأسيس عدد منها؛ معتقدين أن تحقيق الوحدة العربية وتغيير الأنظمة العربية يرسم طريقهم نحو تحرير فلسطين. ولاحقًا، وفي مرحلة الستينيات، وأمام تنامي النزعة لتشكيل «كيان فلسطيني»[5]، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية، كما شكلت

---

(2) حكومة عموم فلسطين: أُنشئت في غزة بقرار من الهيئة العربية العليا لفلسطين، بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 1948. ترأس الحكومة المعلنة أحمد حلمي عبد الباقي، وتشكّل باقي أعضائها من: جمال الحسيني، عوني عبد الهادي، رجائي الحسيني، أكرم زعيتر، حسين فخري الخالدي، علي حسنة، ميشيل أبكاريوس، يوسف صهيون، وأمين عقل. عقدت الحكومة مؤتمرها الأول في غزة، في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، برئاسة الحاج أمين الحسيني، وبحضور جمهرة من الشخصيات الفلسطينية التي أكدت شرعية الحكومة الجديدة. لم يعترف الملك عبد الله بحكومة عموم فلسطين، كما لم تعترف الأمم المتحدة بها، وكان لذلك أثره الذي حولها إلى حكومة شكلية حتى حلت محلها منظمة التحرير الفلسطينية. يُنظر: **الموسوعة الفلسطينية**، عبد الهادي هاشم (محرر رئيس)، مج 2 (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984).

(3) يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة 1949–1993**، تعريب باسم سرحان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، ص 112–116.

(4) تقرير مقدَّم من قاسم الريماوي إلى الحاج أمين الحسيني، محفوظ ضمن المجموعات الخاصة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مخطوط).

(5) دعا شكري القوتلي، في عام 1949، قيادات فلسطينية، منها أكرم زعيتر وعوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة، إلى إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية، بدلًا من ضمها إلى الأردن، في إطار الخلاف مع الملك عبد الله. يُنظر: «يوميات أكرم زعيتر لعام 1949»، مخطوط محفوظ في أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وقد قدمت الجمهورية العربية المتحدة اقتراحًا إلى مجلس جامعة الدول العربية، في آذار/ مارس 1959، يدعو إلى تنظيم كيان فلسطيني، عبر إجراء انتخابات لممثليه. وفي الوقت ذاته، دعا العراق، بزعامة عبد الكريم قاسم، إلى قيام «الجمهورية الفلسطينية». كما شكّل أول كتيبة فلسطينية. وقد عارض الأردن هذه الدعوات، واعتبرها مساسًا بوحدة الكيان الأردني. وتكررت هذه المقترحات إلى أن كُلّف أحمد الشقيري، في مؤتمر القمة العربي الأول، كانون الثاني/

بعض الأحزاب والحركات القومية العربية في تركيبتها التنظيمية شَعبًا أو فروعًا خاصة بأعضائها الفلسطينيين لحشد الطاقات العربية وطاقات الشعب الفلسطيني في اتجاه فلسطين.

في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن بعد النكبة مباشرة نشطت حالات التسلل الفردي في اتجاه فلسطين المحتلة، وكان يقوم بمعظمها أفراد عُزّل من السلاح، بهدف العودة أو محاولة استعادة جزء من ممتلكاتهم، وهو ما أدّى إلى مقتل ما بين 2700 و5000 متسلل خلال الأعوام الثمانية التي أعقبت النكبة.

انتهى التسلل الفردي كي يحل محلّه نشاط عسكري أكثر تنظيمًا، ألحق بالجانب الإسرائيلي أكثر من مئة إصابة سنويًا، خلال الفترة 1951-1954؛ فأدّى هذا إلى غارات انتقامية إسرائيلية، وتشدُّد الدول العربية في ضبط حدودها وملاحقة المتسللين(6).

في قطاع غزة، شُكِّلت مجموعات مسلحة عدة(7)، من بينها مجموعات

يناير 1964، الإعداد لمؤتمر وطني فلسطيني، عُقد في القدس في أيار/ مايو 1964، بعد أن تحول إلى «المجلس الوطني الفلسطيني»، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. يُنظر: ماهر الشريف وعصام نصار، **تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 144-146. وحول موقف الأردن من قيام منظمة التحرير الفلسطينية، يُنظر: «يوميات أكرم زعيتر 1962-1964»، مخطوط محفوظ في أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(6) صايغ، ص 117.

(7) ذكر غسان دوعر أن مجموعتين سرّيتين للإخوان المسلمين تشكلتا في قطاع غزة؛ **الأولى** مجموعة «شباب الثأر»، ومن أعضائها سعيد المزين وأسعد الصفطاوي وصلاح خلف. **والثانية** مجموعة «كتيبة الحق»، وذلك بعلم بعض القيادات الإخوانية المصرية مباشرة، ومن دون علم قيادات الإخوان المسلمين في قطاع غزة. لكن خليل الوزير في «البدايات»، وكذلك كمال عدوان وصلاح خلف في أوراقهما المحفوظة في أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسعيد المسحال في كتابه **بين الثورة والنفط**، أشاروا إلى خلاف كبير بين أعضاء هذه المجموعات وقيادات الإخوان التي رأت في هذه الأعمال توريطًا لها، وهو ما أدى إلى خروج أغلب هؤلاء من جماعة الإخوان المسلمين. يُنظر: خليل الوزير، «البدايات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 104 (خريف 2015)؛ صلاح خلف، أوراق محفوظة في أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ كمال عدوان، أوراق محفوظة في أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ سعيد المسحال، **بين الثورة والنفط وأعمدة الشر**

شارك في تأسيسها بعض مؤسسي حركة فتح لاحقًا، مثل خليل الوزير (1935-1988)، وعبد الله صيام (1934-1982)، وكمال عدوان (1935-1973)[8]، مطلقين عليها اسم «كتيبة الحق». وفي هذا السياق أعلن خليل الوزير مسؤوليته عن نسف خزان المياه الرئيس في زوهر عام 1954.

بداية، لاحقت السلطات المصرية تلك التنظيمات واعتقلت أفرادها[9]، إلا أنها لجأت بعد الغارات الإسرائيلية الانتقامية إلى تشكيل قوة فدائية للرد على هذه الهجمات، بقيادة مصطفى حافظ، مسؤول الاستخبارات العسكرية المصرية في قطاع غزة. وخلال الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 1955 إلى آذار/ مارس 1956، بلغ عدد الهجمات التي شنَّتها هذه القوة 180 هجومًا، من بينها هجمات شُنَّت من الضفة الغربية.

انتهى هذا النشاط العسكري المبكِّر الملحق بالاستخبارات المصرية، في إثر العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر 1956، وأُعيدت برمجة الوحدات العسكرية الفلسطينية التي شُكّلت سابقًا؛ إذ دُمجت في الكتيبة 141، وأصبح يُشار إليها بأنّها وحدة شرطة تتبع إدارة الحاكم العسكري المصري للقطاع، وأُوكلت إليها مهمة منع التسلل وحراسة المنشآت العسكرية[10].

أما في سورية، فشُكّلت كتيبة الاستطلاع 68 التابعة للمكتب الثاني، في هيئة الأركان السورية أو شعبة الاستخبارات العسكرية التي كان يقودها المقدّم عبد الحميد السرَّاج في عام 1956، والتي بلغ تعدادها 600 مقاتل، وكان قائدها أكرم الصفدي، وأغلبية ضباطها سوريين، وعناصرها من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يجمعون المعلومات الاستخبارية للفرع الخارجي في «المكتب

السبعة (عمّان: مؤسسة الناشر، 2013)؛ غسان دوعر، **قواعد الشيوخ مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني** 1968-1970 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 20-21.

(8) الوزير.

(9) صايغ، ص 120.

(10) المرجع نفسه، ص 126.

الثاني» (الاستخبارات العسكرية منذ عام 1953). وقد كَلَفت هذه الوحدة بمهمات استطلاعية، ثم بمهمات نقل أسلحة إلى لبنان خلال الحرب الأهلية في عام 1958، ونقل أسلحة إلى الضباط القوميين في العراق الذين تمردوا في عام 1959على الزعيم عبد الكريم قاسم (1958-1963)، الذي تولى رئاسة العراق في إثر ثورة 14 تموز/ يوليو 1958، وهو الذي رد بدوره في حزيران/ يونيو 1959 بتشكيل «فوج التحرير الفلسطيني». وقد قام الحاج أمين الحسيني[11] الذي غادر مصر بعد خلاف مع عبد الناصر بدور نشط في إرسال المتطوعين الذين بلغ عددهم نحو 350 متطوعًا، تخرّج منهم حتى بداية عام 1963 نحو 150 ضابطًا. وجرى حلّ هذا الفوج، وضم بعض ضباطه إلى الجيش العراقي وتسريح بعضه الآخر، في إثر إسقاط عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير 1953.

أدّى تحدي قاسم لعبد الناصر إلى رد الأخير بإنشاء المقاومة الشعبية في غزة، وإعادة إنشاء «كتيبة حرس الحدود»، في شباط/ فبراير 1961، التي بلغ عديدها نحو ألفَي رجل[12]. وبدا واضحًا أن التنافس مع عبد الكريم قاسم من جهة، والخلاف مع الأردن من جهة أخرى، دفعا عبد الناصر إلى اتخاذ خطوات سياسية وعسكرية ودعائية شملت انتخابات لمجلس تشريعي في مخيمات سورية وغزة في تموز/ يوليو وكانون الثاني/ يناير 1961، على التوالي، وإطلاق برنامج «صوت فلسطين» من إذاعة القاهرة.

نخلص مما سبق إلى أن العمل العسكري الفلسطيني اقتصر في هذه المرحلة، باستثناء بعض المجموعات الصغيرة في قطاع غزة، على ما قامت به أجهزة الاستخبارات أو الحكومات العربية لأهداف سياسية تتكثف في التزامها «الرسمي» بالقضية الفلسطينية، وكان جزءًا من تشكيلاتها. وعمليًّا، منذ أواخر عام 1956، ما عاد هناك أي عمل عسكري فلسطيني أو عربي مباشر ضد إسرائيل. كما أن هذه التشكيلات في معظمها استُخدمت ضمن الصراعات العربية - العربية.

---

(11) الحاج أمين الحسيني (1895-1974): مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا.

(12) صايغ، ص 128-130؛ الشريف ونصار، ص 144-145.

ثانيًا: بدايات تشكّل المقاومة الفلسطينية

مع حلول منتصف الخمسينيات، كانت فكرة تأسيس حركة تحرّر وطني فلسطيني قد بدأت تتبلور من خلال بؤر عدة حملت أفكارًا متقاربة، والتقت حول أشكال وتجمعات وروابط في غزة ومصر والأردن والكويت والسعودية وقطر، وفي أوروبا. في الكويت، عُقد اجتماع للخلية الأولى في عام 1957، إلا أن اسم «فتح» لم يظهر إلا في عام 1959، وبدأت البؤر الأخرى تنضمّ إليها، لكنّها بدأت عملياتها العسكرية في مطلع كانون الثاني/ يناير 1965[13].

في عام 1963، قرّر حزب البعث السوري، في سياق اعتماده تشكيل ما وصفه بـ «كيان فلسطيني»، استقبال حركة فتح في سورية، في حين قرّر الرئيس عبد الناصر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية في القاهرة (1964) برئاسة أحمد الشقيري.

كان قادة حركة فتح قد وثّقوا علاقاتهم بقادة الثورة الجزائرية التي افتتحت بعد الاستقلال (1962) في العاصمة الجزائرية مكتبًا لفلسطين، ترأسه خليل الوزير، واستوعبت الجزائر في إطار سياسة (التعريب) التي تبنّاها مئات المدرّسين وعشرات الضباط في الكليات العسكرية. كما تعرّف قادة حركة فتح إلى اللواء أحمد سويداني، مدير الاستخبارات السورية في عام 1964، رئيس الأركان لاحقًا، خلال حرب حزيران/ يونيو وما بعدها بقليل، من طريق محمود الخالدي وحسام الخطيب. وعبْر سويداني هبطت أول طائرة سلاح جزائرية استلمتها الحركة في أحد المطارات العسكرية السورية.

حظيت حركة فتح بدعم بعض قادة حزب البعث الذين كانوا يطمحون إلى أن يسيطر على الحركة ضباط بعثيون من أصول فلسطينية، لكنّ قادة آخرين، مثل عبد الكريم الجندي، الذي سيتولى رئاسة جهاز الأمن القومي (1968-1969)، كانوا يؤيدون إنشاء منظمة حزبية قادرة على منافسة حركة فتح. ولعل

(13) يزيد صايغ، **رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة الغربية والقطاع - 1967** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)؛ الوزير، ص 62-65.

الخلاف البعثي - الناصري هو ما دفع الحزب في تلك المرحلة إلى تأييد حركة فتح وتعزيزها بضباط بعثيين، ومحاولة تحقيق اندماج بينها وبين منظمة الحزب العسكرية في فرع فلسطين. ويعود تشكيل الحزب لهذه المنظمة تحت اسم «طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة» إلى عام 1966، لكنّها لم تبدأ نشاطًا فعليًا إلا في نهاية عام 1968 طردًا مع ارتفاع مناهج ورؤى حرب التحرير الشعبية بعد هزيمة حزيران/ يونيو.

من ناحية أخرى، شرعت منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وعُيّن وجيه المدني (1921-1991)، الضابط الفلسطيني في الجيش الكويتي، قائدًا له. وأُلحقت وحدات الجيش بقيادة الجيوش العربية التي رُبطت بها، ومُنعت قيادة الجيش من نقل ضباط أو أفراد من كتيبة إلى أخرى، أو من بلد عربي إلى آخر. ووفق بعض الشهادات، اعترف وجيه المدني بأن هذا الجيش لم يكن يحتاج إلى قائد ما دامت لا توجد وظيفة له. أما الفريق علي علي عامر، الذي عُين قائدًا للقيادة العربية الموحدة في عام 1964، فأوصى بإبعاد وحدات هذا الجيش عن الحدود مع فلسطين، وإبقائها في الخطوط الخلفية، وتكليفها بمهمات خلف الخطوط، ريثما تستكمل الجيوش العربية استعداداتها لشن هجوم عام على العدو[14].

لم تكن علاقة حركة فتح بالقيادة العربية الموحدة أحسن حالًا؛ إذ اتُّهمت بأنها حركة مشبوهة تسعى إلى توريط الدول العربية في معركة لم تستعد لها. وهكذا، أصدرت القيادة العربية الموحدة تعليماتها للدول العربية بملاحقة أعضاء حركة فتح. اعتقلت الاستخبارات المصرية 15 ناشطًا في قطاع غزة بعد تنفيذ ثلاث عمليات. وفي الأردن، اعتُقل عشرات الناشطين، كما صدرت مذكرة اعتقال في حق ياسر عرفات، بتوقيع مدير استخبارات الخليل، شوكت محمود، الذي أصبح وزيرًا لشؤون الأرض المحتلة في حكومة أحمد عبيدات

(14) عبد الرزاق اليحيى، **بين العسكرية والسياسة** (عمّان: دار الجليل، 2007)، ص 155؛ صايغ، ص 186-194.

في عام 1984[15]. لكن عرفات اعتُقل في لبنان لمدة لا تقل عن 21 يومًا، ولم يُفرج عنه إلا بعد تدخّل أحمد سويداني، وادعائه أنّه أحد عناصر الاستخبارات السورية، وبعد تهديد فتح بتخريب الموسم السياحي[16]. وعقب حرب حزيران/يونيو، كان في السجون العربية ما بين 250 و1000 معتقل، شكلوا نسبة تراوح بين 60 و80 في المئة من عناصر حركة فتح المقاتلة. وبحسب المصادر الإسرائيلية، وقع 113 هجومًا منذ 1 كانون الثاني/يناير 1965 حتى حرب حزيران/يونيو، في ما تقول الحركة إنها شنَّت 300 هجوم خلال هذه الفترة، قُتل فيها 11 إسرائيليًّا، وجُرِح 62 آخرون، واستشهد 7 مقاتلين، ثلاثة منهم بنيران عربية خلال اجتيازهم الحدود، ووقع اثنان في الأسر[17].

اتُّهمت حركة فتح بما عُرف بالتاءات الثلاث: توريط الدول العربية في حرب مع إسرائيل، التوقيت الخاطئ لبدء عملياتها المسلحة، التنسيق المفقود مع الجيوش العربية. وردّت الحركة على ذلك بالدعوة إلى اتباع استراتيجيا عسكرية نشطة ضد إسرائيل، معتبرة أن الآمال بخوض حرب خاطفة تقوم فيها الجيوش العربية بتدمير إسرائيل محكوم عليها بالإخفاق[18]، ورأت أن التوريط الذي كانت تسعى إلى تحقيقه هو توريط للجماهير في معركة التحرير، وليس الحكام والأنظمة[19].

---

(15) Musa Bodeiri, «Controlling the Archive: Captured Jordanian Security Files in the Israeli State Archives,» *Jerusalem Quarterly*, no. 66 (2016), p. 90.

(16) صلاح خلف، تسجيل صوتي، مادة أرشيفية محفوظة لدى أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(17) معين الطاهر، «فتح. البدايات والمنطلقات والمعنى». **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 110 (2017) ص 91.

(18) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، **تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر**، سلسلة دراسات وتجارب ثورية 8 ([د. م.]: منشورات فتح، [د. ت.])، ص 85.

(19) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، «بيان التوقيت»، في: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، **من منطلقات العمل الفدائي**، سلسلة دراسات وتجارب ثورية 1 ([د. م.]: منشورات فتح، [د. ت.])، ص 26.

ثالثًا: حركة القوميين العرب

لم تنجح الحوارات التي أُجريت بين حركة فتح وحركة القوميين العرب في الوصول إلى اتفاق أو تفاهم سياسي قبل حرب حزيران/ يونيو؛ إذ رأت حركة فتح أن إصرار حركة القوميين العرب على إحداث تحولات سياسية ملائمة في دول الطوق المحيطة بإسرائيل قبل تفجير الكفاح المسلح هو اعتقاد خاطئ، وأن العكس هو الصحيح؛ لأن تفجير الكفاح المسلح هو الكفيل بتطوير الأوضاع العربية في اتجاه الثورة العربية الكبرى[20].

على أن هذا الاستنتاج ليس سوى جزء بسيط من موقف حركة القوميين العرب؛ إذ إن الإجابة عن موقف الحركة تتعلّق من حيث الأساس بفهم طبيعة العلاقة التي كانت تربطها بعبد الناصر، وبحجم الضغوط التي تعرّضت لها قيادة الحركة من قواعدها، وخصوصًا بعد انطلاقة حركة فتح الرسمية.

من المعروف أن قيادة حركة القوميين العرب اتفقت مع عبد الناصر على تفجير ثورة مسلحة في اليمن الجنوبي، وفي ظفار، إلا أنها اختلفت معه على بدء الكفاح المسلح في فلسطين. وبحسب رواية الدكتور جورج حبش (1926–2008) المتعلقة بلقائه عبد الناصر في عام 1964، فإنه ناقش معه تفجير الكفاح المسلح في جنوب اليمن وعُمان، وإن عبد الناصر أعطى موافقة مبدئية على ذلك، ثم تطرق إلى المسألة الفلسطينية، وأخبر الرئيس أن فرعًا فلسطينيًا قد أُسّس، وأنهم بدأوا عمليات تسلل في اتجاه الجليل، عارضًا عليه أن يكون هذا الفرع رأس حربة في النضال المسلح ضد إسرائيل. كان رد عبد الناصر أن المسألة الفلسطينية أشدّ تعقيدًا مما رآه جورج حبش، وأن الأمر يختلف عن التدخّل في اليمن أو الجزائر. ولم يحصل جورج حبش من عبد الناصر إلا على وعد بمِنَح للطلاب، والموافقة على تدريب 50 مقاتلًا في المعسكرات المصرية، واتفقا على تأجيل فكرة النضال المسلح[21].

(20) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، **كيف تنفجر الثورة الفلسطينية المسلحة**، سلسلة من منطلقات العمل الفدائي 2 ([د. م.]: التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» حركة فتح، [د. ت.])، ص 78.

(21) جورج حبش، **الثوريون لا يموتون أبدًا** (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 58.

تجنّبت حركة القوميين العرب إحراج عبد الناصر عبر القيام بنشاط مسلح في فلسطين، على الرغم من التململ الذي ساد قواعدها، واكتفت بإرسال متدربين إلى جيش التحرير ليصبحوا ضباطًا فيه، وبالقيام بعمليات استطلاع محدودة، لإشعار عناصرها بأنها قد بدأت استعداداتها لخوض النضال المسلح. لكنها لم تتمكن من الإعلان عن استشهاد أحد عناصرها، وهو خالد أبو عيشة، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1964، قبل إعلان حركة فتح انطلاقتها بشهرين؛ تجنبًا لإساءة العلاقات مع عبد الناصر، بل إنها انساقت مع الحملة التي شُنّت ضد حركة فتح، فكتب غسان كنفاني مقالة بعنوان «فوق الصفر وتحت التوريط»، في حين كتب محسن إبراهيم في مجلة **الحرية** قائلًا إن ثمّة إجماعًا في قيادة الحركة على أن العمل الفدائي لن يكون أكثر من انفجار عاطفي إذا لم يكن جزءًا من الاستراتيجيا العربية؛ إذ إن تحرير فلسطين يكون عربيًا أو لا يكون[22].

لاحقًا، انتقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تقريرها المقدّم إلى مؤتمرها الرابع (1981)، هذا الموقف، ووصفته بأنه كان «نتيجة الطبيعة الطبقية والأيديولوجية والسياسية لقيادة الحركة المحكومة للفكر البرجوازي القومي، وكذلك لتحالفها العميق مع عبد الناصر ومفاهيم البرجوازية الوطنية»[23].

بعد ذلك، عزّزت حركة القوميين العرب علاقتها برئيس منظمة التحرير الفلسطينية الشقيري الذي أعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة الفلسطينية، وأسس فرعها الفلسطيني حركة «أبطال العودة». وأعلنت هذه الحركة عن أولى عملياتها في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1966، انطلاقًا من الجنوب اللبناني، واستُشهد فيها ثلاثة مقاتلين، وأُسِر رابع. والتحق الشقيري بركب العمليات الفدائية، وأعلن مسؤوليته عن تفجيرات وقعت في القدس، لكن الاعتقاد السائد أن هذه العمليات لم تكن تعبيرًا عن تغييرات في السياسة العربية تجاه النضال المسلح ضد إسرائيل، بقدر ما كانت تُمثّل عَرَضًا من أعراض الاستقطاب بين

---

(22) محسن إبراهيم، «هل هنالك بديل لطريق عبد الناصر»، مجلة **الحرية** (21 حزيران/يونيو 1965).

(23) صايغ، ص 248-249.

الأنظمة العربية، واستغلال القضية الفلسطينية فيه. وفي سياق التوتر الشديد في العلاقات المصرية - الأردنية، وذروة الحرب الإعلامية فيها، كانت هذه العمليات موجَّهة أساسًا ضد الأردن بهدف إحراجه السياسي قوميًا؛ إذ كان الشقيري قد هدد الأردن بزحف من جيش التحرير الذي لم يكن في الواقع يملك من أمره شيئًا. رد الأردن على ذلك بإغلاق مكتب المنظمة في عمّان، واعتقال مسؤوليه[24]. ولم تكن هذه العملية تعبيرًا عن تغييرات في السياسة العربية تجاه النضال المسلح ضد إسرائيل، بقدر ما كانت تُمثّل نوعًا من استغلال القضية الفلسطينية في الخلافات العربية.

رابعًا: حرب حزيران/ يونيو 1967

على الرغم من الهزيمة العسكرية المدوية التي لحقت الجيوش والأنظمة العربية في حرب حزيران/ يونيو 1967، فإن جرس الهاتف لم يرنّ في مقرّ وزارة الدفاع الإسرائيلية، كما كان موشيه ديان يأمل، ولم يطلب العرب الاستسلام، لكنهم أعلنوا «اللاءات الثلاث» في مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم (29 آب/ أغسطس - 1 أيلول/ سبتمبر 1967)؛ فـ لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف. ومع ذلك فإن أمورًا كثيرة انتهت مع نهاية الحرب، وبدأت أمور أخرى، لعلّ أبرزها أن هزيمة حزيران/ يونيو قضت على إيمان أغلب الجمهور الفلسطيني بالحكومات العربية، رجعية كانت أو تقدمية، وشجعت على حدوث تحوّل حاسم نحو شكل أوضح من الوطنية الفلسطينية.

ضعف، أيضًا، التأثير العربي الرسمي في منظمة التحرير الفلسطينية، وأُجبر أحمد الشقيري في أواخر عام 1967، بعد ضغوط شديدة عليه من جانب أعضاء اللجنة وخارجها، على الاستقالة، وأصبح في الإمكان إعادة تشكيل منظمة التحرير على أسس جديدة، وأصبحت أكثر استقلالية، وهيمنت عليها فصائل المقاومة، فصار لها إطار سياسي شرعي، سرعان ما نال اعترافًا عربيًّا ودوليًّا واسعًا، وأصبحت حركة فتح في موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية

(24) المرجع نفسه، ص 220.

الفلسطينية حينما تولّت قيادة منظمة التحرير في شباط/ فبراير 1969، وتعمقت استقلالية القرار الفلسطيني بحكم ضعف الأنظمة العربية المهزومة، وبحكم وهج المقاومة. كما أدّى ضعف الأنظمة العربية بعد الهزيمة، والتعاطف الشعبي مع المقاومة، إلى ضعف في الضوابط الحكومية، فتمكّنت منظمات المقاومة من إقامة قواعد عسكرية لها في الأردن ولبنان، وتدخلت الدول العربية لاحقًا من أجل تخفيف الاحتقان الناتج من ذلك، وفرض اتفاقات تنظّم هذا الوجود وتمنحه شرعية.

مع نهاية حرب حزيران/ يونيو، انتهت تعليمات القيادة العربية الموحدة بملاحقة الفدائيين، واختفت وانتهت معها اتهامات بأن العمل الفدائي يعرقل بناء القوة العربية، بل إن هذا العمل أصبح مطلوبًا من أجل التمكّن من بناء هذه القوة، والمساهمة في إعادة بناء الثقة بقدرات المقاتل العربي، وتشتيت الجهد الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يقول محمد فوزي (1915-2000)، القائد العام الأسبق للقوات المسلحة المصرية، إن العمل الفدائي «كان مهمًّا جدًّا لنا، لأننا كنا عند نقطة الصفر. كنا بحاجة إلى تسخين الجبهتين السورية والأردنية، وحتى اللبنانية، لصرف نظر الجيش الإسرائيلي عنا، ولإجباره على نقل بعض قواته إلى أماكن أخرى في أثناء عملية إعادة بناء قوتنا»[25]. ولهذا اهتمّت القيادة المصرية بتدريب المقاومة وإمدادها بالسلاح والتجهيزات، وعُيّن إبراهيم دخاخنة وآخرون من ضباط الاستخبارات ملحقين في السفارة المصرية في عمّان، بهدف التنسيق اليومي مع الفدائيين. وتحوّلت المقاومة من قوة لا تكاد تُذكر، قبل الحرب، إلى قوة تشن مئات الهجمات على إسرائيل شهريًّا.

أعلنت حركة فتح عن انتقال قيادتها إلى داخل الأرض المحتلة في 21 حزيران/ يونيو 1967، وقرّر عرفات التعجيل بالانطلاقة الثانية للكفاح المسلح، كي تتزامن مع موعد انعقاد القمة العربية في الخرطوم. وبعد أن التحق بها مئات الكوادر، أقام ياسر عرفات قيادته في منطقة نابلس. وبرَّر صلاح خلف[26]

(25) المرجع نفسه، ص 270-271.

(26) خلف، المجموعة الخاصة.

مخالفة حركة فتح اتفاقها مع حركة القوميين العرب بتحديد موعد الانطلاقة في نهاية العام بأن العدو اكتشف قواعد سرية للمقاومة في الضفة، وأن التأجيل أمر غير حكيم سياسيًا وعسكريًا. ثم صرّح جورج حبش بأن تسرُّع حركة فتح أدّى إلى ضربة مبكرة لاستعداد حركته للقتال[27].

كان تفرّد حركة فتح بالانطلاقة الثانية ميزة لها، جذبت إليها انتباه الرئيس عبد الناصر. وكان عبد الناصر قد حث قيادة حركة القوميين العرب على اتباع خطى حركة فتح، والبدء بالعمليات العسكرية، لكن القيادة الميدانية للحركة استمرت في المطالبة بمزيد من الوقت لجمع شتات تنظيمها بعد ضربه في حملة الاعتقالات الأردنية في عام 1966. ولم تعلن الحركة عن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلا في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1967[28].

فشلت فكرة حركة فتح في قيادة العمل المسلح من داخل الأرض المحتلة، وتعرضت هي والجبهة الشعبية لضربات كبيرة، شملت عددًا كبيرًا من مقاتليها؛ ويعود ذلك إلى قلة الخبرة التنظيمية والأمنية، وإلى استيلاء إسرائيل على الأرشيف الأردني في الضفة الغربية، وهو ما سهّل على الجيش الإسرائيلي اعتقال معظم الناشطين في الضفة. وبهذا انتقلت المقاومة إلى فكرة قواعد الارتكاز، في الأردن ولبنان، التي باتت الدوريات القتالية في اتجاه الأرض المحتلة تنطلق منها، وكذلك إلى الخلايا السرية المرتبطة بالخارج حيث انتقلت القيادة إلى منطقة الأغوار في الأردن.

من المفارقات المثيرة للاهتمام أن القيادة المصرية التي كانت تعارض العمل الفدائي، قبل 5 حزيران/ يونيو، أصبحت بعده تدعمه وتشجعه. أما القيادة السورية التي كانت تدعمه قبل حزيران/ يونيو، فمنعت في مرحلة تبنيها رسميًا منهج حرب التحرير الشعبية، وتشكيل مكتب العمل الفدائي في قيادتها القطرية البعثية، ورهْن ترفيع العضو البعثي إلى مرتبة عضو عامل باتباع دورة

(27) حبش، ص 152-153.

(28) صورة بيان التأسيس في: حبش، ص 154-158.

ممارسة في العمل الفدائي. وحينما توجّه وفد من حركة فتح إلى اللواء أحمد سويداني، رئيس الأركان السوري، ليبلغه عزم الحركة على استئناف عملياتها ضد إسرائيل، قال لأعضاء الوفد إنه ينصحهم بصفته صديقًا بالامتناع عن ذلك، أن موقف بقية أعضاء القيادة أكثر تشددًا منه. في إثر ذلك، صودرت مستودعات أسلحة كانت قد جُمِعت من الجولان، وعند لقاء وفد حركة فتح مع نور الدين الأتاسي رئيس الدولة، هدَّدهم بأنهم سيُصَفَّون إذا ما أقدموا على أي عمل عبر الجولان، متذرعًا بما كانت تتذرع به القيادة العربية الموحدة قبل 5 حزيران/ يونيو من مخاوف «التوريط». ولم يزُل هذا التوتر إلا بعد تدخّل حافظ الأسد، وزير الدفاع حينئذ، الذي أقنع حركة فتح بالعمل عبر الأردن[29].

استمر الإجراء السوري بمنع العمل عبر جبهة الجولان على اختلاف العهود السورية؛ لذا ينبغي الانتباه إلى أن من أبرز نتائج حرب حزيران/ يونيو التخلص التدريجي من الوصاية السورية، ولم يكن هذا ليتم من دون دعم مصري أساسًا، وإن كان قد تم في مراحل مختلفة، ولأسباب متعددة، بعضها يتعلق بمزيد من استقلال القرار الفلسطيني، أو اتّباع جيش التحرير لقيادة منظمة التحرير، وبعضها الآخر كان نتيجة الخلاف على الموقف من لبنان أو على التسوية السياسية.

جاء التطور المثير للاهتمام في المقاومة الفلسطينية نتيجة لقرار الصمود والاشتباك مع الجيش الإسرائيلي في معركة الكرامة في غور الأردن؛ إذ إن فشل إقامة قواعد ثابتة داخل الأرض المحتلة دفع المقاومة إلى إقامة قواعد ارتكاز في كل من الأردن ولبنان، لتنطلق منها الدوريات في اتجاه الأرض المحتلة، فجرَّ هذا ردة فعل إسرائيلية، تمثلت في تبادل دائم لإطلاق النار مع الجيش العربي (الأردني) الذي كان يهبّ في أغلب الأوقات لتغطية مجموعات فدائية عابرة لنهر الأردن، أو للرد على القصف المدفعي الإسرائيلي. وأثار وجود الفدائيين الفلسطينيين في الأردن نوعًا من التوتر مع الملك حسين الذي حذر من نشاط عسكري لا يشكّل جزءًا من خطة عربية شاملة، في حين هدَّد وزير

(29) صايغ، ص 245-247.

داخليته، حسن الكايد، في شباط/ فبراير 1968، الأشخاص الذين يُعرّضون الأردن لهجمات العدو بالعقاب، وتوعَّد بمنعهم من العبور إلى الأراضي الأردنية[30]. بطبيعة الحال، لم تكن السلطات الأردنية في وضع يسمح لها بفرض إرادتها نتيجة للموقف الشعبي، بل إنه كان ثمة تعاطف من الضباط والجنود في الجيش الأردني مع العمل الفدائي.

في ظل هذا المناخ، هاجم الجيش الإسرائيلي، في 21 آذار/ مارس 1968، قرية الكرامة التي تحصَّن بها نحو 250 مقاتلًا من حركة فتح، و80 مقاتلًا مسلحين بأسلحة فردية خفيفة، بينما قرّرت الجبهة الشعبية التي كان يقودها كل من أحمد زعرور وأحمد جبريل الانسحاب من الكرامة إلى التلال، عملًا بمبادئ الحرب الكلاسيكية التي تتجنب فيها مواجهة عدو أقوى منك مواجهة مباشرة، وهي النصيحة ذاتها التي وجهها الفريق عامر خماش، رئيس الأركان الأردني، واللواء حسن النقيب، قائد القوات العراقية في الأردن، إلى ياسر عرفات وصلاح خلف خلال اجتماعه بهما قبل المعركة بأيام[31]. لكنّ عرفات اتخذ موقفًا يدل على رؤيته السياسية الأوسع مدى، القاضية بالصمود والاشتباك مع القوات الإسرائيلية بغض النظر عن موازين القوى.

كان الأردن بدوره يخشى أن يتمدّد الهجوم الإسرائيلي، وأن يحتل الإسرائيليون مرتفعات السلط لإجبار الأردن على الدخول في مفاوضات سلام. ولا شك في أن القوة الرئيسة في المنطقة كانت فرقة المشاة الأولى الأردنية، بقيادة اللواء مشهور حديثة الجازي (1928-2001)، وقد كانت معززة بلواء دبابات وكتيبة مدفعية، وعليها وقع العبء الأكبر من القتال.

شكّلت هذه العملية أول مواجهة عسكرية كبرى، بعد هزيمة حزيران/ يونيو، بين مقاتلين عرب والجيش الإسرائيلي، ودفعت إسرائيل ثمنًا كبيرًا في هذه

(30) أكرم زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر، سنوات الأزمة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 175-177.

(31) خلف، تسجيل صوتي.

المعركة، معترفةً بسقوط 28 قتيلًا و90 جريحًا، واضطر جيشها إلى ترك بعض آلياته على أرض المعركة. أما الجيش الأردني فكانت خسائره 61 شهيدًا و108 جرحى، وفقد الفدائيون 116 شهيدًا و40 أسيرًا، أي نحو نصف قوتهم[32].

تحولت معركة الكرامة بين ليلة وضحاها إلى نصر سياسي ومعنوي كبير، اجتاح وجدان الأمّة العربية كلها؛ إذ اهتزت صورة الجيش الصهيوني الذي لا يُقهَر، وشاءت المصادفة من الناحية الدلالية الرمزية أن تحدث المعركة في مكان يحمل اسمًا مرادفًا للصمود، فأعادت الثقة للمقاتل العربي - حيثما كان - في إمكان تحقيق النصر إذا توافرت إرادة القتال. وتطورت علاقات حركة فتح بعدها بعبد الناصر، وبمجمل الدول العربية، وأصبحت لها إذاعة تبث باسمها من القاهرة، وما عادت هناك قيود على حركة المقاتلين الذين أصبح في إمكانهم التنقل بسلاحهم عبر الحدود العربية كلها في دول الطوق، مستخدمين بطاقاتهم العسكرية التي يقدّمونها إلى مفارز الكفاح المسلح (شرطة عسكرية فلسطينية) الموجودة على نقاط الحدود.

على الرغم من أن الفضل الكبير في هذا الانتصار يعود إلى وحدات الجيش العربي (الأردني)، وبعيدًا عن الجدل[33] الذي استمر طوال الفترة الماضية حول: من أصدر الأوامر؟ ومتى؟ ثم أكانت مبادرة من قائد الفرقة تلقفتها القيادة العليا أم العكس؟ فإن المقاومة أصبحت في صدارة المشهد العربي بلا منازع، وتدفق عليها عشرات الآلاف من المتطوعين، من دون أن

(32) صايغ، ص 275.

(33) أدى النزاع بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني إلى تجاهل كل طرف دور الطرف الآخر في المعركة، تجاهلًا وصل إلى حد نفي أي دور للآخر، وصولًا إلى تبادل الاتهامات. لكنّ الروايات الحديثة لكلا الطرفين عالجت هذا الموضوع بحكمة. يُنظر: الطاهر، ص 92؛ ويُنظر كذلك ندوة مشتركة في رابطة الكتاب الأردنيين ضمت مساعد رئيس هيئة الأركان الأردنية ومعين الطاهر، وأدارها الدكتور أحمد ماضي بتاريخ 21/ 3/ 2017؛ كما يمكن مقارنة الأعداد الخاصة لمجلات المقاومة الفلسطينية على مدى هذه السنوات مع التقرير السنوي المنشور في كل الصحف الأردنية الصادرة بتاريخ المعركة، وملاحظة التباين بينها، وتطور الرواية مع مرور السنين وتحسن العلاقات؛ ويُنظر: زعيتر، ص 191-204؛ «مشهور حديثة الجازي - الأردن»، **الجزيرة الوثائقية**، 10/ 11/ 2016، شوهد في 29/ 7/ 2013، في: https://www.youtube.com/watch?v=oXur3iYlvdM

تكون مهيأة لاستيعاب هذا الزخم البشري الهائل. وكان من المفترض أن تُعزز هذه المعركة العلاقة والتلاحم بين الجيش والمقاومة، إلا أن طبيعة الاستخدام الإعلامي لها في ما بعد، وصعود المقاومة إلى المدن، وانتشارها على نحو كثيف وغير منظم، كل ذلك وتّر هذه العلاقة ودفعها بالتدريج إلى الصدام. فحمل هذا عدنان أبو عودة، بعد المعركة مباشرة - وكان يعمل حينها في دائرة الاستخبارات العامة - على أن يُقدِّم تقريرًا إلى الملك يُثني فيه على نتائج المعركة، ولكن يحذّره من أنها مقدمة لاهتزاز عرشه خلال عامين[34].

أدركت الدول والأحزاب العربية مدى أهمية العمل الفدائي وتأثيره؛ فبدأت بتشكيل فصائلها الخاصة: «الصاعقة» في سورية، و«جبهة التحرير العربية» في العراق، و«فصائل الفداء القومي» للحزب السوري القومي الاجتماعي، و«قوات الأنصار» للحزب الشيوعي، وثمة فصائل صغيرة كانت تدين بالولاء المباشر لمصر، وأخرى تتلقى دعمًا خاصًّا من ليبيا أو من دول الخليج. ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى «الإخوان المسلمين» الذين اختاروا العمل وسط خلاف كبير بين قيادتهم حول العمل المسلح، أدى إلى انشقاق في بعض تنظيماتهم، وانهيار مكتبهم التنفيذي في البلاد العربية ضمن وحدات قتالية مستقلة، عُرِفت باسم «قواعد الشيوخ»[35]، وكانت في إطار حركة فتح أو تحت مظلتها في الأقل، لكنها لم تستمر طويلًا.

حافظت حركة فتح إلى حد بعيد على توجهها الوطني العام. لكن انتشار العمل الفدائي، وازدياد شعبيته، والنقد الذي وُجِّه إلى الأنظمة العربية، كل ذلك أدّى إلى تشكُّل تيار يساري وتجذّره في صفوف المقاومة، ربط بين عملية تحرير فلسطين والدعوة إلى إسقاط أنظمة عربية بعينها، أو القيام بثورات اجتماعية. فعجّل هذا بحدوث صدامات بين حركة المقاومة كلها وهذه الأنظمة، كما حدث في ما يؤرخ فلسطينيًا وأردنيًا معًا بـ «أيلول الأسود» بين

---

(34) عدنان أبو عودة، **يوميات عدنان أبو عودة**، إعداد معين الطاهر (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 30-32.

(35) دوعر، ص 34، 50.

المقاومة والأردن، وأدّى إلى خروج المقاومة منه بعد عامَي 1970 و1971، في حين أدّى وجود مقاومة فلسطينية مسلحة في لبنان إلى اختلال ميزان القوى الطائفي الدقيق والهش، وشجع أطرافه المختلفة على استقواء بعضها بالمقاومة، أو بسورية وبالوضع العربي، وبعضها بإسرائيل؛ فتسبب كل هذا في نشوب حرب أهلية عرفت بـ «حرب السنتين» (1975-1977)، أدّت فيها إسرائيل دور المحرض الأساسي بطبيعة الحال. وكان لجهل بعض القوى الوطنية واليسارية والإسلامية بميزان القوى، واستحالة التغيير بالقوة في بلد مقسم طائفيًّا، وفي ظل ظرف إقليمي غير مواتٍ، أثرٌ في إطالة أمد الحرب، وحرفها عن غايتها، وإبعادها عن الصراع الرئيس ضد إسرائيل.

بعد حرب حزيران/يونيو، أضحت فكرة الكيان الفلسطيني أشدّ جاذبية وقبولًا، واعتقد بعض القادة الفلسطينيين أنّها أصبحت أقرب إلى الواقع، ولعل هذا كان أحد أسباب قرار قيادة فتح، بعد هذه الحرب، تقديم موعد الانطلاقة الثانية، خشية أن تنصاع الدول العربية للقرار رقم 242، الذي أصدره مجلس الأمن، وتنجح مساعي السلام، من دون أن تكون هي طرفًا فاعلًا على الأرض، وفي أي مفاوضات مرتقبة، مع أن فكرة الكيان في ذلك الوقت كانت تُطرَح بوصفها قاعدة للتحرير. لكنّ التطور الأهم في هذا المجال جاء بعد الانتصار العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، والبدء في محاولات إقحام منظمة التحرير في عملية التسوية، ومحاولات إخضاعها وضربها لتأهيلها لذلك، وهو ما أدى إلى تغييرات عميقة في استراتيجية المنظمة وأسلوب التحرير، بل - أيضًا - في علاقاتها بالأردن ومصر وسورية، وفي طريقة تعاملها مع الوضع في لبنان وتحالفاتها فيه، وصولًا إلى إخراجها منه، وتوقيعها اتفاق أوسلو، ووصولًا إلى يومنا هذا.

خلاصة

حوّلت المقاومة الفلسطينية الهزيمة إلى وسيلة للتعبئة، وقتال العدو، وحشد الجماهير حول مشروع تحرير فلسطين. وعاشت في إثر حرب حزيران/يونيو ما يمكن أن نطلق عليه اسم العصر الذهبي للمقاومة الفلسطينية، إلا أن

تعدد فصائلها والتأثيرات العربية فيها، ونقص تجربتها، وافتقارها إلى الاستعداد الكافي لتعبئة الزخم الجماهيري الذي التحق بها وقيادته، وعجزها عن حل التناقضات الثانوية مع الأنظمة العربية، ودخولها في معارك جانبية متعددة، أدى كلّه، في ما بعد، وعقب الانتصار في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، إلى الالتحاق بمشروعات الأنظمة العربية الهادفة إلى إدخالها في التسوية لتقديم غطاء كافٍ لها يبرِّر تنازلاتها. لكنّ هذا أقحم المقاومة الفلسطينية في معارك جانبية أخرى، وحرفها عن استراتيجيتها الأصلية. وكما تحولت الهزيمة إلى نصر بعد حزيران/ يونيو 1967، تحوّل النصر إلى هزيمة بعد تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

المراجع

1 - العربية

إبراهيم، محسن. «هل هنالك بديل لطريق عبد الناصر». مجلة **الحرية**. (21 حزيران/ يونيو 1965).

أبو عودة، عدنان. **يوميات عدنان أبو عودة**. إعداد معين الطاهر. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

حبش، جورج. **الثوريون لا يموتون أبدًا**. بيروت: دار الساقي، 2002.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني. **من منطلقات العمل الفدائي**. سلسلة دراسات وتجارب ثورية 1. [د. م.]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، [د. ت.].

______. **كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة**. سلسلة من منطلقات العمل الفدائي 2. [د. م.]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، [د. ت.].

______. **تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر**. سلسلة دراسات وتجارب ثورية 8. [د. م.]: حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، [د. ت.].

الحسين ابن طلال. **حربنا مع إسرائيل**. تحرير فيك فانس وبيار لوير. بيروت: دار النهار للنشر، 1968.

دوعر، غسان. **قواعد الشيوخ مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968-1970**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018.

الريماوي، قاسم. **أوراق قاسم الريماوي**. أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

زعيتر، أكرم. **يوميات أكرم زعيتر، سنوات الأزمة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الشريف، ماهر وعصام نصار. **تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.

صايغ، يزيد. **رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة الغربية والقطاع - 1967**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

______. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة 1949-1993**. تعريب باسم سرحان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

الطاهر، معين. «من أوراق فتحي البلعاوي». **أسطور**. العدد 5 (كانون الثاني/ يناير 2017).

______. «فتح: البدايات والمنطلقات والمعنى». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 110 (2017).

عدوان، كمال. **أوراق كمال عدوان**. أرشيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

قاسمية، خيرية. **فلسطين في مذكرات القاوقجي: 1936-1948**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.

المسحال، سعيد. **بين الثورة والنفط وأعمدة الشر السبعة**. عمّان: مؤسسة الناشر، 2013.

الوزير، خليل. «البدايات». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 104 (خريف 2015).

اليحيى، عبد الرزاق. **بين العسكرية والسياسة**. عمّان: دار الجليل، 2007.

2 - مراجع إضافية

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965. إشراف برهان الدجاني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967. إشراف برهان الدجاني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969. إشراف برهان الدجاني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972.

3 - الأجنبية

Bodeiri, Musa. «Controlling the Archive: Captured Jordanian Security Files in the Israeli State Archives.» *Jerusalem Quarterly*. no. 66 (2016).

الفصل العاشر

تأثير حرب حزيران/يونيو 1967 في الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]

محمد السمهوري

مقدمة

تركت حرب حزيران/يونيو 1967 أثرًا سلبيًا عميقًا في الاقتصاد الفلسطيني، ما زال يعاني تداعياته المدمرة حتى اليوم؛ إذ قام الاحتلال مباشرة، بعد احتلاله الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، بوضع الاقتصاد الفلسطيني تحت السيطرة المشددة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي استغلت الأرض والموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة الاحتلال، كما أعاقت نشاط القطاع الخاص الفلسطيني ومنعت تطوره، وفرضت قيودًا مشددة على حركة الأفراد والتجارة داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وحوّلت الاقتصاد الفلسطيني إلى رهينة للسوق الإسرائيلية. وقد أدت هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تقطيع الضفة الغربية جغرافيًا، وتقسيمها إلى «كانتونات» معزولة بعضها عن بعض؛ بسبب الوتيرة المتسارعة للاستيطان الإسرائيلي فيها، كما أدت إلى تهويد القدس العربية وتهميشها

(1) هذه الدراسة جزء من بحث مطوّل باللغة الإنكليزية تقدّم بها الباحث إلى اللجنة العلمية التحضيرية للمؤتمر، وقد تناولت على نحو تفصيلي التأثير السلبي والمدمر لسياسات الاحتلال العسكري الاستيطاني الإسرائيلي وممارساته في الاقتصاد الفلسطيني خلال خمسين عامًا.

اقتصاديًا وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدت إلى حدوث انهيار اقتصادي في قطاع غزة، وظهور أزمات إنسانية غير مسبوقة فيه. وقد انعكست التداعيات المتراكمة لحرب حزيران/ يونيو نفسها على التدهور المتواصل للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشير إلى الارتفاع الكبير والمزمن في معدلات البطالة والفقر، وانعدام الأمن الغذائي لسكان الأراضي المحتلة.

تحاول هذه الدراسة أن تبحث في ما حدث للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، منذ وقوعهما تحت الاحتلال بعد حرب حزيران/ يونيو حتى بداية مرحلة أوسلو في عام 1993، وتحليل التداعيات السلبية العميقة للسياسات والممارسات الإسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة. وترجع أهمية التركيز على الأعوام الـ 25 الأولى من الاحتلال إلى عاملين رئيسين: **أولهما** أن الكتابات الاقتصادية المتعلقة بهذه الفترة الزمنية، مقارنةً بالكتابات عن الاقتصاد الفلسطيني في فترة ما بعد أوسلو، هي كتابات قليلة نسبيًا رغم أهمية فهم ما قامت به إسرائيل من ممارسات، وما اتخذته من سياسات خلال الفترة 1967-1993؛ لفهم ما حدث لاحقًا للاقتصاد الفلسطيني خلال فترة ما بعد أوسلو، كما سيأتي شرحه لاحقًا في هذه الدراسة. أما **ثاني** العاملين، وهو الأهم، فمفاده أن الرواية الإسرائيلية الرسمية التي جرى، ويجري، تسويقها حول «التأثير الإيجابي» للاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني، وفي مستويات معيشة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة ما قبل أوسلو، وأن هذا التأثير كان «نفعًا خالصًا» على الأراضي المحتلة، هي رواية مغلوطة ومضللة إلى حد كبير، وتحتاج إذًا إلى تفنيدها بالدلائل والأرقام.

قبل البدء في تناول الموضوع بشيء من التفصيل، من المهم في هذا السياق الإشارة إلى نقطتين مهمتين: **الأولى** هي أن مصطلح «الاقتصاد الفلسطيني» بالمعنى المتداول اليوم لم يكن له وجود قبل حرب حزيران/ يونيو؛ فالضفة الغربية كانت جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية، وقطاع غزة كان

تحت الإدارة المصرية. ومن ثمّ، فإن الحديث عن وجود اقتصاد فلسطيني، خلال الفترة التي تلت نكبة عام 1948، لم يكن ممكنًا إلا بعد أن وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1967. والنقطة **الثانية** هي أن تأثير حرب حزيران/ يونيو في الاقتصاد الفلسطيني، كما سيأتي التطرق إليه في هذه الورقة، هو تأثير متواصل ولم يتوقف حتى اليوم؛ وذلك بسبب استمرار تداعيات السياسات والممارسات الإسرائيلية السلبية والمدمرة على الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الخمسة الماضية.

بعد هذه المقدّمة، ستسير الدراسة على النحو الآتي: في البداية سيتم التعرض للنقاش الذي دار في إسرائيل مباشرة بعد انتهاء الحرب حول نوع العلاقة الاقتصادية التي ستربط إسرائيل بالضفة الغربية وقطاع غزة، ثم تنتقل بعد ذلك إلى شرح الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لدمج اقتصاد الأراضي المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي، وطبيعة السياسات والممارسات الإسرائيلية خلال الفترة 1967-1993، وما نتج منها من تشوهات هيكلية واختلالات عميقة في بنية الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة. وتختم الدراسة بتقديم بعض الدلائل لتفنيد الرواية الإسرائيلية الكاذبة والمتعلقة بالتأثير الإيجابي للاحتلال في الاقتصاد الفلسطيني.

أولًا: النقاش داخل إسرائيل حول العلاقة الاقتصادية بالأراضي المحتلة

بعد نهاية الحرب مباشرة، ثار نقاش على المستوى الرسمي داخل إسرائيل حول كيفية التعامل اقتصاديًا مع الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع سكان المنطقتين الذين كان يبلغ عددهم وقتها قرابة مليون نسمة (600 ألف نسمة في الضفة الغربية، و380 ألف نسمة في قطاع غزة). وفي هذا الصدد ظهر معسكران للرأي[2].

(2) للمزيد حول هذه النقطة، يُنظر: Sheila Ryan, «Israel's Colonies,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 3, no. 4 (Summer 1974), pp. 171-184; Arie Arnon, «Israeli Policy Towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension 1967-2007,» *Middle East Journal*, vo. 61, no. 4 (Autumn 2007), pp. 573-595.

المعسكر **الأول** كان يؤيد دمج الأراضي الفلسطينية المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي، وفتح السوق الإسرائيلية بحرّية أمام تنقلات العمالة والصادرات الفلسطينية، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان، باعتبارها وسيلة لتسهيل سيطرة إسرائيل على الأراضي التي تم احتلالها. وكان يرأس هذا التوجه موشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، والذي كان يعتقد أن «تطوير» الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديًا و«رفع مستوى المعيشة» للسكان فيهما سوف يقلل من مطالبتهم بحقوقهم السياسية.

من جهة ثانية، كان هناك معسكر **ثانٍ** في إسرائيل يقف ضد فكرة الدمج الاقتصادي هذه، وضد فتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام حركة التجارة والعمل الفلسطينيَّين، وذلك لحماية الاقتصاد الإسرائيلي من أيّ منافسة محتملة؛ ذلك أن إسرائيل في ذلك الوقت (قبل الحرب وبعدها مباشرة) كانت تعاني كسادًا اقتصاديًا وارتفاعًا في نسبة البطالة. وكان يتزعم هذا المعسكر في ذلك الوقت وزير المالية الإسرائيلي بنحاس سابير.

في نهاية الأمر، حُسم النقاش لمصلحة المعسكر الأول، خصوصًا بعد خروج الاقتصاد الإسرائيلي تدريجيًا من مرحلة الكساد في عام 1969، وبدأ العمل بعدها على الدمج الفعلي للضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي، وأصبح الدمج كاملًا مع نهاية عام 1972.

في إطار عملية الدمج هذه، اتخذت حكومة إسرائيل العديد من الإجراءات والخطوات التي أدت إجمالًا إلى دمج قسري لاقتصاد الأراضي المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي، وأصبحت إسرائيل بحكم الواقع (De Facto) الشريك التجاري الأكبر للضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد أن تقلصت إلى حدٍّ كبير حركة التبادل التجاري بينهما وبين الدول العربية المجاورة (وإن كانت إسرائيل قد سمحت بتصدير بعض السلع الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، وعبرها، إلى الأسواق الخارجية، وفق ما كان يعرف وقتها بـ «سياسة الجسور المفتوحة»).

في ظل هذه العلاقة الاقتصادية القسرية، قامت إسرائيل بتحصيل الضرائب المباشرة (على الدخل) وغير المباشرة (على الواردات) من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وفتحت سوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية غير الماهرة، ولا سيما في قطاعات الزراعة والإنشاءات والخدمات، كما أمرت بإغلاق جميع البنوك المحلية التي كانت موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب، وسمحت للبنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في الأراضي المحتلة. وأصبحت العملة الإسرائيلية عملة التداول القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

كان هدف إسرائيل من العلاقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، كما أوضحته كتابات بعض الاقتصاديين الإسرائيليين المتخصصين في الشأن الفلسطيني، وكما دلّت عليه تصريحات كبار المسؤولين في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، هو منع حدوث أيّ تطور اقتصادي حقيقي في الأراضي المحتلة، حتى تظل سوقًا مفتوحة للبضائع الإسرائيلية من ناحية، ومصدرًا وفيرًا للعمالة الرخيصة التكلفة لإسرائيل من ناحية أخرى، وهو ما عكسته على نحو واضح السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967-1993.

ثانيًا: السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني

يمكن تحديد ثلاثة مجالات تأثرت تأثّرًا سلبيًا ومباشرًا بالسياسات الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة: مناخ الاستثمار، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية. وكانت هذه السياسات والممارسات على النحو الآتي:

---

(3) للمزيد حول هذه النقطة، يُنظر: Laurence Harris, «Money and Finance with Undeveloped Banking in the Occupied Territories,» in: George T. Abed (ed.), *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (London/New York: Routledge, 1988), Chapter 9, pp. 191-222; Hisham Jabr, «Financial Administration and the Banking System in the Occupied West Bank and their Economic Impact,» Master Thesis, An-Najah National University, Nablus, West Bank (August 1990).

1 - مناخ الاستثمار

عملت إسرائيل على تعطيل استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصًا في المجالات التي كان يُعتقد أن لديها إمكانية عالية لمنافسة السلع الإسرائيلية (المدعومة حكوميًا على نحو كبير)، سواء في الأسواق الفلسطينية أو في داخل إسرائيل نفسها[4]. ولتحقيق هذا الهدف، قامت إسرائيل - التي كانت تتحكم في الإطار التنظيمي (Regulatory Environment) للاستثمار الخاص - بوضع نظام معقد لمنح تراخيص لإقامة منشآت جديدة أو للتوسع في منشآت قائمة، ووضعت قيودًا مشددة على كميات المواد الخام وأنواعها المسموح باستيرادها، وقيودًا أخرى على استيراد الآلات الإنتاجية الجديدة[5]. وفي ما عدا نشاطات التعاقد من الباطن (Subcontracting) التي كانت تقوم بها بعض الشركات الفلسطينية لمصلحة الشركات الإسرائيلية، عملت إسرائيل أيضًا على منع الشركات الإسرائيلية من الاستثمار المباشر داخل الاقتصاد الفلسطيني[6].

2 - البنية التحتية

تم إهمال هذه البنية إهمالًا كبيرًا، فخلال الفترة 1967-1993، كانت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هي الجهة المسؤولة كليًا عن قطاع البنية التحتية

(4) وفقًا لما كتبه اثنان من الاقتصاديين الإسرائيليين، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة، على الأقل حتى بداية عقد التسعينيات، كانت تهدف إلى إبطاء عملية التنمية في المنطقتين. وقد ساهمت هذه السياسة، والإجراءات التي اتُخذت لتنفيذها، في تحويل أجزاء مهمة من السوق الفلسطينية إلى رهينة للمنتجين الإسرائيليين. يُنظر: Arie Arnon & Jimmy Weinblatt, «Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine,» *The Economic Journal*, vol. 111, no. 472 (June 2001), p. 293.

(5) لم تسمح إسرائيل لشركات القطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة باستيراد الآلات والمعدات الحديثة من الخارج، ومن ثم اضطرت هذه الشركات إلى شراء الآلات المستعملة (Second-hand) من إسرائيل. يُنظر: Atif Kubursi & Fadle Naqib, «The Palestinian Economy under Occupation: Econocide,» *The Economics of Peace and Security Journal*, vol. 3, no. 2 (2008), pp. 19-20.

(6) للمزيد حول القيود التي فرضتها إسرائيل على نشاط القطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967، يُنظر: World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. 3, Private Sector Development* (Washington, DC: 1993).

وعن الخدمات التي يوفرها هذا القطاع للسكان (من شبكات كهرباء، ومياه، وصرف صحي، وطرق، واتصالات ...إلخ). وفي هذا المجال، لم يتعدَّ الإنفاق على البنية التحتية جزءًا قليلًا جدًا مما كان يتم تحصيله من ضرائب على الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الضرائب على واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل ومن الخارج، فكانت تحوَّل كليًّا إلى الخزينة العامة الإسرائيلية. وهي مبالغ ليست قليلة، قُدّرت خلال الفترة 1970-1987 بحوالى 7,5 مليارات دولار (بأسعار عام 1990)، أو ما يعادل 16 في المئة من قيمة الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة[7]، وهو رقم كبير جدًا، ويمكن أن يرتفع أكثر إذا ما أضيفت إليه حصيلة الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي التي كانت تُحصَّل من العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، والتي كانت هي الأخرى تذهب كلّيًا إلى الخزينة العامة الإسرائيلية[8]. وقد ترتب عن هذا الإهمال أن كانت البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة سيئة جدًا، وكان مستواها يقل كثيرًا عما كان موجودًا في ذلك الوقت في الدول المجاورة ذات مستويات الدخل المقارِبة للاقتصاد الفلسطيني[9].

3 - الموارد الطبيعية

يأتي في مقدمتها الأرض والمياه، وقد تعرضت هي الأخرى لعمليات نهب منظم من جانب إسرائيل. فخلال الفترة 1967-1993، صودرت مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة مستوطنات

---

(7) للمزيد حول هذه النقطة، يُنظر: Osama Hamed & Radwan Shaban, «One-Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation,» in: Stanly Fischer, Dani Rodrik & Elias Tuma (eds.), *The Economics of the Middle East Peace: Views from the Region* (Cambridge, Mass: MIT Press, 1993), p. 142.

(8) قدّر أحد التقارير الدولية أن قيمة الضرائب التي حُصّلت من العمالة الفلسطينية نسبةً من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفعت من 6 في المئة في عام 1978 إلى 12 في المئة في عام 1984. يُنظر: Raja Khalidi & Sahar Taghdisi-Rad, *The Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israeli Policy towards the Palestinian Economy* (New York/Geneva: UNCTAD, 2009), p. 4.

(9) للتوسع في هذه النقطة، يُنظر دراسة البنك الدولي الموسعة: World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. 5, The Infrastructure* (Washington, DC: 1993), p. 1.

إسرائيلية عليها، وإنشاء قواعد عسكرية، وشقّ طرق التفافية لربط المستوطنات اليهودية بعضها ببعض، وربطها بإسرائيل. وقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع نهاية عام 1993 حوالى 144 مستوطنة يسكنها 247 ألف مستوطن[10]. وأدى هذا التوسع الاستيطاني إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من 37.5 في المئة من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة الإجمالية في عام 1967 إلى 31.5 في المئة في عام 1989. وترتب عن ذلك تقلص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 24 في المئة في عام 1967 إلى 15 في المئة في عام 1994، وإلى تخفيض عدد المشتغلين في قطاع الزراعة خلال تلك الفترة إلى نحو النصف، ومن 43 في المئة من إجمالي قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 إلى 22 في المئة في عام 1993[11].

كان الوضع أشدّ خطورة بالنسبة إلى السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب القيود التي وضعتها إسرائيل المتمثلة في الأوامر العسكرية، والتي قيدت، إلى حد بعيد، من قدرة الفلسطينيين على تنمية مواردهم المائية، وعلى استخدام مياههم بما لا يزيد على 20 في المئة سنويًا من حجم الموارد المائية المتاحة لديهم؛ إذ تم تحويل معظمها إلى إسرائيل وإلى المستوطنات الإسرائيلية[12]. وفي هذا الصدد، قدّرت إحدى الدراسات الدولية أن معظم الزيادة التي حدثت في استهلاك المياه في إسرائيل خلال الفترة 1967-1993 جاءت من مياه الضفة الغربية[13].

---

(10) Yehezkel Lein & Eyal Weizman, *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank* (Jerusalem: B'Tselem, 2002), p. 8.

(11) للمزيد حول تأثير التوسع الاستيطاني في الاقتصاد الفلسطيني، يُنظر: Geoffrey Aronson, *The Socio-economic Impact of Settlements on Land, Water, and the Palestinian Economy* (Washington, DC: Foundation for Middle East Peace, 1998).

(12) يُنظر: دراسة البنك الدولي حول الموضوع: World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. 4, Agriculture* (Washington, DC: 1993), p. 54.

(13) يُنظر: الدراسة التالية: Peter H. Gleick, «Reducing the Risks of Conflict over Fresh Water Resources in the Middle East,» in: Jad Isaac & Hillel Shuval (eds.), *Water and Peace in the Middle East* (New York: Elsevier, 1994), p. 43.

تركت هذه السياسة الإسرائيلية، كما أشرنا، أثرًا سلبيًا كبيرًا في قطاعَي الصناعة والزراعة، إذ عانى القطاع الأول نقصًا في مساحات الأرض اللازمة للتوسع والنمو الصناعيّين، وشهد الثاني نقصًا متواصلًا في كميات المياه اللازمة للريّ. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1967-1990، لم تسمح إسرائيل بحفر أكثر من 23 بئرًا للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه لم تكن آبارًا إضافية، بل للإحلال محل آبار قديمة[14]. كما أدت القيود الإسرائيلية إلى استمرار تخفيض متوسط نصيب الفرد من استهلاك المياه في الأراضي المحتلة؛ إذ تضاعف عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أكثر من مليونَي نسمة خلال الفترة 1967-1993، في حين أن استهلاكهم من المياه لم يتعدَّ 10 في المئة، وهذا لم يمثّل سوى نسبة ضئيلة جدًا من مجموع استهلاك المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ قدّرت إحدى الدراسات أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك المياه في المستوطنات أعلى بنحو 5 إلى 6 أضعاف من مثيله في الأراضي المحتلة[15].

ثالثًا: تأثير السياسات والممارسات الإسرائيلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني

نتج من السياسات والممارسات الإسرائيلية خلال الفترة 1967-1993 العديد من الاختلالات والتشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني، نذكر منها ثلاثة على وجه التحديد:

1 - حدثت زيادة في معدلات الاستثمار الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات (كان يتم تمويلها كلّيًا من دخول العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ومن تحويلات العمالة الفلسطينية في منطقة الخليج تحديدًا)، لكن معظم هذه الزيادة في الاستثمارات كانت في قطاع

(14) Annika Kramer, *Regional Water Cooperation and Peace Building in the Middle East* (Berlin: Adelphi Research, Initiative for Peace Building, 2008), p. 12.

(15) Sharif Elmusa, *Water Conflict: Economics, Politics, Law and Palestinian-Israeli Water Resources* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1997), p. 254.

الإسكان، وقليل منها فقط ذهب إلى قطاع الصناعة؛ وذلك بسبب القيود المشددة التي وضعتها إسرائيل على الاستثمار في هذا القطاع. وحتى هذا القليل كان موجّهًا إلى صناعات صغيرة، سواء في حجم رأس المال العامل بها، أو في عدد العاملين فيها، وليس في صناعات متوسطة أو كبرى ذات تأثير ملموس في معدلات التشغيل والصادرات. ونتيجةً لذلك، ظل النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967-1993 نشاطًا محدودًا ومتخلّفًا، وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد على 10 في المئة، وهي نسبة أقل بكثير مما كان موجودًا خلال تلك الفترة في الدول المجاورة والدول النامية التي كانت مستويات الدخل فيها متقاربة مع مستوى الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 - على الرغم من فتح السوق الإسرائيلية أمام صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الحركة التجارية بين الطرفين كانت في معظمها لمصلحة إسرائيل؛ ففي حين وجدت السلع الإسرائيلية المدعومة طريقها بِحرّية مطلقة إلى أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، خصوصًا السلع الزراعية منها، لم تتمتع بالقدر نفسه من الحرية. أضف إلى ذلك أن العوائق الكثيرة التي وضعتها إسرائيل أمام تطور القطاع الخاص الفلسطيني حدّت من قدرة السلع الفلسطينية على المنافسة، سواء في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة أو في إسرائيل. ومن ثمّ عُطِّلت آلية التجارة (Trade Mechanism) التي كان يمكن من خلالها تحقيق الفائدة للاقتصاد الفلسطيني، بعد دمجه في الاقتصاد الإسرائيلي. وكان نتيجة ذلك ارتفاع متواصل في حجم العجز التجاري مع إسرائيل، راوح في عام 1991 بين 25 و30 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة، وكان التمويل يتم من خلال دخول العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ومن تحويلات العمالة الفلسطينية في خارج فلسطين[16].

(16) يُنظر في هذه النقطة تقرير البنك الدولي: World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. 2, The Economy* (Washington, DC: 1993), statistical appendix, Table 10, p. 144.

3 - عدم قدرة هذا الاقتصاد على توفير فرص عمل تتناسب مع النمو المتسارع في حجم قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ففي فترة السبعينيات، كان يتم استيعاب فائض العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية ومنطقة الخليج العربية، اللتين كانتا تشهدان نموًا اقتصاديًا كبيرًا خلال ذلك العقد. ولكن مع تباطؤ معدلات النمو في هذه الاقتصادات خلال عقد الثمانينيات، بدأ الطلب الخارجي على العمالة الفلسطينية يتراجع؛ في وقت لم يكن الاقتصاد الفلسطيني قادرًا على توفير فرص عمل بديلة بسبب القيود الكثيرة التي فرضتها السياسات والممارسات الإسرائيلية على قطاع الأعمال الخاص، فنتج من ذلك ارتفاع متزايد لمعدل البطالة وصل في عام 1993 إلى قرابة ثلث قوة العمل الفلسطينية. وعلى نحو أدق، أظهرت إحصاءات الأمم المتحدة لنسب البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1993 أن معدلات البطالة في قطاع غزة وصلت إلى 55 في المئة (ونحو 75 في المئة في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة)، ونحو 35 في المئة في الضفة الغربية[17]. والنقطة الأخرى التي يجب التركيز عليها في ما يتعلق بالتأثير السلبي للسياسات الإسرائيلية في سوق العمل في الأراضي المحتلة هي التشوهات التي حدثت في هيكل الأجور في الأراضي المحتلة، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الأجور للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، مقارنةً بمستوى الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه التشوهات نتجت في الأساس من اضطرار شركات القطاع الخاص الفلسطيني إلى رفع الأجور فيها (من دون أن يصاحب ذلك رفع موازٍ في إنتاجية العمل) حتى تتمكن هذه الشركات من المحافظة على قدرتها على جذب العمالة المحلية، ولا تفقدها لمصلحة سوق العمل الإسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في تكلفة الإنتاج المحلي، ومن ثم تخفيض القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية، وبقاء الاقتصاد الفلسطيني محدود القدرة على الإنتاج، وغير قادر على تأمين فرص عمل جديدة لقوة العمل المتنامية بسرعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(17) يُنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): UNCTAD, *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory* (Geneva: UNCTAD, 1993), p. 16

نتيجة هذه التشوهات والاختلالات الهيكلية الثلاثة، كان الاقتصاد الفلسطيني في بداية عقد التسعينيات اقتصادًا متخلّفًا، يعتمد على إسرائيل إلى حد كبير في مجال التجارة وتوفير فرص العمل. وظهرت تكلفة هذا الاعتماد القسري جليًا لمّا تعرض الاقتصاد الفلسطيني في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات لكثير من الصدمات الداخلية والخارجية لم يتمكن من التعامل معها أو تجاوزها. وقد شملت هذه الصدمات، من بين أشياء أخرى، ما يأتي:

• اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987.

• فك الارتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في تموز/ يوليو 1988.

• الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الأردني الذي كان يجري تداوله على نحو كبير في الضفة الغربية وقطاع غزة.

• حرب الخليج (1990-1991)، وتأثيرها السلبي في التحويلات النقدية للعمالة الفلسطينية في دول الخليج العربية إلى الأراضي المحتلة.

• تباطؤ نمو فرص العمل داخل إسرائيل.

رابعًا: تفنيد الرواية الإسرائيلية حول تأثير السياسات الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني

هذه التشوهات والاختلالات الهيكلية التي نجمت عن السياسات والممارسات الإسرائيلية ودورها في إعاقة تطور الاقتصاد الفلسطيني، تتجاهلها تمامًا الرواية الإسرائيلية التي تركّز فقط على ما تسمّيه إسرائيل «التأثير الإيجابي» للاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1967-1993، فهذه الرواية المغلوطة والكاذبة، التي جرى ويجري تسويقها، تشير إلى «التحسن النسبي» الذي حدث في مستوى معيشة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، متمثلًا في الزيادة التي حدثت في دخولهم النقدية خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة. وهي رواية مبالغ فيها إلى حدٍّ كبير، وذلك لأسباب عديدة،

ومن السهل تفنيدها بالاستعانة بالإحصاءات الدولية ذات العلاقة، ومع مبادئ النظرية الاقتصادية، على النحو الآتي:

1 - إن الزيادة التي حدثت في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967-1993 لم تكن بالقدر الكبير الذي تتحدث عنه الرواية الإسرائيلية؛ فبيانات البنك الدولي تشير إلى أن الزيادة في دخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال فترة الـ 25 سنة الأولى من الاحتلال كانت في حدود 843 دولارًا فقط؛ إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل من 359 دولارًا في عام 1967 إلى 1202 من الدولارات في عام 1994، ولم تتعدَّ 7 في المئة من حجم الزيادة التي حدثت في دخل الفرد في إسرائيل والتي بلغت 12,362 دولارًا خلال الفترة نفسها، من 1468 دولارًا في عام 1967 إلى 13,830 دولارًا في عام 1994[18].

2 - حتى هذه الزيادة المتواضعة، التي حدثت في متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967-1993، تأثرت قوّتها الشرائية سلبًا بارتفاع المستوى العام للأسعار في إسرائيل مقارنةً بالمستوى العام في الدول العربية المجاورة. وبخصوص هذه النقطة تحديدًا، أظهرت دراسة للبنك الدولي تناولت مستويات الدخل والفقر في سبع دول عربية غير نفطية، وشملت الضفة الغربية وقطاع غزة، أن في وقت كانت مستويات الدخل النقدي الفردي في الأراضي المحتلة مرتفعة نسبيًا مقارنة بمثيلاتها في الدول التي شملتها

(18) الأرقام في هذه الفقرة مأخوذة من بيانات البنك الدولي المتاحة على موقع البنك على شبكة الإنترنت، مع ملاحظة أن البنك الدولي لا تتوافر لديه بيانات عن الدخل الفردي في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام 1994. ولحل هذه المشكلة، تم تقدير الدخل الفردي في عام 1967 في الأراضي المحتلة وفق خطوتين على النحو الآتي: **أولًا**، تم الحصول على متوسط دخل الفرد في الأردن (حيث كانت الضفة الغربية جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية قبل وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي)، وكذلك الحصول على متوسط دخل الفرد في مصر (حيث كان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية في ذلك الوقت)، وكانت هذه الأرقام، على التوالي: 478 دولارًا في الأردن، و172 دولارًا في مصر. **ثانيًا**، للحصول على تقدير لمتوسط نصيب الفرد من الدخل في الأراضي المحتلة لعام 1967، رُجِّحت الأرقام بنسب السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك العام، نحو 600 ألف نسمة في الضفة الغربية، و380 ألف نسمة في قطاع غزة.

الدراسة، فإن القوة الشرائية للدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة (أي بعد إجراء تعديل على مستوى الدخل النقدي ليأخذ في الاعتبار مستويات الأسعار السائدة) كانت أقل من القوة الشرائية في جميع الدول التي شملتها الدراسة، باستثناء اليمن[19].

3 - أخيرًا، فإن الاتساع الذي حدث في «فجوة الدخل» بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة 1967-1993 يتعارض مع مبادئ النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية، والتي تقول إن في حالة حدوث دمج اقتصادي بين طرفين، فإن الفائدة، عمومًا، تكون أكثر لمصلحة الطرف الأضعف في العلاقة الاقتصادية، وإن الفجوة في الدخل بينهما تضيق مع مرور الوقت. لكن هذا لم يحدث في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية؛ إذ استمرت هذه الفجوة في الاتساع، كما رأينا، وذلك بسبب القيود المشددة التي فرضتها إسرائيل على النشاط الاقتصادي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ملاحظات ختامية

خلاصة القول، إن الاقتصاد الفلسطيني ظل طوال فترة الـ 25 عامًا التي سبقت أوسلو (1967-1993)، يرزح تحت وطأة القبضة المشددة للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وخلال تلك المدة، استغلت إسرائيل الأرض والموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعاقت تطور القطاع الخاص الفلسطيني، وحوّلت الاقتصاد الفلسطيني إلى رهينة للسوق الإسرائيلية. واستمر هذا الوضع أيضًا خلال الفترة التي تلت التوقيع على اتفاقات أوسلو وما نجم عنها من قيود جديدة على الاقتصاد الفلسطيني، ومن استمرار التوسع الاستيطاني وفرض قيود مشددة على حركة الأفراد والتجارة في الأراضي المحتلة. أما اليوم، ونتيجة حرب حزيران/ يونيو وتداعياتها خلال العقود الخمسة الماضية، فإن

(19) لمزيد من التفصيل حول هذه الدراسة، يُنظر: World Bank, *Poverty in the West Bank and Gaza, West Bank and Gaza Update* (Washington, DC: 2000).

الضفة الغربية مفتّتة ومجزّأة جغرافيًا، وقطاع غزة محاصر ومنهار اقتصاديًا، والقدس الشرقية معزولة ومهمّشة اقتصاديًا.

المراجع

Abed, George T. (ed.). *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation.* London/New York: Routledge, 1988.

Arnon, Arie. «Israeli Policy Towards The Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension 1967-2007.» *Middle East Journal.* vol. 61, no. 4 (Autumn 2007).

_______. & Jimmy Weinblatt. «Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine.» *The Economic Journal.* vol. 111, no. 472 (June 2001).

Aronson, Geoffrey. *The Socio-economic Impact of Settlements on Land, Water, and the Palestinian Economy.* Washington, DC: Foundation for Middle East Peace, 1998.

Elmusa, Sharif. *Water Conflict: Economics, Politics, Law and Palestinian-Israeli Water Resources.* Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1997.

Fischer, Stanly, Dani Rodrik & Elias Tuma (eds.). *The Economics of the Middle East Peace: Views from the Region.* Cambridge, Mass: MIT Press, 1993.

Isaac, Jad & Hillel Shuval (eds.). *Water and Peace in the Middle East.* New York: Elsevier, 1994.

Jabr, Hisham. «Financial Administration and the Banking System in the Occupied West Bank and their Economic Impact.» Master thesis. An-Najah National University. Nablus, West Bank, 1990.

Khalidi, Raja & Sahar Taghdisi-Rad. *The Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israeli Policy towards the Palestinian Economy.* New York/Geneva: UNCTAD, 2009.

Kramer, Annika. *Regional Water Cooperation and Peace Building in the Middle East.* Berlin: Adelphi Research, Initiative for Peace Building, 2008.

Kubursi Atif & Fadle Naqib. «The Palestinian Economy under Occupation: Econocide.» *The Economics of Peace and Security Journal*. vol. 3, no. 2 (2008).

Lein, Yehezkel & Eyal Weizman. *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*. Jerusalem: B'Tselem, 2002.

Ryan, Sheila. «Israel's Colonies.» *Journal of Palestine Studies*. vol. 3, no. 4 (Summer 1974).

UNCTAD. *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Geneva: UNCTAD, 1993.

World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. vol. 2, The Economy*. Washington, DC: 1993.

_______. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. 3, Private Sector Development*. Washington, DC: 1993.

_______. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. vol. 4, Agriculture*. Washington, DC: 1993.

_______. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, vol. 5, The Infrastructure*. Washington, DC: 1993.

_______. *Poverty in the West Bank and Gaza, West Bank and Gaza Update*. Washington, DC: 2000.

القسم الخامس

الأبعاد الدولية لحرب حزيران/يونيو 1967

الفصل الحادي عشر

هل كانت الحرب حتمية؟ قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ودورها في حرب حزيران/يونيو 1967

عبد الحميد صيام

مقدمة

تحاول هذه الدراسة الموجزة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية: هل كانت حرب 5 حزيران/يونيو 1967 حتمية؟ وهل كان في الإمكان تفادي نشوبها؟ وما الدور الذي أدّته قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة «يونيف» (United Nations Emergency Force, UNEF) أو لم تحسن أداءه؟ (سأشير إليها في هذه الدراسة بهذا الاسم أو باسم قوة الطوارئ الدولية). وهل تصرّف الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (1961-1971) في هذه الأزمة بما ينسجم مع القانون الدولي؟ وهل كان في إمكانه أن يأخذ على عاتقه قرارًا برفض الانسحاب الذي طلبه رسميًا رئيس الأركان المصري محمد فوزي من القائد الميداني لقوات الطوارئ الدولية الجنرال الهندي إندار جت ريكيي يوم 16 أيار/مايو 1967؟ وما الخطوات التي قام بها الأمين العام في إثر طلب الحكومة المصرية سحب القوات؟ وما الذي لم يقم به فأغرى بعض الدول والمراقبين والمحللين أن يلقوا باللوم عليه ولو جزئيًا؟

أولاً: خلفية تاريخية

قبل أن أجيب عن تلك الأسئلة، أودّ أن أعود قليلًا إلى الوراء، وبالتحديد إلى أيام تشكيل قوة الطوارئ الدولية عقب العدوان الثلاثي على مصر في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1956؛ ففي قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، لا يوجد حدث ما معزول عن تأثيرات أحداث سابقة، أو منفصل عن تأثيره في أحداث لاحقة. إن كل مفصل من مفاصل الأحداث التاريخية لا بد من أن يتأثر بما حدث قبله، ويؤثر في ما سيحدث بعده. بناء عليه، فإن لإنشاء قوات الطوارئ علاقة بالعدوان الثلاثي على مصر (1956)، والذي جاء عقابًا لسياسة جمال عبد الناصر القومية، وفشل محاولات احتواء الإدارة الأميركية له. وكل ذلك مرتبط بما حدث في عامَي 1948 و1949 وفشل الجيوش العربية في تثبيت الأراضي العربية المخصصة للدولة العربية، كما نصَّ عليها قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947. تلا ذلك توقيع اتفاقات الهدنة الأربع في عام 1949 مع كل من مصر ولبنان والأردن وسورية، وفرض ما سمي «خط الهدنة»، والذي ثبت في الاتفاقات أنه ليس حدودًا دولية. إن هلامية خطوط الهدنة، وتنامي عدوانية إسرائيل، وتزامن ذلك مع صعود الفكر القومي الرافض للوجود الإسرائيلي، كلها عوامل جعلت هذه الخطوط عرضة للانتهاكات المتكررة، بل قامت إسرائيل بضمّ العديد من المناطق العازلة بصمت دونما ضجة أو احتجاج.

أفرز العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 أول عملية حفظ سلام متكاملة لم يأتِ ذكرها في الميثاق، حتى أن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة داغ همرشولد الذي تولى الأمانة العامة في الفترة 1953-1961 أطلق عليها اسم الفصل «السادس والنصف» إشارة إلى قانونيتها الغامضة، ففتحت عملية حفظ السلام الأولى ميدانًا واسعًا لنشاطات الأمم المتحدة، ما زلنا نشهد فصولًا جدية منها حتى اليوم. وكان الأميركيون ومن ورائهم الإنكليز يريدون أن يحتووا النظام الجديد في مصر بعد ثورة 23 تموز/ يوليو 1952، وذلك تطبيقًا لمبدأ أيزنهاور الذي يعمل على منع التغلغل السوفياتي في المنطقة العربية من جهة،

وتقوية الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى[1]؛ فالرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور (1953-1961) عرض على القيادة المصرية مجموعة من الحوافز، مثل تأمين قروض لإقامة السد العالي، وضمان تزويد مصر بالقمح، وتقديم مساعدات سنوية، شرط عدم بناء جيش كبير، والاستعداد للتصالح مع إسرائيل[2]. رفض عبد الناصر هذه الشروط، وشرع في الاتصال بالمعسكر الاشتراكي، وعقد أول صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في عام 1955. كما عمل عبد الناصر على إنشاء حركة عدم الانحياز في العام نفسه؛ إذ عقدت الحركة مؤتمرها التأسيسي في مدينة باندونغ الإندونيسية في نيسان/ أبريل 1955. ثم قامت بريطانيا، بتأييد أميركي، بإنشاء الحلف المركزي «السنتو» (CENTO) المعروف بـ «حلف بغداد»، في عام 1955، بمشاركة إيران والعراق وتركيا وباكستان، بهدف تطويق تأثير المد القومي الذي كان يمثّله عبد الناصر، الذي كان ردّه على رفض البنك الدولي تقديم قرض لإنشاء السد العالي نتيجة الأوامر الأميركية له، والتهديد الذي يمثّله حلف السنتو، هو القيام بتأميم قناة السويس في 26 تموز/ يوليو 1956. واعتبرت بريطانيا هذا القرار تحديًا لكرامتها، ولملكيتها جزءًا كبيرًا من أسهم شركة قناة السويس، وتهديدًا لمصالحها الحيوية، خصوصًا تلك المتعلقة بالنفط. وأيدت موقفها كل من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وإسرائيل الموقف البريطاني. واعتمد مجلس الأمن القرار رقم 118 بتاريخ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، والذي وضع ستة مبادئ لحل أزمة السويس، من بينها حرية الملاحة من دون تمييز ضد أي دولة، مع احترام السيادة المصرية على القناة، وعزل مسألة الملاحة فيها عن أي سياسة، وتخصيص جزء من عائداتها

---

(1) «مبدأ أيزنهاور»، صحيفة **جيرون** الإلكترونية، 29/ 5/ 2017، شوهد في 24/ 2/ 2018، في: https://goo.gl/57BrvS

(2) لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع، يُنظر: محمد حسنين هيكل، **قصة السويس: آخر المعارك في عهد العمالقة**، ط 8 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1986)، ص 17-31؛ Keith Kyle, *Suez: Britain's End of Empire in the Middle East* (New York: I.B. Tauris, 2011).

في ما يتعلق بالمؤامرات الغربية لاحتواء عبد الناصر، يُنظر الفصل الخامس، ص 68 وما بعدها في الكتاب أعلاه، بعنوان «Turning Against Nasser» (التحول ضد عبد الناصر) والفصل السابع، ص 135 وما بعدها، بعنوان «Plotting Nasser's Downfall» (التآمر لإسقاط عبد الناصر).

للتنمية، كما طالب القرار بحل كل المسائل العالقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس عن طريق التحكيم[3].

إلا أن بريطانيا كانت مصممة على إفشال التأميم بالقوة، فاتفقت أولًا مع فرنسا لشن حرب على عبد الناصر. وكانت فرنسا بدورها منزعجة جدًا من سياسة عبد الناصر في دعم الثورة الجزائرية، وأرادت ممارسة مزيد من الضغط على عبد الناصر الذي رأت في سياساته وتحالفاته الخارجية تهديدًا لمصالحها في القارتين الآسيوية والأفريقية. وهنا دخلت إسرائيل على الخط بدعوة من بريطانيا وفرنسا. وكان لإسرائيل أيضًا تخوفاتها من عبد الناصر، وخاصة أن مجموعات فلسطينية يطلق عليها اسم «الفدائيين» بدأت تنطلق من غزة الخاضعة للإدارة المصرية، وتقوم بهجمات ليلية على المناطق المتاخمة لغزة، وكان «صوت فلسطين» من القاهرة يعلن عنها.

كما بدأت إسرائيل تتوجس الشر في هذا النظام الذي بدأ يبني جيشًا حديثًا وبأسلحة من الدول الاشتراكية، ويتحدث عن التحرير ومواجهة الاستعمار، ويدعو إلى الوحدة العربية، وتحرير مصادر الثروات العربية (كالنفط مثلًا) من السيطرة الأجنبية. وكانت إسرائيل تنتظر الفرصة كي تختبر هذا النظام ومدى جديته في إعداد جيش حديث للهجوم عليها. لقد جاءتها الفرصة مواتية؛ إذ إن الهجوم ستقوم به دولتان حليفتان لإسرائيل وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن ومتضرران من سياسة عبد الناصر القومية ومحاولاته السيطرة على مصادر الثروة الوطنية، وحضّ بقية العرب على تحرير اقتصاداتهم من التبعية لمراكز الاستعمار الغربي.

شعرت بريطانيا أن خطوط تزويدها بالنفط ما عادت آمنة، وأن المصريين غير أكْفاء لإدارة القناة. وبحسب ما ذكرت الكاتبة روزالين هغنز في كتابها *United Nations Peacekeeping 1946-1967: Documents and Commentary* **(قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بين 1946 و1967: وثائق وتعليقات)**، فإن

(3) UNSCR, *Resolution 118: Complaint by France and The United Kingdom Against Egypt* (New York: 1965).

بريطانيا خشيت أن تتحول إلى دولة مثل هولندا، بدلاً من أن تبقى دولة عظمى إذا هي خسرت المواجهة مع عبد الناصر. وقد أبرق أنطوني إيدن، رئيس الوزراء البريطاني (1955-1957)، للرئيس الأميركي أيزنهاور، قائلًا: «إذا لم نقم بعمل ما، فإن قدرتنا التأثيرية وقدرتكم كذلك، على ما أعتقد، سيتم تدميرها في الحصيلة النهائية»[4].

الجدير بالذكر أن الطواقم الهندسية المصرية استطاعت أن تُبقي القناة مفتوحة للملاحة العالمية باستثناء إسرائيل، ملتزمة بقانون المرور في القنوات والأنهار بحسب اتفاقية القسطنطينية (1888)[5]. وقد شدّدت مصر على سيادتها على إدارة القناة، متحكّمة بمضيق تيران، في حين كانت إسرائيل تدعو إلى إبقاء القناة مفتوحة للملاحة الدولية من دون استثناء أي دولة.

بدأ العدوان الثلاثي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 بقيام إسرائيل بمهاجمة منطقة السويس واختراق خط الهدنة، فطلبت بريطانيا وفرنسا من مصر وإسرائيل الابتعاد عن قناة السويس والانسحاب إلى الخلف، بحسب الاتفاق المبرم بين الدول الثلاث. ثم دخلتا الحرب بحجة عدم الاستجابة لطلبهما. أكد رئيس أركان منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) للأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد أن إسرائيل انتهكت خطوط الهدنة مع مصر. وقد أشار براين إيركهارت في مذكراته، وكان يعمل مساعدًا لرالف بانش، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، والذي أشرف على توقيع اتفاقات الهدنة في عام 1949، إلى أن إسرائيل رسمت من ذلك اليوم علاقة صعبة بالأمم المتحدة، وأضاف أن الأمين العام همرشولد شعر بالخيانة؛ لأن الحرب اندلعت في الوقت الذي كان يفاوض البريطانيين والفرنسيين

(4) Rosalyn Higgins, *United Nations Peacekeeping 1946-1967: Documents and Commentary* (London: Oxford University Press, 1969).

(5) «Constantinople Convention 1888: Convention between Great Britain, Germany, Austria-Hungary, Spain, France, Italy, The Netherlands, Russia and Turkey, respecting the free navigation of the Suez maritime canal signed at Constantinople,» San Diego State University website, accessed on 3/7/2018, at: https://goo.gl/ef2H82

والمصريين حول موضوع القناة، وكان من المفروض أن تُستأنف المفاوضات في صبيحة اليوم الذي شنّت فيه إسرائيل الهجوم[6].

ثانيًا: موقف الأمم المتحدة من العدوان الثلاثي

نظرًا إلى أن عضوين من الدول المشاركة في الهجوم يتمتعان بحق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن، وهما بريطانيا وفرنسا، أصبح عمل مجلس الأمن مشلولًا، فاجتماع 30 تشرين الأول/أكتوبر 1956 انتهى من دون نتيجة. وأعلن السوفيات والأميركيون والكنديون معارضتهم للعدوان فورًا، ثم لجأوا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مستندين إلى القرار رقم 377 المُعتَمد في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1950، المسمى «الاتحاد من أجل السلام»، والذي ينص على أن في حالة فشل مجلس الأمن، بسبب عدم توافر الإجماع بين الدول الخمس الدائمة العضوية، أن يتصرف كما هو مطلوب منه إزاء الأمن والسلم الدوليّين، فيجوز للجمعية العامة أن تتصرف فورًا وأن تعتمد توصيات تراها ضرورية لاستعادة السلم والأمن الدوليَّين، وفي إمكانها أن تجتمع تحت مسمى جلسة طارئة خاصة بموافقة ثلثي الأعضاء. وكان هذا القرار قد اعتُمد أصلًا لتخطّي الفيتو السوفياتي أيام الأزمة الكورية، واستغرق اعتماده 14 يومًا، وعارضه الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه.

في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1956، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الجلسة الطارئة الخاصة تحت هذا الإطار «الاتحاد من أجل السلام»، واعتمدت القرار رقم 997 الذي يطالب بوقف إطلاق النار فورًا[7]، والانسحاب إلى خلف خطوط الهدنة. ثم اعتمدت القرار رقم 998 في الرابع من الشهر نفسه الذي طلب من الأمين العام أن يقدّم خطة لنشر قوات سلام بين الطرفين خلال

---

(6) Brian Urquhart, «The Suez Crisis,» in: Brian Urquhart, *A Life in Peace and War* (New York: Harper and Row Publisher, 1987), p. 132.

(7) United Nation, *General Assembly Resolution 997 (ES-I)* (New York: 1956).

48 ساعة، ويتم نشرها في المنطقة خلال أربعين يومًا «بموافقة الطرفين». وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم 999 الذي وجّه اللوم إلى الأطراف التي لم تقبل بوقف إطلاق النار والانسحاب الفوري، في إشارة إلى إسرائيل التي لم تعلن قبولها وقف إطلاق النار. ثم اعتمدت الجمعية العامة القرار المهم رقم 1000 في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر الذي قبِل اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء قوة طارئة للأمم المتحدة ونشرها في المنطقة بموافقة الأطراف المعنية تنفيذًا للقرار رقم 997. اختير الجنرال الكندي إيدسون لويس ميلار بيرنز قائدًا لهذه القوة.

اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم 1001 في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، الذي يفصّل مسؤولية قوات الطوارئ الدولية والمهمات المطلوب تنفيذها. ثم اعتمدت في اليوم نفسه القرار رقم 1002 الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب فورًا، بعد إذ تلكّأت في الانسحاب، في حين أعلنت فرنسا وبريطانيا قبولهما الانسحاب، وبدأت وحداتهما العسكرية تنسحب من منطقة القناة، ثم أكملتا الانسحاب في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1956. فيما إسرائيل سحبت جزءًا من قواتها من القوات من جبهة القناة، ثم تباطأت حتى 18 آذار/ مارس 1957 لتكمل انسحابها من غزة وشرم الشيخ.

بدأت «اليونيف» مهمتها داخل الحدود المصرية في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1956، بعد أن رفض الجانب الإسرائيلي تمامًا نشر أيّ قوات في الجانب الإسرائيلي من الحدود. وقدّمت السويد ويوغسلافيا والنرويج والهند والدانمارك والبرازيل وكندا وحدات عسكرية لتشكيل القوة. وشكّلت هذه الدول المساهمة في القوات لجنة استشارية للبعثة أضيف إليها كل من سيلان (سريلانكا) وكولومبيا وباكستان. وكان الأمين العام رئيسًا للجنة الاستشارية، على أن يتشاور مع لجنة الدول المساهمة قبل اتخاذ أيّ إجراء يتعلق بالقوات، كما أنه كان من حق اللجنة الاستشارية دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد لمناقشة ولاية البعثة أو أي إجراءات أخرى[8].

---

(8) Higgins, p. 301; Robert Weiner, *Polycenterism in the United Nations: A Case Study of*

اضطلعت قوة الطوارئ الدولية بمهمات متعددة، وأشرفت على وقف الأعمال العدائية، وساعدت في عملية الانسحاب، وكان دورها يقتصر على التحقيق والإبلاغ، وإذا اقتضى الأمر الاحتجاج على السلطات المنتهكة لخط وقف إطلاق النار. كما تولت مسؤولية حفظ القانون والنظام في بعض المناطق عن طريق التعاون مع السلطات المحلية. وانخرطت القوة في بعض المهمات الإدارية مثل الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، ومارست سلطات احتجاز محدودة. وشملت المهمات الأخرى للقوة تطهير حقول الألغام وترتيب تبادل السجناء والمحتجزين في المناطق العازلة لمنع الاشتباكات، وقامت القوة بإصلاح أجزاء من الطرق المتضررة، وأبقت مضيق تيران تحت المراقبة المستمرة. ولكن الأهم من ذلك أن هذه القوة منعت التسلل والحوادث على الحدود، ولم يسمح لجنود القوة باستخدام السلاح إلا دفاعًا عن النفس. واستمرت البعثة في القيام بمسؤوليتها لنحو 10 أعوام ونصف عام، واعتُبرت من أنجح البعثات، وأصبحت نموذجًا لبعثات تالية، ثم تقلص عددها من 6000 فرد في عام 1957 إلى 3378 فردًا في عام 1966.

ثالثًا: محاولات يو ثانت لمنع الحرب

تصاعد التوتر بين إسرائيل والعرب إجمالًا، وتحديدًا مع النظامين في سورية ومصر. تم عُقد مؤتمر القمة العربية الأول، في القاهرة في 13 كانون الثاني/ يناير 1964، بعد إعلان إسرائيل إنهاء بناء الناقل القُطري الذي يجرّ مياه نهر الأردن عبر بحيرة طبرية إلى النقب. وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية، بدعم من جمال عبد الناصر لها، وخصوصًا لحركة فتح، بدايةً من كانون الثاني/ يناير 1965، ممارسة عمليات التوغل عبر الحدود الأردنية والسورية للقيام بعمليات مسلحة في الداخل الإسرائيلي[9].

United Nations Emergency Force and the United Nations Operation in the Congo (Michigan: University Microfilm, 1966). For Full Details of the UNEF Structure, Functions and Financial Responsibility, pp. 335-346.

(9) إلياس شوفاني، **الحروب الإسرائيلية العربية في القرن العشرين** (دمشق: دار الحصاد، 2009)، ص 228.

شعرت إسرائيل أنها استكملت عناصر قواتها العسكرية والسياسية، فبدأت تطارد المقاتلين عبر الحدود. وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، اخترقت وحدة عسكرية إسرائيلية الحدود مع الأردن، في بلدة السموع قرب مدينة الخليل، بحجة وجود قاعدة للفدائيين. وهدمت 125 منزلاً، وقتلت 19 شخصًا من بينهم عدد من ضباط الحامية الأردنية الصغيرة وجنودها. وقد دان مجلس الأمن هذا العدوان بالقرار رقم 228 في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966[10].

حرّكت هذه الحادثة جماهير الشعب الأردني/ الفلسطيني، وعمّت التظاهرات البلاد تطالب بالتسليح، وبدخول قوات كبيرة من الجيش الأردني لحماية الحدود. واستمرت المناوشات على الجبهة السورية على نحوٍ شبه يومي، إلى أن قام سلاح الجو الإسرائيلي في 7 نيسان/ أبريل 1965 بمهاجمة الطيران السوري، وأسقط ست طائرات «ميغ 21»، وهدّدت إسرائيل باجتياح سورية والوصول إلى دمشق[11]. عندها أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر وقوفه إلى جانب سورية. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، سيقوم - ردًا على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية - بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع سورية.

بدأت سلسلة الحوادث التي أدّت إلى طلب مصر سحب قوات الطوارئ الدولية. فقام رئيس أركان الجيش المصري اللواء محمد فوزي بتسليم قائد قوات «اليونيف» ريكيي، يوم 16 أيار/ مايو 1967 رسالة خطيّة يطلب منه سحب قواته من سيناء خلال 24 ساعة وقواته الأخرى (أي تلك الموجودة في شرم الشيخ وغزة خلال 48 ساعة). فقال له: «أنا لا أستطيع فعل ذلك [...] الأمين العام السابق همرشولد هو الذي وقّع اتفاقًا معكم والأمين العام الحالي يو ثانت هو من يستطيع أن يطلب مني ذلك»[12].

---

(10) UNSCR, *Resolution 228: The Palestine* Question (New York: 1966).

(11) Michael B. Oren, *Six Days of War: June 1967 and the Making of Modern Middle East* (New York: The Random House Publishing, 2003), chapter: «The Catalysts: From Samu' to Sinia,» pp. 33-60.

(12) U Thant, *View from the UN* (New York: Double Day and Company, 1978), p. 221.

حوّل ريكيي الرسالة فورًا إلى مكتب الأمين العام يو ثانت، الذي حار إزاء مضمونها، فطلب لقاءً عاجلًا بالسفير المصري محمد عوض القوني، وقال له في خطوةٍ لكسب الوقت: «هذه الرسالة يجب أن توجّه إليّ وليس إلى قائد القوات». وبالفعل في اليوم التالي، 17 أيار/ مايو، حضر السفير المصري وسلّم الأمينَ العام الطلبَ رسميًا[13].

في هذه الفترة، اتصل الأمين العام فورًا بالسفير الإسرائيلي جدعون رافائيل، وقال له: هل توافق حكومة بلادك على استقبال قوات الطوارئ الدولية موقتًا، لإعطاء فرصة أطول للمفاوضات مع الحكومة المصرية؟ كان جواب السفير الإسرائيلي جافًا؛ إذ قال: هذا الطلب مرفوض كليًا[14].

كتب يو ثانت في مذكراته: «لو وافقت إسرائيل فقط على السماح لقوة الطوارئ الدولية بأن تظل متمركزة على جانبها من الحدود ولو لفترة قصيرة، لكان مسار التاريخ مختلفًا، إذ لربما أثمرت الجهود الدبلوماسية لتجنب الكارثة، وربما تمّ تجنب الحرب»[15].

طلب يو ثانت لقاءً عاجلًا آخر باللجنة الاستشارية المكوّنة من الدول المساهمة في القوات، ووضع الأمر أمام أعضائها قائلًا: هل توافقون على الانسحاب؟ فقال المندوبان الهندي واليوغسلافي: بالتأكيد، يجب أن نقبل، لأن هذه القوات دخلت مصر بناءً على القبول المصري، وإذا سحبت مصر هذا القبول باعتباره نوعًا من ممارسة السيادة فلا غبار على الموقف المصري، بل إن ذلك من حقها الشرعي. أما المندوبان الكندي والبرازيلي، ففضّلا التريث واستشارة الجمعية العامة وإعادة النظر في الطلب المصري. لكن لم يطلب أي من الأعضاء في اللجنة الاستشارية عقد جلسة طارئة للجمعية العامة بصفتها الجهاز الذي أنشأ القوة.

---

(13) Ibid., p. 222.

(14) Ibid., p. 223.

(15) Ibid., p. 232.

انتهى الاجتماع مع يو ثانت، وهو مقتنع بأن لا بد من أن يوافق على الامتثال لطلب مصر. ثم أبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة بقراره، وأكّد رالف بانش كيف أُنشئت قوة الطوارئ الدولية في الأراضي المصرية نتيجة لاتفاق بين عبد الناصر وهمرشولد، وليس بناءً على أمر من الجمعية العامة، وبما أن الموافقة كانت أساس هذا الاتفاق، فلا تستطيع قوات «اليونيف» أن تفعل شيئًا حيالها. كما طرح يو ثانت فكرة إحياء قوات الأمن المشتركة التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، لكن كان لديه خوف من تحوّل السكان المصريين ضدها عند سماع قرار يو ثانت.

كان مجلس الأمن منقسمًا على نفسه انقسامًا عميقًا؛ إذ اعتقد الاتحاد السوفياتي وفرنسا أن طلب مصر يجب الامتثال له، في حين رأت الولايات المتحدة وبريطانيا ضرورة تأجيل الانسحاب على أمل أن تغيّر مصر موقفها. ولم تعلّق الصين على أي موقف، في حين انقسم الأعضاء غير الدائمين انقسامًا حادًا أيضًا، ولم تطلب أيّ دولة عقد اجتماع للمجلس. وذكّر يو ثانت في تقريره للجمعية العامة ومجلس الأمن بأن دور قوة الطوارئ التابعة الأمم المتحدة هو حفظ السلام وليس فرضه.

تشاور الأمين العام مع بعض أعضاء مجلس الأمن، وتأكد بنفسه من أن الموقف غير موحد، بل رأى بعضهم ألّا ضرورة لعقد جلسة لمجلس الأمن، لأن هذه البعثة أصلًا أنشأتها الجمعية العامة. وتقدّمت القوات المصرية على الجبهة، وتموضعت على خط الهدنة خلف خطوط قوات الطوارئ الدولية في يوم 17 أيار/ مايو 1967.

في 22 أيار/ مايو 1967، أعلن النظام المصري إغلاق مضيق تيران. واعتبرت إسرائيل ذلك بمنزلة إعلان حرب، وأيّدتها الولايات المتحدة وبريطانيا. عندها سافر الأمين العام إلى مصر في 22 أيار/ مايو. وبينما هو في القاهرة، طلب يو ثانت تفسيرًا لأسباب طلب سحب قوة الطوارئ الدولية، فسلّط وزير الخارجية المصري، محمود رياض، الضوء على سببين لهذا القرار: **أولهما** تصعيد تهديدات إسرائيل ضد الأردن وسورية (الهجمات على

مشروعات المياه الأردنية، وتبادل إطلاق النار، وتهديدات أبا إيبان ورابين بغزو سورية وتدمير دمشق)، و**ثانيهما** أن مصر تلقّت خطة غزو إسرائيل ضد سورية، مع عدم وجود نية للاحتلال، بل تدمير الجزء الأكبر من الجيش السوري والمنشآت العسكرية والاقتصادية.

ثم التقى يو ثانت الرئيس عبد الناصر، مساء 24 أيار/ مايو 1967. وجلس معه مطولًا، وحاول أن يقنعه بأن يتيح مهلة أسبوعين أو ثلاثة قبل تنفيذ إغلاق مضيق تيران. لكن عبد الناصر أكّد أن إسرائيل لم تستخدم المضيق أصلًا خلال السنتين الماضيتين. كما تعهّد يو ثانت بأن يطلب من إسرائيل عدم إرسال السفن عبر خليج العقبة في الوقت الحالي. واقترح الحصول على موافقة إسرائيل على إعادة تفعيل اتفاق الهدنة العام (وهي خطوة من شأنها أن تسعى للحصول على الدعم الأميركي)، وأضاف أنه سيتم إرسال ممثل من مجلس الأمن إلى المنطقة، إضافة إلى ذلك سيكون هناك وقف طوعي للتصعيد لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع[16]. وأعربت مصر عن موافقتها على خطة يو ثانت التي أطلق عليها اسم «فسحة للتنفس»؛ بشرط أن توافق إسرائيل، من أجل تهدئة التوترات وإتاحة المجال لاستكشاف خيارات أخرى، إلا أن إسرائيل لم تقبل أيّ شرط، قائلة إن الوقف الطوعي لن يساعد على تخفيف الوضع منذ أن قرّر عبد الناصر أن يختار الحرب، وإنه ليست هناك حاجة إلى ممثل، وإنه من الأفضل للأمين العام أن يتعامل مع ممثلي الدول في الأمم المتحدة بنيويورك. ثم دعا عبد الناصر مجموعة من الضباط أمام يو ثانت وسألهم هل أنتم مستعدون للحرب فأجابوا جميعًا: «نعم يا ريس»[17].

فشل يو ثانت في «حلحلة» الموقف المصري، وبدأ فعلًا في سحب القوات، أولًا إلى غزة أو شرم الشيخ، ومن هناك إلى بلدانهم الأصلية إلا الكتيبة

---

(16) Ibid., pp. 234-238.

(17) يُنظر تفصيلات لقاء الأمين العام مع القيادات المصرية في 23 و24 أيار/ مايو 1967 في: ميشيل أودين، **ستة أيام من الحرب: حزيران 1967 وصناعة شرق أوسط جديد**، تعريب إبراهيم الشهاب (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005)، ص 61-91.

الهندية التي علقت في اليوم الأول من الحرب بين النارين، وقتلت القوات الإسرائيلية ما يزيد على 80 عنصرًا منها.

كتب يو ثانت تقريرًا لمجلس الأمن يذكّره بأن قوات الطوارئ لم يُسمح لها مطلقًا أن تتموضع في الجانب الإسرائيلي، قائلًا: «تحركت القوات التابعة للقوات المسلحة الإيرلندية على الخط، حيث كان لها كل الحق في القيام بذلك. لو أن قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة قد نشرت على جانبي الحدود، على النحو المتوخى أصلًا، عملًا بقرار الجمعية العامة، فإن وظيفتها للفصل بين الطرفين لن تنتهي بالضرورة بطلب سحبها من الجانب المصري، ولكن عندما لم يُسمح بنشرها على الجانب الإسرائيلي، فإن ذلك يعني اعترافًا بالحق السيادي غير المشكوك فيه لإسرائيل، وحقها في حجب موافقتها على وضع القوة على أراضيها. كما أن الموافقة على طلب مصر انسحاب القوة بعد عشرة أعوام من نشرها على أراضيها، فإن ذلك يشكل اعترافًا مماثلًا بالسيادة المصرية على أراضيها، إذ لا يوجد في أي وثيقة رسمية تتعلق بنشر قوة الطوارئ أيّ اقتراح قد يحدّ من هذه السلطة السيادية للدولة المصرية»[18].

أعرب يو ثانت لأعضاء المجلس عن أن مهمته الرئيسة هي الحصول على أكبر قدر ممكن من الوقت قبل وقوع «اشتباك»، واقترح عدة مسارات عمل تتضمن استئناف مجلس الأمن اتفاقات الهدنة المختلطة التي من شأنها أن توفر وجودًا محدودًا للأمم المتحدة في المنطقة، واقترح أيضًا الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المواد 40 و41 و42، التي تنص على أن المجلس يتمتع بـ «صلاحيات مطلقة لوضع حد للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليّين أو جريمة 'العدوان'، ولذا، يمكن المجلس أن يستخدم أي تدبير، بما في ذلك الحصار الاقتصادي، لقمع أي انتهاك لخط الهدنة لعام 1949»[19]. وفي حالة اعتماد المجلس قرارًا تحت الفصل السابع؛ يمكن أن يحدد القرار الكيفية التي ينفذ تهديده بعدم الامتثال، كالنظر في أحكام

(18) Thant, p. 246.

(19) Ibid., p. 241

الإنفاذ الواردة في المادتين 41 و42 من الميثاق؛ إذ تسمح المادة 41 بالتدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير من دون استخدام القوة المسلحة، في حين تنص المادة 42 على أنه إذا لم تكن هذه التدابير فعّالة أو كافية، يجوز للمجلس أن يسمح باستخدام القوة إذا لزم الأمر. لقي تقرير يو ثانت تقبلًا إيجابيًا، لكن من دون اتخاذ أيّ إجراء، ولم يُستدعَ المجلس لعقد أيّ اجتماع.

بينما كان اجتماع مجلس الأمن قد بدأ في يوم 30 أيار/ مايو، عقد عبد الناصر مؤتمرًا صحافيًا قال فيه: «إن السلام في الشرق الأوسط غير ممكن إلا إذا عاد الفلسطينيون إلى وطنهم ليمارسوا السيادة هناك»[20]. كما أنه أكد أن مصر ستقبل بإحياء لجنة الهدنة المختلطة بين مصر وإسرائيل على أساس ما كان قد أقره مجلس الأمن، ولكن إسرائيل أعلنت «موت» تلك اللجنة بعد حرب عام 1956.

يبدو أن كثيرًا من ردات الفعل تتابعت في المنطقة، وكان من شأنها زيادة التوتر حول مسألة حق المرور عبر مضيق تيران. وقد وقّع عبد الناصر والملك حسين اتفاقًا للدفاع المشترك في 30 أيار/ مايو، تمّ تفسيره على أن الحرب لا مفر منها الآن. كما وقّعت سورية والعراق اتفاقًا للتعاون العسكري في حال نشوب الحرب مع إسرائيل. كما أعلن الرئيس العراقي أن قوات عراقية وصلت إلى دمشق لنشرها على الجبهة السورية. وعلاوة على ذلك، أعلن العراق والسعودية أنهما سيقطعان النفط عن الغرب إذا اندلعت الحرب مع إسرائيل، كما رفض الاتحاد السوفياتي اجتماعًا مقترحًا للأربعة الكبار في مجلس الأمن، ومن ثمّ، فشل مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق بشأن أي مسار عمل أيًا كان نوعه[21].

رابعًا: نشوب الحرب: 5 حزيران/ يونيو 1967

اندلعت الحرب في صباح 5 حزيران/ يونيو 1967 بهجوم مباغت شنّته إسرائيل ضد القواعد الجوية المصرية والسورية. وأفادت التقارير التي أعدّها

(20) Urquhart, p. 209; Thant, p. 249

(21) Ibid., pp. 250-251

الجنرال ريكيي، قائد «اليونيف»، أن المدفعية الإسرائيلية فتحت النار على أفراد قوة الطوارئ الدولية في مصر وغزة، وأرسلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة «يونتسو» (UNTSO) رسالة عاجلة إلى الجيش الإسرائيلي بالامتناع عن إطلاق النار على معسكرات «اليونيف» ومبانيها ومركباتها. ولكن قوة الطوارئ الدولية تعرضت لخسائر في صفوفها بلغت نحو 89 فردًا بين قتيل وجريح معظمهم من الوحدة الهندية.

دعمت كندا اجتماعًا لمجموعة الدول الأربع الكبرى في مجلس الأمن، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في محاولة لوقف القتال في اليوم نفسه. وعلّقت فرنسا شحنات المعدات العسكرية بالتساوي إلى كل من إسرائيل والدول العربية، لكنها طبقت في الواقع حظرًا على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل. واتخذت بريطانيا الخطوة نفسها في اليوم التالي في 6 حزيران/يونيو. وأغلقت مصر قناة السويس وقطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة بتهمة الدعم الأميركي لإسرائيل في الحرب، وطلبت السفارة الأميركية في القاهرة من جميع الرعايا والمراسلين الأميركيين مغادرة البلاد فورًا.

ثم قطعت الجزائر وسورية علاقاتهما الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، في حين قطعت سورية أيضًا علاقاتها مع بريطانيا، ولحق السودان بهما فقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا. كانت هناك حالة من الفوضى في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، وكان المندوبون العرب والإسرائيليون في حالة نزاع في كل اجتماع يلتقون فيه. ورغم اعتماد مجلس الأمن في 6 حزيران/يونيو القرار رقم 233 لعام 1967 لوقف الأعمال القتالية، والطلب من الأمين العام متابعة الأوضاع بدقة، عاد مجلس الأمن في 7 حزيران/يونيو واعتمد القرار رقم 234 لعام 1967 بالإجماع لوقف إطلاق النار فورًا، إلا أن تقارير الأمم المتحدة كانت تؤكد أن إسرائيل واصلت الهجوم على الرغم من قبول الأردن ومصر وسورية بالقرار. فعاد مجلس الأمن واعتمد القرار رقم 236 لعام 1967 يوم 11 حزيران/يونيو، الذي دان انتهاك قرار وقف إطلاق النار، مؤكدًا ضرورة الالتزام به. ولكن

الحرب كانت قد انتهت حينها، وهو اليوم السادس للحرب، باحتلال إسرائيل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة وسيناء المصرية وهضبة الجولان السورية.

خامسًا: ما الذي عمله الأمين العام وما لم يعمله لتجنُّب الحرب؟

أثبتت نتائج الحرب مدى انقسام الأمم المتحدة وعدم فاعليتها؛ وتواطؤ بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعدم الضغط على إسرائيل، لإعطائها الفرصة الكاملة لاحتلال الأراضي العربية. وضع هذا الشلل يو ثانت في موضع المساءلة حول عجزه عن إقناع معظم الحكومات الغربية بمنع نشوب الحرب. فما الذي كان يمكن يو ثانت القيام به أكثر لمنع الحرب؟ يكتب إيركهارت: «أنا غير قادر على التفكير في مسار بديل كان يمكن أن يؤدي إلى نتيجة أفضل في هذه الظروف. عبد الناصر كان ثابتًا لم يتزعزع في تصميمه على القرارات التي اتخذها بإغلاق مضيق تيران، وكان له الحق قانونًا للقيام بذلك، ولم يكن يو ثانت، من وجهة النظر القانونية أو العسكرية، في وضع يمكّنه من الطعن فيه، ولم يكن ليحدث أيّ فارق في أي حال، وكان في إمكاننا أن نرفض الطلب الأصلي بانسحاب قوة الأمم المتحدة، وندعو مجلس الأمن على الفور إلى التعامل مع حالة 'تهديد للسلام'، وأن نلقي باللوم على مجلس الأمن بدلًا من الأمين العام. كان في إمكان الأمين العام أن يدعو مجلس الأمن إلى الاجتماع تحت البند (99) من الميثاق الذي يخوّله دعوة المجلس إذا رأى أن هناك وضعًا يشكّل تهديدًا للأمن والسلم الدوليَّين، لكنه كان واثقًا بأن الجلسة ستتحول إلى مشادة بين الشرق والغرب كما حدث بالضبط في ما بعد، حين دعت كندا والدانمارك المجلس إلى الاجتماع»[22].

إن الكارثة لم يكن من الممكن تجنبها من خلال هذا التكتيك، وكان يمكن كبش الفداء (أي الأمين العام) أن ينجو من اللوم. لكن الطريقة التي أنشئت بها قوة الطوارئ الدولية في سيناء زادت المشكلة تعقيدًا؛ فبسبب حق

---

(22) Urquhart, p. 215.

النقض الفرنسي والبريطاني في مجلس الأمن إبّان أزمة السويس، تم تفعيل قرار الجمعية العامة «الاتحاد من أجل السلام»؛ ولذلك، كان من غير المرجح أن تحال المشكلة إلى مجلس الأمن الذي لا علاقة له بإنشاء البعثة.

كان طرح هذه المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة يتطلب قرارًا إيجابيًا من ثلثي الدول الأعضاء. وكان معروفًا أن الأغلبية الكبرى ستدعم موقف مصر، ولن توافق على قيام الجمعية العامة حتى بالنظر في المسألة، ومن ثمّ، وضعت المسؤولية الوحيدة عن قرار لا مفر منه على يو ثانت. ومع ذلك، كانت هناك طريقة واحدة يمكن أن تنجي يو ثانت من هذه المسؤولية، وكان الأمر يتعلق باستدعاء مجلس الأمن بموجب المادة 99 من الميثاق للنظر في الحالة على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليّين. لم تفعل الولايات المتحدة شيئًا للضغط على عبد الناصر أو كبح جماح إسرائيل. وقد عانى يو ثانت كثيرًا من هذه الحرب، ودافع إيركهارت عن يو ثانت قائلًا: «هذا النوع من الاعتداءات العامة يخفي حقيقة أن أيًّا من الدول الفاعلة لن تعجز عن إيجاد وسيلة للخروج من هذه الأزمة، فلم تدعُ المملكة المتحدة ولا الولايات المتحدة إلى اجتماع لمجلس الأمن لأنهما كانتا تعلمان جيدًا أنه لا يمكن القيام بأي شيء، ومن ثمّ، لا ترغبان في تحمّل أي مسؤولية»[23].

خلاصة

كان هناك إجماع من الدول المعنية كافة، ومن الأمين العام نفسه، على حق مصر المطلق في إنهاء ولاية قوة الطوارئ الدولية، لأنها موجودة على أرضها فحسب. كما أن مبدأ نشر قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام يستند إلى مبدأ «موافقة الأطراف المعنية»، ومن غير الممكن الإبقاء على قوة الطوارئ الدولية في مصر ضد إرادة الحكومة والشعب المصريّين؛ لأن هذا سيثني الحكومات المضيفة المحتملة في المستقبل عن قبول قوات حفظ السلام على أراضيها. لقد كانت قوة الطوارئ الدولية أنموذجًا مثاليًا للنجاح الجزئي لبعثات

(23) Ibid., p. 216.

حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي حافظت على السلام لمدة 10 أعوام في المنطقة، ومع ذلك، أدّت عوامل متعددة دورها في الفشل في منع نشوب حرب حزيران/ يونيو.

كتب نبيل العربي بحثًا مهمًا في هذا المجال بعنوان «قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتوافق»[24]، ناقش فيه بإسهاب حق مصر في سحب قوات الطوارئ الدولية، لأن نشر القوات كان بناءً على اتفاق بين مصر والأمين العام السابق داغ همرشولد، بعد أن رفضت إسرائيل أن تنشر أيّ قوات على الجانب الآخر من الحدود. قبِلت مصر بقوات الطوارئ الدولية على أراضيها بعد مذكرة التفاهم المعنونة «اتفاقية حسن نوايا» التي وقّعتها الحكومة المصرية والأمين العام همرشولد. وبناءً عليه، كما كتب العربي: «إن قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لم تكن مخولة بفرض السلام، والذي يمكن أن يفوض اتخاذ إجراءات حاسمة استنادًا إلى الفصل السابع من الميثاق، ولكنها أُنشئت بناءً على قرار الجمعية العامة رقم 998 لعام 1956 الذي ينص على أن مسألة توافق الدول المعنية مسألة مهمة»[25].

إنها نقطة ضعف عمليات حفظ السلام في زمن الحرب الباردة، وكانت «اليونيف» أولها. كان الهدف الرئيس للقوة إيجاد حاجز بين المتحاربين لضمان استمرار وقف إطلاق النار، من أجل إعطاء فرصة للمفاوضات أو الوساطات أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى للعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة. ولكن عندما تفشل الأطراف في إيجاد حل، تجد الأمم المتحدة نفسها عالقة في نزاع طويل الأمد، فتستمر عملية حفظ السلام إلى أجلٍ غير مسمى كما هو الحال الآن في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (1948)، وفريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان (1948)، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (1964)، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان

(24) Nabil Elarabi, «United Nations Peacekeeping by Consent: A Case Study of the Withdrawal of the United Nations Emergency Force,» *New York University Journal of International Law and Politics*, no. 149 (1968), pp. 149-177.

(25) Ibid., p. 150.

(1974)، وقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (1978)، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء في الصحراء الغربية (1991).

من الناحية القانونية، كان من حق مصر أن تطلب رحيل القوات كما يبيّن نبيل العربي في مقالته. لكن مجلس الأمن لم يقم بدوره بصفته الجهاز الرئيس لحفظ الأمن والسلم الدوليّين. وكذلك لم يكن هناك دعوة إلى عقد دورة طارئة خاصة للجمعية العامة، الجهاز الذي أنشأ البعثة، تحت بند «الاتحاد من أجل السلام».

حاول يو ثانت أن يمنع الحرب؛ فاتصل بالسفيرين المصري والإسرائيلي، وحاول أن يؤخر الانسحاب لكسب الوقت بأن اتصل ببعض أعضاء مجلس الأمن. وسافر إلى مصر لإقناع عبد الناصر ولم يفلح. تشاور مع اللجنة الاستشارية المتابِعة للبعثة والمكوّنة من الدول المساهمة في القوات، فوجدها منقسمة على نفسها وانتهى الأمر. لكنه لم يدعُ إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بحسب صلاحياته المنصوص عليها في البند (99) من الميثاق، ولم يدعُ إلى جلسة طارئة خاصة للجمعية العامة تحت إطار «الاتحاد من أجل السلام»، ولم يذهب بعيدًا لاستكشاف قنوات أخرى مثل محكمة العدل الدولية، أو الاستعانة ببعض أعضاء مجلس الأمن الآخرين، أو الاستعانة بوسيط كبير من أصدقاء عبد الناصر مثل رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي، أو الرئيس اليوغسلافي جوزف تيتو، أو أحد الزعماء السوفيات.

لكن، هل كان في إمكان يو ثانت منع الحرب التي تدقّ الأبواب لو قام بكل هذه الإجراءات؟ الجواب بكل بساطة لا. كانت إسرائيل تريد أن تقصم ظهر عبد الناصر والجيشين المصري والسوري بصورة خاصة، وأن تجبر العرب على الاعتراف بها، وكانت ضامنةً موقف أميركي متفهم. وكانت بريطانيا تريد أن تؤدبه لأنه تحدّى آخر مواقع إمبراطوريةٍ على وشك أن تغرب شمسها. وفرنسا من جهتها، لم تغفر له وقوفه مع ثوار الجزائر ومدّهم بالسلاح والتأييد والمنبر الإعلامي. ولا أدل على ذلك مما قاله المندوب الإسرائيلي في الجمعية العامة.

طلب الاتحاد السوفياتي، الذي وصف إسرائيل بأنها قرصان، عقد جلسة طارئة في 17 حزيران/ يونيو للضغط على إسرائيل بقبول قرارَي مجلس الأمن لوقف إطلاق النار رقم 233 ورقم 234 في 6 و7 حزيران/ يوينو على التوالي، والانسحاب إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو. وعند التصويت على مشروع القرار الذي يطالب إسرائيل بالتقيد بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى خطوط ما قبل القتال، صوّتت 119 دولة من بين 122 دولة لفائدة القرار مطالبة إسرائيل بالانسحاب. ولم يصوّت ضده إلا إسرائيل والولايات المتحدة وبوتسوانا، فقال المندوب الإسرائيلي رافائيل: «لن تعترف إسرائيل بأيّ قرار يصدر عن الأمم المتحدة يطلب منها الانسحاب إلى داخل حدودها السابقة حتى لو صوَّت مع القرار 121 دولة، ولم يصوِّت ضده سوى إسرائيل». خمسون عامًا مضت على هذا التصريح بالضبط. فكم كان هذا المندوب الإسرائيلي مصيبًا في رسم سياسة المستقبل، وكم كان العرب مخطئين بمراهنتهم على حصان خاسر اسمه «قوة الحق» أو «الشرعية الدولية»[26].

المراجع

1 - العربية

أودين، ميشيل. **ستة أيام من الحرب: حزيران 1967 وصناعة شرق أوسط جديد**. تعريب إبراهيم الشهاب. الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.

شوفاني، إلياس. **الحروب الإسرائيلية العربية في القرن العشرين**. دمشق: دار الحصاد، 2009.

(26) يُنظر: مداولات الجلسة والقرار الصادر عنها عبر رابط قرارات الجمعية العامة:
General Assembly of The United Nations, «Resolutions: 5th Session, Middle East (Convened by the Security Council on 17-18 June 1967), Records of Meetings (A/PV.1525 to A/PV.1559),» (New York: 1967).

هيكل، محمد حسنين. قصة السويس. آخر المعارك في عهد العمالقة. ط 8. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1986.

2 - الأجنبية

«Constantinople Convention 1888: Convention between Great Britain, Germany, Austria-Hungary, Spain, France, Italy, The Netherlands, Russia and Turkey, respecting the free navigation of the Suez maritime canal signed at Constantinople.» San Diego State University website. at: https://goo.gl/ef2H82

Elarabi, Nabil. «United Nations Peacekeeping by Consent: A Case Study of the Withdrawal of the United Nations Emergency Force.» *New York University Journal of International Law and Politics*. no. 149 (1968).

General Assembly of The United Nations. «Resolutions: 5th Session, Middle East (Convened by the Security Council on 17-18 June 1967). Records of Meetings (A/PV.1525 to A/PV.1559).» New York: 1967.

Higgins, Rosalyn. *United Nations Peacekeeping 1946-1967: Documents and Commentary*. London: Oxford University Press, 1969.

Hunt, Cameron. *Pax UNita*. Australia: BookSurge, 2006.

Kyle, Keith. *Suez: Britain's End of Empire in the Middle East*. New York: I.B. Tauris, 2011.

Oren, Michael B. *Six Days of War: June 1967 and the Making of Modern Middle East*. New York: The Random House Publishing, 2003.

Thant, U. *View from the UN*. New York: Double Day and Company, 1978.

United Nation. *General Assembly Resolution 997 (ES-I)*. New York: 1956.

UNSCR. *Resolution 118: Complaint by France and The United Kingdom Against Egypt*. New York: 1965.

_______. *Resolution 228: The Palestine* Question. New York: 1966.

Urquhart, Brian. *A Life in Peace and War*. New York: Harper and Row Publisher, 1987.

Weiner, Robert. *Polycenterism in the United Nations: A Case Study of United Nations Emergency Force and the United Nations Operation in the Congo*. Michigan: University Microfilm, 1966.

الفصل الثاني عشر

الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1967 في الوثائق الأميركية

أسامة أبو ارشيد

مقدمة

مثلت الحرب العربية – الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1967، التي انتهت بهزيمة مذلة ساحقة للعرب، تجسيدًا لانهيار الترتيبات الإقليمية التي عملت الولايات المتحدة الأميركية على إرسائها في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1950. وقد أصدرت الولايات المتحدة، تحت إدارة الرئيس الأسبق هاري ترومان (1945-1953)، مع كل من بريطانيا وفرنسا، ما عُرف بـ «الإعلان الثلاثي لعام 1950» (The Tripartite Declaration of 1950) الذي كان يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم بين الدول المتصارعة، واحترام خطوط اتفاقات الهدنة بعد الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى في عام 1948 ومنع تغييرها بالقوة، والحد من تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط[1].

التزمت الإدارات الأميركية المتعاقبة، خلال الفترة 1950 – حزيران/ يونيو 1967، هذا الإعلان وترتيباته، بدءًا من ترومان، ومرورًا بدوايت أيزنهاور

(1) «Harry Truman Administration: Tripartite Declaration (May 25, 1950),» *Jewish Virtual Library*, accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JQzNQH

وجون كينيدي (1961-1963)، ووصولاً إلى ليندون جونسون. ورسخ الرئيس أيزنهاور هذه الترتيبات في عام 1957، وأضاف إليها ضرورة احترام الحرية والحقوق بشأن الملاحة الدولية، ولا سيما الممرات المائية في خليج العقبة عبر مضيق تيران، وكان ذلك بمنزلة ضمان قدمه إلى إسرائيل مقابل انسحابها من المناطق التي احتلتها في شبه جزيرة سيناء بعد العدوان الثلاثي الذي شنته مع بريطانيا وفرنسا في عام 1956[2]. وثم أعاد الرئيس جونسون تأكيد المبادئ ذاتها في 23 أيار/ مايو 1967[3].

غير أن نتيجة حرب حزيران/ يونيو، أو حرب الأيام الستة (5-10 حزيران/ يونيو 1967)، أحدثت تغييرًا جوهريًا في خريطة الشرق الأوسط؛ إذ لم تهزم إسرائيل جيوش ثلاث دول عربية، هي مصر وسورية والأردن، فحسب، بل احتلت أيضًا مساحات واسعة من الأراضي العربية، شملت شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة من مصر، وهضبة الجولان من سورية، والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية من الأردن. وهو ما دفع إدارة جونسون إلى تغيير تلك السياسة بسياسة أخرى تُراعي الحقائق الجديدة على الأرض. ولم تكن حرب حزيران/ يونيو حربًا إقليمية فحسب، بقدر ما مثلت حربًا بالوكالة في المنطقة، في سياق الحرب الباردة بين القوتين العظميين، ممثلة حينئذ، بكل من الولايات المتحدة الأميركية، التي كانت - وما زالت - الداعم الأساسي لإسرائيل، والاتحاد السوفياتي الذي كان يدعم الموقف العربي. حينئذ، كادت حرب الأيام الستة تضع الدولتين العظميين على شفير صدام عسكري، لولا أنهما حرصتَا على عدم الانسياق نحو التصعيد، واختارتَا إنهاء الحرب عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع بقاء الخلاف بينهما في كيفية وقف الأعمال القتالية وشروطه. وفي وقت كان الموقف السوفياتي مُصرًا على انسحاب إسرائيلي غير مشروط من الأراضي التي احتلتها الدولة العبرية بعد 5 حزيران/ يونيو 1967،

---

(2) «The Sinai-Suez Campaign: Secretary of State Dulles on Israeli Withdrawal (February 11, 1957),» *Jewish Virtual Library*, accessed on 12/4/2018, at: https://goo.gl/J7EY8p

(3) Lyndon B. Johnson, «Statement by the President on Rising Tension in the Near East, May 23, 1967,» *The American Presidency Project*, accessed on 12/4/2018, at: https://goo.gl/b973sy

شهد الموقف الأميركي بإدارة جونسون تطورًا، من الدعوة إلى انسحاب إسرائيلي كامل إلى ربط ذلك بعملية سلمية شاملة، تنتهي باعتراف عربي بإسرائيل، وبحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، وهو ما تم التعبير عنه لاحقًا بمعادلة «الأرض مقابل السلام».

عبرت الصيغة الأخيرة عن نفسها من خلال قرار مجلس الأمن 242 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، وهو قرار أكد «إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»، واستوجب تطبيق مبدأين، هما:

• سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في الصراع.

• إنهاء جميع حالات الحرب، والاعتراف بالسيادة الترابية لكل دولة في المنطقة، واحترام استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، في مأمن من التهديد وأعمال العنف.

كما نص القرار على الحاجة إلى:

• ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية للمنطقة.

• تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

• ضمان السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق منزوعة السلاح.

• وقف إطلاق النار(4).

كان القرار رقم 242 التعبيرَ الأبلغ عن حقيقة هزيمة المعسكر العربي، وراعيه السوفياتي؛ إذ إنه كرس الاحتلال واقعًا، وربط شروط انتهاء بعض أشكاله بالاعتراف بإسرائيل دولةً طبيعيةً في المنطقة، بكامل الحقوق، في حين

(4) United Nations, Security Council, «Resolution 242 (1967) of 22 November 1967,» 22/11/1967, accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/1Rvwjir

أنه تحدث بغموض عن الانسحاب الكلي أو الجزئي - بحسب النص الذي يعتمد عليه (النسخة الفرنسية أو الإنكليزية) - من الأراضي التي احتلتها بعد 5 حزيران/ يونيو 1967، كما تحدث عن حق العودة للاجئين بغموض أيضًا، وجعل من هذين الأمرين قضيتين للتفاوض تخضعان، عمليًا، لموازين القوى المختلة لمصلحة إسرائيل. والحقيقة غير القابلة للجدال في هذا السياق هي أن هزيمة المعسكر العربي وراعيه السوفياتي ما كانت لتتم لولا الدعم الأميركي لإسرائيل وتقديمها غطاءً دبلوماسيًا لها، ولولا دعمها عسكريًا قبل ذلك.

منهجية البحث

تسعى هذه الدراسة إلى النظر في موقف الولايات المتحدة من حرب حزيران/ يونيو، بناءً على وثائق إدارة جونسون المتاحة حول الموضوع. وقد تمّ نشر الوثائق محل البحث في عام 2004 على موقع تابع للخارجية الأميركية هو «مكتب المؤرخ» (The Office of the Historian) الذي يتضمن مئات الوثائق بشأن السياسة الخارجية لإدارة جونسون للصراع العربي - الإسرائيلي خلال الفترة 1964-1968، وهي مرحلة تشمل وثائق ما قبل حرب حزيران/ يونيو، وما خلالها، وما بعدها.

بما أن عدد الوثائق كبير جدًا، يتجاوز آلاف الصفحات، فإن تركيز هذه الدراسة سينحصر في تتبع موقف الولايات المتحدة من الحرب ومناقشته، باختصار شديد، وذلك من خلال استقراء وثائق إدارة جونسون خلال الحرب واستنطاقها، وفي مواضع محدّدة قبلها وبعدها. وبهذا المعنى، ستُقدم هذه الدراسة الرواية الأميركية الرسمية للحرب ومجرياتها، كما تعبّر عنها الوثائق، مع علمنا أن هناك روايات أخرى للأطراف المتحاربة. ومن ثمّ، يجب أن يكون واضحًا أن هذه الدراسة لا تتبنى الرواية الأميركية، وأنها لا تجزم بدقة ادعاءاتها التي تعكسها الوثائق المعتمد عليها، بقدر ما تقدمها كما هي.

تقدم النقطة الأخيرة إضافةً جديدة إلى الدراسات العربية حول حرب حزيران/ يونيو. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أنّ معظم تلك الوثائق قد

رُفعت عنه «السرِّية»، في حين أنّ بعضها لم ينشر؛ لأنه بقي محميًا تحت بند هذه السرية، في حين رُفعت السرية عن أجزاء من وثائق أخرى، وبقيت أجزاء أخرى منها لم تُرفع عنها السرية بعد.

أولًا: ظروف الحرب أميركيًا

جاء التصعيد في منطقة الشرق الأوسط بين إسرائيل ومحيطها العربي، في أيار/ مايو 1967، في خضم انشغال الولايات المتحدة بحرب فيتنام (1955-1973) التي مثلت، في ضوء الرفض الشعبي الواسع لها، أزمة سياسية لكل الإدارات الأميركية التي عايشتها. ومن ثمّ، سعت إدارة جونسون إلى تثبيط إسرائيل عن شن حرب استباقية ضد مصر وسورية والأردن، ورفضت كل المحاولات الإسرائيلية لإقناعها بأن مصر تخطط لهجوم مباغت عليها، وهو الأمر الذي سنوضحه لاحقًا.

تبرز الوثائق الشكوك التي ثارت لدى جونسون من جهة أن الاتحاد السوفياتي قد يكون خطّط لتفجير الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط عمدًا، وذلك لحرْف تركيز الولايات المتحدة على الأوضاع في فيتنام. وخشي جونسون أن تكون المعلومات التي نقلها الاتحاد السوفياتي لكل من مصر وسورية، في منتصف أيار/ مايو 1967، المتعلقة بنية إسرائيل شن حرب مباغتة على سورية، وما تبعها من طلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر من الأمم المتحدة سحب قواتها المرابطة في سيناء، ثمّ إغلاقه خليج العقبة ومضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية، مُخططًا سوفياتيًا محكمًا. غير أن تقييمات وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لم تؤكد تلك الشكوك؛ إذ أبرزت إحدى الوثائق ما جرى في اجتماع لمجلس الأمن القومي الأميركي في 24 أيار/ مايو 1967، أي بعد يوم واحد من إغلاق عبد الناصر خليج العقبة ومضيق تيران أمام إسرائيل. في ذلك الاجتماع، سأل جونسون رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة إيرل ويلر إن كان الاتحاد السوفياتي نفسُه يقف خلف هذه الأزمة متعمدًا. وتشير الوثيقة ذاتها إلى أن وزير الدفاع الأميركي روبرت

مكنمارا، أكد قدرة الولايات المتحدة على إدارة حرب فيتنام وحرب أخرى، إنْ وقعت، في الشرق الأوسط[5]. وتُظهر وثيقة أخرى تقديرًا أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في 26 أيار/مايو 1967، يؤكد أن الاتحاد السوفياتي لم يخطط لتوريط الولايات المتحدة في حرب في الشرق الأوسط لمضايقتها في فيتنام، وأن التصعيد في الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب يخدم الموقف السوفياتي عمومًا؛ ذلك أنه يُظهر الولايات المتحدة متماهية مع إسرائيل، وهو ما سيؤثر في أمنها وأمن مصالحها، بما في ذلك النفط، وأمن مواطنيها في المنطقة، فضلًا عن إظهاره الاتحاد السوفياتي صديقًا وفيًّا للعرب[6]. وبحسب الوثائق، فإن جونسون، على الرغم من تطمينات مستشاريه بشأن القدرة على إدارة معركتين في وقت واحد في فيتنام والشرق الأوسط، أراد أن يضمن عدم وقوع أي أخطاء. فأنشأ لجنة خاصة، في 7 حزيران/يونيو 1967، مهمتها التركيز على الحرب العربية - الإسرائيلية، وتنسيق العمل بين البيت الأبيض ووزارتَي الخارجية والدفاع[7].

كما تشير الوثائق إلى أن على الرغم من أنّ إدارة جونسون حاولت منْع إسرائيل من أن تكون مُبادرة إلى شن حرب على الدول العربية، فإنها كانت حريصةً في الوقت نفسه على ضمان قدرة إسرائيل على حسم الحرب في حال نشوبها. ويُظهر تقديرٌ لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في 26 أيار/مايو أن إسرائيل ستُحقق تفوقًا عسكريًا ساحقًا في حال وقوع الحرب، وخصوصًا في المجال الجوي. وبحسب هذا التقدير، فإن على الرغم من تفوق العرب عدة وعتادًا، فإن إسرائيل متفوقة نوعًا وتدريبًا، وفي الحال التي تكون فيها إسرائيل هي البادئة بالحرب فإن قواتها ستكون قادرة على تحقيق تفوق جوي

---

(5) *Foreign Relations of the United States, 1964–1968*, Volume XIX: *Arab-Israeli Crisis and War, 1967*, doc. 54, «Memorandum for the Record, Washington, May 24, 1967,» at: https://bit.ly/2qHalr

(6) Ibid., doc. 79, «Memorandum From the Central Intelligence Agency's Board of National Estimates to Director of Central Intelligence Helms, Washington May 26, 1967,» at: https://bit.ly/2EQTkN3

(7) Ibid., doc. 149, «Memorandum for the Record, Washington, November 17, 1968,» at: https://bit.ly/2J1TLH5

فوق شبه جزيرة سيناء خلال أربع وعشرين ساعة. كما أن قواتها البرية ستخترق الخطوط الدفاعية المصرية في سيناء خلال أيام فقط، وستكون، في الوقت ذاته، قادرة على احتواء هجومين من سورية والأردن[8]. وقد أبان مسار الحوادث دقة تقديرات وزارة الدفاع والاستخبارات الأميركيتين، ما مكّن إدارة جونسون، الغارقة في فيتنام، من احتواء التوتر في المنطقة ومنعه ممّا كانت تخشاه، وهو خروجه عن السيطرة المطلقة.

ثانيًا: كيف بدأت الحرب ومن بدأها؟

نناقش هنا المقدّمات التي أدت إلى إشعال فتيل الحرب، بحسب ما نصت عليه الوثائق، ثم نناقش التقدير الأميركي المتعلّق بالطرف الذي بدأ الحرب.

بحسب الرواية التي تقدمها الوثائق، تعود إرهاصات الحرب المباشرة إلى القرار الذي اتخذه الرئيس عبد الناصر، في ما يتعلق بإغلاق مضيق تيران وخليج العقبة أمام السفن التي ترفع علمًا إسرائيليًا. وتقدم الوثائق رواية لخلفيات قرار عبد الناصر. ومن خلال استقراء الوثائق[9]، وصلت معلومات سوفياتية خاطئة إلى كل من مصر وسورية، في 13 أيار/مايو 1967، حول نية إسرائيل شن عدوان عسكري على سورية في الفترة 17-21 من الشهر ذاته، وهو ما دفع عبد الناصر، المتوجس باهتزاز صورته وتراجع شعبيته في الشارعين المصري والعربي، إلى أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، يو ثانت، في 17 أيار/مايو، سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء. وتشير الوثائق إلى تقارير استخباراتية أميركية تؤكد تحرك قوات وآليات ومقاتلات مصرية إلى شبه جزيرة سيناء، وإلى أنّ عديد القوات المصرية المرابطة في سيناء ارتفع من 30 ألف جندي إلى 50 ألف جندي، وإلى أنه كانت هناك 71 طائرة حربية (ما يمثل ثلاثة

(8) Ibid., doc. 76, «Intelligence Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, May 26, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2qBndfm

(9) Ibid., doc. 240, «Memorandum From the Acting Chairman of the Central Intelligence Agency's Board of National Estimates (Smith) to Director of Central Intelligence Helms,» Washington, June 9, 1967, at: https://bit.ly/2ETUZBK

أضعاف ما كان موجودًا قبل ذلك)، و500 دبابة (يمثل ضعفَي العدد الذي كان من قبل). ثمَّ كان قرار عبد الناصر في الثالث والعشرين من الشهر ذاته (أيار/مايو)، المتمثل في إغلاق خليج العقبة ومضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية، والذي يُعد، بحسب أيزنهاور، ممرًا مائيًا دوليًا يجب أن يبقى مفتوحًا.

تحفل الوثائق بتسجيل نقاشات ساخنة بين الإسرائيليين ونُظرائهم الأميركيين حول دلالة التحركات المصرية؛ ففي حين اعتبرتها إسرائيل مقدمات لشن هجوم مصري عبر سيناء ونقضًا للضمانات الأميركية تحت إدارة أيزنهاور لعام 1957، فضلًا عن مبالغتها في تقدير القوات المصرية المرابطة في سيناء[10]، فإن إدارة جونسون بقيت مُصرةً على أن معلوماتها الاستخباراتية تؤكد أن التحركات المصرية استعراضية بالدرجة الأولى، وأن الطريقة المثلى للتعامل معها تكون عبر بوابة مجلس الأمن؛ استنادًا إلى قوانين البحار[11]. وتشير إحدى الوثائق إلى خطاب ألقاه الرئيس جونسون، في 23 أيار/مايو 1967، أعرب فيه عن قلق الولايات المتحدة من تطور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وتصاعد اللغة العدائية، واعتبر أن قرار مصر إغلاق خليج العقبة، ومضيق تيران الذي وصفه بـ «الممر المائي الدولي»، يُعد أمرًا «غير قانوني، وربما يؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة إلى هدف السلام». كما انتقد سحب الأمم المتحدة قواتها من سيناء وقطاع غزة. ودعا إلى الحفاظ على وحدة أراضي كل دول المنطقة وسلامتها، وأعلن معارضته أي عدوان عسكري بينها[12].

تؤكد الوثائق أن عبد الناصر لم يكن ينوي إطلاقًا شن حرب، وأنّ السوفيات أنفسهم لم يعرفوا مسبقًا، على الأغلب، أن عبد الناصر كان ينوي إغلاق خليج العقبة، وأنهم فوجئوا بسرعة قراراته. وفي تقدير وكالة

(10) Ibid., doc. 158, «Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2vijoBp

(11) Ibid., doc. 74, «Draft Statement, Washington, May 26, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HEMv46

(12) Johnson.

الاستخبارات المركزية الأميركية، كان السوفيات حريصين على تجنب وقوع حرب إقليمية مخافة أن تضعهم في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، ولكنهم أخطأوا في تقدير قدرتهم على تصعيد محسوب في المنطقة يصب في مصلحتهم ومصلحة حلفائهم من العرب[13].

استنادًا إلى الوثائق ذاتها، فإن جونسون حذّر، أكثر من مرة، وكذلك وزير خارجيته ودفاعه، إسرائيل من المبادرة إلى شن الحرب، محذرين إياها بأنها إن فعلت ذلك فإن الولايات المتحدة لن تقبل بأن تنساق إلى هذه الحرب. وتورد الوثائق حوارين منفصلين، في 25 أيار/ مايو 1967، بين وزيرَي الخارجية والدفاع الأميركيين، دين راسك وروبرت مكنمارا ووزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان. في الحوار **الأول** يرفض راسك تأكيدات أبا إيبان أن هجومًا مصريًا على إسرائيل أمر حتمي، استنادًا إلى تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية، ويؤكد أن المعلومات الاستخباراتية الأميركية تؤكد عكس ذلك، وأن عبد الناصر لا يريد أن يخوض حربًا[14]. أما الحوار **الثاني** بين مكنمارا وأبا إيبان، فكانت الرسالة الأميركية فيه واضحة. وبحسب إحدى الوثائق، «سيكون الإسرائيليون وحدهم إذا بدأوا بالهجوم». وتشير الوثيقة ذاتها إلى أن أبا إيبان حاول إقناع مكنمارا بأن أمام إسرائيل خيارين فقط، الاستسلام أو المبادرة بهجوم وقائي، وبأنه جاء إلى واشنطن لمعرفة إمكانية وجود خيار ثالث، وتحديدًا ما الذي ستفعله الولايات المتحدة لإعادة فتح خليج العقبة، بناءً على تعهداتها لإسرائيل عام 1957، مُعربًا عن قلقه من أن إسرائيل لا ترى مؤشرات أميركية بشأن نيتها استخدام القوة لإعادة فتح المضيق وخليج العقبة[15].

تبرز إحدى الوثائق خلافًا بين أبا إيبان ومكنمارا في تفسير الضمانات الأميركية لإسرائيل، في 27 شباط/ فبراير 1957، والتي قُدمت في اللقاء

(13) *Foreign Relations of the United States*, doc. 240.

(14) Ibid., doc. 64, «Memorandum of Conversation, May 25, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H2zogm

(15) Ibid., doc. 69, «Memorandum of Conversation, Washington, May 26, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2qArArD

الذي تم بين وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس وأبا إيبان حين كان سفيرًا لإسرائيل في واشنطن. وبحسب الوثيقة، استند أبا إيبان إلى محضر اجتماع ذلك اليوم، وينص هذا المحضر على أن إسرائيل ستنسحب من شرم الشيخ إذا ضمنت بقاء مضيق تيران مفتوحًا. وجادل بأن التفسير الإسرائيلي للضمانة، استنادًا إلى ذلك المحضر، هو أن مضيق تيران ممر مائي دولي، وأن الولايات المتحدة ستستخدم القوة لإبقائه مفتوحًا. أما موقف مكنمارا، فأوضح أن أبا إيبان تجاهل ما جاء في مؤتمر صحافي لدالاس، في 19 شباط/فبراير 1957، قال فيه إنه «لا يعتقد أن الولايات المتحدة تملك حق استخدام القوة لضمان بقاء المضيق مفتوحًا لسفن تحمل أعلام دول أخرى، إلا إذا كان هناك تفويض من الكونغرس»[16]. وبحسب الوثيقة ذاتها، فإن جونسون سأل، في 26 أيار/مايو 1967، رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، في لقاء مع وزرائه ومستشاريه: ««هل كان ثمة أي معلومات عسكرية أميركية تشير إلى أن أحد الجانبين سيبادر إلى شن هجوم عسكري؟»، وكان جوابه: «لا توجد مؤشرات دالة على أن مصر ستفعل ذلك»[17].

بناءً على المعطيات السابقة، فإن جونسون حذر أبا إيبان لمّا التقاه، في 26 أيار/مايو 1967، أي بعد يوم واحد من لقاء أبا إيبان وزيرَي الخارجية والدفاع، من مبادرة إسرائيل إلى بدء الحرب، وقال بوضوح: «إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت أن تكون وحدها»[18]. وتُظهر الوثائق أيضًا أن الأميركيين أخبروا الإسرائيليين، في 2 حزيران/يونيو 1967، بأن عبد الناصر وافق على إرسال نائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن لمناقشة التصعيد الجديد في المنطقة[19]. وبحسب تقرير في 26 أيار/مايو 1967، أصدرته «لجنة المراقبة» التي أنشأتها

---

(16) Ibid., doc. 72, «Memorandum for the Record, Washington, May 26, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HtQ8wj

(17) Ibid.

(18) Ibid., doc. 77, «Memorandum of Conversation, Washington, May 26, 1967,» at: https://bit.ly/2HDopXA

(19) Ibid., doc. 132, «Memorandum of Conversation, Washington, June 2, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H0TGXk

إدارة جونسون لمتابعة تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، فإنّ المعلومات الاستخباراتية المتوافرة لديها تؤكد أن مصر لا تحضّر لشن هجوم، وذلك على عكس «المزاعم الإسرائيلية»[20]. ومع ذلك، فإن الإسرائيليين لم يعيروا هذا الأمر أي اهتمام. فمن أطلق الرصاصة الأولى؟

تشير الوثائق الأميركية بوضوح إلى أن إدارة جونسون كانت تعلم منذ الساعات الأولى للحرب، في 5 حزيران/ يونيو 1967، أن إسرائيل هي التي بدأت هذه الحرب. ومع ذلك، بقيت تماطل في إعلان ذلك رسميًا، مدّعية أن كل طرف يتهم الآخر بإشعال فتيلها. وبحسب تقرير استخباراتي أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في اليوم ذاته، فإن «إسرائيل هي التي أطلقت الرصاصة الأولى» في الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم بحسب التوقيت المحلي للقاهرة. ونفى التقرير ضمنيًا مزاعم إسرائيل المتمثلة في تصدّيها لقوات مصرية تزحف على حدودها، وأشار إلى أنها بدأت بغارات على مطار عسكري مصري في العريش وقواعد عسكرية أخرى في قناة السويس[21].

تُظهر الوثائق، أن إدارة جونسون، على الرغم من أنها اعتبرت قرار إسرائيل بدْء الحرب خطأ ستليه عواقب، فرحت بالنصر السريع الذي حققته. ويشير أحد مساعدي جونسون إلى أن الفرح الأميركي بالنصر السريع الذي حققته إسرائيل، في ساعات بدء الحرب الأولى، يرجع إلى أنه جنّب الولايات المتحدة قرارًا بالتدخل إن كانت إسرائيل خاسرة، في ضوء الوجود السوفياتي[22]. واستنادًا إلى التقارير الاستخباراتية التي وصلت إلى جونسون، فإن إسرائيل نجحت في الساعات الأولى لهجومها المفاجئ في تعطيل خمسة مطارات عسكرية مصرية في سيناء، كما أن منطقة القناة أصبحت فجأة «غير

---

(20) Ibid., doc. 73, «Special Report of the Watch Committee, Washington, May 26, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HCTnPI

(21) Ibid., doc. 169, «Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency's Office of Current Intelligence, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JPZbGj

(22) Ibid., doc. 149.

صالحة للاستعمال»[23]. وتذكر الوثائق أن أبا إيبان زعم أن إسرائيل تصدت لهجوم مصري، مُعلنًا عدم رغبة بلاده في ضم أي أراض عربية، وأن كل هدفها هو عودة السلام[24]، وهي المزاعم ذاتها التي أعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي أشكول، تكرارها في رسالة إلى جونسون في اليوم نفسه الذي شنت فيه إسرائيل عدوانها[25].

ثالثًا: هل شاركت الولايات المتحدة في الحرب؟

تُظهر الوثائق مدى حساسية إدارة جونسون من اتهامها بالتورط في الضربة الإسرائيلية الأولى التي تلقتها كل من مصر وسورية والأردن في اليوم الأول من الحرب. وبحسب الوثائق، فإن الضربة القوية التي تلقتها هذه الدول جعلتها تتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بالمشاركة في العدوان، والتي أتت استنادًا إلى التقديرات الإسرائيلية في اليوم الأول، على كل المقاتلات الأردنية الإحدى والعشرين، وعلى ثُلثَي المقاتلات السورية من مجموع 69 مقاتلة، وعلى 250 مقاتلة مصرية من مجموع 430 مقاتلة[26]. وقد دفعت مزاعم التورط بعض الدول العربية المصدرة للنفط التي اجتمعت في العاصمة العراقية، بغداد، في 6 حزيران/ يونيو 1967، إلى قطع إمدادات النفط عن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا[27]، كما قطع عدد من الدول العربية، على رأسها مصر، العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن[28]. وتعتبر الوثائق أن اتهامات عبد الناصر للولايات المتحدة بالتورط في الضربة العسكرية الجوية في اليوم الأول للحرب كان هدفه حفظ ماء وجه نظامه

(23) Ibid.

(24) Ibid., doc. 161, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2lW4CC0

(25) Ibid., doc. 158.

(26) Ibid., doc. 172, «President's Daily Brief, Washington, June 6, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2ES7QUG

(27) Ibid.

(28) Ibid., doc. 178, «Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, Cairo, June 6, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HCXRpx

وتبرير حجم الكارثة العسكرية التي أوقعتها إسرائيل بجيشه وجيوش العرب[29].

بحسب الوثائق، أرجعت الإدارة الأميركية مصدر المعلومات المتعلقة بتورط طائراتها في الضربة العسكرية الإسرائيلية الأولى (في 5 حزيران/ يونيو) إلى الأردن. وتنسب الوثائق إلى الملك الأردني، حسين بن طلال، خلال اجتماعه في 5 حزيران/ يونيو مع ممثلي البعثات الدبلوماسية في بلاده، قوله إن الرادارات الأردنية التقطت وصول 16 طائرة مقاتلة إلى مطار رامات دافيد الإسرائيلي. وبحسب الملك، فإن ثماني طائرات، منها، انطلقت من حاملة طائرات على بعد عشرين ميلًا غرب تل أبيب، وثماني طائرات أخرى من حاملة طائرات على بعد ثمانين ميلًا من غرب تل أبيب، وإن الأردن لم يتمكن من تحديد هوية الطائرات أو ما إذا كانت شاركت في الأعمال القتالية[30].

مع ذلك، واستنادًا إلى الوثائق، فإن الآلة الدعائية لعبد الناصر تبنَّت تلك المعلومات وبدأت تتحدث عن تورط أميركي في الحرب، وهو ما نفته الولايات المتحدة. وتشير الوثائق إلى أن قائد الأسطول السادس الأميركي في البحر الأبيض المتوسط بعث ببرقية إلى السفارة الأميركية في عمّان، في 5 حزيران/ يونيو، يؤكد فيها أنه لا توجد حاملة طائرات واحدة من الأسطول السادس تبعد عن إسرائيل أقلّ من 400 ميل، وأن أي مقاتلة أميركية من الأسطول السادس لم تحلق على مسافة تبعد عن سيناء أو إسرائيل أقل من 300 ميل[31]. وينطبق الأمر ذاته على بريطانيا وفرنسا، بحسب الوثائق الأميركية التي تشير إلى أن الرادارات الأردنية قد تكون التقطت طائرات إسرائيلية عائدة من مهمات قتالية[32].

(29) Ibid., doc. 202, «President's Daily Brief, Washington, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H4ZJuh

(30) Ibid., doc. 153, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2vih2lM

(31) Ibid.

(32) Ibid.

تبرز الوثائق حجم الاهتمام الذي أولته الولايات المتحدة لمسألة اتهامها تلك؛ إذ ترتب عليها هجوم على مصالحها ومواطنيها في العديد من الدول العربية، مثل مصر والسعودية والأردن وليبيا. وفي لقاء بين مسؤول أميركي والسفير المصري في واشنطن في 6 حزيران/ يونيو 1967، وبعد أن قطعت مصر العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بناءً على هذه الاتهامات، أكد المسؤول الأميركي أن هذه الاتهامات باطلة[33]، بل إن الولايات المتحدة - عبر سفيرها في الأمم المتحدة - عرضت قيام الأمم المتحدة نفسها بتحقيق محايد، كما أعربت عن استعدادها لاستضافة مراقبين أمميين لزيارة حاملات الطائرات الأميركية في البحر الأبيض والتحقق من سجل السفن والطائرات ونشاطاتها هناك[34]. كما تشير الوثائق إلى مطالبات أميركية للاتحاد السوفياتي بدحض تلك الاتهامات من جانب حلفائه في مصر وسورية؛ على أساس أنه يملك معلومات استخباراتية مؤكدة عن الموضوع[35]. وبحسب برقية من الأسطول السادس الأميركي، فإن الغواصات السوفياتية كانت تراقب السفن الأميركية «مثل ظلها»، ومن ثمّ فإنّ السوفيات قادرون على تأكيد أن الأسطول السادس كان يبعد عن سواحل الدول المتصارعة 200 ميل على الأقل، منذ 2 حزيران/ يونيو[36]. وقد دفع ذلك الرئيس جونسون إلى إرسال برقية إلى رئيس الوزراء السوفياتي، ألكسي كوسيغن (1964-1980)، في 6 حزيران/ يونيو، حتى يُبلغ القاهرة بأن الأمر «كذب وزعم مختلق» قد يقود إلى تصعيد «غير ضروري»[37].

على الرغم من أن الوثائق التي رُفعت عنها السرية لا تُظهر تورطًا

---

(33) Ibid., doc. 178.

(34) Ibid., doc. 261, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan, Washington, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HC1xYo

(35) Ibid., doc. 175, «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 6, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2eiiSdV

(36) National Archives and Records Administration, RG 59, Office of the Executive Secretariat, Middle East Crisis Files, 1967, Entry 5190.

(37) *Foreign Relations of the United States*, doc. 175.

عسكريًا أميركيًا مباشرًا في الحرب، فإن باحثين أميركيين، مثل ستيفين غرين، يؤكدون أن طائرات استطلاع أميركية أقلعت من ألمانيا وبريطانيا في 4 حزيران/ يونيو إلى إسرائيل، وأنها قدمت دعمًا لوجستيًا للقوات الإسرائيلية طوال أمد الحرب[38]. غير أنه لا يوجد في الوثائق التي كشف عنها أي دليل على ذلك.

إذا لم يكن في الوثائق الأميركية ما يثبت تورط الولايات المتحدة المباشر في الحرب ومشاركتها في العمليات القتالية، فإن في هذه الوثائق ما يؤكد بوضوح أنها تورطت على نحو غير مباشر في العدوان الإسرائيلي، فلولا الدعم الأميركي لما أمكن لإسرائيل أن تحقق ذلك النصر المذهل على العرب.

على الرغم من أن أحد الأهداف المعلنة لاستراتيجية إدارة جونسون في الشرق الأوسط تمثل في الحد من سباق التسلح، فإنّ هذه الإدارة نفسها ساهمت في ضمان التفوق الإسرائيلي العسكري كمًا ونوعًا في الأعوام السابقة للحرب، بذريعة أن هذا التفوق يجعل العرب مقتنعين باستحالة مجاراتها في ذلك، ومن ثمّ فإنه سيمنع نشوب الحرب، وسيضمن الاستقرار في المنطقة[39]. طبعًا، كانت النتيجة أن إسرائيل هي التي بدأت حرب حزيران/ يونيو كما تؤكد الوثائق الأميركية نفسها، ولم تكن لتحقق ذلك النصر الكاسح لولا السلاح الأميركي والبريطاني والألماني والفرنسي، الذي أمّنته لها إدارة جونسون[40].

تؤكد الوثائق أن الإدارة الأميركية بقيت تُتابع وضع إسرائيل الميداني على الأرض، وأنها كانت مستعدة للتدخل، عسكريًا بطريقة مباشرة، إنْ مُنيت إسرائيل بهزيمة قد تهدد وجودها[41]. ولا تخفي الوثائق، كما سبقت الإشارة

(38) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel* (New York: William Morrow and Co., 1984), pp. 204–209.

(39) «The 1967 Arab-Israeli War,» accessed on 12/4/2018, at: https://goo.gl/9Mxpbs

(40) *Foreign Relations of the United States, 1964–1968*, volume XVIII: *Arab-Israeli Dispute, 1967*, doc. 65, «Memorandum of Conversation, Washington, June 1, 1964,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2vmygP4

(41) Ibid., Vol. XIX, doc. 222, «Memorandum by Harold Saunders of the National Security Council Staff, Washington, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2vrCXr5

إلى ذلك، ارتياح إدارة جونسون لسير المعركة لمصلحة إسرائيل على الأرض، وهو ما أعفى الولايات المتحدة من التدخل.

تشير الوثائق، بوضوح، إلى أن إدارة جونسون منعت توريد أسلحة إلى الدول المتقاتلة، بما في ذلك إسرائيل، حتى في حال وجود اتفاقات سابقة، ومع ذلك فإن الوثائق ذاتها تشير إلى أنها سمحت بوصول بعض شحنات السلاح التي كانت قد خرجت من المستودعات الأميركية إلى إسرائيل، في حين أنها منعت تصدير أي شحنة من شحنات الأسلحة إلى الدول العربية المشاركة في القتال أو الدول الداعمة لها، بذريعة أنها قطعت علاقاتها بأميركا وحظرت النفط عليها(42).

أما أهم دعم قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل خلال الحرب، فتمثّل في حماية إسرائيل دوليًا، وتعطيل القرارات داخل أروقة مجلس الأمن لإفساح المجال أمامها من أجل إكمال انتصاراتها، وخصوصًا بعد تدمير القوة الجوية العربية، وتمكينها من احتلال مزيد من الأراضي العربية في مصر وسورية والأردن. وبحسب الوثائق، فإن إدارة جونسون، بعد إخفاق العرب عسكريًا، وعجز السوفيات عن تغيير المعادلة العسكرية، من جراء عامل الردع الأميركي، تبنّت الموقف القائل إن العرب سيضطرون إلى التفاوض مع إسرائيل لمحو آثار الهزيمة(43).

رابعًا: النقاشات الأميركية الداخلية حول التعامل مع الحرب وتداعياتها

تبرز الوثائق التغير الجوهري الذي طرأ تدريجيًا على موقف الإدارة على مدى أيام الحرب، وهو الأمر الذي كان محور أهم النقاشات التي شهدتها إدارة جونسون داخليًا؛ ففي بداية العدوان الإسرائيلي، كانت الولايات المتحدة تعمل

---

(42) Ibid., doc. 165, «Minutes of the Tenth Meeting of the Middle East Control Group, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JNvKEG

(43) Ibid., doc. 186, «President's Daily Brief, Washington, June 7, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HuxfcM

مع الاتحاد السوفياتي، من خلال مجلس الأمن، لوقف القتال والعودة إلى خطوط الهدنة، وإعادة فتح خليج العقبة ومضيق تيران، لتنتهي بمماطلة أميركية مقصودة، وتعطيل واضح داخل أروقة مجلس الأمن لأي محاولة تهدف إلى وقف فوري لإطلاق النار، وذلك من أجل إعطاء إسرائيل فرصة استكمال انتصاراتها على الأرض. وتبرز الوثائق مذكرة للرئيس أعدها مستشاره الخاص، والت روستو، في يوم العدوان الأول، يقول فيها بوضوح إن الإسرائيليين لا يبحثون عن نصر عسكري فحسب، بل يبحثون أيضًا عن فرض تسوية سياسية، تمنع الحرب طوال عشرة أعوام مقبلة على الأقل. ومن ثَمَّ، واستنادًا إلى روستو، فإن الاستراتيجيا الأميركية في المفاوضات الخلفية مع السوفيات يجب ألّا تركز على تحقيق وقف إطلاق نار، لأن ذلك لن يحصر الإجابة في التحديات الرئيسة في تفكير الإسرائيليين التي من أجلها تسعى إسرائيل إلى السيطرة على أكبر قدر من الأراضي العربية، وتدمير أكبر عدد ممكن من القوات الجوية والبرية المصرية، بل سيتعدى ذلك إلى تعزيز موقفها التفاوضي[44]. وقد ساهم نجاح إسرائيل في تحطيم القوات الجوية المصرية والسورية والأردنية في ساعات الحرب الأولى، واندفاع قواتها السريع إلى ما وراء خطوط الهدنة في العمقين المصري والأردني، وتقدمها في الجولان السوري، في ميل إدارة جونسون إلى هذه المقاربة.

تُظهر الوثائق نقاشات الإدارة الداخلية بشأن جهود التوصل إلى وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، والانحياز الأميركي الواضح إلى الموقف الإسرائيلي. وبحسب وثيقة أُعدت في اليوم الأول من العدوان، لخصت مكالمة هاتفية بين السفير الأميركي في الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ، والسفير السوفياتي في الأمم المتحدة نيكولاي فيدورنكو، ناقشا فيها صيغة بيان يصدر عن مجلس الأمن يدعو إلى وقف «فوري» لإطلاق النار. وأوضح ذلك النقاش مدى إصرار السفير الأميركي على استخدام عبارة «انسحاب سريع» (وليس «فوريًا») إلى ما وراء خطوط الهدنة. ولم يتردد غولدبيرغ في تأكيد أن الدعوة

(44) Ibid., doc. 166, «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HDCrbG

لـ «انسحاب سريع»، وليس «انسحابًا فوريًا»، من الأراضي المحتلة هي صيغة أفضل حتى لا تثير الإسرائيليين، وحتى تحثهم على قبول «وقف إطلاق نار فوري»[45].

تُظهر وثيقة ثانية أعدها مسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي عن مداولات مجلس الأمن، في نيويورك حول وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، أن السوفيات رفضوا الصيغة الأميركية للانسحاب، وطالبوا بقرار ينص على وقف «فوري» لإطلاق النار، وانسحاب «فوري» إلى ما وراء خطوط الهدنة، من دون تضمين نص القرار اللغة الأميركية المقترحة، وقد ورد فيها: «من دون الإخلال بحقوق كل طرف أو مزاعمه أو وضعه»، وضرورة «الامتناع عن التهديد باستخدام القوة». وتشير الوثيقة إلى أن السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، جدعون رفائيل، رفض الصيغة السوفياتية للقرار المقترح وأصر على صيغة تشير إلى وقف إطلاق نار فحسب، وهو الموقف الذي تدعمه الولايات المتحدة، بحسب الوثيقة ذاتها «في ضوء المكاسب الإسرائيلية». ولا تتردد الوثيقة في الإشارة، بكل وضوح، إلى أن تأخر انعقاد اجتماع مجلس الأمن يخدم مصلحة إسرائيل ما دامت قواتها تواصل «نجاحها العسكري المذهل» على الأرض. وتشير الوثائق إلى أن روستو بعث بالوثيقة إلى الرئيس مساء ذلك اليوم، مع ملاحظة جاء فيها: «إذا تقدّم الإسرائيليون بسرعة كافية، وإذا شعر الروس بقدر كافٍ من القلق، فإن وقفًا بسيطًا لإطلاق النار قد يكون أفضل حل. هذا يعني أننا ستتمكن من استخدام الأمر الواقع على الأرض لمحاولة التفاوض، لا للعودة إلى خطوط الهدنة، بل لتحقيق سلام نهائي في الشرق الأوسط»[46]. ويبدو أن الحسابات الأميركية هنا تمثل بواكير ولادة معادلة «الأرض مقابل السلام» في التفكير الأميركي.

---

(45) Ibid., doc. 167, «Memorandum of Telephone Conversation Between the Representative to the United Nations (Goldberg) and Secretary of State Rusk, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2vj6Ycl

(46) Ibid., doc. 179, «Memorandum From Nathaniel Davis of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow), Washington, June 6, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JOlNa0

يمضي باقي الوثائق المتعلقة بهذا الشأن في الاتجاه ذاته، ما بين التعطيل والمماطلة الأميركية، والمطالبات السوفياتية، التي ستقف عاجزةً أمام الإصرار الأميركي، وهزيمة حلفائها على الأرض، والتقدم الإسرائيلي السريع في عمق الأراضي المصرية والسورية والأردنية. ويبدو واضحًا، من خلال الوثائق، أن الأميركيين يدركون الورطة السوفياتية المتمثلة في نكسة حلفائهم على الأرض(47)، ومحاولة إدارة جونسون توظيف ذلك عامل ضغط على السوفيات حتى يذعنوا للمعايير الأميركية والإسرائيلية، وهو ما تم فعلًا بقبول الاتحاد السوفياتي قرار وقف إطلاق النار، في 10 حزيران/ يونيو 1967، من دون انسحاب إسرائيلي من أي أرض من الأراضي العربية التي احتلتها.

خامسًا: الاتصالات الأميركية مع أطراف الصراع للتوصل إلى وقف إطلاق النار

سنعرض في الفقرات التالية طبيعة الاتصالات التي أجرتها الولايات المتحدة مع الأطراف المختلفة المنخرطة في الصراع أو التي كانت على صلة به.

1 - السوفيات

لعل إحدى أهم الخلاصات التي ينتهي إليها دارس وثائق إدارة جونسون بشأن الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1967، هي أن المفاوضات الحقيقية كانت تجري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ إذ عملت الولايات المتحدة ممثلًا للطرف الإسرائيلي في تلك المفاوضات، في حين مثَّل السوفيات الموقف العربي (المصري والسوري تحديدًا). ويتضح من مضمون تلك الوثائق أن منذ الساعات الأولى لبدء العدوان الإسرائيلي حتى نهايته (5-10 حزيران/ يونيو)، جرى تبادل عشرين رسالة على «الخط الساخن» بين رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغن والرئيس الأميركي جونسون. وقد ناقشت

(47) Ibid., doc. 189, «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 7, 1967, » accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H3m3A1

تلك المراسلات مفاوضات وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، وما أسمته واشنطن المزاعم العربية بخصوص مشاركة الولايات المتحدة في العدوان الإسرائيلي عليها، فضلًا عمّا وصفته واشنطن بالتحريض عليها في الإعلامَين العربي والسوفياتي، ومسألة الهجوم على سفينة التجسس الأميركية «ليبرتي»، وغير ذلك من القضايا. وكان «الخط الساخن» بين الدولتين قد أُنشئ عام 1963[48].

استنادًا إلى الوثائق الأميركية، فإن أول رسالة بُعثت عبر «الخط الساخن» كانت بمبادرة من كوسيغن، في 5 حزيران/ يونيو، يحض فيها جونسون على ضرورة قيام الدول الكبرى بوقف الحرب[49]. وكما أشرنا سالفًا، فإن المطالب السوفياتية ركزت دائمًا على وقف إطلاق النار والعودة إلى ما وراء خطوط الهدنة، في حين تطور الموقف الأميركي إلى تأييد وقف إطلاق النار «في أسرع وقت»، وليس فورًا، بعد أن أبان تطور الأوضاع على الأرض عن تقدم إسرائيلي ساحق. ويتضح من الوثائق حجم المماطلة التي مارستها الولايات المتحدة في مجلس الأمن في موضوع وقف إطلاق النار؛ وذلك للسماح لإسرائيل بتعزيز انتصاراتها على الأرض، في مقابل حجم الاستياء السوفياتي من تلك المماطلة. فمثلًا، نجحت الدولتان في 6 حزيران/ يونيو، أي خلال اليوم الثاني من أيام الحرب، في إصدار دعوة بالإجماع، عبر مجلس الأمن، تدعو إلى «وقف فوري لإطلاق النار، ووقف لكل الأعمال العسكرية في المنطقة»[50]، غير أن إسرائيل تجاهلت القرار كليًا بغطاء أميركي. وضمن هذه الوثائق، نجد رسالة من كوسيغن إلى جونسون أرسلها، في 8 حزيران/ يونيو، يشير فيها إلى عدم التزام إسرائيل قرار مجلس الأمن، الذي صدر قبل ذلك بيومين، وبأنها احتلت خلال تلك الفترة مساحات واسعة من الأراضي المصرية والأردنية. وبناءً على ذلك،

---

(48) Ibid., doc. 155, «Editorial Note, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HtHoWS

(49) Ibid., doc. 156, «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2e7ob09

(50) United Nations, Security Council, «Resolution 233 (1967) of 6 June 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://goo.gl/4XqNZF

شدد كوسيغن على أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار ما عادت كافية، بل لا بد أيضًا من انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة. ومن دون ذلك، لا يمكن استعادة الهدوء في المنطقة[51]. أما رد جونسون، فكان تأكيدًا لضرورة «وقف فوري» لإطلاق النار من دون أي إشارة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها[52]. طبعًا، لا يخفى هنا أن الموافقة الأميركية في 8 حزيران/ يونيو على «وقف فوري» لإطلاق النار جاءت بعد أن نجحت إسرائيل في السيطرة على أراضٍ مصرية وأردنية.

إلا أن أهم ما تبرزه الوثائق هو مستوى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات بين الطرفين من جراء العدوان الإسرائيلي في عام 1967؛ ففي رسالة بعث بها إلى جونسون، في 10 حزيران/ يونيو، اشتكى كوسيغن من عدم التزام إسرائيل قرارات مجلس الأمن الداعية إلى وقف إطلاق النار، ومن استمرارها في العدوان، وخصوصًا على الجبهة السورية، حيث كانت ثمة مخاوف من تقدم إسرائيلي صوب دمشق بعد احتلالها مرتفعات الجولان. وحذر كوسيغن من أن «الأمور وصلت إلى نقطة حرجة»، وأنه إن لم تتوقف الأعمال العدائية الإسرائيلية خلال ساعات، فإن الاتحاد السوفياتي سيضطر إلى اتخاذ «موقف مستقل»، بما في ذلك «خطوات ضرورية» قد تشمل «عملًا عسكريًا»، وهو ما قد يعنيه ذلك من «احتمال وضعنا على مسار صدامي كارثي»[53]. وتُظهر الوثائق حجم التوتر الذي ساد اجتماع جونسون مع عدد من مستشاريه للأمن القومي، وكانت خطة الرد الأميركية مكونة من جزأين: **أوّلهما** أمر الأسطول الأميركي السادس بالإبحار نحو شرق البحر الأبيض المتوسط، في رسالة قوية إلى السوفيات، على أساس أن الغواصات الروسية التي تراقب الأسطول ستوصل

(51) *Foreign Relations of the United States*, doc. 209, «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 8, 1967,» at: https://bit.ly/2de3Gsq

(52) Ibid., doc. 212, «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2ebl0Aw

(53) Ibid., doc. 243, «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow June 10, 1967,» at: https://bit.ly/2eua7wC

المعلومات إلى موسكو[54]. أما الجزء **الثاني**، فتمثّل في رد من جونسون على رسالة كوسيغن أخبره فيها بأن وزير خارجيته بعث برسالة عاجلة إلى إسرائيل يطالبها بوقف إطلاق النار، وبتأكيد الإسرائيليين له أنهم قاموا بذلك (بما في ذلك الجبهة السورية)[55]. إلا أن كوسيغن رد على رسالة جونسون برسالة في اليوم ذاته يؤكد فيها أن إسرائيل ما زالت تقوم بعمليات عسكرية حول القنيطرة السورية[56]، وهو ما تلاه رد أميركي آخر، في اليوم ذاته أيضًا، يؤكد وقف إطلاق النار كليًا[57].

كانت هذه نهاية العدوان العسكري الإسرائيلي، لتبدأ بعدها مفاوضات شاقة استمرت عدة أشهر في أروقة الأمم المتحدة للتوصل إلى صيغة قرار دولي يُؤطر الواقع الجيوسياسي الجديد الذي ترتب على الحرب، وقد تمثّل القرار رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967.

2 - الإسرائيليون

بحسب الوثائق، بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول ببرقية إلى جونسون، صباح اليوم الأول لشن العدوان، حاول من خلالها تبرير الحرب بأنها دفاع عن النفس، وبأن وجود إسرائيل ووحدة أراضيها مهددان. وحمّل الرئيس عبد الناصر مسؤولية نشوب الحرب لأن قواته بدأت، بحسب زعمه، العدوان في سيناء. كما سرد أشكول في رسالته ما اعتبره دلائل على صدق ادعاءاته، مثل زيادة عدد القوات المصرية وآلياتها على الحدود الجنوبية للدولة العبرية، وتقدم نحو 400 دبابة مصرية نحو مدينة إيلات على البحر الأحمر،

(54) Ibid., doc. 244, «Memorandum for the Record, Washington, October 22, 1968,» at: https://bit.ly/2qBtKHM

(55) Ibid., doc. 246, «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2dLlhvM

(56) Ibid., doc. 247, «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2e7spEZ

(57) Ibid., doc. 252, «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2d8Vdfe

من أجل عزل جنوب النقب عن إسرائيل، وإغلاق مضيق تيران، ومحاولة تطويق إسرائيل عبر الضغط على الأردن لإدخال قوات عراقية إلى مدينة المفرق، وإعلان عبد الناصر «حربًا شاملة على إسرائيل»، فضلًا عن تصاعد «العمليات التخريبية» من قطاع غزة وسورية. وفي الرسالة ذاتها، شكر أشكول الرئيس الأميركي جونسون على التزامه أمن إسرائيل وحماية سلامتها الإقليمية، وخصوصًا في ظل تخلي الأمم المتحدة عنها. ثمَّ تقدم أشكول من جونسون بطلب صريح ومباشر تمثل بدعم أميركي مقابل أي تدخل سوفياتي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تعلم منذ الساعات الأولى للحرب أن إسرائيل هي التي بدأت هذه الحرب من دون وجود تهديد لها، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، فإن إدارة جونسون اختارت غَضّ الطّرف عن ذلك كله، ولم تحاول تفنيد الرواية الإسرائيلية التي قدمها أشكول، بل إن مساعد الرئيس الخاص لشؤون الأمن القومي، روستو، وضع ملاحظةً على برقية أشكول قبل أن يوصلها إلى جونسون، أوضح فيها أن أشكول «بنى قضيته، على نحو أساسي، على البيئة العامة، مع إشارته إلى قصف ثلاث بلدات إسرائيلية كسبب مفجر للحرب»[58]، وهو ما يعني تأكيد الموقف الأميركي المتشكك في مزاعم إسرائيل لشن الحرب.

تُظهر الوثائق تواصل الضغوط الإسرائيلية على جونسون لاتخاذ موقف داعم لإسرائيل في عدوانها في ظل التحذيرات الأميركية السابقة لها، من المبادرة إلى شن الحرب. فمثلًا، نجد في الوثائق مذكرة أعدها مساعد الرئيس جونسون، روستو، في 6 حزيران/يونيو، يخبره فيها بمكالمة هاتفية تلقاها السفير الأميركي في الأمم المتحدة، غولدبيرغ، من رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، شمعون أغرانات، وهو أميركي الجنسية، قال فيها إنه ينقل رسالة ذات نقطتين من أشكول إلى جونسون، الأولى أنه يتمنى منه تفهّم ما قامت به إسرائيل على أساس أن أمنها القومي كان في حالة سيئة جدًا، وأن وجودها الوطني كان مهددًا. والثانية أنه يتمنى ألّا تقوم الولايات المتحدة بأي تحرك من

(58) Ibid., doc. 158.

شأنه أن يحد من قدرة إسرائيل على تحقيق حرية الملاحة في خليج العقبة. وبحسب تلك الوثيقة، فإن أشكول شدّد على أنه يتفهم وضع جونسون الحرج، ومن ثمّ فإن إسرائيل ترفع عنه الحرج عبر القيام بذلك وحدها من دون مساعدة أميركية عسكرية(59).

نجد في الوثائق المتعلقة بالاتصالات بين الطرفين نقاشات حول قضايا شتى متعلقة بالحرب، كان التركيز في بدايتها على ضرورة التزام وقف إطلاق النار سريعًا. ففي صباح اليوم الأول للعدوان، تطرّقت الوثائق إلى اتصال هاتفي جرى بين مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية، يوجين روستو، والقائم بالأعمال الإسرائيلي في واشنطن، إفرايم إيفرون، حضه فيه على ضرورة إبلاغ حكومته بـ «وقف الحرب سريعًا»، كما أطلعه على النقاشات الأميركية - السوفياتية. وتُشير الوثيقة إلى أن روستو لمّح إلى إيفرون بضرورة عدم قيام إسرائيل بضم أراضٍ عربية، عبْر تذكيره بتعهدٍ من وزير الخارجية الإسرائيلي، أبا إيبان، بأن إسرائيلَ لا تنوي استغلال الفرصة لتوسيع حدودها(60).

تمضي الوثائق لتكشف عن تغيّر الموقف الأميركي من نهي إسرائيل عن عدم احتلال أراضٍ عربية وضمها إليها على جهة الضرورة، إلى مطالبتها - بل التنسيق معها - بشأن وقف إطلاق النار والتزام قرارات مجلس الأمن الداعية لذلك، من دون أي حديث عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها(61).

كما تكشف الوثائق التواصل الأميركي - الإسرائيلي حول الأوضاع في الضفة الغربية والأردن (سنشير إليها باختصار لاحقًا)، وكذلك الأوضاع على الجبهة السورية، وخصوصًا بعد التحذير السوفياتي الذي أشرنا إليه آنفًا، ومطالبة الولايات المتحدة لإسرائيل بوقف هجومها لما قد يُمثله من تهديد لمصالحها

(59) Ibid., doc. 176, «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 6, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H1Rw5W

(60) Ibid., doc. 161.

(61) Ibid., doc. 203, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2ESa1Ym

في الوطن العربي[62]. وتُشير الوثائق إلى ارتفاع حدّة النبرة الأميركية مع إسرائيل يومَي 9 و10 حزيران/ يونيو وتحذيرها من مغبّة تقدم قواتها نحو دمشق؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى إدانة إسرائيل في مجلس الأمن، فضلًا عن استدعائه ردة فعل سوفياتية[63]. كما تكشف تلك الوثائق عن اللحظات الحرجة التي مرت بها علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل بعد الهجوم الإسرائيلي على سفينة التجسس الأميركية «ليبرتي»، في 8 حزيران/ يونيو 1967، وهو الأمر الذي سنناقشه لاحقًا على حدة.

3 - العرب

تحفل الوثائق بنقاشات أميركية داخلية دارت حول تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وكثير من الدول العربية، جراء اتهامهم لها بمساندة إسرائيل في عدوانها، أو حتى المشاركة في ذلك العدوان. وتُبين الوثائق الجهود الكثيرة التي بذلتها إدارة جونسون لتبديد تلك الاتهامات، وخصوصًا أنها بدأت تؤثر في مصالحها وسلامة مواطنيها في المنطقة. ثم تطورت الأمور إلى أبعد من ذلك، مع إعلان كل من العراق والكويت والجزائر تعليق شحنات النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في 6 حزيران/ يونيو. وسبق ذلك، في 5 حزيران/ يونيو، عقد مؤتمر في بغداد لوزراء النفط في كل من الكويت والسعودية وليبيا والجزائر ومصر وسورية ولبنان، وممثلين عن البحرين وقطر وأبوظبي، أصدر بعده المجتمعون بيانًا يعرف بـ «إعلان بغداد» قالوا فيه إن النفط العربي يجب أن يُمنع عن الدول التي تشن عدوانًا، أو تدعم عدوانًا، على أي دولة عربية، بما في ذلك الدول التي تدعم العدوان الإسرائيلي. كما أشار البيان إلى أن أيّ دولة تشارك على نحو مباشر، أو غير مباشر، في عدوان مسلح على الدول العربية فإنّ أصول شركاتها ومواطنيها داخل الأراضي العربية تصبح خاضعةً لقوانين الحرب[64].

---

(62) Ibid.

(63) Ibid., doc. 239, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 9, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JSnwv8

(64) National Archives and Records Administration, RG 59, Central Files 1967–69, POL 27 ARAB–ISR.

ازدادت المسائل تعقّدًا مع قطع بعض الدول العربية، وعلى رأسها مصر، في 6 حزيران/ يونيو، علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، بذريعة مشاركة المقاتلات الحربية الأميركية في العدوان على المطارات المصرية في اليوم الأول للحرب(65)، وهو الأمر الذي بقيت الولايات المتحدة مُصرةً على إنكاره، كما أوضحنا سالفًا. وقد قابلت الولايات المتحدة قطع بعض الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية معها بالمثل.

تُظهر الوثائق أن أكثر تواصل أميركي مع العرب كان مع مصر والأردن، إضافة إلى بعض الاتصالات مع المغرب وتونس ولبنان والكويت. وكان التواصل الأميركي مع مصر يتم عبر السفارة الأميركية في القاهرة، أو من خلال السفير المصري في واشنطن. ومن خلال هذا التواصل، بقيت واشنطن مُصرة على أنها ليست طرفًا في الحرب، وأن موقفها كان قبل الحرب يتمثل في ضرورة ضبط النفس من جانب جميع الأطراف، وضرورة وقف إطلاق النار بعد الحرب من جميع الأطراف أيضًا، ثمّ ضرورة الإبقاء على الممر المائي لخليج العقبة مفتوحًا أمام الجميع(66). وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، تشير الوثائق إلى أن حكومتي البلدين أبقتا على التواصل من خلال بعثات أميركية دبلوماسية لم تغلقها مصر في الإسكندرية وبورسعيد، لإبقاء قنوات اتصال مع الولايات المتحدة(67). كما تكشفُ الوثائق أسفَ إدارة جونسون على إلغاء مصر الزيارة التي كانت مقررة لنائب الرئيس المصري، زكريا محيي الدين، إلى واشنطن بسبب العدوان(68).

أما التواصل مع الأردن، فإن جله ينحصر في مسألة محاولة التوصل إلى هدنة بين المملكة وإسرائيل، خصوصًا بعد انكسار الجيش الأردني في

---

(65) *Foreign Relations of the United States*, doc. 178.

(66) Ibid., doc. 162, «Circular Telegram From the Department of State to All Posts, Washington, June 5, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2IY7QVQ

(67) Ibid., doc. 200, «Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts, Washintgon, June 7, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2ERQQ0P

(68) Ibid., doc. 162.

الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، ومناشدات المملكة للولايات المتحدة. كما تُبرز الوثائق، التدخل لإنقاذ النظام من الانهيار إن استمرت الحرب، وما يعنيه ذلك من فوضى تشكل خطرًا على أمن إسرائيل نفسها(69). وتظهر الوثائق الدور الكبير الذي اضطلعت به إدارة جونسون في دفع إسرائيل إلى قبول هدنة مع الأردن، ولكن ذلك لم يتم إلا بعد أن احتلت كامل الضفة الغربية، بما في ذلك شرق القدس، وبعد أن هجَّرت عشرات الآلاف من سكانها إلى الضفة الشرقية.

تُوضح مذكرة قدمها المساعد الخاص للرئيس، روستو، في 7 حزيران/ يونيو، المقاربة التي تسعى الإدارة إلى اتباعها مع العرب، مُنطلقة من أنهم في وضع سيئ جدًا جراء الهزيمة العسكرية التي مُنيوا بها، والتداعيات السلبية لذلك على صورة عبد الناصر في الشارع العربي. وبحسب الوثيقة، فإن من الضروري تقسيم المعسكر العربي إلى معتدلين وراديكاليين، ومن ثم طرحت الوثيقة، حينئذ، إجراء اتصالات مع ملك المغرب، الحسن الثاني، والرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة. كما تُشير الوثيقة إلى ضرورة تقسيم المعسكر العربي، من خلال إبعاد الأردن عن مصر، عبر توقيع هدنة منفردة بينها وبين إسرائيل، وإحياء العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع بعض الدول العربية التي قطعتها بسبب الحرب، ومحاولة إخراج دولة عربية منتجة للنفط أو أكثر من إعلان بغداد. كما تقترح الوثيقة إضعاف الكتلة العربية عبر تحويل الأزمة إلى أزمة إقليمية، وإدخال إيران – الشاه وتركيا في أي ترتيبات إقليمية للحل(70).

سادسًا: الهجوم الإسرائيلي على سفينة التجسس الأميركية «ليبرتي»

في عصر يوم 8 حزيران/ يونيو 1967، بحسب توقيت المنطقة (صباحًا بتوقيت الساحل الشرقي الأميركي)، تعرضت سفينة التجسس الأميركية

(69) Ibid., doc. 191, «Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State, Amman, June 7, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2EQtpoM

(70) Ibid., doc. 189.

«ليبرتي» لهجوم في المياه الدولية قبالة شبه جزيرة سيناء المصرية شنّه عدد من المقاتلات النفاثة وثلاثة زوارق حربية. وكانت النتيجة مقتل 34 فردًا وجرح 171 من أفراد طاقمها، في حين لحقت أضرار جسيمة بالسفينة. واستنادًا إلى الوثائق، فإن قبطان السفينة غير المسلحة، بعث خلال الهجوم برسالة استغاثة إلى قيادة الأسطول الحربي الأميركي السادس التي أصدرت مباشرة أمرًا للبارجة العسكرية الأميركية، «يو أس أس أميركا» بإرسال أربع طائرات عسكرية من طراز A4، وآخر للبارجة «يو أس أس ساراتوغا» بإرسال أربع طائرات عسكرية من طراز A1، إضافة إلى طائرة للتزويد بالوقود في الجو[71]. وكانت الأوامر واضحة بالنسبة إلى الطيارين: «الهجوم على «ليبرتي» تمَّ تصنيفه على أنه عمل عدواني [...] الدفاع عن «ليبرتي» يعني، تحديدًا، تدمير المهاجمين على «ليبرتي» أو إيقافهم. البقاء فوق المياه الدولية»[72]. لكن قبل أن تقلع الطائرات العسكرية الأميركية للدفاع عن «ليبرتي»، وصلت برقية من الملحق العسكري الأميركي في إسرائيل إلى البيت الأبيض ورد فيها أن إسرائيل هي التي شنت الهجوم على «ليبرتي» خطأً؛ ظنًا منها - بحسب المزاعم الإسرائيلية - أنها سفينة حربية مصرية[73]. واستنادًا إلى ما يتضح من الوثائق الأميركية، فإن «ليبرتي» كانت بعيدة نحو 13 ميلًا بحريًا عن المياه الإقليمية المصرية، ونحو 25 ميلًا بحريًا عن مدينة العريش المصرية[74]. وبسبب قرب الهجوم من المياه الإقليمية المصرية، بعث جونسون ببرقية عاجلة إلى رئيس الوزراء السوفياتي يخبره فيها بأن طائرات عسكرية أميركية ستقلع نحو المنطقة، وطلب منه إخبار المصريين بذلك كي لا يسيئوا تفسير الأمر[75]. كما صَدرت أوامر للطيارين

---

(71) Ibid., doc. 207, «Telegram From the Commander of the Sixth Fleet (Martin) to the Commander in Chief, European Command (Lemnitzer) June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HDhWfj

(72) Ibid., doc. 204, «Editorial Note, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2Hp6mXw

(73) Ibid., doc. 211, «Telegram From the Defense Attaché Office in Israel to the White House, Tel Aviv, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HDqOS6

(74) Ibid., doc. 204.

(75) Ibid., doc. 212.

بعدم التحليق بين «ليبرتي» والمياه الإقليمية المصرية، وألّا يطاردوا أي هدف داخل المياه الإقليمية لمصر أو فوق اليابسة[76]. وللتأكد من عدم إساءة فهْم تحليق طائرات عسكرية أميركية قُبالة السواحل المصرية من جهة السوفيات والمصريين، التقى نائب وزير الخارجية الأميركي الملحق العسكري السوفياتي في واشنطن ليطلعه على تفصيلات الأمر[77]. وبعدما اتضح أن إسرائيل هي التي كانت وراء الهجوم، تمّ إلغاء إرسال المقاتلات الأميركية، وأُبلغ السوفيات بذلك، وتحولت العملية حينها إلى عملية إنقاذ.

يُظهر ما تلا ذلك حجم تواطؤ إدارة جونسون في التغطية على فعل إسرائيل الذي أدّى إلى قتل جنود أميركيين في المياه الدولية، على الرغم من أنّ إدارة جونسون أيقنت أن إسرائيل كانت تهاجم سفينةً تجسس أميركية. فبحسب الوثائق، تحدث وزير الخارجية الأميركي، راسك، في اليوم ذاته مع السفير الإسرائيلي في واشنطن ووبخه[78]، وأرسلت وزارة الخارجية الأميركية رسالة إلى السفير الأميركي في تل أبيب توجهه بأن يُبلغ الحكومة الإسرائيلية، بأقسى العبارات، استياء الرئيس جونسون الشخصي من الهجوم. كما أمرته بتأكيد أن الولايات المتحدة مستغربة جدًا من كون البحرية الإسرائيلية لم تستطع تحديد هوية «ليبرتي». اللافت للانتباه هنا أن الخارجية الأميركية التي اعتبرت الهجوم غير مقبول عبّرت عن تقديرها لقيام حكومة إسرائيل سريعًا بإبلاغها مسؤوليتها عن الهجوم واعتذارها بسبب ذلك، وإلا لكان ترتب على ذلك تداعيات كبيرة[79]. وفي توجيه آخر، طلبت الخارجية الأميركية من السفير الأميركي في الأمم المتحدة أن يكون قاسيًا مع وزير الخارجية الإسرائيلي، أبا إيبان، في المرة المقبلة التي يراه فيها، وبأن يخبره

(76) Ibid., doc. 206, «Telegram From the Commander of the Sixth Fleet (Martin) to the U.S.S. America and U.S.S. Saratoga, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2IZElD6

(77) Ibid., doc. 210, «Memorandum of Telephone Conversations, Washintgon, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2HwERLw

(78) Ibid., doc. 215, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washintgon, June 8, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H52zeF

(79) Ibid.

بأنه لو كانت السفينة المستهدفة في المياه الدولية سوفياتية لربما أدى ذلك إلى تفجر الوضع[80].

تظهر وثيقة، في 9 حزيران/ يونيو، برقية من السفارة الأميركية في تل أبيب تقول فيها إن رئيس الوزراء الإسرائيلي، أشكول، طلب إيصال اعتذاره إلى الرئيس جونسون بسبب الهجوم على «ليبرتي»، وأنه يسأل إنْ كان يمكن إسرائيل أن تدفع تعويضات للولايات المتحدة والضحايا[81]. تبِعت تلك البرقية برقية أخرى إلى البيت الأبيض من الملحق العسكري الأميركي في تل أبيب ينقل فيها مبررات بعض المسؤولين العسكريين الإسرائيليين المتعلقة بالتباسهم في أمر السفينة «ليبرتي»، جاء فيها ما يأتي:

• وجود «ليبرتي» على مقربة من المياه الإقليمية لدول متحاربة هو ضد العرف الدولي.

• المنطقة لا تُعرف بكونها ممرًا مائيًا للسفن.

• مصر كانت قد أعلنت المنطقة مغلقة أمام «المحايدين».

• «ليبرتي» تُشبه كثيرًا السفينة العسكرية المصرية «القُصير».

• لم تكن «ليبرتي» ترفع علمًا أميركيًا عند الهجوم.

• كان لدى البحرية الإسرائيلية تقارير، قبل الهجوم على «ليبرتي»، عن قصف على مدينة العريش من البحر.

حين سأل الملحق العسكري الأميركي في تل أبيب المسؤولين العسكريين الإسرائيليين إن كان هذا توضيحًا رسميًا من حكومة إسرائيل للهجوم، فإنهم لم يستطيعوا تقديم إجابة. وتشير الوثيقة إلى ملاحظات من الملحق العسكري الأميركي يشكك من خلالها في الرواية الإسرائيلية؛ أولًا، لناحية أن السفينة

---

(80) Ibid.

(81) Ibid., doc. 229, «Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, June 9, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JSmsar

الحربية المصرية، القُصير، لا تشبه «ليبرتي»، فهي تقريبًا أقل من نصف حجمها، ولا تحمل الهوائيات التي تحملها، كما أنها قديمة مقارنة بـ«ليبرتي»، فضلًا عن أنه لا يمكن تفسير كيف يمكن لضباط البحرية الإسرائيليين المهنيين والمدربين أن يفشلوا في تحديد الفارق بين السفينتين(82). أما رد الحكومة الأميركية، فجاء من وزير الخارجية إلى السفير الإسرائيلي في واشنطن، أكد فيه أن السفينة كانت ترفع علمًا أميركيًا، وأنها كانت تحمل تعريفًا واضحًا يدلّ على أنها أميركية، على عكس الادعاءات الإسرائيلية، فضلًا عن أن الوقت كان نهارًا، والأجواء كانت واضحة. وأشار رد وزير الخارجية، بناءً على التحقيقات الأميركية، إلى أن طائرة الاستطلاع الإسرائيلية، التي حلّقت فوق «ليبرتي» قبل ساعة على الأقل من الهجوم، لا بد من أن تكون قد حددت هويتها. أما مطالبه، فتلخصت في(83):

- ضرورة إدانة إسرائيل لهذا الهجوم «كعمل عسكري غير مسؤول».
- معاقبة المنفذين.
- التعهد بعدم تكرار الأمر.
- بعث الولايات المتحدة إلى إسرائيل بقيمة الأضرار حتى تقوم بتعويضها.

مع أن التحقيقات الأميركية القائمة على اعتراض الاتصالات الإسرائيلية يوم الهجوم على «ليبرتي» أثبتت، على نحوٍ لا يدع مجالًا للشك، بحسب الوثائق الأميركية، أن جهة ما، على الأقل، في الحكومة الإسرائيلية كانت تعلم بحقيقة هوية «ليبرتي»(84)، فإن إدارة جونسون اختارت طيَّ الملف، على أساس أن الهجوم كان «خطأً مأساويًا وقع في ظروف غامضة» و«غير مفهومة»(85).

(82) Ibid., doc. 233, «Telegram From the Defense Attaché Office in Israel to the White House, Tal Aviv, June 9, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2qAmLic

(83) Ibid., doc. 256, «Diplomatic Note From Secretary of State Rusk to the Israeli Ambassador (Harman), Washintgon, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H5sClY

(84) Ibid., doc. 258, «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washitgon, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H42gAA

(85) Ibid., doc. 257, «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washitgon, June 10, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2qwTRQ3

وفي مذكرة لمساعد الرئيس الخاص، روستو، إلى جونسون، نجد تبريرًا للهجوم الإسرائيلي، يقول: «إنه بناءً على الصورة التي تكونت لدى الولايات المتحدة من اعتراضها للاتصالات الإسرائيلية يوم الهجوم، فإن هناك 'غموضًا بريئًا' ترتب على خلل في التواصل لدى الجانب الإسرائيلي، بحيث إن الجهة الإسرائيلية التي أُخبرت بأن 'ليبرتي' سفينة أميركية لم توصِل المعلومة إلى القوات الجوية والبحرية الإسرائيلية»[86]. وتشير الوثائق، إلى أن بعد تحقيق مكثف، خلصت وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي إلى أنه «لا يوجد شك في أن الوحدات الإسرائيلية المهاجمة أخفقت في التعرف إلى هوية 'ليبرتي' قبل الهجوم وأثناءه [...] مع تأكيدها أن ذلك يمثل 'أمرًا غير متناسق ومؤشرًا على الإهمال الجسيم'»[87].

سابعًا: النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة تجاه إدارة جونسون وأثره في موقفها

في اليوم الأول من أيام الحرب (5 حزيران/يونيو 1967)، سأل أحد الصحافيين الناطق باسم الخارجية الأميركية، روبرت مكلوسكي، إن كانت الولايات المتحدة «محايدة» في الحرب، فكان الجواب أن موقف الولايات المتحدة «محايد بالقول والفعل»[88]. أثار هذا التصريح عاصفة من الغضب في صفوف اليهود الأميركيين وصلت أصداؤها إلى البيت الأبيض. ولم تمضِ ساعات قليلة على ذلك، حتى استلم وزير الخارجية الأميركي دين راسك مكالمة هاتفية من مساعد للرئيس (جوزف كاليفانو)، يخبره فيها أن تصريح مكلوسكي «يقتلنا مع اليهود في هذا البلد». أجاب راسك بأنه سيسعى إلى تصحيح الأمر في مؤتمر صحافي يخطط لعقده خلال ساعة، وسيوضح فيه أن

(86) Ibid., doc. 258.

(87) Ibid., «Summary,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H3y2lo

(88) Ibid., doc. 198, «Memorandum From Larry Levinson and Ben Wattenberg of the White House Staff to President Johnson, Washitgon, June 7, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H79hR5

المقصود من عبارة «الحياد» هو أن الولايات المتحدة غير مشاركة في الأعمال العدائية، وأن مواطنيها في المنطقة يستحقون كل أنواع الحماية المتوافرة لرعايا أي «دولة محايدة». وأضاف أنه سيقول إن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة لا تشعر بقلق كبير بسبب الأوضاع المتفجرة، وأنها تعمل عبر مجلس الأمن لإيجاد حل للصراع.

لم تمضِ عشرون دقيقة بعد ذلك الاتصال، حتى كان كاليفانو ووزير العدل حينئذ، رامزي كلارك، يعاودان الاتصال براسك. وفي تلك المكالمة عبّر كلارك عن قلقه من أن تصريح مكلوسكي إن لم يُصحح على نحو سريع وواضح، فإن الرئيس سيضطر إلى إصدار «إعلان الحياد» بحسب «قانون الحياد»، وهو أمر «مستبعد». واتفق الثلاثة على أن يؤكد راسك في المؤتمر الصحافي أن جوهر السياسة الأميركية هو استعادة السلام في المنطقة ووقف إطلاق النار. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، عقد راسك مؤتمرًا صحافيًا أحال فيه إلى تصريحات أطلقها جونسون في 23 أيار/مايو 1967، شدد فيها على التزام الولايات المتحدة دعم استقلال كل الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية. كما قال إن الولايات المتحدة ليست طرفًا مشاركًا في الحرب، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تسعى جاهدة عبر مجلس الأمن لوقف إطلاق النار[89].

تُبرز الوثائق أن على الرغم من استدراك وزير الخارجية الأميركي، فإن ذلك لم يهدئ غضب اليهود الأميركيين. وتُظهر مذكرة بعثها مساعد الرئيس، روستو، إلى جونسون، في 7 حزيران/يونيو، درجة القلق لدى مستشاريه من تداعيات تصريح «الحياد». وفي تلك المذكرة، ينقل روستو آراء بعض أصدقاء جونسون من اليهود الأميركيين، وتحديدًا آبي فاينبرغ، المتبرع الكبير للحزب الديمقراطي، فضلًا عن ناشطَي الحزب الديمقراطي الزوجين آرثر وماثيلد كريم. وبحسب المذكرة، فإن فاينبرغ حذر من أن جمهور اليهود الأميركيين لا يدرك مقدار الخدمات التي قدمها جونسون لإسرائيل، وينصحه بإبراز جهوده

(89) Ibid., «Notes of telephone call from Califano, National Archives and Records Administration, RG 59, Rusk Files: Lot 72 D 192, Telephone Calls, June 5, 1967,» p. 312, accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2ERx2uD

تجاه السوفيات في هذا الصدد. أما الزوجان كريم فشددَا على الاستياء الكبير في صفوف اليهود الأميركيين بسبب تصريحات مكلوسكي، وعلى أن ثمة تناميًا في المشاعر المعادية للولايات المتحدة في إسرائيل، يُعبئها شعورهم بأن إسرائيل لم تنتصر في الحرب، من دون عون الولايات المتحدة فحسب، بل رغمًا عنها أيضًا. وينبه الزوجان في رسالتهما إلى جونسون إلى أن أنصار إسرائيل سينظمون مظاهرة في اليوم التالي (8 حزيران/ يونيو) أمام البيت الأبيض وقد تتحول إلى مظاهرة مناهضة لجونسون، بدلًا من أن تكون مؤيدة لإسرائيل فحسب، وبناءً على ذلك، ينصحان جونسون بإصدار بيان رئاسي يشدد على أن الولايات المتحدة لن تستأنف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وأنها ستدعو إلى عقد مؤتمر سلام يقوم على اعتراف الدول العربية بإسرائيل، بوصفها عضوًا طبيعيًا في منطقة الشرق الأوسط[90]. وتبرز الوثائق مذكرة أخرى من كاليفانو ينقل فيها نصائح له من القاضي في المحكمة العليا الأميركية، أبي فورتاس، وهو يهودي وصديق لجونسون. وبحسب ما جاء في الوثيقة، فإن فورتاس نصحه بأمرين، هما:

• أن يمتنع عن طرح «الحيادية» نهائيًا حتى لا يُثير اليهود الأميركيين، ولا سيما أن «قانون الحيادية» لا ينطبق على الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

• ضرورة تركيز الولايات المتحدة على وقف إطلاق النار، لا على وضع «مخططات لإعادة هيكلة الشرق الأوسط»، كما يجب أن يُسمح للإسرائيليين والعرب بالتفاوض حول ذلك، ثم تتدخل الولايات المتحدة في المفاوضات في وقت متأخر[91]. ما قصده فورتاس هنا واضح، فهو يريد أن تحافظ إسرائيل على الأراضي التي احتلتها من مصر والأردن وسورية.

توضح مذكرة أخرى حجم الابتزاز الذي تعرضت له إدارة جونسون،

(90) Ibid., doc. 195, «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washintgon, June 7, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2H7oHsA

(91) Ibid., doc. 190, «Memorandum From the President's Special Assistant (Califano) to President Johnson, Washitgon, June 7, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JOr5Cw

وتعرض لها هو شخصيًا، من جانب اللوبي الصهيوني وأنصاره في واشنطن، وتجاوب الكثير من الدائرة المحيطة بالرئيس مع ذلك الابتزاز، إلى حدّ دعمه. ففي مذكرة أعدها مساعدان لجونسون، قُدمت له في 7 حزيران/ يونيو، نقلًا إليه فيها توصيات من الرئيس التنفيذي لـ «رابطة مكافحة التشهير» الصهيونية، دافيد برودي، لتهدئة غضب اليهود الأميركيين الذي لم تفلح توضيحات راسك في إطفائه، بحسب قوله. وتُظهر تلك المذكرة أن جمهور اليهود الأميركيين، على عكس قياداته، لا يدرك أن تصريح مكلوسكي لا يمثل حقيقة موقف جونسون وسياساته، ولكن القيادة اليهودية الأميركية ترى في تصريح مكلوسكي انعكاسًا لحقيقة المشاعر داخل الخارجية الأميركية نحو إسرائيل، من جهة أنها لا تعدو أن تكون بلدًا آخر على الخريطة. ويضيف، أن قادة اليهود الأميركيين سعداء بالموقف الأميركي في الأمم المتحدة لمطالبته بوقف إطلاق النار، من دون الحديث عن انسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل. ويستدرك برودي، استنادًا إلى المذكرة، قائلًا إن ذلك لا ينفي أن ثمة قلقًا بين قيادات اليهود من أن إسرائيل التي انتصرت في الحرب قد تضطر إلى خسارة السلام «مرة أخرى» كما حدث في عام 1956، وذلك لمّا أرغمها الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس على الانسحاب من سيناء. وأبدى برودي قلقه من أن الأمم المتحدة قد تحاول إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب من دون أن تكون هناك تسوية سياسية شاملة، وشدد على أن الولايات المتحدة، وحدها، هي التي في إمكانها وقف ذلك[92].

بناءً على تقييماته تلك، ينصح بردوي، استنادًا إلى المذكرة، بأن يبعث الرئيس برسالة إلى المظاهرة اليهودية المؤيدة لإسرائيل، والتي ستُنظم في اليوم التالي أمام البيت الأبيض، يتحدث فيها عن رغبة إدارته في تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، من دون ذكر احترام «السلامة الإقليمية» لدول المنطقة، وهو ما يعني ضمنيًا تجاوز الحديث عن انسحاب إسرائيل من

(92) Ibid., doc. 198.

الأراضي العربية التي احتلتها خلال عدوانها ذاك[93]. وعمليًا، فإن تلك هي المقاربة التي تبنتها الولايات المتحدة في مجلس الأمن، كما ذكرنا ذلك من قبل، من دون أن نجد دليلًا في الوثائق يشير إلى أنها جاءت تجاوبًا مع هذه المطالب مباشرة. ولكن هذا الأمر لا ينفي مساهمة الضغوط الإسرائيلية واليهود الأميركيين في صياغة الموقف الأميركي الكلّي في مجلس الأمن.

لم ينتهِ ابتزاز اليهود الأميركيين وإسرائيل لإدارة جونسون عند ذلك الحد؛ ففي 9 حزيران/ يونيو، نشرت وكالة **يونايتد برس إنترناشونال** تقريرًا قالت فيه إن أشكول انتقد بشدة موقف الولايات المتحدة قبل الحرب. ويشير مساعد الرئيس، روستو، في مذكرة بعث بها إلى جونسون، إلى الموضوع؛ إذ أخبره بأنه استدعى كلًا من السفير الإسرائيلي في واشنطن أفراهام هارمان، والمسؤول في السفارة إيفرون. وبدلًا من أن يتحدث روستو عن التوبيخ الذي واجههما به، فإنه نقل إلى الرئيس ردة فعلهما على التقرير الذي وصفاه بأنه «كلام فارغ»، بل إنه نقل إلى الرئيس نصيحتين بشأن الكيفية التي يمكنه أن يستفيد بها من التقرير: الأولى أن يوظف التقرير بوصفه دليلًا أمام العرب والسوفيات على أن الولايات المتحدة ليست متواطئة مع إسرائيل في الحرب، والثانية أن هذا التقرير يمثل فرصة للسفارة الإسرائيلية وللحكومة الإسرائيلية لكي توضحا لليهود الأميركيين الخدمات الجليلة التي قدمتها إدارة جونسون إلى إسرائيل[94]. كل هذا كان يجري في اليوم التالي للهجوم الإسرائيلي على السفينة الأميركية «ليبرتي»، في إثر سقوط عشرات من طاقمها قتلى وجرحى.

خلاصة: معادلة «الأرض مقابل السلام»

من «الانطباعات» التي يمكن أن يخرج بها دارس الوثائق الأميركية المتعلقة بحرب حزيران/ يونيو، أن النصر الإسرائيلي، من دون دعم أميركي

---

(93) Ibid.

(94) Ibid., doc. 232, «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washitgon, June 9, 1967,» accessed on 12/4/2018, at: https://bit.ly/2JPx6ih

مباشر خلال الحرب، كما تزعم الوثائق، أثبت للولايات المتحدة أن إسرائيل دولة قادرة على التصدي بنفسها للأخطار المحدقة بها. وتخبرنا الوثائق بأن جونسون، بعد أن فشل في منع إسرائيل من شن الحرب، ونتيجة للنصر الساحق الذي حققته على جيرانها العرب، وجد نفسه أمام معضلة؛ فهو لم يكن يرغب في الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها كما فعل أيزنهاور بعد أزمة قناة السويس في عام 1956، ولكنه كان يستشعر الحرج بسبب التعهد الذي أصدره، في 23 أيار/مايو 1967، القاضي بالتزام إدارته السلامة الإقليمية والوحدة الترابية لكل دول المنطقة.

تشير الوثائق إلى أن جونسون طرح هذه المعضلة على مستشاريه في اجتماع، في 12 حزيران/يونيو 1967، وتمثلت النتيجة التي خلصوا إليها في أن السلامة الإقليمية والوحدة الترابية لدول المنطقة مرتبطتان بالتوصل إلى سلام شامل، بحيث تقبل إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/يونيو، مقابل ضمان عيشها بأمن وسلام مع جيرانها في المنطقة[95]. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته ألقى جونسون خطابًا حدد فيه خمسة مبادئ للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، هي[96]:

- حق كل دولة في العيش بأمن وسلام في المنطقة، واحترام كل جيرانها لهذا الحق.
- ضرورة إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين.
- ضرورة احترام حرية الملاحة الدولية في المنطقة.
- ضرورة الحد من التسلح في المنطقة.
- حق كل دولة في الحفاظ على سلامتها الإقليمية ووحدتها الترابية، لكن ذلك لن يتم إلا من خلال عملية سلام شاملة في المنطقة.

(95) Ibid., «Summary.»

(96) Ibid.

كان هذا الخطاب هو التأطير المؤسسي الأميركي الرسمي لما سيُعرف لاحقًا بمعادلة: «الأرض مقابل السلام»، والتي طوت، عمليًا، «الإعلان الثلاثي عام 1950» في عهد إدارة ترومان، والترتيبات التي وضعتها إدارة أيزنهاور عام 1956، والتي بقيت البوصلة الموجهة للسياسة الأميركية في المنطقة، حتى في إدارة جونسون، إلى أن غيرتها هذه الأخيرة، رسميًا، بعد حرب حزيران/ يونيو. وتُبرز الوثائق كيف أن القرار رقم 242، الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، كان انعكاسًا لهذه المقاربة الأميركية الجديدة في المنطقة، وكيف أن الولايات المتحدة أجهضت مسعًى هنديًا، مدعومًا من الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن يربط السلام بانسحاب إسرائيلي مباشر من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في حرب حزيران/ يونيو، فكانت النتيجة موافقة مجلس الأمن بالإجماع على المقترح البريطاني المدعوم أميركيًا، والذي جعل من تحقيق سلام «عادل وشامل» شرطًا مسبقًا لانسحاب إسرائيلي مُبهم تعمّد القرار، بنسخته الإنكليزية، ألّا يعرفه وألّا يحدد إطاره الزماني والجغرافي[97].

المراجع

Foreign Relations of the United States, 1964-1968. Volume XVIII: *Arab-Israeli Dispute, 1967*. Doc. 65: «Memorandum of Conversation, Washington, June 1, 1964.» at: https://bit.ly/2vmygP4

_______. Volume XIX: *Arab-Israeli Crisis and War, 1967*. Doc. 54: «Memorandum for the Record, Washington, May 24, 1967.» at: https://bit.ly/2qH2aIr

_______. Doc. 64: «Memorandum of Conversation, Washington, May 25, 1967.» at: https://bit.ly/2H2zogm

_______. Doc. 69: «Memorandum of Conversation, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2qArArD

(97) Ibid.

_______. Doc. 72: «Memorandum for the Record, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2HtQ8wj

_______. Doc. 73: «Special Report of the Watch Committee, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2HCTnPl

_______. Doc. 74: «Draft Statement, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2HEMv46

_______. Doc. 76: «Intelligence Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2qBndfm

_______. Doc. 77: «Memorandum of Conversation, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2HDopXA

_______. Doc. 79: «Memorandum From the Central Intelligence Agency's Board of National Estimates to Director of Central Intelligence Helms, Washington, May 26, 1967.» at: https://bit.ly/2EQTkN3

_______. Doc. 132: «Memorandum of Conversation, Washington, June 2, 1967.» at: https://bit.ly/2H0TGXk

_______. Doc. 149: «Memorandum for the Record, Washington, November 17, 1968.» at: https://bit.ly/2J1TLH5

_______. Doc. 153: «Telegram from the Department of State to the Embassy in Jordan, Washington, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2vih2lM

_______. Doc. 155: «Editorial Note, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2HtHoWS

_______. Doc. 156: «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2e7ob09

_______. Doc. 158: «Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2vijoBp

_______. Doc. 161: «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2IW4CC0

_______. Doc. 162: «Circular Telegram From the Department of State to All Posts, Washington, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2IY7QVQ

_______. Doc. 165: «Minutes of the Tenth Meeting of the Middle East Control Group, Washington, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2JNvKEG

_______. Doc. 166: «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2HDCrbG

_______. Doc. 167: «Memorandum of Telephone Conversation Between the Representative to the United Nations (Goldberg) and Secretary of State Rusk, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2vj6Ycl

_______. Doc. 169: «Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency's Office of Current Intelligence, Washington, June 5, 1967.» at: https://bit.ly/2JPZbGj

_______. Doc. 172: «President's Daily Brief, Washington, June 6, 1967.» at: https://bit.ly/2ES7QUG

_______. Doc. 175: «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 6, 1967.» at: https://bit.ly/2eiiSdV

_______. Doc. 176: «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 6, 1967.» at: https://bit.ly/2H1Rw5W

_______. Doc. 178: «Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, Cairo, June 6, 1967.» at: https://bit.ly/2HCXRpx

_______. Doc. 179: «Memorandum From Nathaniel Davis of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow), Washington, June 6, 1967.» at: https://bit.ly/2JOlNa0

_______. Doc. 186: «President's Daily Brief, Washington, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2HuxfcM

_______. Doc. 189: «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2H3m3A1

_______. Doc. 190: «Memorandum From the President's Special Assistant (Califano) to President Johnson, Washington, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2JOr5Cw

_______. Doc. 191: «Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State, Amman, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2EQtpoM

_______. Doc. 195: «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2H7oHsA

_______. Doc. 198: «Memorandum From Larry Levinson and Ben Wattenberg of the White House Staff to President Johnson, Washington, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2H79hR5

_______. Doc. 200: «Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts, Washington, June 7, 1967.» at: https://bit.ly/2ERQQ0P

_______. Doc. 202: «President's Daily Brief, Washington, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2H4ZJuh

_______. Doc. 203: «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2ESa1Ym

_______. Doc. 204: «Editorial Note, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2Hp6mXw

_______. Doc. 206: «Telegram From the Commander of the Sixth Fleet (Martin) to the U.S.S. America and U.S.S. Saratoga, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2IZEID6

_______. Doc. 207: «Telegram From the Commander of the Sixth Fleet (Martin) to the Commander in Chief, European Command (Lemnitzer), June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2HDhWfj

_______. Doc. 209: «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2de3Gsq

_______. Doc. 210: «Memorandum of Telephone Conversations, Washington, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2HwERLw

_______. Doc. 211: «Telegram From the Defense Attaché Office in Israel to the White House, Tel Aviv, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2HDqOS6

_______. Doc. 212: «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2ebl0Aw

_______. Doc. 215: «Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2H52zeF

_______. Doc. 222: «Memorandum by Harold Saunders of the National Security Council Staff, Washington, June 8, 1967.» at: https://bit.ly/2vrCXr5

_______. Doc. 229: «Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, June 9, 1967.» at: https://bit.ly/2JSmsar

_______. Doc. 232: «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 9, 1967.» at: https://bit.ly/2JPx6ih

_______. Doc. 233: «Telegram From the Defense Attaché Office in Israel to the White House, Tel Aviv, June 9, 1967.» at: https://bit.ly/2qAmLic

_______. Doc. 239: «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 9, 1967.» at: https://bit.ly/2JSnwv8

_______. Doc. 240: «Memorandum From the Acting Chairman of the Central Intelligence Agency's Board of National Estimates (Smith) to Director of Central Intelligence Helms, Washington, June 9, 1967.» at: https://bit.ly/2ETUZBK

_______. Doc. 243: «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2eua7wC

_______. Doc. 244: «Memorandum for the Record, Washington, October 22, 1968.» at: https://bit.ly/2qBtKHM

_______. Doc. 246: «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2dLlhvM

_______. Doc. 247: «Message From Premier Kosygin to President Johnson, Moscow, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2e7spEZ

_______. Doc. 252: «Message From President Johnson to Premier Kosygin, Washington, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2d8Vdfe

_______. Doc. 256: «Diplomatic Note From Secretary of State Rusk to the Israeli Ambassador (Harman), Washington, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2H5sClY

_______. Doc. 257: «Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2qwTRQ3

_______. Doc. 258: «Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Washington, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2H42gAA

_______. Doc. 261: «Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan, Washington, June 10, 1967.» at: https://bit.ly/2HC1xYo

_______. «Summary.» at: https://bit.ly/2H3y2lo

Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel.* New York: William Morrow and Co., 1984.

«Harry Truman Administration: Tripartite Declaration (May 25, 1950).» *Jewish Virtual Library*. at: https://bit.ly/2JQzNQH

Johnson, Lyndon B. «Statement by the President on Rising Tension in the Near East, May 23, 1967.» *The American Presidency Project*. at: https://goo.gl/b973sy

National Archives and Records Administration. RG 59, Central Files 1967–69, POL 27 ARAB–ISR.

_______. RG 59, Office of the Executive Secretariat, Middle East Crisis Files, 1967, Entry 5190.

«The 1967 Arab-Israeli War.» Office of the Historian. at: https://goo.gl/9Mxpbs

«The Sinai-Suez Campaign: Secretary of State Dulles on Israeli Withdrawal.» *Jewish Virtual Library*, February 11, 1957. at: https://goo.gl/J7EY8p

United Nations, Security Council. «Resolution 233 (1967) of 6 June 1967.» at: https://goo.gl/4XqNZF

_______. «Resolution 242 (1967) of 22 November 1967.» at: https://bit.ly/1Rvwjir

فهرس عام

-أ-

آري، بن: 118، 194

آسيا: 70

آيخمان، أدولف: 42

الإبادة الجماعية: 42

إبراهيم، أحمد موسى: 231

إبراهيم (النبي): 212

الإبعاد: 236

أبو ارشيد، أسامة: 29، 315

أبو الطور: 120

أبو طير، محمد: 238

أبوظبي: 339

أبو عجيلة (قرية): 89-90

أبو عودة، عدنان: 270

أبو عيشة، خالد: 263

الأتاسي، نور الدين: 99، 134-135، 141، 144، 147، 267

الاتحاد الاشتراكي العربي: 136

الاتحاد السوفياتي/السوفيات: 83-84، 100، 139، 144، 146-147، 162-163، 176، 183، 192، 197، 207-208، 298، 303، 306-307، 311-312، 316، 319-320، 322-323، 328، 330-333، 335، 343، 348، 350، 352

اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (1993: واشنطن): 271

اتفاق أوسلو يُنظر اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (1993: واشنطن)

اتفاقات السلام: 35-36

اتفاقات الصلح المنفرد: 36

اتفاقات الهدنة (1949): 33، 142، 197، 294، 297، 305، 315

- اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية (20 تموز/يوليو 1949): 197

اتفاقات وقف إطلاق النار: 198

اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1966): 102، 144، 185

اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (1950): 84

اتفاقية القسطنطينية (1888): 297
الأثر البروتستانتي: 58
إثيوبيا: 102
الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982): 36، 53، 191
- حصار بيروت: 193
أجهزة الاستخبارات المصرية: 88
الأجواء المصرية: 78، 89
الاحتلال الإسرائيلي: 40، 143، 151، 277
احتلال فلسطين: 83
الأحزاب الثورية: 60
الأحزاب الدينية: 213
الإدارات المدنية: 64
الإدارة الأميركية: 35، 178، 294، 327، 329
إذاعة دمشق: 127-128، 134
إذاعة صوت العرب: 63
إذاعة القاهرة: 109، 258
- برنامج صوت فلسطين: 258، 296
الأراضي السورية: 130، 142-143
الأراضي المحتلة: 27، 107، 143، 210، 216، 237، 239، 242، 275-279، 283، 285-288، 332
الأردن: 22-24، 50، 55، 78، 80، 83، 86، 98-105، 107، 109-114، 116، 127، 136، 142، 145، 165، 183، 202-203، 206، 224، 230-234، 236-237، 239، 245، 254، 258-260، 264-268، 271، 276، 278، 286، 294، 301، 303، 307، 316، 319، 321، 326-328، 330، 337-338، 340-341، 348
أرسلان، شكيب: 49
الأرشيف الأردني: 266
الأرشيف الإسرائيلي: 193، 204،
الأرشيف الأميركي: 196
الأرشيف الروسي: 196
الأرشيف العربي: 19، 21،
أرض إسرائيل التوراتية: 39، 165
أرض الشام: 60
أرض العدو: 160
الأرض مقابل السلام (مبدأ): 36، 317، 332، 350، 352
الإرهاب: 67، 232-233
إرهاق العدو: 94
أريحا: 110، 114، 120، 122
الأساطير: 34، 190، 215
الاستخبارات الأردنية: 232، 243
الاستخبارات الإسرائيلية: 80، 146، 196، 323
الاستخبارات السورية: 67، 259، 261
الاستخبارات العسكرية المصرية: 257
استراتيجية التوسع الإقليمي: 162
الاستعمار: 46، 49، 56، 59، 67، 69، 296
الاستعمار الغربي: 296
الاستقرار الداخلي: 104
الاستقطاب: 98، 263
الاستقطاب الأيديولوجي: 132
الاستقطاب السياسي: 102

الاستقلال: 34، 49، 61، 69، 138، 259، 317
الاستقلال الاقتصادي: 104
استقلالية القرار الفلسطيني: 37، 265
الاستيطان: 186
الأسد، بشار: 67
الأسد، حافظ: 128، 130، 132، 134-136، 150، 152، 267
الأسد، رفعت: 130، 150
الأسرى: 52، 83، 135، 235-237، 239-240، 243، 245
الأسطول الأميركي السادس: 327-328، 335
الإسكندرية: 340
الأسلحة الأميركية: 165
الأسلحة التقليدية: 164
الأسلحة الكيماوية: 182
الأسلحة الهجومية: 165
أسوان: 116
الاشتراكية العلمية: 40
الأشكناز: 201
أشكول، ليفي: 25، 81-84، 141، 143، 158-159، 161-180، 182-183، 185، 203، 207، 326، 336-338، 344، 350
الأشهب، نعيم: 243
إعلان بغداد: 339، 341
إعلان الحياد/ قانون الحياد/ قانون الحيادية: 347-348
الأغوار: 113، 120، 266
الأفغاني، جمال الدين: 57، 69
الأفندي، عبد الوهاب: 21-22، 45
أفيشاي، برنارد: 212-213
الاقتصاد الإسرائيلي: 94، 184، 277-278، 284
الاقتصاد الفلسطيني: 27، 275-277، 279-280، 283-286، 288
اقتصاد القطاع العام الاستيطاني التعبوي: 33-34
الأقليات: 132
ألترمان، ناتان: 209
ألمانيا الشرقية: 60
ألمانيا الغربية: 60
ألمانيا النازية: 39
ألون، يغآل: 185
الألوية: 111، 114، 129
ألوية المشاة: 23، 111، 144
أليعازر، دافيد: 142، 147-148
أم درمان: 52-53
الإمارات العربية المتحدة: 60
الإمبريالية: 62، 67-68
الأمة العربية: 77، 269
الأمم المتحدة: 13-14، 28، 45، 64، 105، 109-110، 130، 144، 184، 216، 285، 294، 297-298، 303-305، 307-308، 310، 312، 319، 322، 328، 331-332، 336-337، 343، 349
- الجمعية العامة: 28، 298-299، 302-303، 305، 309-311
-- القرار رقم 181 (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947): 294

-- القرار رقم 377 (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1950): 298، 309، 311
-- القرار رقم 997 (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956): 298-299
-- القرار رقم 998 (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956): 298، 310
-- القرار رقم 999 (4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956): 299
-- القرار رقم 1000 (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956): 299
-- القرار رقم 1001 (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956): 299، 305
-- القرار رقم 1002 (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956): 299
- مجلس الأمن: 28، 35، 64، 84، 110، 141، 271، 295-296، 298، 301، 303-309، 311، 316، 322، 330-332، 334-335، 338-339، 347، 350، 352
-- القرار رقم 118 (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1956): 295-296
-- قرار رقم 228 (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966): 301
-- القرار رقم 233 (6 حزيران/ يونيو 1967): 28، 110، 122، 307، 312
-- القرار رقم 234 (7 حزيران/ يونيو 1967): 28، 307، 312
-- القرار رقم 236 (11 حزيران/ يونيو 1967): 307
-- القرار رقم 242 (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967): 35، 271، 317، 336، 352

الأمن الغذائي لسكان الأراضي المحتلة: 28، 276
الأمن القومي: 22، 65، 157-160، 173، 337،
أميركا اللاتينية: 70
انتفاضة الأقصى (2000): 194، 212
الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة) (1987): 36، 286
الأنظمة التقدمية: 37
الأنظمة الراديكالية: 50
الأنظمة الرجعية: 51
الأنظمة العربية: 27، 35-37، 39-41، 43، 56، 100، 207، 253، 255، 264-265، 270، 272
الأنظمة العسكرية: 51
الانعكاس الثقافي: 192
انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 (سورية): 132، 136-137
انقلاب شباط/ فبراير 1966 (سورية): 101
الانقلاب العسكري الأول 30 آذار/ مارس 1949 (سورية): 137، 254
الانقلابات العسكرية: 34، 134
أورن، مايكل: 191-192، 195-205، 208، 210، 213
أوروبا: 42، 61، 201، 259
أوروبا الشرقية: 70
الأوغستا فكتوريا (منطقة): 120
إيبان، أبا: 77، 81، 169-176، 183، 196، 304، 323-324، 326، 338، 343
إيدن، أنطوني: 297

إيران: 43، 67، 102، 295، 341
أيزنهاور، دوايت: 29، 294-295، 297، 315-316، 322، 349، 351-352
إيفرون، إفرايم: 338، 350
إيلات (مدينة): 80، 169، 336
-ب-
بابه، إيلان: 194، 210-211
باركوفسكي، أناتولي: 144
بارليف، حاييم: 171، 176
باكستان: 295، 299، 310
بانش، رالف: 297، 303
باينارت، بيتر: 213-214
البحر الأحمر: 336
البحر المتوسط: 98، 175
- شرق البحر الأبيض المتوسط: 335
البحرين: 339
بحيرة طبريا: 300
البرادعي، محمد: 45
البرازيل: 299
برغمان، أهرون: 210
البرغوثي، مروان: 215
بركهارت، جاكوب: 200
بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950): 84
برودي، دافيد: 349
بريطانيا: 39، 61، 78، 162، 176، 193، 203، 210، 295-299، 303، 307، 311، 315-316، 326-327، 329، 339
بشارة، عزمي: 20-21، 33
بطاطو، حنا: 128، 130
بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء في الصحراء الغربية (1991): 311
بلومنتال، ماكس: 189
بن غوريون، دافيد: 25، 35، 143، 158-159، 161-162، 170، 183، 194، 202، 207
بوتاس: 104
بورسعيد: 340
بورقيبة، الحبيب: 83، 341
بول، أود: 198
البيان رقم 66 (السوري): 24، 127، 140، 150، 152
بيت صفافا: 238
بئر السبع: 115، 120
بئر لفحان: 89
بيرزيت: 226
بيرنز، إدسون لويس مليار: 299
البيطار، صلاح: 131-132، 134
البيطار، نديم: 47، 51
بيغن، مناحيم: 183
بيليد، شيمريت: 212
-ت-
التاءات الثلاث: 261
التاريخ اليهودي: 41، 215
التحشد: 84
التحول الاشتراكي: 53
ترامب، دونالد: 130، 151
تركيا: 61، 102، 295، 341
ترومان، هاري: 315، 352

«تسوية أراضٍ إقليميّة»: 35
التسوية الديموغرافية: 36
تشيكوسلوفاكيا: 295
التضامن العربي: 57
التضليل الإعلامي: 91
التطهير العرقي: 194، 216
التقارب المصري - السوري: 102
تل أبو الندى: 129
تل أبيب: 49، 98، 105، 112، 115، 117، 121، 176، 211، 327، 343-344
تل أحمر: 129
تلة شعفاط: 120
تهويد القدس: 27، 275
توماركين، يغآل: 209
تونس: 340
تيتو، جوزف: 150، 311

-ث-

ثانت، يو: 293، 300-306، 308-309، 311، 321
الثنائية القطبية: 85
الثورات العربية: 70
ثورة 23 تموز/يوليو 1952 (مصر): 294
ثورة أحمد عرابي (1841-1911): 48
الثورة الجزائرية: 61، 259، 296
ثورة ظفار: 262
الثورة المهدية في السودان (1881): 52

-ج-

الجازي، مشهور حديثة: 111، 268
جالوت: 25-26، 41، 189-191، 193، 196، 199-200، 203-204، 208، 212، 214-217
جامعة الدول العربية: 64، 234، 254-255
جائزة نوبل للسلام: 216
جبريل، أحمد: 268
جبل الشيخ: 127
جبل العرب: 135
جبل المشارف «سكوبس»: 114-115، 119
جبل المُكبّر: 109، 114-115، 117-119
جبل حرمون: 151
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: 240-241، 263، 266
جت ريكيي، إندار: 293
جديد، صلاح: 132-135
جديد، عزت: 130، 133، 150
جريدة **العروة الوثقى**: 57
الجزائر: 49، 259، 262، 307، 311، 339
جزائرلي، ياسر: 25، 189
جسر دامية: 113-114، 122
الجليل: 140-141، 143، 262
- سهول الجليل: 127
- مستعمرات الجليل: 142
جمعة، سعد: 107
الجمهورية العربية المتحدة: 84، 134
الجندي، سامي: 129، 139
الجندي، عبد الكريم: 259
جنين: 110-111، 113-114، 121-122، 236، 239

جهاز الاستخبارات العسكرية في إسرائيل (أمان): 78، 159، 181، 198
جهاز الأمن القومي الفلسطيني: 259
الجولان: 24-25، 40، 82، 123، 127، 130-131، 140-142، 144، 146-152، 161، 167-168، 186، 207، 267، 308، 310، 316، 331، 335
جونسون، ليندون: 29، 62، 77، 81، 105، 172-178، 184-185، 197، 316-326، 328-331، 333-352
جيش التحرير الفلسطيني: 101، 233، 260
جيش الجهاد المقدّس: 226، 254-255

-ح-

حاطوم، سليم: 133-136
الحافظ، أمين: 133-134، 136
حافظ، مصطفى: 257
الحافظ، ياسين: 50
حبش، جورج: 232، 262، 266
حبش، مروان: 128-129
حداد، وديع: 232
الحدود الأردنية - الإسرائيلية: 166
الحدود اللبنانية: 143
الحدود اللبنانية - الإسرائيلية: 166
حدود الهدنة لعام 1949: 25، 161
حرب الاستنزاف: 15، 193
الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006): 211
الحرب الباردة: 42، 85، 102، 206، 310، 316
حرب الخليج (1990-1991): 36، 64، 286
- عاصفة الصحراء: 63، 67
حرب السويس (1956) (العدوان الثلاثي/ أزمة قناة السويس): 29، 49، 57، 61، 82، 85، 97، 160، 162، 165، 168، 177، 179، 257، 294-295، 297-298، 309، 316، 351
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 39، 42، 79، 87
الحرب العربية - الإسرائيلية (1948): 33-35، 47، 49، 68، 71، 83، 143، 224، 254-256، 277
الحرب العربية - الإسرائيلية (1973): 27، 35-36، 45، 47، 52، 54، 151، 211، 254، 271-272
الحرب العربية الباردة: 102، 132، 207
حرب فيتنام (1955-1973): 319-320
الحرب الوقائية: 160، 164، 171، 177
حرب اليمن: 100، 205
الحرس القومي (سورية): 134
حركة 18 تموز/ يوليو 1963 (سورية): 137
حركة 23 شباط/ فبراير 1966 (سورية): 131، 136
حركة أبطال العودة: 233، 263
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): 26، 60، 223، 231-232، 237، 240، 244، 254، 257، 259-271، 300
حركة حماس (حركة المقاومة الإسلامية): 67

الحركة الصهيونية: 33
الحركة القومية العربية: 36
حركة القوميين العرب: 136، 225، 232-233، 237، 239-240، 262-263، 266
حركة عدم الانحياز: 295
الحريري، رفيق: 67
حزب أحدوت هعفودا: 175، 177
حزب البعث العربي الاشتراكي (الأردن): 225، 227، 243
حزب البعث العربي الاشتراكي (سورية): 66، 99، 128، 131-132، 135، 136، 139، 206، 259
- القيادة القطرية: 128، 131، 133-135، 137
- القيادة القومية: 131، 133، 135
حزب التحرير الإسلامي (الأردن): 225، 227
الحزب الديمقراطي الأميركي: 347
حزب رافي: 183
الحزب الشيوعي الأردني: 225-226، 243
الحزب الشيوعي السوري: 136
الحزب الشيوعي الصيني: 71
حزب غاحَل: 183
حزب الله (لبنان): 67
حزب المفدال: 170
الحسن الثاني (ملك المغرب): 341
حسني، فاروق: 46
الحسين بن طلال (ملك الأردن): 55، 83، 99، 101
حسين، صدام: 63
الحسيني، أمين: 254، 258
حق النقض (الفيتو): 298
حكومة عموم فلسطين: 255
الحلف الإسلامي (1965): 100-101
الحلف المركزي «السنتو» (حلف بغداد): 227، 295
حلف وارسو: 150
حملة نابليون على مصر (1798): 21، 38، 46، 48-49، 52
حوادث تيانانمِن في الصين (1989): 71
الحي اليهودي (في القدس): 114

-خ-

الخالدي، محمود: 259
خان أرنبة: 128
خان يونس: 89
الخرطوم: 265
خط «جليبينة - الدرجات - الجمرك»: 147
خط الدفاع البري الأول: 94
خط الدفاع الثاني: 129
خط «علمين - تل»: 147
خط الهدنة: 23، 98، 111، 118، 294، 297، 303، 305
الخطة الاقتصادية للتنمية (الأردن): (1963-1970): 104
الخطة «فجر»: 80
خطة «فرغول» (الكرباج): 168
خطة «كلشون» (الشوكة المذراة أو السهم): 167
خطة «ملكحايم» (الكماشة): 168

خطة «موكيد» (الموقد): 168
الخطيب، حسام: 259
خلف، صلاح: 265، 268
خليج العقبة: 83-84، 168، 304، 316، 319، 321-323، 331، 338، 340
الخليل (مدينة): 110-112، 114-115، 120-121، 212، 260، 301
خماش، عامر: 106-108، 268
الخنادق: 90، 117

-د-

الدار الحمراء: 115
دالاس، جون فوستر: 324، 349
الدانمارك: 299، 308
داود: 25-26، 41، 189-191، 193، 196، 198، 200، 203-204، 208، 212، 214-217
دبابة «إم 47»: 113
دبابة «تي 55»: 79، 90
دبابة «سنتوريون»: 79، 90
دبابة «شيرمان»: 79
دخاخنة، إبراهيم: 265
الدروز: 132، 134-135
الدعوة إلى وقف إطلاق النار (6 حزيران/يونيو 1967): 334
دمشق: 60، 99، 101، 106-107، 128-130، 135، 140، 144، 147، 150، 166-168، 185، 202، 238-239، 301، 304، 306، 335، 339
دول الخليج: 57، 270، 286
دول الطوق: 108، 181، 262، 269
ديان، موشيه: 141-142، 147-149، 170، 184-185، 191، 197-199، 202، 208، 264، 278
الديماغوجيا: 37

-ر-

رابطة مكافحة التشهير: 349
رابين، يتسحاق: 25، 81، 141، 159، 162-174، 176-178، 180-182، 185، 207، 304
رأس العمود: 120
راسك، دين: 323، 343، 346-347، 349
رافائيل، جدعون: 302، 312
رام الله: 111-112، 114، 118، 236
ربابعة، غازي: 23، 97
الرجعي/الرجعية: 51، 98-99، 101
الردع: 166، 168-169، 175، 177، 179-181، 330
الرزاز، منيف: 131، 135
رفح: 89
رمات راحيل: 238
الرمال الناعمة: 89-91
الرمثا: 106
رمنيك، دافيد: 199
روستو، والت: 331-332، 337، 341، 346-347، 350
روستو، يوجين: 338
روسيا: 62، 150
روسيا الشيوعية: 39

رياض، عبد المنعم: 23، 86، 107-109، 111، 113-115، 120-122
رياض، محمود: 303

-ز-

زريق، قسطنطين: 49
الزعبي، محمد: 128
زعرور، أحمد: 268
زعيّن، يوسف: 134
زوهر: 257
زيسر، إيال: 127

-س-

سابير، بنحاس: 278
السادات، محمد أنور: 83
سباق التسلح: 164، 329
السد العالي: 295
السراج، عبد الحميد: 257
السعودية: 99، 101، 103، 205، 259، 306، 328، 339
سعيد، إدوارد: 189
سعيد، علي أحمد (أدونيس): 50، 67
سفينة التجسس الأميركية «ليبرتي»: 334، 339، 341-346، 350
السفينة العسكرية المصرية «القُصير»: 344-345
سكارانتينو، سرجيو: 192
السلام مقابل السلام: 36
السلام المنفرد مع إسرائيل: 36-37
سليم، محمد أحمد: 111
السمهوري، محمد: 27، 275
السموع (بلدة): 102، 203، 232، 301
السويد: 299
السويداء (محافظة): 134-136
سويداني، أحمد: 134، 149-150، 259، 261، 267
سويسرا: 61
سيغيف، توم: 192، 195، 199-202، 205-206، 208-209
سيلان (سريلانكا): 299
سيناء: 25، 40-41، 55، 60، 63، 78-80، 82، 85-86، 89، 91، 94، 109، 113، 123، 141، 144، 160-161، 165، 167-169، 171-172، 179-181، 186، 197، 200، 207، 211، 301، 308، 316، 319، 321-322، 325، 327، 336، 342، 349

-ش-

الشاباك: 187
شابيرا، آفراهام: 214
شارون، أريئيل: 90، 179
شاريت، موشيه: 158
الشاعر، فهد: 135
شافيت، آري: 194
شامير، موشيه: 209
شاؤول (الملك اليهودي): 190
شبيرا، حاييم موشيه: 170
شركة قناة السويس: 295-296
شرم الشيخ: 84، 169، 299، 301، 304، 324
الشقيري، أحمد: 101، 107، 354، 259، 263-264

شلايم، آفي: 192، 195، 203-205، 208
شلش، بلال محمد: 26، 223
الشوفي، حمود: 134-135
الشيخ جراح (قرية): 117، 119

-ص-

صالح، هاشم: 60
صحراء النقب: 80، 115، 121، 300، 337
صحيفة **هآرتس**: 194، 199، 204، 210
صحيفة **يديعوت أحرونوت**: 197-198، 208
الصراع العربي - الإسرائيلي: 19، 29، 36، 47، 97، 193، 294
الصراع البعثي - الناصري: 99
الصفدي، أكرم: 257
صلاح، صلاح: 245
صور باهر (بلدة): 238
صويلح (مدينة): 121
صيام، عبد الحميد: 28، 293
صيام، عبد الله: 257
الصين: 42، 303

-ض-

الضربة الاستباقية: 160
الضربة الأولى: 63، 81-82، 86-87، 92، 179
الضربة الجوية الأولى: 87
الضفة الشرقية (الأردن): 98، 110، 122، 237، 341
الضفة الشرقية لقناة السويس: 78
الضفة الغربية: 23-24، 26-27، 33، 39-40، 54، 82، 98، 100، 102-104، 107-108، 110-112، 119-123، 141، 160، 168، 189، 191، 193، 202-203، 207، 210-213، 216، 223-226، 232، 234-239، 241-245، 255، 257، 266، 275-289، 308، 316، 338، 341

-ط-

الطاهر، معين: 26، 253
طائرات فانتوم: 34
طائرات فوغا ماجستير: 119
طائرات ميراج: 34، 80، 165
طائرات ميستير: 80
طائرات ميغ: 55، 144
طائرات ميغ 17: 139
طائرات ميغ 21: 79، 301
الطائفية: 69، 132، 135
طرابيشي، جورج: 48، 56، 58
طعمة، جورج: 130
طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة: 118، 133، 260، 270
طولكرم: 98، 110، 114، 117، 236

-ع-

العارف، عارف: 224، 236
عاشور، عمر: 22، 77
عاصم أوغلو، دارون: 60
عامر، عبد الحكيم: 66، 79، 81، 84، 86-87، 91، 94، 109، 206
عامر، علي علي: 260

عبد الباقي، أحمد حلمي: 255
عبد الناصر، جمال: 28، 49، 57، 62-66، 81، 83-84، 87، 99-102، 106-108، 144، 168، 175، 185، 197، 200، 202، 205-207، 254، 258-259، 262-263، 266، 269، 294-297، 300-301، 303-304، 306، 308-309، 311، 319، 321-324، 326-327، 336-337، 341
عبده، محمد: 57
عبيدات، أحمد: 260
عدن: 60
عدوان، كمال: 257
العربي، نبيل: 310-311
عرفات، ياسر: 239، 260-261، 265، 268
العروي، عبد الله: 50
العريش: 89، 117-118، 325، 342، 344
العظم، صادق جلال: 50، 54
عفلق، ميشيل: 131-132
العفولة: 115
عمار، حامد: 54
عُمان: 262
عمّان: 23، 99-102، 106-107، 111، 113-114، 116، 121، 228، 232، 264-265، 327
العمل الفدائي الفلسطيني/ العمليات الفدائية: 27، 101، 166، 175، 182، 253، 263
عملية طارق (1948): 114
عملية الليطاني (1978): 165، 201
عميت، مئير: 183-185
عنصر المفاجأة: 86، 88، 108
عوز، عموس: 214-215
العيزرية: 102
العيسمي، شبلي: 131
عين الحمراء: 147

-غ-

غافرييلي نوري، داليا: 208-209
غاندي، أنديرا: 311
غروسمان، دافيد: 211-212، 215
غرين، ستيفين: 329
غزو الكويت ينظر حرب الخليج (1990-1991)
الغزو المصري لليمن: 47
غلوب باشا: 112
غلوسكا، عامي: 205
غورديس، دانييل: 213
غورينبيرغ، غيرشوم: 213
غولدبيرغ، آرثر: 331، 337

-ف-

فاينبرغ، آبي: 347
الفدائيون الفلسطينيون: 143
فرقة «أوغدا» الإسرائيلية: 79، 117
فرنسا: 39، 46، 78، 129، 139، 162، 176، 295-299، 303، 307، 311، 315-316، 327
فريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان (1948): 310

فنكلستين، نورمان: 196
فوج التحرير الفلسطيني: 258
فورتاس (أبي): 348
فوزي، محمد: 84، 265، 293، 301
فيبر، ماكس: 58
فيتنام: 39، 42، 319-321
فيدورنكو، نيكولاي: 331
فيريس، جيسي: 192، 205
فيصل بن عبد العزيز آل سعود: 66، 83، 101

-ق-

قاسم، عبد الكريم: 258
قاطع جنين: 121-122
قاعدة رامات دافيد الجوية: 112، 115-116، 327
قاعدة موشيه ديان: 88
قانون مقاومة الشيوعية في الضفة الغربية (رقم 17 لسنة 1948): 226
القاهرة: 23، 48، 83، 86، 99-102، 106-107، 111، 142، 144، 254، 259، 269، 296، 300، 303، 307، 328، 340
القاوقجي، فوزي: 254
قباطية: 122، 239
قبلان، مروان: 24، 127
القدس: 24، 35، 54، 71، 82، 109، 110-115، 117-121، 142، 192، 199، 210، 231، 236، 263، 341
القدس الشرقية: 39، 168، 202، 275-276، 289، 308، 316، 241
القدسي، عبد الحميد: 231، 238-239
القرار السياسي والعسكري: 40
قرارات الانسحاب السريع: 41
القرضاوي، يوسف: 57
بقعاتا (قرية): 129
قطاع غزة: 26-28، 33، 123، 165، 167، 189، 213، 216، 236، 244، 256-258، 260، 275-289، 308، 316، 322، 337
قطر: 57، 259، 339
قلقيلية: 98، 110، 114، 236
قناة السويس: 91، 164، 167، 207، 295، 297، 307، 325
القنيطرة: 127-130، 140، 150، 336
قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط (1963-1970): 198
- الكتيبة الهندية: 304-305، 307
قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في سيناء: 63، 79، 197، 200، 207، 293-294، 299، 301-303، 305، 310، 321
قوات الطوارئ الدولية: 99، 106
قوات العاصفة: 232
قواعد الشيوخ: 270
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (1964): 310
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان (1974): 310-311
قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (1978): 311
قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة «يونيف»: 28

القوني، محمد عوض: 302
القيادة العربية الموحدة: 23، 100، 106-108، 111، 253، 260، 265، 267

-ك-

كارتر، جيمي: 215-216
كارش، إفرايم: 193، 195
كاليفانو، جوزف: 346-348
كامب ديفيد ينظر معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979)
الكانتونات: 27، 275
كاهانا، مائير: 210
الكتاب المقدس: 190-191، 204، 212
الكتيبة 141 (الجيش المصري): 257
الكتيبة 226 دبابات (إسرائيل): 90
الكتيبة الأردنية: 119
كتيبة الاستطلاع 68 (سورية): 257
كتيبة حرس الحدود: 258
كتيبة الحق الفلسطينية: 257
الكرامة (قرية): 268
كريم، آرثر: 347
كريم، ماثيلد: 347
كشك، محمد جلال: 51
كفر حور: 147
كلارك، رامزي: 347
كلاوزفيتس، كارل فون: 200
كندا: 299، 307-308
كنفاني، غسان: 263
الكنيست الإسرائيلي: 143، 177
كوسيغن، ألكسي: 84، 176، 328، 333-336
كولومبيا: 299
الكويت: 53، 64، 259-260، 339-340
كيتشنر، هربرت: 52
كير، مالكوم: 207
الكيلاني، محمد رسول: 232، 243
كيمرلنغ، باروخ: 195
كينيدي، جون: 316

-ل-

اللاءات الثلاث/ لاءات الخرطـوم: 35، 264
اللاذقية: 60
لارون، غي: 192، 205-208
لبنان: 41، 53، 66-67، 135، 142، 207، 211، 245، 254، 258، 261، 265-267، 271، 294، 339-340
اللجنة العسكرية لحزب البعث: 131
لجنة الهدنة المشتركة: 105
اللد: 115، 117
اللطرون: 114، 117، 120
لندن: 169، 196
اللواء 27 (الإمام علي) في الجيش الأردني: 114، 117
- كتيبة أسامة بن زيد: 114، 117
اللواء 29 (حطين) في الجيش الأردني: 114
اللواء 70 المدرع في الجيش السوري: 130، 139
لواء القدس: 118
اللواء المدرع 40 في الجيش الأردني: 111-113، 121-122

اللواء المدرع 60 في الجيش الأردني: 111-114، 120-121
لواء مشاة 25 (خالد بن الوليد) في الجيش الأردني: 113، 121
لواء المشاة الآلي: 117
لواء مشاة إتزيوني: 117، 119
لواء المشاة الأول (الأميرة عالية) في الجيش الأردني: 114
لواء المشاة الأول (غولاني): 148
لواء المشاة الثالث (الملك طلال) في الجيش الأردني: 114، 119، 121
- كتيبة الحسين الثانية: 119
لواء المشاة الثاني (الهاشمي) في الجيش الأردني: 114
لواء المشاة السادس (القادسية) في الجيش الأردني: 113
- مفرزة المهندسين: 113
اللواء المظلي الإسرائيلي: 117-119
لواء هارئيل (إسرائيل): 117-118
لوشي، مور: 214
لوكسمبورغ: 61
لويس، وليم روجر: 203، 205
ليبيا: 60-61، 270، 328، 339
ليفين، هانوخ: 209

-م-

ماخوس، إبراهيم: 128، 130، 134
ماركس، كارل: 201
الماوية: 71
مبدأ الأرض مقابل الاعتراف: 36
مبدأ أيزنهاور: 294
المجالي، حابس: 111
مجلة **الحرية**: 263
مجلس الأمن القومي الأميركي: 319، 332
محارب، محمود: 24، 157
المحروسة: 46
محمود، شوكت: 260
محمود، صدقي: 81، 86
محيي الدين، زكريا: 324، 340
المخيمات الفلسطينية في لبنان: 245
مدرسة التأريخ الثقافي: 200
مدرسة «الحوليات»: 201
المذكرات العربية: 20
مرحلة الوفاق: 101
مرصد الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة: 84
مركز الشيخ عبد العزيز: 118
مركز النبي صموئيل: 118
مروة، حسين: 50، 55
المزراحيم (المهاجرون اليهود من الدول العربية): 201
المستوطنات/ المستعمرات الإسرائيلية: 117، 142-143، 146، 166، 213، 282-283
مسكاف عام (مستعمرة): 143
مضيق تيران: 40، 160، 168-171، 173-176، 197، 200، 207، 297، 300، 303-304، 306، 308، 316، 319، 321-322، 324، 331، 337
مضيق العقبة: 63
مطار عمّان: 116

مطار اللد: 116
مطار المفرق: 116
مطار نتانيا: 116
مطاوع، سمير: 108
معارك أيلول/ سبتمبر 1970 (أيلول الأسود): 237، 270
معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979): 51، 216
معركة أم درمان (أيلول/ سبتمبر 1898): 52
معركة تل الفخار (9 حزيران/ يونيو 1967): 149
معركة التل الكبير (أيلول/ سبتمبر 1882): 52
معركة السموع (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966): 206
معركة القدس (1967): 23، 117-118
معركة الكرامة (آذار/ مارس 1968): 27، 242، 254، 267، 269
معركة كلارك فيلد (الفليبين، كانون الأول/ ديسمبر 1941): 87
معسكر الهامة (سورية): 238
المعونات الخارجية (الأردن): 104
المغرب: 101، 201، 340-341
مفاعل ديمونا النووي: 165، 182
المقاومة الشعبية: 244، 258
المقاومة الفلسطينية: 26، 34، 237، 242، 253-254، 259، 267، 271-272
المقاومة الفلسطينية المسلحة: 236
المقاومة اللبنانية: 40
المقاومة المسلحة ضد الاحتلال: 243-245
المقاومة المسلحة في الضفة: 26، 224، 237، 240-241
مكلوسكي، روبرت: 346-349
مكنمارا، روبرت: 173، 184، 319-320، 323-324
ممر القدس: 118
الممر المائي الدولي: 322، 324، 340
ممر مِتلا: 92
ممر المطلاع: 53
ممرات العبور: 92
المناطق منزوعة السلاح: 142، 147، 166-167، 197-198، 202، 207، 317
منطقة الشيخ جراح: 117
منطقة الشيخ زويد: 118
المنطقة الوسطى: 112
منظمة التحرير الفلسطينية: 36، 57، 99-102، 107، 143، 230، 233-234، 242، 254-255، 259-260، 263-264، 300
المؤامرة اليهودية العالمية: 37
مؤتمر باندونغ لحركة عدم الانحياز (1955): 295
مؤتمر العمال العرب (26 أيار/ مايو 1967): 84
المؤتمر القُطري لحزب البعث العربي الاشتراكي (سورية، 1966): 134
مؤتمر القمة العربية (1: 1964: القاهرة): 300
- (3: 1966: الدار البيضاء): 101

- (4: 1967: الخرطوم): 57، 264، 364
مؤتمر يوم فلسطين (1967: القاهرة): 83
مورافتشيك، جوشوا: 189، 216
موريس، بِني: 193-194، 204
الموساد: 157، 183-184
موسكو: 147، 150، 152، 336
موسى، نصري محمد (رباح): 239
المير، أحمد: 149-150

-ن-

نابلس: 111-112، 114، 118، 228، 236، 265
النابلسي، سليمان: 228
نتانيا: 115-116، 121
نركيس، عوزي: 112، 115، 118-119
النرويج: 299
النظام الناصري: 49
النقيب، حسن: 268
نهر الأردن: 99، 105، 120، 137، 142، 164، 166، 168، 267، 300
نهر الليطاني: 142، 164
نهر اليرموك: 142
نير، ناتكي: 90

-هـ-

الهاغاناه: 34
هاليفي، يوسي كلاين: 209-210
هرتسليا: 121
هضبة الذخيرة: 119
هغنز، روزالين: 296
هلال (تل): 148
همرشولد، داغ: 294، 297، 301، 303، 310
الهند: 299، 310-311
الهند الصينية: 49
هولندا: 297
الهولوكوست (المحرقة): 42
هيرمان، أفراهام: 172
هيكل، محمد حسنين: 45-46، 54-55، 62، 64
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة «يونتسو» (1948): 307، 310
الهيئة العربية العليا: 226

-و-

وادي الأردن: 111-114
وادي الجوز: 119
وادي حواء: 147
وادي دوطان العلوي: 121
وادي الرقاد: 142
وايزمان، عزرا: 141، 164، 168-169، 171، 176، 180، 182
الوحدة السورية - المصرية: 132
الوزير، خليل إبراهيم محمود: 257، 289
وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية: 77، 92، 183-184، 197، 319-320، 322-323، 325
وكالة الأمن القومي الأميركية: 346
الولايات المتحدة الأميركية: 25، 29، 34، 37، 42، 49، 62-63، 67، 77، 83، 87، 105، 110، 162-163، 165، 170، 172-179، 183-185، 192، 195-196،

214، 295، 303، 307، 309، 312، 315-316، 318-320، 322-330، 332-334، 337-340، 343، 345-350، 352
ويلر، إيرل: 319

-ي-

اليابان: 42، 70
ياريف، أهـرون: 168، 171-174، 176، 180، 183، 198
ياسين، السيد: 49
اليشوف (الساكنة الصهيونية): 42
اليمن: 40، 82-83، 100، 205، 262، 288
اليمن الجنوبي: 262
يهود الشتات: 33، 42
يهودا والسامرة: 39
يهوذا الإسخريوطي: 215
يوغسلافيا: 62، 299
يوفي، أفراهام: 89